الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

سياسة إنكلترا اتجاه عُمان وانعكاسها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي بين عامي ١٨٥٦-١٩١٣م

أطروحة أُعدت لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ العرب الحديث والمعاصر

إعداد : نـــور كـــمال غـــانم

إشراف: أ.د. حســـام جميـــل النـّـايف

٢٠٢١ - ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال ربي اشرح لي صدري * ويسر لي أمري * واحلل عقدة من

لساني * يفقهوا قولي *

صدق الله العظيم

سورة طه

الآيات ٢٥ ٢٨

الإهداء

إلى أمي وأبي... احتراماً وتكبيراً

إلى الشموع التي اشتعلت كي تضيء دربي ... أخوتي

إلى زوجي وإلى ابني... زينة حياتي ومصدر سعادتي

إلى كل من وقف جنبي ... أصدقائي

إلى كل أفراد أسرتي وأقربائي وكل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية...
أهديكم جميعاً هذا العمل المتواضع.

شكر وتقدير

أتوجّه بأسمى معاني الشكر والتقدير لأستاذي الدكتور حسام جميل النّايف، على تفضّله بالإشراف ودعمه ورعايته لهذا الجهد العلمي، وعلى تواضعه وتفانيه أمام طلاّبه، جزاه الله كل خير وبارك الله له في علمه.

والشكر موصول إلى الأساتذة الكِرام أعضاء لجنة التحكيم: الدكتور عقيل نمير، والدكتور عبد المنعم الأحمد، والدكتور رامي ضلّلي، والدكتور وضّاح نوفل، لهم خالص الاحترام لما سيقدّموه من نصائح ومعلومات قيّمة تغني هذا العمل. وللأساتذة الكِرام في قسم التاريخ وأخصّ رئيس قسم التاريخ الأستاذ الدكتور عمّار النّهار، كما أتقدم بجزيل الشكر لأسرة دار الوثائق والبحوث العلمية في دمشق لما قدموه من تسهيلات ومعلومات طيلة فترة الدراسة، وأتقدم بخالص الشكر لأسرة مكتبة الأسد في دمشق والتي كانت وما زالت المرجع الأساسي لكافة الطلاب والأساتذة ، والعون والداعم الأساسي لهم.

فهرس المحتويات

مستخلص.....٧

مقدمة:..... ٩

الفصل الأول (تمهيد):.....٢٤

إنكلترا والأوضاع الداخلية في عُمان بين عامي ١٨٣٢– ١٨٥٦م.....٢٤

أولاً: العلاقات الإنكليزية العُمانية قبل عام ١٨٣٢م ٢٥

ثانياً: الأهمية التاريخية والجغرافية لسلطنة عُمان.....٣٠

ثالثاً: عُمان في عهد سعيد بن سلطان البوسعيدي ١٨٠٦–١٨٥٦م ٣٣

رابعاً: قيام سلطنة زنجبار الإسلامية ٣٥

خامساً: الصراع العُماني مع آل مزروعي المعارضين للحكم وموقف انكلترا من ذلك.....٤٣

الفصل الثاني.....٤٩

دور إنكلترا في تقسيم عُمان إلى شطرين آسيوي وإفريقي بين عامي ١٨٥٦–١٨٦٦م ٤٩

تمهيد: تفكك الدولة العُمانية بعد عام ١٨٥٦م.....٥٠

أولاً: إنكلترا والسيد ثويني بن سعيد ١٨٥٦ – ١٨٦٦م.....٥١

ثانياً: موقف إنكلترا وفرنسا من أزمة السلطة والصراع على الحكم ٥٧

ثالثاً: تحكيم كاننج (تقسيم الدولة العُمانية) : ٥٩

أ)- موقف ثويني من قرار التحكيم وبعثة كوجلان ١٨٦٠م.....٦٠

ب)- موقف إنكلترا وفرنسا من قرار التحكيم.....٦٥

ج)- النتائج المترتبة على قرار التحكيم وموقف إنكلترا من ذلك.....٦٦

رابعاً: موقف إنكلترا من دفع زنجبار المعونة السنوية لمسقط ٦٨

الفصل الثالث:.....٧١
سياسة إنكلترا في إلغاء تجارة الرقيق وانعكاسها على الوضع الاقتصادي في عُمان بين عامي ١٨٢٢-١٨٧٣م.....٧١
تمهيد: التعريف بتجارة الرقيق.....٧٢
أولاً:التأييد الأوروبي لإنكلترا لضرب الاقتصاد العُماني.....٧٥
ثانياً: أهداف إنكلترا من اتباع سياسة مكافحة تجارة الرقيق.....٨٣
الأهداف السياسية.....٨٤
الأهداف الاقتصادية ٨٧
الأهداف الاستراتيجية ٩٠
ثالثاً: معاهدة عام ١٨٧٣م لمكافحة تجارة الرقيق في السلطنة ٩٢
رابعاً: دور الأسطول الإنكليزي في إضعاف الاقتصاد العُماني.....٩٦
الفصل الرابع:.....١٠٢
الموقف المحلي والأجنبي اتجاه السياسة الإنكليزية في عُمان بين عامي ١٨٥٦-١٩١٣م ١٠٢
أولاً: سلاطين عُمان والمعارضة المحلية ١٠٣
١- ثورات القبائل عام ١٨٦٦م ١٠٤
٢- محاولات إعادة الإمامة الإباضية.....١٠٧
٣- موقف إنكلترا من تطور الأوضاع الداخلية في عُمان قبيل معاهدة عام ١٨٧٣م.....١١٣
ثانياً: ردود الفعل العُمانية من سياسة إنكلترا في عهد تركي بن سعيد ١٨٧١ – ١٨٨٨م. ١١٧
ثالثاً: ردود الفعل العُمانية من سياسة إنكلترا في عهد فيصل بن تركي ١٨٨٨-١٩١٣. .....١٢٦
رابعاً: موقف فرنسا من سياسة إنكلترا في محاربة تجارة الرقيق في سلطنة عُمان ١٣١
نتائج البحث وتوصياته.....١٤٧

الملاحـــق.....١٥١
قائمة المصادر والمراجع.....١٦٧

ملخص

يتبوأ الخليج العربي موقعاً استراتيجياً متميزاً، إذ تحيطه البحار،كـ (بحر العرب والبحر الأحمر والمحيط الهندي)، إضافة إلى المضائق الحيوية منها: مضيق هرمز ومضيق باب المندب، وبسبب ذلك تنافست الدول الاستعمارية عبر قرون طويلة للحصول على مراكز نفوذ لها على أراضي الخليج العربي، وتعاظم هذا التنافس بعد اكتشاف النفط الذي زاد من أهمية الخليج وعدته بعض الدول الكبرى جزءاً من أمنها القومي. وكانت عُمان تشغل أهمية كبيرة بين دول الخليج العربي، إذ تميزت بموقعها الجغرافي وأهمية استراتيجية جعلت منها محط أنظار الدول الاستعمارية، فهي الواجهة البحرية الصالحة للملاحة عند مداخل الخليج العربي وبحر العرب، وهذا ما جعلها مركزاً للاستقطاب الدولي قديماً وحديثاً وجسراً مهماً في شبكة التجارة العالمية، كما تتميز عن بقية دول الخليج العربي بتنوع واضح في بيئتها الجغرافية، فتشكل سلسلة جبلية تمتد على شكل قوس يبدأ من منطقة رؤوس الجبال في شبه جزيرة مسندم في الشمال، ويبلغ ارتفاعها ١٨٠٠م وتضم الجبل الأخضر وهو أعلى قممها إذ يصل ارتفاعه إلى ٣٠٠٠م. وبدأت العلاقات بين عُمان وإنكلترا منذ بداية عهد دولة اليعاربة ١٦٢٤-١٧٤٤م، بموجب معاهدة ١٦٤٦م مع الإمام ناصر بن مرشد اليعربي، حيث أعطت هذه المعاهدة الإنكليز حرية التجارة في مسقط وتم إعفاؤهم من الضرائب، لكن هذه المعاهدة لم تسفر بنتائج بسبب ما شهدته التجارة الإنكليزية من انكماش في منطقة الخليج مقارنة بالتجارة الهولندية في ذلك الوقت. واستمرت إنكلترا في محاولاتها للتقرب من سلاطين اليعاربة حيث عرضت على الإمام سلطان بن سيف القيام بعمل مشترك ضد الفرس، وإقامة حامية عسكرية إنكليزية عُمانية مشتركة يتسلم الإنكليز فيها المبنى الحكومي البرتغالي القديم في مسقط. ومع بداية حكم أسرة البوسعيد بدأت العلاقات فاترة مع الإنكليز؛ سيما في عهد أحمد بن سعيد البوسعيدي مؤسس دولتهم، وذلك لسببين أولهما: دعم إنكلترا للفرس أثناء دخولهم عُمان، وثانيهما: دعمها لآل مزروعي حكام ممباسا عندما حاولوا الانفصال عن عُمان. وبدأت العلاقات الجيدة بين عُمان وإنكلترا في عهد سعيد بن سلطان البوسعيدي، بتوقيع الاتفاقيات بين الطرفين والتي من خلالها حققت إنكلترا أهدافها في المنطقة؛ انتهت بتوقيع معاهدة ١٨٧٣م بين إنكلترا وتركي بن سعيد؛ لضمان الحقوق القانونية للرعايا الإنكليز داخل عُمان ومنع السلطان المتاجرة بالرقيق في أراضي السلطنة العُمانية، ومنعه من التعاون مع أية دولة أوروبية منافسة لإنكلترا، مقابل تقديم إنكلترا الدعم السياسي والعسكري اللازمين للحفاظ على استقرار حكومته، ونتج عن هذه السياسة التي اتبعتها إنكلترا داخل عُمان ردود أفعال محلية عنيفة من جانب القبائل العُمانية

المعارضة تأييد سلاطين عُمان للسياسة الإنكليزية التي أحدثت انعكاسات سلبية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الداخل، فمعظم الأنظمة الاقتصادية في الخليج العربي وعُمان اعتمدت على الرقيق للعمل في الأراضي والقطاعات الإنتاجية، لذلك فإن محاربة تجارة الرقيق سوف تؤدي إلى إضعاف الإنتاج لصالح الاستغلال الرأسمالي الإنكليزي، إضافة أن هذه السياسة أدت إلى تدمير الأسطول العُماني وقطع طرق التجارة بين عُمان وشرق إفريقية والتخلص من السفن العُمانية المحملة بالبضائع بحجة أنها تحمل على متنها أرقاء. كما أحدثت سياسة إنكلترا فوضى داخلية وتذمر محلي ضد سلاطين عُمان المتعاونين مع الإنكليز؛ فظهرت الرغبة الجامحة لدى القبائل العُمانية للتخلص من حكم هؤلاء السلاطين ودعمهم لإنكلترا. لذلك اختارت الباحثة موضوعاً للدراسة بعنوان (**سياسة انكلترا اتجاه عُمان وانعكاسها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي بين عامي ١٨٥٦- ١٩١٣م)** لتسليط الضوء على جانباً مهماً في تاريخ الخليج العربي وعُمان، والتي من خلالها سيتم الوصول إلى الحقيقة التاريخية المرتبطة بهذا الموضوع من خلال تفحص المعلومات وتدقيقها واستخدام المنهج التحليلي، للوصول إلى نتائج مفيدة.

مقدمة:

تميزت منطقة الخليج العربي بموقعها المتميز بين قارات العالم، وحظيت منذ القدم باهتمام الدول الكبرى، وكانت شواطئها مركزاً آمناً للسفن التجارية والحربية، وطريقاً تجارياً يربط بين الشرق والغرب، ومعبراً رئيساً للغزاة، ومطمعاً للدول الاستعمارية، وكانت عُمان بمنزلة البوابة الجنوبية للخليج لموقعها المتميز على الخليج العربي وبحر العرب، كما كانت تشكل صلة وصل بين الطرق التجارية والملاحة الدولية. كما ارتبطت منطقة الخليج العربي بضغوط الاستعمار الأوروبي بشكل عام، والاستعمار الإنكليزي بشكل خاص. بدأت إنكلترا منذ مطلع القرن الثالث عشر الهجري، التاسع عشر الميلادي تُبدي اهتمامها الفعلي في السيطرة على المنطقة وإبعاد الدول المنافسة، حتى تؤمّن طرق مواصلاتها إلى مستعمراتها في شبه القارة الهندية، ولتكون المنطقة مركزاً تجارياً مربحاً وقاعدةً للأسطول الإنكليزي، ومركز مراقبة واستطلاع لشؤون الشرق عامة، وقد شهدت عُمان في فترة حكم أسرة آل بو سعيد العديد من التطورات من ازدهار وانهيار وتمرد داخلي، ففي عهد الإمام أحمد من سعيد البوسعيدي ١٧٤٩-١٧٨٣م بدأت البلاد تتجه نحو التطور الحضاري والازدهار في كافة المجالات، وفي عهد سعيد بن سلطان ١٨٠٦-١٨٥٦م، كانت عُمان امبراطورية البحر فقد امتدت من سواحل الهند إلى إفريقية وتحديداً زنجبار وغيرها من المناطق الإفريقية، وكانت ترتبط بحدود جغرافية مع اليمن من الجنوب الغربي، والأراضي السعودية من الغرب، والإمارات العربية المتحدة من الشمال، ومن خلال هذا الموقع المتميز سيطرت عُمان على أهم الطرق التجارية البحرية في العالم، وهو الطريق البحري بين الخليج العربي والمحيط الهندي.

شهدت البلاد بعد وفاة سعيد بن سلطان انقساماً واضحاً، وبدأ الاقتصاد في الانهيار وانتشرت الفوضى الداخلية بسبب النزاع الأخوي على الحكم وتسبب ذلك في نشر الفوضى وانعدام الأمن والتدخل الأجنبي لاسيما التدخل الإنكليزي والتنافس مع فرنسا واتباعهم أساليب متعددة لتحقيق أهدافهم وربط سلاطين عُمان بالعديد من المعاهدات التي تضمن لهم الحفاظ على مستعمراتهم والحصول على تسهيلات في الخليج العربي عامة وعُمان خاصة، ومن ثم أدى ذلك إلى نشوب حروب أهلية وردود أفعال محلية عنيفة من جانب القبائل العُمانية للتخلص من حكم سلاطين آل البوسعيد المؤيدين للنفوذ الإنكليزي.

إشكالية البحث وتساؤلاته:

تركز اهتمام الباحثين في تاريخ الخليج العربي الحديث على دراسة الجوانب السياسية للأطماع الاستعمارية، دون النظر إلى ارتباط الجانب السياسي بدوافع اقتصادية واجتماعية قد تكون هي الهدف الأساسي لهذه الأطماع ولعل ذلك في تقديري يعود إلى الصعوبات التي تتمحور حول هذه الدوافع، تأتي في مقدمتها صعوبة الحصول على مصادر محايدة تتناول تلك الموضوعات لأن أغلب من كتب فيها من الغربيين لا سيما الإنكليز الذين استعمروا المنطقة حوالي قرنين من الزمن، لهذا فإن كتاباتهم لا تخلو من المبالغة في تقدير بعض الظواهر الاجتماعية، إضافة إلى ذلك قلة المصادر التي تناولت هذا النوع من الدراسات وما توفر من معلومات فهي منثورة في حنايا المصادر التاريخية، ونتيجة للتطور الذي شهدته إنكلترا لاسيما بعد قيام الثورة الصناعية، سارعت لتدخل في عصر الاستعمار وسبقت غيرها من الأمم الأخرى التي تنادي بالهيمنة والتوسع ومنع المتاجرة بالرقيق، إضافة إلى تعدد وجهات النظر حول تاريخ عُمان في تلك الفترة فبعض الباحثين كانوا من الأجانب يمثلون وجهة نظر غير إسلامية، لذلك فإن هذه الفترة تحتاج إلى مزيد من البحث والتقصي وتمحيص بما جاء به الباحثين الأجانب من معلومات من خلال مصادرهم الأجنبية ومقارنتها مع المصادر العُمانية التي حققت حديثاً.

ولنتساءل:

- ما هي الأسباب التي دفعت إنكلترا بأن تتجه بسياستها الاستعمارية إلى الخليج العربي ولا سيما سلطنة عُمان؟
- هل كانت الأوضاع الداخلية في عُمان وتقسيمها إلى شطرين آسيوي وإفريقي، تتناسب مع سياسة إنكلترا وتحقيق أهدافها؟
- ماهي المسوغات التي اتخذتها إنكلترا لكسب ثقة سلاطين عُمان والقوى المحلية وربطهم بمعاهدات معها؟
- ما هدف إنكلترا من إلغاء تجارة الرقيق في عُمان؟
- هل كانت سياسة إنكلترا في إلغاء تجارة الرقيق تتناسب مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة؟
- ما موقف سلاطين عُمان من التدخل الإنكليزي في شؤون المنطقة واتباعها لسياسة إلغاء تجارة الرقيق؟

وانطلاقاً من ذلك فأن مهمة البحث في هذا الموضوع هي دراسة الإشكالية من جوانبها المختلفة، من خلال العودة إلى المصادر والمراجع ذات الصلة والاعتماد على المنهجية الصحيحة وتحليل مادتها العلمية للوصول إلى النتائج المرجوة، وإظهار أهم التغيرات والأحداث التي جرت في عُمان بين عامي ١٨٥٦-١٩١٣م لاسيما بعد وفاة سعيد بن سلطان وتطور العلاقات الإنكليزية العُمانية. وبناءً عليه فقد تمّ اختيار موضوع أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، وهو سياسة انكلترا اتجاه عُمان وانعكاسها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي بين عامي ١٨٥٦-١٩١٣م، ليكون موضوعاً للدراسة.

فرضيات البحث

- دراسة الأحداث التي جرت في عُمان بعد وفاة سعيد بن سلطان البوسعيدي واقتسام أملاك الدولة العُمانية بين أبنائه، ومحاولة الوصول إلى الأسباب التي دفعت إنكلترا إلى التدخل في صراع الأخوة في الداخل واتباعها سياسة الكر والفر لتكسب سلاطين عُمان إلى جانبها من خلال المعاهدات والوعود من جهة ولتتخلص من الدول الأوروبية المنافسة لها وخاصة فرنسا من جهة أخرى.

- العمل على كشف الحقائق التاريخية، وإزالة المبالغات، وتوضيح الغموض والالتباس الذي يكتنف تجارة الرقيق في سلطنة عُمان في تلك الفترة، وإبراز دور العُمانيين في نشر الإسلام ورفع لواء الحضارة الإسلامية في شرق إفريقية وربط تلك المناطق بالعالم الإسلامي.

- مقارنة الخطوات التي قامت بها إنكلترا لمحاربة تجارة الرقيق بالوسائل التي شرّعها الإسلام لتحرير الأرقاء، لنتبين الفروق بينهما، فعندما قامت إنكلترا بالمتاجرة بالرقيق وتشجيعه في فترة زمنية معينة، نجد أن الإسلام لم يحث على الاسترقاق بل شجع العتق ورغّب فيه وجعله كفارة لبعض الذنوب.

أهداف البحث:

- دراسة الأوضاع الداخلية في عُمان قبيل التدخل الإنكليزي، وكيفية اقتسام أملاك الدولة العُمانية بين أبناء السيد سعيد بن سلطان بعد وفاته عام ١٨٥٦م.
- دراسة للسياسة الاستعمارية التي اتبعتها إنكلترا مع سلاطين عُمان من خلال:

١- إلغاء تجارة الرقيق.

٢- توقيع المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بإلغاء هذه التجارة.

٣- اتباعها سياسة الحجج والأباطيل لتحقيق أهدافها وإقامة مستعمرات لها في المنطقة.

- دراسة موقف القبائل المحلية من تدخلات إنكلترا في عُمان، والتنافس الدولي بين إنكلترا وفرنسا، من خلال التقرب من السلاطين وربطهم بمعاهدات مختلفة، تصب في مصلحة كلتا الدولتين.

أهمية البحث:

١- تعد هذه الفترة الزمنية ١٨٥٦-١٩١٣م، مرحلة مهمة في التاريخ العُماني فهي تمثل نقطة تحول في تاريخ عُمان الحديث، حيث أن هذا التاريخ يمثل تفكك وتمزق الإمبراطورية العُمانية التي أسسها البوسعيديون في عُمان وشرق إفريقية، فضلاً عن ما خلفته هذه الفترة من نتائج خطيرة، فقد انفصل الجزء الإفريقي عن السلطنة الأم بعد أن اصطدمت الطموحات العربية بالأطماع الاستعمارية.

٢- معالجة قضية مهمة في التاريخ العُماني، ذلك أن الفترة الزمنية لهذه الدراسة بين عام ١٨٥٦-١٩١٣م هي الفترة التي تفاقمت فيها السيطرة الاستعمارية الانكليزية على عُمان، وازدادت التدخلات في شؤونها مستغلة الصراع الداخلي على الحكم بعد وفاة سعيد بن سلطان واقتسام السلطنة بين أولاده، وكانت مكافحة تجارة الرقيق الذريعة الرئيسية التي تذرعت بها الحكومة الانكليزية للهيمنة على منطقة الخليج العربي عامة، وسلطنة عُمان خاصة.

٣- عدم وجود دراسة مستقلة عن هذا الموضوع، ذلك أن أغلب الدراسات التي تناولت التاريخ العُماني، لم تتناول هذا الموضوع بشكل واف، كما أن معظم الباحثين الذين تناولوا تاريخ شرق إفريقية والخليج العربي في تلك الفترة هم من الانكليز الذين يمثلون وجهة نظرهم الخاصة دون الأخذ بوجهات النظر الأخرى، لذلك فإنّ هذه الفترة تحتاج إلى البحث والتمحيص بما جاءت به المصادر الأجنبية، والكشف عن مصادر ووثائق جديدة، ودراسة دقيقة لما جاءت به المصادر العُمانية الحديثة. أما الباحثين العرب الذين تناولوا دراسة التاريخ العُماني في شبه الجزيرة العربية وشرق إفريقية فلم يتناولوا هذا الموضوع بشكل منفرد بل درسوه بطريقة شاملة، فلم يتطرقوا إلى التفاصيل الدقيقة وخلفيات الأحداث والآثار التي ترتبت عليها وأدت إلى تأثير بالغ في مجرى الأحداث الداخلية في سلطنة عُمان.

٤- الأثر البالغ الذي خلفته مكافحة تجارة الرقيق في شرق إفريقية والخليج العربي على الأوضاع العامة في السلطنة العُمانية، لا سيما بعد وفاة السيد سعيد بن سلطان عام ١٨٥٦م، وتقسيم السلطنة بعد ذلك بين أولاده إلى دولتين منفصلتين، بحجة أن ذلك من أهم الأسباب التي تساعد في القضاء على تجارة الرقيق، فضلاً عن قيام الأسطول الانكليزي بتدمير التجارة العُمانية

المشروعة تحت ذريعة البحث عن السفن التي تتاجر بالرقيق، الأمر الذي أدّى إلى قيام ثورات شعبية ضد السلاطين العُمانيين، الذين أصبحوا تحت الهيمنة الانكليزية الكاملة اعتباراً من عام ١٨٩١م.

٥- بيان السياسة التي اتبعتها انكلترا في عُمان والتي تميزت بالتنافس مع الدول الكبرى وخاصة فرنسا للحصول على السيادة البحرية، كما حرصت انكلترا على ربط سلاطين عُمان بمجموعة من المعاهدات لتضمن حرية التجارة داخل عُمان، ودخلت في منافسة مع الدول الأوروبية لتحصل على أكبر قدر ممكن من التسهيلات التجارية لتحقيق مطامعها داخل عُمان، لذلك اتبعت سياسة التقرب والبعد من السلاطين، فعندما يطلب السلطان منها المساعدة تساعده بالقدر الذي يستطيع أن يقف على رجليه فقط بسبب تخوفها من ازدياد نفوذه، وتهديد مصالحها والقضاء على نفوذها.

٦- معظم الباحثين الغربيين أغفلوا دور انكلترا السلبي في تجارة الرقيق، وركزوا على دورها الإيجابي في محاربة تلك التجارة، وتحرير الأرقاء وعملوا على المقارنة بين تجارة الرقيق التي كانت سائدة في غرب إفريقية وتلك التي كانت موجودة في الخليج العربي، وخلطوا بينها وبين الرق في الإسلام.

٧- بيان أن مكافحة انكلترا لتجارة الرقيق في سلطنة عُمان خاصة والخليج العربي عامة، لم تكن لدوافع إنسانية كما تدعي، وإنما تهدف إلى نشر هيمنتها وحماية مصالحها السياسية والاقتصادية في المنطقة، ولتكتسب سياستها قبولاً في المجتمع الانكليزي، ومن هنا تضمنت معظم اتفاقياتها مع سلطنة عُمان بنوداً لمكافحة تجارة الرقيق وحققت من وراء ذلك أهدافاً عديدة.

مبررات البحث:

تم اختيار هذا الموضوع نظراً لارتباطه بأحداث خلّفت نتائج مؤثرة على الخليج العربي عامة، وعلى سلطنة عُمان خاصة، بعد أن اصطدمت الطموحات الإسلامية بالأطماع الاستعمارية لإنكلترا في المنطقة، ويدرس هذا الموضوع الأحداث التي جرت في عُمان بين عامي ١٨٥٦ – ١٩١٣م ، فيعود السبب الذي دفع الباحثة إلى دراسة تاريخ عُمان بدءاً من عام ١٨٥٦م، هو وفاة السيد سعيد بن سلطان البوسعيدي سلطان عُمان حيث استمرت فترة حكمه خمسين عاماً زاخرة بالتطورات والأحداث السياسية والإنجازات والإصلاحات الاقتصادية والعلاقات الخارجية التي أسهمت في الانفتاح والتطور الحضاري وعلو شأن أسرة البوسعيد، فبعد وفاته تم تقسيم أملاك السلطنة العُمانية بين أبنائه ونشبت النزاعات فيما بينهم، وبدأ تدخل الدول الأوروبية الطامعة لا سيما التدخل الانكليزي الذي ترك أثراً كبيراً في عُمان، أما توقف البحث عند

عام ١٩١٣م فيرجع إلى وقوع التمرد الداخلي ضد سلطة سلاطين مسقط وعُمان، حيث أنشأ المتمردون دولتهم الخاصة وهي الإمامة الإباضية، إضافة إلى توقيع اتفاقية الصداقة والتجارة بين انكلترا وعُمان والتي من خلالها حققت انكلترا أهدافها وسيطرت على تجارة المنطقة وتخلصت من منافسة الدول الاستعمارية لها.

مصطلحات البحث

- نظام الإمامة : مصطلح آخر للخلافة، أي أن الإمام هو الخليفة المفترض طاعته على جميع المسلمين.

- الإمامة الإباضية: سميت نسبة إلى عبدالله بن إباض التميمي الذي عاش في زمن عبد الملك بن مروان، وهي طائفة من طوائف الإسلام تنتشر في عُمان تقوم عقيدتها على الإيمان الخالص بالله وملائكته وكتبه.

- القواسم: أو الجواسم، سكنوا المنطقة الساحلية في عُمان، في وادي سمائل، وسموا بالقواسم نسبة إلى سلطان بن محمد القاسمي.

- آلبوسعيديين: هم العائلة الحاكمة في سلطنة عُمان، تأسست على يد أحمد بن سعيد البوسعيدي ١٧٤٤-١٧٨٣.

- الحصار القاري: هو نظام السياسة الخارجية الذي اتبعه نابليون بونابرت في صراعه ضد بريطانيا وإيرلندا أثناء حروبه، وإغلاق الموانئ الأوروبية في وجه التجارة من وإلى بريطانيا على نحو ما أعلن نابليون عام ١٨٠٦م.

- تحكيم كاننج: نسبة إلى اللورد كاننج نائب الملك الإنكليزي في الهند الذي كان قراره المسمى بقرار كاننج يعلن فيه تأييده للسيد ماجد، وتثبيته سلطاناً على زنجبار وملحقاتها، وتبقى عُمان تحت إمرة السيد ثويني.

- الرّقيق أو الرّق: هو الخضوع والعبودية.

- الميثودية : حركة دينية إصلاحية ظهرت في إكسفورد في عام ١١٤١هـ - ١٧٢٩م ، تدعو إلى النهوض بالكنيسة الإنكليزية ومكافحة المبادئ غير الأخلاقية وخاصة تجارة الرقيق.

الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات المتعلقة بموضوع البحث (سياسة إنكلترا تجاه عُمان وانعكاسها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي بين عامي ١٨٥٦-١٩١٣م)، فقد تم العودة إليها وتم تحليلها ودراستها وتقييم مدى صلتها بموضوع البحث منها:

١- **الجوير،عبدالله بن عبدالعزيز،(١٩٩٢): <u>التاريخ السياسي لمسقط وعُمان في الفترة ما بين ١٨٩١-١٩٢٠م/</u> إشراف: الأستاذ الدكتور عبدالله بن حامد الحييد، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.**

وهي رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي، تتمثل في دراسة المؤثرات الدولية والمحلية في تاريخ عُمان، من عام ١٨٩١م وهو العام الذي عقد فيه السلطان العُماني معاهدة مع حكومة الهند الإنكليزية أعطاها فيها الحق في تمثيل السياسة الخارجية لعُمان، إلى عام ١٩٢٠م الذي عقد فيه الوكيل السياسي الإنكليزي نيابة عن سلطان مسقط اتفاقية مع قبائل عُمان التي تمتعت بحكم الإمامة وبقي الساحل تحت السيطرة المباشرة لسلاطين البوسعيد.

٢- **المسند، عائشة،(١٩٩٢م): <u>التنافس الإنكليزي الفرنسي حول عُمان ١٧٩٨- ١٩٠٤م</u>/ إشراف: زكريا سليمان بيومي، كلية الآداب للبنات، الرياض.**

وهي رسالة دكتوراه غير منشورة، تتحدث عن سياسة إنكلترا وفرنسا في عُمان مع بداية الحملة الفرنسية ١٧٩٨م ومحاولة فرنسا مد نفوذها للخليج العربي وعقد اتفاقيات تجارية ومعاهدات صداقة تضمن لها السيطرة الكاملة على المنطقة، وحتى عام ١٩٠٤م وهو بداية انحسار النفوذ الفرنسي لصالح النفوذ الإنكليزي داخل عُمان حيث نجحت إنكلترا في التصدي لكل التحديات الفرنسية للحصول على قاعدة في الخليج العربي.

٣- **الحازمي، علي بن دخيل الله، (١٩٩٧م): <u>التجارة والملاحة في الخليج العربي بين عامي ١٨٢٠- ١٨٧٣م</u>/ إشراف: عبد الفتاح أبو علية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.**

وهي رسالة دكتوراه غير منشورة، تتضمن دراسة شاملة للسياسة الدولية على سواحل الخليج العربي وتطرق للقوى السياسية المجاورة للخليج من عربية وغير عربية، وتطرق للقوى الأوروبية وما دار بينها من تنافس للسيطرة على تجارة الخليج.

٤- **دحدوح، سعيد مجيد، (١٩٩٩): <u>النظام السياسي في سلطنة عُمان</u>/ إشراف: حسان محمد شفيق العاني، كلية العلوم السياسية،بغداد.**

وهي رسالة دكتوراه غير منشورة، تتضمن دراسة تفصيلية لأنظمة الحكم السياسية في عُمان والأسر المتعاقبة على الحكم وتدخلات القوى الخارجية في شؤون السلطنة.

تعليق على الدراسات السابقة:

وترتبط هذه الدراسات بموضوع البحث كونها تدرس في رقعة جغرافية موحدة وهي منطقة الخليج العربي عامة وعُمان خاصة، ولكن ما يميز موضوع الدراسة أنه يجمع بين الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال الدور الذي أدته إنكلترا في إحداث تغيرات في بنية المجتمع والاقتصاد المحلي، فبدايةً تدخلت في الأحداث السياسية والصراع الأسري على الحكم في أسرة البوسعيد، ووقعت العديد من المعاهدات مع سلاطين عُمان لتضمن وجودها ولتتخلص من أية دولة أجنبية منافسة لها، فاتبعت سياسة جديدة وهي إلغاء تجارة الرقيق، ذلك أحدث تغييراً واضحاً في ردود الأفعال المحلية والمردود الاقتصادي في المنطقة.

منهج البحث وأدواته:

من المناهج التي تم استخدامها في هذه الدراسة:

- المنهج الوصفي: تم استخلاص الحقائق التاريخية، وتحليلها وإعادة بنائها بصورة موضوعية ومنهجية ووصفها كما حدثت تماماً وبشكل دقيق، من أجل الوصول إلى الحقيقة التاريخية المتصلة بهذا الموضوع، ودراسة لأهم الشخصيات السياسية التي أدت دورها في تاريخ المنطقة، وتم وصف

الأحداث التي جرت في عُمان بين عامي ١٨٥٦-١٩١٣م بشكل مفصل ودقيق ومدى انعكاسها على تاريخ الخليج بشكل عام وعُمان بشكل خاص.

- المنهج التاريخي: تم من خلاله العودة إلى تاريخ عُمان السياسي والاقتصادي والاجتماعي ودراسة الأحداث والأوضاع الداخلية في عُمان بين عامي ١٨٥٦- ١٩١٣م وهي فترة تفاقم الصراع الأخوي على الحكم في أسرة البوسعيد، وازدياد التدخل الإنكليزي، وتم التوصل إلى ذلك من خلال تحليل الوثائق والأحداث التاريخية وتفسيرها بشكل علمي ودقيق وتم التوصل إلى المعلومات التي تُفيد في فهم الماضي وربطه بأحداث الحاضر والتنبؤ للمستقبل.
- المنهج التجريبي: تم من خلاله وضع بعض الفرضيات لتوضيح أهداف إنكلترا في عُمان وكشف الحقائق التاريخية وتحليلها ودراستها بشكل دقيق لكشف الالتباس حول تجارة الرقيق ومفهومها ودراسة الآراء المتعارضة حولها للتوصل إلى النتائج المرجوة.

أدوات البحث:

اعتمد البحث على مصادر أولية في معظم فصوله، إضافة إلى وثائق إنكليزية وفرنسية وأمريكية وعدد كبير من المصادر والمراجع العربية والأجنبية، فالوثائق هي عماد الدراسات التاريخية وهي مفتاح الحقيقة، ودليلها الحي، من خلال دراستها وتحليلها ومعرفة مدى ارتباطها بموضوع الدراسة وتدقيق معلوماتها ووضعها في حيزها الزماني والمكاني، إضافة إلى دراسة مدى صحتها ومحتواها الداخلي، كما تم الاعتماد على بعض مصادر علم الآثار والحفريات لما لها من صلة وثيقة بالتاريخ، وللتعرف من خلالها على قراءة الحروف القديمة في المخطوطات والوثائق، وما تعتز به الباحثة أن هذه الوثائق أوجدت له أرشيفاً خاصاً يحوي يوميات الوكالة السياسية الإنكليزية في مسقط، وأن وثائقها صدرت من مسؤولين إلى رؤسائهم على شكل تقارير تحمل طابعاً رسمياً حياً، منها: موسوعة عُمان (الوثائق السرية)، ودليل الخليج لـ جورج غوردون لوريمر في قسميه التاريخي والجغرافي، والأرشيف الرقمي للخليج العربي باللغتين العربية والإنكليزية.

واعتمد البحث على أدوات أساسية تتمثل في مجموعة الوثائق الإنكليزية و بعض الوثائق الفرنسية والأمريكية، وسوف تتم الإشارة إلى أبرزها كما يأتي:

أولاً– الوثائق الإنكليزية:

- سجلات مكتب الهند (**I . O . R**) (**India Office Record**):

وتضم السجلات الخاصة بمنطقة الخليج العربي وشرق إفريقية، وغيرها إضافة إلى سجلات حكومة الهند الإنكليزية التي كانت تتولى الإشراف على المقيمية الإنكليزية في الخليج العربي، ووكالاتها المنتشرة في المنطقة. كما استفاد البحث من الرسائل التي بعثها المكتب السري لحكومة بومباي إلى حاكم عام الهند، وإلى المقيم الانكليزي في الخليج العربي، إضافة إلى رسائل العملاء السريين في عُمان، والتي كانوا يبعثونها عادةً إلى الممثل السياسي والوكيل الانكليزي في مسقط، والرسائل المتبادلة بين السلاطين العُمانيين والقناصل والممثلين الإنكليز في مسقط، إضافة إلى رسائل قادة الأسطول الملكي الإنكليزي بخصوص الأرقاء اللاجئين إلى السفن الإنكليزية، والعمليات التي كان يقوم ذلك الأسطول لتنفيذ المعاهدات الإنكليزية العُمانية للقضاء على تجارة الرقيق. وقد تمت الاستفادة من هذا الأرشيف من خلال الملفات الآتية:

I.O.R. R/15/6/4.

I.O.R. R/15/6/20.

I.O.R .R/15/6/36.

I.O.R. R/15/1/97.

I.O.R. R/15/1/171.

I.O.R. R/15/1/199.

I.O.R. V/23/217.

I.O.R.F/4/913.

L.P.& S/7/55.

L.P. & S/63.

L.P.& S/149.

- أرشيف دار الوثائق الإنكليزية العامة (F . O) (Public Records Office):

يحتوي على وثائق وزارة الخارجية الإنكليزية وهي وثائق متنوعة تتناول موضوعات سياسية وتجارية، إلى أنها أكثر تنظيماً من سجلات مكتب الهند.

- وثائق وتقارير القنصلية الأمريكية في زنجبار: The National Archives of The United States. تعتبر مصدراً محايداً للأوضاع العامة في القسم الإفريقية من السلطنة العُمانية، لأنه لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية أطماعاً استعمارية في سلطنة عُمان في تلك الفترة.

إضافة إلى وثائق حكومة بومباي Bombay Political and secret proceeding والتي تضمنت المراسلات والتقارير بين حكومة بومباي وحكومة الهند والسادة البوسعيديين خلال فترة الدراسة .

- وتم الاعتماد على بعض الوثائق الفرنسية التي تحتوي على المراسلات التي تمت بين المسؤولين الفرنسيين في مسقط وزنجبار ووزارة الخارجية الفرنسية في باريس ووزارة المستعمرات والمكتبة الوطنية منها:

-Consulat de France Amascate Situation Politique 1894-1905. N S Mascate Vol 1,18,36,37.

- Memoires et Documents Afrique, Mascate, Zanzibar Vol.I,II.

- الأرشيف الرقمي للخليج العربي: Arabian Gulf Digital Archive (F.C.O)

وتم الاعتماد من هذا الأرشيف على الملفات الآتية التي تبين طبيعة العلاقات بين السلطنة العُمانية والمملكة المتحدة.

F.C.O 8/585

F.C.O 8/592

وتم الاعتماد على موسوعة عُمان الوثائق السرية وتحتوي على ستة مجلدات، إذ تمت الاستفادة من المجلد الأول الذي يتحدث عن التآمر الإنكليزي على السلطنة العُمانية.

والجدير بالذكر أنه بالرغم من أهمية هذه الوثائق وغناها والوقائع والأحداث، فأنها لا تتضمن سوى وجهة النظر الإنكليزية، وتسجل فهم المسؤولين الإنكليز لمجريات الأمور في المنطقة في ضوء ما يخدم المصالح الإنكليزية فيها، ورغم أهميتها في كتابة تاريخ عُمان خاصة عند تناول علاقاتهم مع إنكلترا، وسياسة إنكلترا

تجاههم وتجاه منطقة الخليج العربي بشكل عام، وعلاقاتها مع الدول المجاورة، والمنافسات الدولية في المنطقة، وتاريخ الأسر الحاكمة بها، ونشاطها الملاحي وتجارتها الخارجية، فإنّ الباحث المهتم بتاريخ عُمان من خلال دراسته لهذه الوثائق لا يجدُ شيئاً يذكر فيها، ويمكن تفسير ذلك في ضوء تركيز الوكلاء البريطانيين اهتمامهم على سلامة وأمن مياه الخليج العربي للملاحة الانكليزية، وعدم سيطرة قوة منافسة على هذه المياه والعزوف عن التدخل في الشؤون الداخلية، إلا فيما بعد السيطرة الإنكليزية.

كما تم الاعتماد على العديد من المصادر والمراجع العربية والمعربة والأجنبية نذكر أهمها:

كتاب **دليل الخليج**، الذي ألفه John Lormir (جون لوريمر)، وهو من أكثر المؤلفات التي تتناول تاريخ وجغرافية منطقة الخليج العربي، وعُمان، ووسط شبه الجزيرة العربية، ويندر أن يتعرض باحث لتاريخ الخليج العربي أو إحدى الدول المطلة عليه في العصر الحديث دون الرجوع إلى هذا الدليل. حيث تناول لوريمر تاريخ عُمان تحت حكم الأسرة النبهانية وأسرة اليعاربة، ومنذ تولي أحمد بن سعيد مؤسس أسرة البوسعيد الحكم سنة ١٧٤٤مو بدأ يتناول فترة كل حاكم على حده وتشمل الأوضاع السياسية الداخلية في عهده، وعلاقاته الخارجية إقليمياً ودولياً وعلاقاته مع إنكلترا. إضافةً إلى كتاب **تحفة الأعيان بسيرة أهل** عُمان لمؤلفه نور الدين بن حميد السالمي المتوفي سنة ١٩١٤م، وهو مؤرخ عُماني من أنصار الإمامة في عُمان، وركّز في كتابه هذا على التاريخ المحلي لإقليم عُمان، وتناول العديد من الحوادث في الخليج العربي وشرق إفريقية، وتمت الاستفادة منه من خلال تطور الأوضاع في عُمان بعد وفاة السيد سعيد بن سلطان في عام ١٨٥٦م. وتم الاستفادة من كتاب **جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار** لمؤلفه سعيد بن علي المغيري، المتوفي في عام ١٩٥٨م، وكما هو ظاهر في عنوان هذا المصدر فهو تاريخ محلي لزنجبار، بدأ المؤلف كتابه بالحديث عن الكشوف الجغرافية حتى أحداث عام ١٩٦١م، وتمت الاستفادة من هذا المصدر في مواضع عديدة من هذه الدراسة.

تاريخ إبطال الرق في زنجبار (مخطوط): وهو مجهول المؤلف، محفوظ في وزارة التراث القومي والثقافة في سلطنة عُمان، قسم المخطوطات، تحت رقم ٢١٧٠، ويقع في ٨٤ ورقة، وتمت الاستفادة منه فيما يتعلق بالمفاوضات التي تمت بين السيد برغش بن سعيد والحكومة الانكليزية، تمهيداً لعقد معاهدة عام ١٨٧٣م لمنع تجارة الرقيق في سلطنة زنجبار، ولم أستطع العثور إلا على أجزاء قليلة من هذا المخطوط وما يخص البحث فقط.

ومن المصادر الأجنبية المعرّبة نذكر أهمها:

- الخليج بلدانه وقبائله (The Countries and Tribes of Persian Gulf):

لمؤلفه S. Miles (صموئيل مايلز)، وقد ترجم إلى العربية، وتأتي أهمية هذا المصدر من كون مؤلفه أحد العسكريين والدبلوماسيين الإنكليز، الذين عملوا في سلطنة عُمان، ممثلاً و قنصلاً لإنكلترا بين عامي ١٨٧٢- ١٨٨٠م، وقد أفاد البحث كثيراً خاصة فيما يتعلق بقبائل وبلدان عُمان وخاصة أنه قام برحلة داخل السلطنة في عام ١٨٧٥م .

- إضافة إلى كتاب بريطانيا والخليج (Britain and Persian Gulf):

لمؤلفه John Kille (جون كيلي) ويتناول أطماع انكلترا في الخليج العربي والاتفاقيات المبرمة بين انكلترا وعُمان بين عامي ١٧٩٥- ١٨٨٠م.

- وكتاب عُمان في صفحات التاريخ (Oman in the blows of history):

لمؤلفه Robin Bedweel(روبين بيدويل)

- وتجارة الرقيق في شرق إفريقية (The Slave Trade of East Africa): وهي فكرة صادرة عن الجمعيات الأوروبية في لندن واحتوت على مجموعة من المقالات لبعض المبشرين الذين عملوا في شرق إفريقية، والتي تدعو إلى قمع تجارة الرقيق وفيها تحامل شديد على العرب، حيث وصفتهم بالقسوة البالغة في التعامل مع أرقائهم.

هذا كما تم الرجوع إلى العديد من المصادر والمراجع التاريخية، والرسائل العلمية، والموسوعات والقواميس، والمعاجم والدوريات العربية والأجنبية. وقمت بقراءة واسعة للمادة العلمية التي جمعتها ووجدتها كافية لتغطية فصول ومباحث هذه الدراسة، وقمت بزيارة دار الوثائق في دمشق وصورت ما استطعت منها وطلبت العديد من أفلام الميكروفيلم التي تحتوي على وثائق مهمة لموضوع البحث، وحصلت على العديد من الوثائق والمصادر الأجنبية المهمة كملفات إلكترونية بمساعدة بعض الأشخاص من طلاب الدراسات العليا من مختلف البلدان، وفي بداية الأمر واجهت مشقة كبيرة خاصة فيما يتعلق بالإحاطة بأطراف الموضوع في قضية مهمة في تاريخنا الحديث، وهي التدخل الإنكليزي في شؤون عُمان وانعكاس الوضع السياسي على الاقتصاد والمجتمع المحلي، إضافة إلى طول الفترة الزمنية المحددة لهذه الدراسة، واتساع

الرقعة الجغرافية، كما واجهتني صعوبة بالاستفادة من بعض الوثائق الأجنبية منها الانكليزية والفرنسية والأمريكية، فمعظمها مكتوب بخط اليد الأمر الذي أدى إلى صعوبة ترجمتها والاستفادة منها. إضافة إلى ما تحتويه المصادر الأجنبية من مبالغات وانحياز ضد العرب والمسلمين، فكان لابد من قراءة دقيقة متأنية لمقارنتها مع ما تحتويه المصادر العربية.

محتويات البحث:

اقتضت طبيعة الدراسة تقسيمها إلى أربعة فصول ونتائج البحث، فالفصل الأول، هو فصل تمهيدي يتحدث عن انكلترا والأوضاع الداخلية في عُمان بين عامي ١٨٣٢ – ١٨٥٦م وهي الفترة التي زخرت بالأحداث والتطورات في عهد السيد سعيد بن سلطان، حيث تم تسليط الضوء عن طبيعة العلاقات الانكليزية العُمانية قبل عام ١٨٣٢م، إضافةً إلى الدور الذي قام به سعيد بن سلطان في نقل العاصمة من الداخل (عُمان) إلى الساحل (زنجبار)، فضلاً عن توضيح الموقف الانكليزي من انتقال مركز التجارة إلى زنجبار في شرق إفريقية، ثم خُتم الفصل بتوضيح الموقف الانكليزي من الصراع العُماني مع المزارعة في ممباسا.

أما الفصل الثاني، فقد خُصص للحديث عن دور انكلترا في تقسيم السلطنة العربية الإفريقية بين عامي ١٨٥٦– ١٨٦٦م وهي الفترة التي سادت الفوضى في الداخل العُماني بسبب الصراع الأسري على الحكم، فبدأ هذا الفصل بالحديث عن تفكك الدولة العُمانية بعد عام ١٨٥٦م، وتم دراسة العلاقات بين إنكلترا والسيد ثويني بين عامي ١٨٥٦–١٨٦٦م، ثم دراسة لموقف إنكلترا من أزمة السلطة والصراع على الحكم ودورها في إشعال الحقد والكراهية بين الأخوة لتحقيق أطماعها الاستعمارية، إضافة إلى تسليط الضوء على تحكيم كاننج Kanning القاضي بتقسيم الدولة العُمانية بين انكلترا وفرنسا، وموقف ثويني بن سعيد من قرار التحكيم وبعثة كوجلان عام ١٨٦٠م، إضافة إلى توضيح موقف إنكلترا وفرنسا من هذا القرار وتمت الإشارة إلى النتائج المترتبة عليه بالتفصيل، واختتم الفصل بموقف انكلترا من دفع زنجبار المعونة السنوية لمسقط.

والفصل الثالث، تطرّق إلى دراسة سياسة إنكلترا في إلغاء تجارة الرقيق في عُمان وانعكاسها على الوضع الاقتصادي بين عامي ١٨٥٦–١٩١٣م، وبدايةً تم وضع تمهيد يوضح المعنى العام للرقيق، حتى ينكشف الوجه الآخر للادعاءات الإنكليزية وللدول الاستعمارية عامة، إضافة إلى التأييد الأوروبي لإنكلترا

لضرب الاقتصاد العُماني، ثم تم تسليط الضوء على أهداف انكلترا من وراء محاربتها لتجارة الرقيق، وتم عرض المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها إنكلترا مع سلاطين البوسعيد الذين تبوؤوا الحكم خلال فترة الدراسة في الأعوام، أهمها معاهدة ١٨٧٣م وهي المعاهدة الأخيرة التي عقدتها حكومة الهند الإنكليزية مع السيد تركي بن سعيد للقضاء على تجارة الرقيق، وخُتم هذا الفصل باستعراض الجهود التي قام بها الأسطول الإنكليزي للقضاء على تجارة الرقيق في سلطنة عُمان، والتي أدت إلى تدمير الأسطول التجاري العُماني تحت ذريعة مكافحة هذه التجارة.

وتناول الفصل الرابع، الموقف المحلي والأجنبي تجاه السياسة الإنكليزية في عُمان، وهي السياسة التي اتبعتها انكلترا للقضاء على تجارة الرقيق في السلطنة العُمانية، وعُرض فيه أولاً المعارضة المحلية ضد سلاطين عُمان وهي عبارة عن ردود فعل تمثلت بثورة قبيلة الجنبة عام ١٨٦٦م ثم تناول المحاولات التي قامت بها بعض القبائل الإباضية من أجل إعادة نظام الإمامة للوقوف ضد الهيمنة الانكليزية في عُمان، وتمت الإشارة إلى تطور الأوضاع الداخلية في عُمان قبيل معاهدة ١٨٧٣م، وأثر ذلك في ردود الفعل المحلية، ثم تطرق هذا الفصل إلى الحديث عن ردود الفعل المحلية من سياسة إنكلترا في عهد تركي بن سعيد كمظهر من مظاهر سخطها على السلطان العُماني من جراء خضوعه لإنكلترا في سياستها الرامية في القضاء على تجارة الرقيق، وفيما يتعلق بردود الفعل الأجنبية ففي الواقع لم تكن هناك ردود فعل تذكر إلا ما كان من فرنسا التي وقفت ضد هيمنة إنكلترا على سلطنة عُمان بحجة مكافحة تجارة الرقيق، وذلك لإيجاد مناطق نفوذ فرنسية في منطقة الخليج العربي، لذلك تم تسليط الضوء في نهاية هذا الفصل على موقف فرنسا من سياسة إنكلترا تجاه تجارة الرقيق في عُمان.

وأخيراً تم استعراض النتائج وتوصيات البحث.

وآمل أن تكون هذه الدراسة قد أوفت الهدف المطلوب، وحسبي أني اجتهدت وبذلت ما بوسعي، وأسأل الله عز وجل أن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم، إنه سميعٌ مجيب الدعاء.

والله ولي التوفيق

الفصل الأول (تمهيد):
إنكلترا والأوضاع الداخلية في عُمان بين عامي ١٨٣٢- ١٨٥٦م

(انتقال مركز السلطنة إلى شرق إفريقية)

أولاً: العلاقات الإنكليزية العُمانية قبل عام ١٨٣٢م :

شهد القرن الثامن عشر فترة التنافس الاستعماري بين إنكلترا وفرنسا، حيث استطاعت إنكلترا أن تتغلب على غريمتها في حرب السبع سنوات ١٧٥٦-١٧٦٣م، وهي الحرب التي أفقدت فرنسا معظم مستعمراتها في أمريكا والهند ولم يبقَ في حوزة فرنسا إلا القليل من جزر الأنتيل في الهند الغربية*، وبعض المراكز التجارية على ساحل الملبار*، وعدد ضئيل من الجزر في المحيط الهندي أهمها: جزيرة وموريشيوس* التي احتلها الفرنسيون عام ١٧١٥م بعد أن انسحب الهولنديون منها عام ١٧١٢م وأطلقوا عليها Ile de France (إيل دي فرانس) وبذلك سنحت الفرصة لإنكلترا للتوسع في مناطق الخليج العربي حيث احتلت مركز الصدارة في تجارتها مع العراق وبلاد فارس[١]. وفي الوقت الذي نشطت فيه التجارة الانكليزية في العراق بدأت إنكلترا تتوسع بنفوذها وانصبَّ اهتمامها في سلطنة عُمان ، وكانت هذه السلطنة مزدهرة إلى حد كبير على يد أسرة البوسعيد منذ عام ١٧٤١م التي استطاعت بسط نفوذها على السواحل المتاخمة للمحيط الهندي، واستولت على هرمز، ومناطق على الساحل الشرقي لإفريقية كـ ممباسا* وزنجبار وبمبا وكلوة وبندر عباس على الساحل الفارسي*، وبذلك أصبحت عُمان قوة بحرية ضخمة جداً لها دورها الكبير في هذه المنطقة ولا سيما في ممارسة أعمال القرصنة [٢]. وبدأ اهتمام فرنسا بمنطقة الخليج العربي أكثر وضوحاً منذ قيام الثورة في فرنسا ودخولها الحرب مع إنكلترا عام ١٧٨٩م، فأدخلت فرنسا في خططها

---

* جزر الأنتيل : مجموعة جزر تشكل الأرخبيل الواقع بين البحر الكاريبي والمحيط الأطلسي وخليج المكسيك ، وتنقسم الأنتيل إلى مجموعتين رئيسيتين هما: جزر الأنتيل الكبرى: الواقعة شمالاً وجزر الأنتيل الصغرى. انظر : الخوند، مسعود **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، الشركة العالمية للموسوعات، بيروت، ط٣، د. ت ، ص ٣٦٠ .

* ساحل الملبار**:** شريط ساحلي طويل ضيق على الساحل الجنوبي الغربي للبر الرئيسي لشبه القارة الهندية ، يقع ضمن المنطقة الاستوائية يبلغ طوله حوالي ٨٥٠ كم ، انظر : فاخوري ، مصطفى ، **الأقطار والبلدان** ، دار المعرفة ، بيروت ، ٢٠٠٧م ، ط٢ ، ص ٣٩٨ .

* جزيرة موريشيوس : جزيرة إفريقية تقع وسط المحيط الهندي وعلى بعد ٢٠٠ كيلو متر من الساحل الجنوبي الشرقي للقارة الإفريقية وإلى الشرق من مدغشقر ، تبلغ مساحتها ٢٠٤٠كم وأول من اكتشفها العرب ولكنهم لم يسكنوها ، ، فاستطاع الرحالة البرتغالي دون بيترو أن يعرّف العالم بها عام ١٥٠٥م عاصمتها بورث لويس، ثم سكنها الهولنديون في عام ١٦٣٨م وأطلقوا عليها اسم موريس . انظر : فاخوري ، الأقطار والبلدان ، ص ٤١١ .

[١] - ياغي ، اسماعيل أحمد ، **العلاقات البريطانية العُمانية في القرن التاسع عشر** ، مجلة الدارة ، العدد الثالث ، ١٩٨١،ص ١١٩-١٢٠.وانظر: I.O.R., R/15/6/45, Telegram From P.A to P.R dated 12 January 1915, P.31.

* ممباسا : مدينة تقع شمال زنجبار، جزيرة في المحيط الهندي على مسافة ١١٨ ميلاً. انظر : المغيري، سعيد بن علي، **جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار**، تحقيق: عبد المنعم عامر، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، د.ت ، ص ٧٢ . وأيضاً: الحموي، ياقوت، **معجم البلدان**، ب. ط ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ب. ت، ص٢٠٧ .

***** الساحل الفارسي **:** هو الساحل الشرقي للخليج العربي أو عرب الساحل والجزر (حالياً إيران)، وهاجرت أعداد منهم واستقرت في الإمارات والبحرين وقطر . انظر: عبد الرزاق، محمد صديق، **صهوة الفارس في تاريخ عرب فارس**، ط١، مطبعة المعارف، ١٩٩٣م، ص ٢١٧ .

[٢] - I.O.R.,L/P&S/18/B400, Report about Political Situations in Muscat, between 1908-1928, dated in August, 1928, P.15.

مهاجمة المستعمرات الإنكليزية في الهند، لذلك قررت إنشاء قنصلية فرنسية في مسقط وأرسلت Beauchamps (بوشمب) قنصلاً لها في مسقط للبحث في أوضاع الخليج العربي، وتمكنت من عقد معاهدة صداقة وتجارة مع سلطان مسقط عام ١٧٩٢م، وكان هدف فرنسا من الوصول إلى منطقة الخليج العربي هو محاولة غزو الهند واسترجاع المناطق التي تنازلت عنها لإنكلترا بموجب معاهدة الصلح التي وقعت بين البلدين في باريس عام ١٧٦٣م في أعقاب حرب السنوات السبع[١]، وكانت خطة فرنسا تقوم على أساس استخدام طريق البحر الأحمر لسير الحملة وإقامة عدد من القواعد في الخليج العربي لدعم الحملة، ولهذا عندما احتلت القوات الفرنسية مصر عام ١٧٩٨م حاول نابليون بونابرت الاتصال بسلطان مسقط لمدِّ نفوذ فرنسا إلى الخليج حيث أرسل إليه رسالة يعبر فيها عن صداقة فرنسا ورغبتها في حماية السفن العُمانية التي تتاجر مع السويس[٢]. أدركت إنكلترا خطورة علاقة فرنسا بعُمان إذ أنها كانت تعدّ الخليج ضمن مناطق نفوذها من جهة، كما أنها تعدّ عُمان مفتاح الخليج وممراً للوصول إلى الهند، فضلاً عن ذلك فقد وضعت انكلترا منطقة الخليج ضمن استراتيجيتها انطلاقاً من إيمانها القائم على أن الدولة التي تسيطر على الخليج العربي وعلى ساحل عُمان تستطيع أن تتحكم وتحكم جزيرة العرب والعراق وفارس وإفريقية، وتستطيع أن تغلق قناة السويس وأن تقطع خطوط المواصلات الجوية والبحرية إلى الهند وإفريقية[٣]، وكانت فرنسا تتخذ من جزيرة IL de France قاعدة لمهاجمة السفن الإنكليزية في المحيط الهندي لهذا قد كان سقوطها على يد الإنكليز عام ١٨١١م مؤذناً بانحسار النفوذ الفرنسي عن المحيط الهندي، لكن فرنسا احتفظت بموطئ قدم لها على ساحل الهند، وجزيرة Borbon (بوربون) وبعض المراكز التجارية على ساحل جزيرة مدغشقر[٤]. وحدثت تطورات مهمة داخل عُمان غيرت استراتيجية الخليج العربي ، فقد استتب الحكم بادئ الأمر للأئمة اليعاربة الذين حكموا بين عامي ١٦١٥-١٧٤١م، وتمكنوا خلال حكمهم من تطهير بلادهم من البرتغاليين عام ١٦٥٠م ، وامتد نفوذهم إلى شرق إفريقية ونشروا لغتهم وحضارتهم في

---

[١] - البوريني ، أحمد قاسم ، **الإمارات السبع على الساحل الأخضر** ، دار الحكمة، بيروت ، ط ١ ، ١٩٥٧م، ص ١٠٢-١٠٣ . وانظر: I.O.R.,R/15/6/254, Strong Letter from P.A. to Sheikh Eissa Ben Salih in 2 March 1919, P.7.

[٢] - العقاد ، صلاح ، **الاستعمار في الخليج الفارسي** ، القاهرة ١٩٥٦م ،ص ٢١ .

[٣] - نوفل ، سيد ، **الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية** ، القاهرة، ط٢، ١٩٧٢م ، ص ٦٢-٦٣.

[٤] - I.O.R.,R/15/6/233, Report of the P.A. To the P.R about Lines of Shikh Salih Bin Ali Harissy and Son Policy, in 14 April 1930, P.22.

تلك القارة [1]. وقد تغيرت الأوضاع الداخلية في عُمان بسبب انقسام أهل البلاد إلى قيسيين ويمنيين، وبسبب تصارع الزعماء، اضطربت الأمور واستنجد أحد الزعماء اليعاربة وهو سيف بن سلطان* بالفرس الذين لبّوا النداء وسيطروا على البلاد بمساعدته، لكن العُمانيين عندما أدركوا خطورة هذا الانقسام التفوا حول أحمد بن سعيد البوسعيدي* الذي هاجم وإيّاهم الفرس وأبعدهم عن البلاد وتقديراً لذلك بايعه الناس بالإمامة عام ١٧٤١م وبذلك انتقل الحكم من أيدي اليعاربة إلى أسرة آلبوسعيد[2]. وكان من أبرز حكامهم سعيد بن سلطان الذي حكم نصف قرن ١٨٠٦-١٨٥٦م، واستطاع في أوائل عهده أن يستعيد ممتلكاته في شرق إفريقية التي شغلته عن كثير من الأمور المهمة في بلاده[3]. وبدأ السيد سعيد حكمه في الوقت الذي بدأ فيه الصراع الفرنسي الإنكليزي يدخل مرحلته الحاسمة، وإنّ موقع عُمان الاستراتيجي المسيطر على مدخل الخليج العربي والطريق البري بين الهند والبحر المتوسط والذي يبعد مسافة قصيرة عن الطريق البحري بين السويس وبومباي قد جعل بلاده تتأثر قبل اعتلائه العرش بردود الفعل الدبلوماسية الناتجة عن الصراع الأوروبي في المحيط الهندي وعلى وجه الخصوص مخططات بونابرت تجاه الهند التي استهدفت طرد الإنكليز منها حيث راحت حكومة بومباي تعمل من أجل تقوية نفوذها في الخليج العربي[4].

وأرسلت حكومة بومباي الإنكليزية أحد الموظفين الفرس من شركة الهند الشرقية وهو مهدي علي خان إلى مسقط للتفاوض مع عاهلها سلطان بن أحمد ١٧٩١-١٨٠٤م، بشأن طرد الرعايا الفرنسيين من عُمان وإحلال أطباء انكليز بدلاً من الفرنسيين الذين يعملون في خدمة السلطان، بالإضافة إلى إقامة وكالة تجارية في مسقط ، فوصل مهدي علي خان إلى مسقط عام ١٨٩٨م ونجح في مفاوضاته التي استمرت

---

[1] - I. O. R., \R\15\6\38 " ملف XXXVIII/٣ السياسة الداخلية والعلاقات مع عُمان ،مراسلات بخصوص تمرد سنة ١٨٩٦م والتحذير الذي تلاه للشيوخ ضد أي هجوم آخر على مسقط "، المكتبة البريطانية : أوراق خاصة وسجلات من مكتب الهند .

* سيف بن سلطان: سيف بن سلطان بن مالك اليعربي ولد بالرستاق ، بويع الإمامة سنة ١١٤٠هـ بعد مقتل محمد بن ناصر الغافري ، وقد بايعه القاضي ناصر بن سليمان ومن معه من المشايخ والرؤساء ، استمر حكمه حتى عام ١١٥٤هـ حيث بايع المسلمون سلطان بن مرشد . انظر: ابن رزيق، حميد بن محمد، **الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين**، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، مسقط، ١٩٨٦م ، ص ٣٢٨ . وانظر: السيار، عائشة: **دولة اليعاربة في عُمان**، دار القدسي، بيروت، ١٩٧٥م، ص ١٨٢.

* أحمد بن سعيد : ولد في بلدة أدم الواقعة في عُمان الداخل في عام ١٦٩٣م وعمل في بداية حياته في التجارة وعرف بأمانته وصدقه وكان رجلاً شجاعاً عرف بأمانته وتميز بالذكاء وقد بويع الإمامة في عام ١٧٤٤م وتوفي في الرستاق ودفن فيها في عام ١٧٨٣م . انظر : كيلي، جون، **بريطانيا والخليج** ، وزارة التراث القومي والثقافة ، عُمان ، مسقط ١٩٧٩م ، ج١، ص ٣٢٠.

[2] - Coupland , R: The Explotaion of East Africa, 1856-1890, London 1930,p. 7.

[3] - الفارسي، عبدالله بن صالح، **البوسعيديون حكام زنجبار**، ترجمة: محمد أمين عبدالله، إعداد وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان عام ١٩٨٠م ، ص ٩٥ .

[4] - I.O.R.,R/15/6/204, Telegram about Assassination of Al Imam Salem in 23 July 1920. P14.

عشرة أيام في إبرام أول معاهدة سياسية عززت بوادر الصداقة بين إنكلترا وسلطنة عُمان، فقد تعهد السلطان في معاهدة ١٧٩٨م بالاستغناء عن خدمات الرعايا الفرنسيين الذين يعملون في خدمته وطردهم من مسقط ، كما وافق على عدم السماح بقيام أية وكالة تجارية فرنسية في مسقط وتوابعها، كما سمح لإنكلترا بإقامة وكالة تجارية وإنزال حامية في ميناء بندر عباس الذي كان شاه إيران قد تنازل عنه لعُمان على سبيل التأجير ومنح الوكالة التجارية كافة الامتيازات الاقتصادية التي تتمتع بها الشركات الإنكليزية في إيران والدولة العثمانية[١]. وفي أواخر عام ١٨٩٩م جدد سعيد بن سلطان عهد الصداقة مع إنكلترا، ووافق على عقد معاهدة معها عام ١٨٠٠م على أن يقيم سيد إنكليزي في مسقط كوكيل عن شركة الهند الشرقية الإنكليزية ويمثل مصالح الإنكلترا في منطقة الخليج العربي[٢]، وبناءً على هذه المعاهدة عين الطبيب Bogle (بوجل) كممثل سياسي لإنكلترا في مسقط، فكان بوجل أول مقيم بريطاني في منطقة الخليج العربي ، لكنه لم يقم طويلاً فيها إذ قضى نحبه أواخر عام ١٨٠٠م، وجاء بعده الكابتن David Seton (دافيد سيتون) الذي عمل على إرساء قواعد النفوذ الإنكليزي في عُمان لمدة ثمان سنوات، إيماناً من إنكلترا بترك حماية تجارة الخليج إلى سلطان عُمان معتقدة بأن تأثيره على سياسة الخليج مستقرة، فالأخطار الخارجية التي تعرضت لها عُمان في بداية حكم السيد سعيد كانت من العوامل التي دفعته إلى الارتباط بحليف قوي خاصة بعد أن تصارعت فرنسا وإنكلترا على الاستفادة من ميناء مسقط الاستراتيجي[٣]، وحاول السلطان سعيد أن يقيم علاقات طيبة مع كلا الدولتين خشية من وقوع بلاده فريسة لإحداهنَّ على الرغم أنه كان يميل بادئ الأمر إلى جانب فرنسا[٤]. وقد عمل السيد سعيد جهده لبقاء العلاقات التجارية قائمة بين ميناء مسقط وميناء Port Louis (بورت لويس) في جزيرة (موريشيوس). وفي عام ١٨٠٧م أرسل السيد سعيد أحد وجهاء عُمان وهو ماجد بن خلفان للتفاوض مع الجنرال Decan (ديكان) حاكم جزيرة مورشيوس من أجل عقد معاهدة تجارية، وأبرمت بينهما المعاهدة التي نصت على أن يقيم وكيل فرنسي في مسقط جنباً

1- Miles ,S B , The contries and Tribes of Persian Gulf . VoL1 , London 1919 . P. 265- 285
وانظر: جان جاك بيرلي ، **الخليج العربي** ، ترجمة: نجدة هاجر وسعيد الغز ، بيروت ١٩٥٩م ، ص ١٩٦.

[٢] - رويث ، رودلف سعيد ، **السيد سعيد بن سلطان (١٧٩١-١٨٥٦) حاكم عُمان وزنجبار**، ترجمة: سامي عزيو ، جامعة القاهرة عام ١٩٨٣م ، ص ١٣٢ . وانظر: السالمي ، عبدالله بن حميد ، **تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان** ، مكتبة الإمام نور الدين السالمي، ٤ج، سلطنة عُمان السيب عام ٢٠٠٠م ، ج٢ ، ص ٢٤٣.

[٣] - Kelly, J.B: Britain and the Persian Gulf , P, 574 وانظر: جمال زكريا قاسم ، **دولة بو سعيد في عُمان وشرقي إفريقية** ، مركز زايد للتراث والتاريخ وزارة التراث القومي والثقافة ، سلطنة عُمان،ط٣، ص ٢١٢ .

[٤] - السالمي، تحفة الأعيان ... ج٢ ، ص ١٥٤. وانظر: رويت، سعيد بن سلطان ... ، ص ١٢٥- ١٢٦ .

إلى جنب مع المقيم الإنكليزي، لكن حكومة باريس رفضت التصديق على المعاهدة متمسكة بقوانين الحصار القاري* التي تقضي بإغلاق الموانئ الفرنسية في وجه السفن الإنكليزية[١].

ولم تكن المعاهدة التي عقدت بين ديكان والسيد سعيد تمنع التجارة بين عُمان وموانئ الهند بل اكتفت بتقييدها فقط لأنه من المعروف أن علاقات عُمان التجارية مع الهند كانت قوية، وأن الأسطول العُماني كان يتولى نقل المتاجر بين الهند وبلدان الخليج العربي[٢]، وفي العقد الأول من القرن التاسع عشر أصبح واضحاً أن الانكليز سوف تعهد لهم السيادة البحرية في المحيط الهندي بعد انتزاعهم جزيرة موريشيوس من أيدي الفرنسيين عام ١٨١١م لذلك سارع السيد سعيد إلى التقرب من إنكلترا وحافظ على صداقة والده مع السلطان الإنكليزية في بومباي حيث كانت هذه الصداقة تعود بالفائدة على الطرفين، وكان للسيد سعيد جيران أقوياء يهدفون إلى التخلص منه والسيطرة على بلاده لذلك وطد علاقته مع شركة الهند الشرقية الانكليزية التي كان لصالحها أن تجد حليفاً كالسيد سعيد يساعدها في القضاء على القراصنة الذين يواجهون السفن الانكليزية في الخليج العربي وبحر العرب[٣]. كما تعرض السيد سعيد في بداية حكمه لهجوم شديد من الدولة السعودية الأولى، فألحق به السعوديون هزائم متعددة عام ١٨٠٩-١٨١٣م لذلك اشترك في حلف الإنكليز ضد رأس الخيمة الموالية للسعوديين ١٨٠٩-١٨١٩م فأدت الحملات إلى خضوع رأس الخيمة والمشيخات المجاورة للإنكليز وإجبارها على توقيع معاهدة ١٨٢٠م [٤].

---

* الحصار القاري: هو نظام السياسة الخارجية الذي اتبعه نابليون بونابرت في صراعه ضد بريطانيا وإيرلندا أثناء حروبه، وإغلاق الموانئ الأوروبية في وجه التجارة من وإلى بريطانيا على نحو ما أعلن نابليون عام ١٨٠٦م. انظر: مايلز، صاموئيل ، **الخليج بلدانه وقبائله** ، ترجمة: محمد أمين عبدالله ، وزارة التراث القومي والثقافة ، سلطنة عُمان ١٩٨٣م، ص ١٤٣.

[١] -حراز ، رجب ، **بريطانيا وشرق إفريقية من الاستعمار إلى الاستقلال** ، القاهرة ١٩٦٨م، ص ٥٦، وانظر : عثمان بن بشر ، **عنوان المجد في تاريخ نجد ، دار الملك بن عبد العزيز** ، الرياض ١٩٨٩م،ج١، ط٤ ، ص ٢١٨ . وانظر: Bombay, Government Selections from the Records of Bombay Vol . No .XXIV , P .20

[٢] - حراز ، بريطانيا وشرق إفريقية ... ، ص ٥٧.وانظر: I.O.R.,R/15/6/20, PR to S.G.I.(F.D) 7 April 1890 Colonel Ross P.R. to S.G.I. 29 December 1890 , p.22.

[٣] - I.O.R., R/15/6/22, To the resident August 25 , 1901, p15.
وانظر: ابراهيم ، عبد الفتاح ، **على طريق الهند ، الرسالة الأولى من رسائل الأهالي** ، بغداد ١٩٣٥م ، ص١٢٢. وانظر : السالمي ، تحفة الأعيان ... ، ج٢ ، ص ٢٣٧.

[٤] - ابن غنام ، حسين ، **تاريخ نجد (روضة الأفكار والإفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذوي الإسلام)**، تحقيق: د. ناصر الدين الأسد ، القاهرة ،١٩٦١م ، ص ١٢٥. وانظر: رويت، سعيد بن سلطان ... ، ص ١١٩.

ثانياً: الأهمية التاريخية والجغرافية لعُمان

للعُمانيين دور كبير في نشر الحضارة في إفريقية الشرقية فقد أَلِفوا الهجرة إليها منذ القدم، والدليل على عراقة الهجرة العُمانية إلى إفريقية هو التجاء سليمان وسعيد ابني عبّاد بن عبد حاكمي عُمان إليها هرباً من بطش الحجاج بن يوسف الثقفي. فعندما ادعى الأوروبيون اكتشاف أنهار إفريقية وأجزائها النائية كان العُمانيون هم روّاد هذه الاكتشافات، ومثال ذلك الرحّالة العربي أحمد بن ماجد* صاحب المؤلفات عن طرق البحار وسليل رأس الخيمة (ساحل عُمان)، ودليل فاسكو دي غاما على طريق الهند، وتمتد على سواحلها سهول خصبة من الشمال والجنوب، حيث شهدت نشاطاً زراعياً مكثفاً ، كما تنتشر الواحات في المناطق الداخلية والمنحدرات الجبلية ، كما وفرت السواحل العُمانية الطويلة وجزرها التي تمتد أمامها مصدراً اقتصادياً ونطاقاً اجتماعياً للسكان منذ القدم وحتى الآن[١].

أدت عُمان دوراً مهماً بين دول الخليج العربي منذ التاريخ القديم ، وماتزال مركزاً حضارياً في حاجة إلى اكتشاف تفاصيله ، فقد كان للعُمانيين تاريخ بحري على سواحل المحيط الهندي منذ أقدم الأزمنة ودليل ذلك سفنهم المتنقلة بين الهند وموانئ الخليج، فعُرفوا بين الشعوب من البصرة إلى سواحل الهند ، ونقلوا معالم الحضارة من الهند والبصرة، ومثلما نقل اليونان الحضارة إلى الغرب كان العُمانيون رُسل الحضارة بين الهند والعراق وفارس، ويمتازون عن اليونان بسباقهم في معرفة طرق البحار ومواسم الملاحة ، ونتيجة موقعها بين هذه الحضارات اطلع أهلها على جوانب التقدم، وتمكّنوا من الأخذ بإنجازاتها[٢].

وما تزال آثار دولتهم العربية في زنجبار وجالياتهم المنتشرة في هذه البلدان دليلاً واضحاً على أثر العُمانيين الكبير في دفع إفريقية الشرقية إلى ركب الحضارة. وعُرفت عُمان في المراحل التاريخية بأكثر من اسم منها " مجان، ومزون، وعُمان " حيث يرتبط كل منها ببعد حضاري أو تاريخي: فسميت مجان بسبب

---

* أحمد بن ماجد بن محمد السيباوي ملاّح وجغرافي عُماني ، برع في الفلك والملاحة والجغرافية ولُقب بمعلم بحر الهند ،وكان خبيراً ملاحياً في البحر الأحمر والمحيط الهندي ونال شهرته في رحلته إلى رأس الرجاء الصالح ومنه إلى الهند، وساعد فاسكو دي غاما لاكتشاف الطريق الجديد الموصل إلى الهند. انظر: الدفاع، علي عبدالله، **روّاد علم الجغرافيا في الحضارة العربية الإسلامية** ، مكتبة التوبة، مج١، ١٩٩٣،ط٢، ص٢٣٤

[١]- لوريمر ، جورج غوردون، **دليل الخليج**، ترجمة: مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر، ٧ج، طبع على نفقة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، القسم التاريخي، ج١، ص ١١ . و الطائي، عبدالله بن محمد، **تاريخ عُمان السياسي** ، مكتبة الربيعان للتوزيع والنشر ، ٢٠٠٨م،ط١، ص ١٠ .

[٢]- Arabian Gulf Intelligence, Selection from the Records of Bombay Government, New Series, XXIV. P20.

وانظر: الكيالي ، عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية** ، ٤ أجزاء، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ج٤ ، د. ط ، ص ٢٠٦ .

شهرتها بصناعة السفن وصهر النحاس، وجاء هذا الاسم حسب لغة السومريين بسبب العلاقات التجارية التي تربطها بهم[١]، أما مزون فارتبط بوفرة الموارد المائية في عُمان والمُزن هو السحاب ذو الماء الغزير المتدفق وهذا يفسر ازدهار الزراعة في عُمان منذ القدم[٢]، وسميت عُمان نسبة إلى عُمان بن إبراهيم الخليل عليه السلام، وقبل ذلك سميت نسبة إلى عُمان بن سبأ بن يغثان بن إبراهيم[٣]، وكانت منذ القدم موطناً للقبائل العربية التي قدمت إليها وسكن بعضها السهول واشتغلت بالزراعة والصيد، واستقر البعض في المناطق الداخلية والصحراوية، واشتغلت بالري وتربية الماشية.

أما من الناحية الجغرافية فتقع عُمان في القسم الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية، وتمتد حدودها الجغرافية إلى شبه جزيرة قطر، وتفصلها عنها رمال بينونة، وتفصلها صحراء الربع الخالي من جهة الغرب عن بقية مناطق شبه الجزيرة العربية ، وتمتد جنوباً حتى حضرموت، كما تمتلك حدوداً شاطئية كبيرة تطل على مسطحات مائية واسعة تعبرها خطوط التجارة الدولية البحرية بين الشرق والغرب كبحر العرب وخليج عُمان والخليج العربي[٤]، وقد ساعد الموقع الجغرافي المتميز لعُمان في تفعيل النشاط التجاري العالمي، ولم يقتصر دور عُمان في هذا المجال على تقديم الخدمات اللازمة للسفن العابرة في موانئها " مسقط*، وصور*، وقريات*، وقلهات*، وصحار*، وخورفكان*، وجلفار أو رأس الخيمة* حالياً "؛ بل إن العُمانيين

---

[١] التركي، قصي منصور، **الصلات الحضارية بين العراق والخليج العربي خلال الألف الثالث قبل الميلاد** ، دار صفحات للدراسات والنشر ، ٢٠٠٨م ، ص ١٣٢ .

[٢] Selection from the Records of the Bombay Government, New Series, XXXV.P.9-10.

وانظر: بن رزيق، حميد بن محمد، **الصحيفة القحطانية** ، تحقيق: د. محمود بن مبارك السليمي ، ٤ج، وزارة التراث والثقافة ٢٠٠٩م، سلطنة عُمان، ج٢، ص ١٧٢.

[٣] الآزكوي، سرحان بن سعيد، **تاريخ عُمان المقتبس من كتاب كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة** ، تحقيق : عبد المجيد حسين القيسي الطبعة الرابعة ٢٠٠٥م ، ص ٢٤. وانظر: India Records(2), Vol XIVI, Government of India to India kimbartay ler Favier 1886,No,36, Calcutta. P.12.

[٤] India Records(2), Vol. II, Mascot, No 225, Miles to Ross, 15 September 1884, p.10.

وانظر: عبد الحليم، رجب محمد، **العُمانيون والملاحة والتجارة ونشر الإسلام ،** مسقط ١٩٨٩م ، ص ٢٠ .

* مسقط: هي عاصمة سلطنة عُمان، فيها مقر الحكم والجهاز الإداري المركزي للدولة، تقع على بحر عُمان بين خليج عُمان وجبال الحجر الشرقي ، وتلعب دوراً حيوياً للنشاط التجاري والاقتصادي، سواء على المستوى المحلي أو الخارجي. انظر: الجاسر، حمد، **المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية " المختصر"** ،مج٢، دار اليمامة ، الرياض١٩٧٧م.ط١، ص ٣٢٨.

* صور: أهم ولاية في المنطقة الشرقية بسلطنة عُمان، وهي عاصمتها الإقليمية، تقع على بعد ١٥٠كم جنوب شرق العاصمة مسقط واشتهرت بصناعة السفن البحرية والصيد والنقل البحري ويطل عليها البحر من جهة الشرق . انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان...، ص ٣٥٠.

* قريات: تقع على الساحل وتبعد عن مسقط بحوالي ١٠٠ كيلو متر ، سميت بهذا الاسم لكثرة عدد القرى فيها ، وتوجد فيها قلعة شامخة شوارعها فسيحة، وتجارتها مزدهرة. انظر: صالح بن سليمان الفارسي، **قريات ماضٍ عريق و حاضر مشرق**، ط٢، ٢٠٠٤م. ص ١٥٥ .

أنفسهم؛ ولاسيما سكان السواحل كالقواسم أدّوا دوراً كبيراً في تنشيط التجارة ونقل البضائع من شرقي آسيا وجنوبها وشرقي إفريقية إلى البحر المتوسط وأوروبا عبر الخطين التجاريين؛ أولهما: خط الخليج العربي إلى العراق ، حيث تُنقل منه البضائع إلى سواحل بلاد الشام والسواحل الأوروبية ، وثانيهما : خط بحر العرب إلى مضيق باب المندب والبحر الأحمر والسويس إلى الإسكندرية على البحر المتوسط ومنها إلى السواحل الأوروبية والمغرب العربي[١].

وأدّت المواجهة المستمرة بين عرب عُمان والفرس على الخليج العربي إلى جعل العُمانيين يحرصون على استقلالهم، إلى الاعتزاز بعروبتهم وأصالتهم اعتزازاً كبيراً، حيث استكمل العُمانيون النصر على الفرس بنزولهم في أرض بلاد فارس نفسها، واقتطعوا العديد من أملاكها، وشهدت الفترة الممتدة بين عامي ١٦٢٤ – ١٧٤١ فترة حكم دولة اليعاربة* والتي مثلت نظام الإمامة* بشكل واضح بعد تخلّصهم من النباهنة

---

* قلهات: تقع في ولاية صور، التابعة لمحافظة جنوب الشرقية في سلطنة عُمان، وهي أقدم مدينة عُمانية على الإطلاق وهي أول عاصمة لعُمان قبل دخول الإسلام إليها، وبسبب موقعها الاستراتيجي المطل على البحر كان ميناؤها يستقطب السفن القادمة من شتى بقاع الأرض . انظر: الحموي، معجم البلدان... ، ص ٣٥٢ .

* ميناء صحار: يقع على ساحل الباطنة ويبعد حوالي مئة ميل شمال غربي مسقط، ويعود حكّام البوسعيد بأصولهم الأولى إلى أحد ولاة ذلك الميناء وهو الإمام (أحمد بن سعيد) . لوريمر ، دليل الخليج ، القسم الجغرافي ، ج ٧ ، ص ٢٣٩٨ .

* خورفكان: تقع على شواطئ خليج عُمان ، تتبع إمارة الشارقة في دولة الإمارات العربية المتحدة وتعتبر مدينة خورفكان من أجمل المدن الساحلية في دولة الإمارات، تمتاز بساحلها الرملي الخلاب والجبال المحيطة من جوانبها، وهذا ما يجعلها مزيجاً من الإبداع والروعة. انظر: الشمري، هزاع بن عيد، **القاموس المحيط** ، تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م، ص ١٣٠-١٣١ .

* رأس الخيمة: إمارة من الإمارات العربية المتحدة تقع في شمالها، وفي أقصى جنوب الجزيرة العربية، وتطل على الخليج العربي، عُرفت باسم جافار قديماً واشتهرت باستخراج اللؤلؤ الثمين وتتميز بتضاريسها المتنوعة. انظر: عبدالله ، محمد مرسي، **إمارات الساحل وعُمان والدولة السعودية الأولى ١٧٩٣ – ١٨١٨** ، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٧٨ ، ج١، ص ١٣٨.

[١] Arabian Gulf Intelligence, Selections from the Records of Bombay Government, New Series, No. XXIV, Great Britain, 1956, p 12-13.

وانظر: عبدالله ، محمد مرسي، إمارات الساحل وعُمان... ، ص ١٧ – ١٨.

* اليعاربة : مفردها يعربي، وهي قبيلة غافرية من الأباضيين في سلطنة عُمان، وقد كانت قوية، ولكنها ضعفت سنة ١٨٨١م وتقسمت إلى أجزاء صغيرة ، يوجد بعضهم الآن في نخل وفي طوية والحجر الغربي ، وفي طيخة وفي الحزم وكان حكام عُمان في الفترة ما بين ١٦٢٥– ١٧٤٤م ينتمون إلى قبيلة طيخة التي يبلغ عدد اليعاربة فيها ٨٠٠ نسمة لكن نفوذهم أخذ بالضعف بعد هذا التاريخ، واضمحل نهائياً عندما استولى السيد عزان بن قيس سنة ١٨٧٠م على الحزم بعد حصار دام تسعة أشهر . لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي ، ج٧ ، ص ٢٥٦١ .

* نظام الإمامة : هي تولي رجل من أهل العلم وأهل الدين من قبل علماء الأباضية، وذلك بترشيحه بشرط أن يكون ذا أخلاق حميدة وبدأت مع انتخاب سالم بن راشد الخروصي إماماً في عام ١٩١٣م، وقامت دولة الإمامة في المنطقة الداخلية

*هؤلاء الذين تميّزت فترة حكمهم بالصراع والتنافس على السلطة مع تيار الإمامة الإباضية، واستبدوا بأملاك الدولة حتى أطلق عليهم العُمانيون اسم الجبابرة والطغاة والمستبدين وما إن جاءت الكشوف الجغرافية حتى اشتد الصراع بين ملوك النباهنة وتركز وجودهم في المناطق الداخلية من عُمان، ولم تكن لهم سلطة على المناطق الساحلية من حضرموت إلى قطر وكانت قبائل الجبور والقواسم وبني منجوة صاحبة السلطة المحلية على الأرض في تلك السواحل[١].

ثالثاً: عُمان في عهد سعيد بن سلطان البوسعيدي ١٨٠٦-١٨٥٦م

تولى السيد سعيد الحكم في عُمان بعد عمه بدر بن أحمد، ودخلت عُمان في عهده مرحلة جديدة حيث استمر حكمه ما يزيد على خمسين عاماً، وفتحت عُمان في عهده أبوابها على الحضارة الأوروبية، وضلت عاصمته مسقط من أهم مراكز التجارة والسياسة في حوض الخليج كاملاً، كما امتلكت في عهده أسطولاً تجارياً حربياً في المنطقة بعد إنكلترا[٢].

وأصبح السبيل مفتوحاً أمامه لكي يرث والده في الحكم، ويتولى الشؤون الإدارية والسياسية، وكان أخوه سالم سنداً له ينفّذ كل منهما ما يقرّره الآخر، وكان من أهم الشخصيات التي عرفها الخليج العربي طيلة النصف الأول من القرن التاسع عشر، وعندما وصل إلى الحكم عمل على توطيد نفوذه، وكان عمه قيس بن سيف حاكم صحار قد ارتاح بمقتل بدر، لأنه تقرّب من السعوديين، لذلك قام قيس بتأييد السيد سعيد ومساعدته لتثبيت حكمه، وانصرف إلى حدود إقليمه في صحار، وعندما استتبت الأمور لصالح السيد سعيد اتجه لإقامة الوحدة بين الأقاليم العُمانية، فتخلص من اليعاربة في مقاطعتي نخل والحزم، واستغل فرصة

في عُمان، واتخذت من نزوى عاصمة لها، وانتهى هذا النظام في عام ١٩٥٧م بعد قيام نظام السلطنة وفرار الإمام غالب بن علي الهنائي إلى السعودية . الطائي ، تاريخ عُمان السياسي... ، ص ١٥

* النباهنة : ينتمي النباهنة إلى قبيلة العتيك العربية الأزدية العُمانية التي تنتهي بنسبها إلى يعرب بن قحطان بن هود النبي عليه السلام وإليها تنتسب أسرة المهالبة التي ينتمي إليها القائد العربي المسلم العُماني المهلب بن أبي صفرة . انظر: الخروصي ، سليمان بن خلف بن محمد ، **ملامح من التاريخ العُماني** ، مكتبة الضامري ، عُمان ٢٠٠٢م ، ص ٢٤٤

[١] - I.O.R./L/PS/20/C227,P.G. XV, Letter Gombroom To London 6 may 1737. P.25.

وانظر: فهمي ، عبد القوي، **القواسم ونشاطهم البحري ١٧٤٧ – ١٨٥٣م** ، رأس الخيمة ، ١٩٨٣م ، ص ١٠ .

[٢] - درويش ، مديحة، **سلطنة عُمان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر** ، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة ، ط١، ١٩٨٢م ، ص٩١ .وانظر: I.O.R.,R/15/6/7, P.A .Muscat to PR 6 August 1874, p.13

وفاة عمه قيس، واتجه للسيطرة على إقليم صحار، ومدّ نفوذه إلى الرستاق* العاصمة الدينية لعُمان، وكان السيد سعيد يتبع سياسة توسعية سواء في الخليج العربي أو شرقي إفريقية، لذلك لم يستطيع المحافظة على وحدة الأقاليم العُمانية لسنوات عديدة على الرغم من نجاحه في توحيدها، لذلك قام زعماء المقاطعات العُمانية بالاستقلال بمقاطعاتهم، هذا فضلاً عن غزوات السعوديين على الأقاليم العُمانية للقضاء على الوحدة بينها، ومحاولات الإباضيين في تثبيت الإمامة، فقد أسفرت هذه الأسباب إلى تفكك الوحدة التي حاول السيد سعيد تحقيقها [١].

وحسب ما ذكره الرحالة ويلستد Wellested خلال زيارته لعُمان عام ١٨٣٦م أن حكم السيد سعيد لم يكن ظالماً أو مستبداً، كما أنهُ لم يُعرف بالتعسف في جباية الضرائب حيث كان يتم إنفاق الدخل لصالح الرعية والبلاد، ولم يتبع نظام الحكم المطلق حيث بقيت معظم القبائل العُمانية تمارس حياتها الطبيعية وعلى أنظمتها المألوفة من دون تدخل من السلطة المركزية، كما لم يكن للسيد سعيد سلطة فعلية داخل عُمان. وعلى الرغم من ولاء شيوخها له فلم يفرض عليهم أية ضرائب أو قيود؛ لأن سياسته توجهت نحو المناطق الساحلية ووجه جلّ اهتمامه لها، وتميز نظام حكمه بالشورى والتواضع حيث كان لا يفرق بين القريب والبعيد، ولا يصدر أية أحكام إلا بعد اجتماع مجلس من الشيوخ والرؤساء، وهذا حسب ما أورده الرحالة الأوروبيين، وعلى الرغم من هذه الصفات الحميدة التي تميز بها السيد سعيد إلا أن السعوديين قد أثاروا الشكوك بها من خلال وصفهم له بالمستبد الجائر؛ حتى يثيروا حوله الخلافات العقائدية بين السلفية عقيدتهم والإباضية عقيدة أهل عُمان[٢] وذلك لتسويغ غزواتهم للأقاليم العُمانية[٣].

ولم يحقق السيد سعيد أي نجاح داخل عُمان بسبب استقلال شيوخ القبائل داخل عُمان واعتناقهم المذهب الإباضي، إلا أنه استطاع تحقيق نجاحات عدة في المناطق الساحلية؛ وخصوصاً في القسم الإفريقي من ممتلكاته، كما استمرت فترة حكمه في مسقط حوالي الثلاثين عاماً، وبعدها انتقل بمركز حكمه إلى زنجبار تلك الجزيرة التي استقر بها حتى وفاته في عام ١٨٥٦م فلم يذهب إلى عُمان إلا إذا تعرضت ممتلكاته

---

* الرستاق: تشتمل على بلدان جمّة من أفخر بلاد عُمان ، أحاطت بها الجبال من كل الجهات وتتخللها الأودية ويمتد واديها إلى الباطنة ولها توابع، وسوقها كبيرة وأنهارها غزيرة .انظر : أبو سليمان محمد بن عامر المعولي ، **قصص وأخبار جرت في عُمان** ، تحقيق سعيد الهاشمي، مسقط ٢٠٠٧م، ط١، ص٢٥٨.

١- I.O.R/L/PS/20/C227,F.R. P.G. X.V, Letter Gombroom diary 10 June 1742. P.18.

وانظر: قاسم، دولة البوسعيد في عُمان وشرقي إفريقية.... ، ص ١٤٢ .

٢- I.O.R., R/15/6/43, Telegram from P.A in Muscat to P.R. in April 1914, p.15.

وانظر: بن غنام، روضة الأفكار والإفهام ... ، ص ١٦٩ .

٣ - ويلستد، أرنولد ، **الخليج العربي**، ترجمة: محمد أمين عبدالله، نشر وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان ١٩٨٥م، ص ٨٥.

لخطر ما[1]،وكان لديه الكثير من الموارد التي يحصل عليها بفضل المبادلات التجارية، والرسوم التي يفرضها على السفن التي تمرّ في بلاده والقادمة من الخارج والأموال والأتاوات والهدايا التي يتلقاها من زعماء الداخل والقبائل المجاورة، وتوسّع بحدود دولته بشكل واضح، فمن الساحل الشرقي لإفريقية مدَّ نفوذه إلى السواحل الجنوبية للجزيرة العربية حتى مدخل الخليج العربي، ومن الساحل الشمالي للخليج إلى سواحل السند.

وهذا دليل على مدى القوة و الطموح التي تميز بهما السيد سعيد، والدور الكبير الذي قام به في إحياء عُمان، ولكن في الحقيقة لم يمارس حكمه وسلطته الفعلية على مناطق عُمان كافة؛ لأن اهتمامه كان متوجهاً نحو المناطق الساحلية؛ واستخدم أسطوله في التجارة أكثر من استخدامه في الحروب. ومن أشهر سفن هذا الأسطول: السفينة شاه علم وليفربول وكارولينا وفكتوريا والسلطانة والرحماني وغيرها[2].

واهتم بالتجارة بشكل كبير لتعزيز علاقاته مع الدول الأوروبية، وتعزيز القوة البحرية والعسكرية لعُمان، والسبب في ابتعاده عن الحروب والجانب العسكري هو توجيه جلّ اهتمامه إلى ترسيخ دعائم دولته الاقتصادية[3].

رابعاً- قيام سلطنة زنجبار الإسلامية

أطلق اسم زنجبار على مجموعة جزر صغيرة، أكبرها؛ جزيرة زنجبار البالغ مساحتها ١٤٦٥ كيلو متراً مربعاً، تقع هذه الجزر شرق إفريقية على ساحل المحيط الهندي، وهي أقرب ما تكون إلى تنزانيا، يميزها جوها الريفي، فهي على شكل بستان دائم الخضرة، تتدفق المياه العذبة فيه من كل مكان، وتتميز بأرضها الخصبة التي تصلح لزراعة الأرز والحبوب وفيها حوالي مليون شجرة قرنفل، ويقطعها نهر كبير يسمى مويرا وهو أكبر أنهارها، أما الجزيرة الثانية فهي جزيرة بمبا وتسمى الجزيرة الخضراء، حيث يبلغ طولها قرابة ٧٨كم وعرضها ٢٣كم، أرضها خصبة جداً وتشتهر بزراعة القرنفل والنارجيل، وهي أكثر أمطاراً من زنجبار وأنقى هواء وتتميز بجودة القرنفل فيها حيث تحتوي على قرابة ثلاثة ملايين شجرة قرنفل، أما الجزر الأخرى فتقع شمال جزيرة بمبا مثل: إمبالا وأنجيا وأوسوبي وأنجاو[4]. واختلف المؤرخون في تحديد الفترة الزمنية التي وصل فيها الإسلام إلى زنجبار، إذ وصلت أول جماعة إسلامية إلى زنجبار كان في عام

---

[1] –المعمري ، أحمد محمود، **عُمان وشرقي إفريقية** ، ترجمة : محمد أمين عبدالله ،وزارة التراث القومي والثقافة ، ص ٩٩. وانظر أيضا :

J . R . Wellsted ,Travels in Arabia, Vol ,London, 1838 , P , 183

[2] – قاسم ، دولة البوسعيد في عُمان وشرقي إفريقية... ، ص ١٤٣ – ١٤٤.

[3] I.O.R. R/15/6/45, Report of the P.A to P.R about Revolt Tribes dated 25 January 1915, P.30.–
وانظر: قاسم، دولة البوسعيد في عُمان وشرقي إفريقية .... ، ص ١٤.

[4] - الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية ، ج٧ ، ص ٦٠ - ٦١ .

٧٠٢م في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان الذي أرسل جماعة من أهل الشام للإقامة هناك لإمداد الدولة الأموية بالعاج والذهب والنحاس والتوابل التي اشتهرت بها زنجبار وممباسا وكلوة ومالندي [١].

ويذكر مؤرخون آخرون أن وصول المسلمين إلى زنجبار تزامن مع حروب عبد الملك بن مروان ضد خصومه مما اضطر عدد كبير منهم إلى الهجرة إلى شرق إفريقية مكونين مدناً على الساحل مثل: مالندي، زنجبار، لامو، باته، وذلك بين عامي ٦٨٤- ٧٠٥م. ويرى بعضهم أن علي بن الحسن بن علي حاكم شيراز هاجر إلى ساحل إفريقية الشرقي مع أسرته؛ لأنه كان من أم حبشية وأخوته الستّة من أم فارسية، فهو لا يمت بصلة لأمراء فارس فهاجر سنة ٩٧٥م، وكانت هجرته من أجل الحصول على الذهب الذي سمع عن وجوده بوفرة في زنجبار [٢]، وكان علي بن الحسن عاقلاً حكيماً، أسس في مدة وجيزة دولة قوية واكتسب مودة الأهالي وقد اختلط المسلمون بالزنوج وصاهروهم فبدأ الإسلام ينتشر بينهم [٣]. ولم ينتشر الإسلام بالقوة ولم يجبر الناس على اعتناقه بل يكفل لهم حرية الدين والعبادة فالناس أحرار فيما يعتقدون بقوله تعالى: " لكم دينكم ولي دين "[٤]، ولم يكتفِ الإسلام بأن أعطى الناس حرية الدين والعبادة بل منحهم حرية المناقشات الدينية، ولذلك أمر الله ورسوله والمؤمنين بالتزام جادة العقل والمنطق وأن يكون عمادهم في مناقشاتهم قرع الحجة بالحجة بلطف وحكمة بقوله تعالى:"ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن"[٥]، وبهذه التعاليم السامية دخل الإسلام زنجبار واستطاع المسلمون نشر الإسلام بين الناس بالمعاملة الحسنة والقدوة الصالحة تجاراً كانوا أم دعاة إلى الله، ولم يتطلب من الشخص الذي يريد الانتساب إلى الإسلام سوى النطق بالشهادتين حتى يصبح في عداد المسلمين ولم يفرض على أهالي زنجبار أن يغيروا في نظام معيشتهم [٦]، كما وجدوا في جماعة المسلمين خير بديل عن المجتمعات الدينية القديمة التي كانوا ينتسبون إليها.

---

[١] - السالمي ، تحفة الأعيان ... ، ج٢ ، ص ١٦٢. وانظر: patricia Risso . Omans Muscat an early Modern History . London . 1986. P . 170.

[٢] - قاسم ، جمال زكريا ، **استقرار العرب في شرق إفريقية** ، القاهرة ١٩٧٥م ، ص ٣٧.

[٣] - المعمري، أحمد حمود ، **عُمان وشرقي إفريقية** ، وزارة التراث والثقافة ، سلطنة عُمان ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م، ط٣، ص ١٠٥ . وانظر: Miles, S. B , The contries and Tribes of Persian Gulf. Vol 2 .London. 1919 .P . 283.

[٤] - سورة الكافرون ، الآية ٦ .

[٥] -سورة النحل ، الآية ١٣٥.

[٦] - النقيرة ، محمد عبدالله ، **انتشار الإسلام في شرق إفريقية ومناهضة الغرب له** ، دار المريخ ، الرياض ١٩٨٢، ص ٢٦٢ .

كان الكهنة والسحر الذي يعملون به من أهم المظاهر التي تميز بها المجتمع في زنجبار ولم تكن لهم فكرة عن الخلق والموت والحياة وكانوا يعتقدون أن الموت عدوى تصيب الإنسان وأن المرء لن يبعث بعد موته إلا أن الإسلام أمنهم من الخوف وأخبرهم المسلمون أن لكل أجل كتاب وأنهم سيبعثون بعد الموت وأن هناك جنة ونار وثواب وعقاب[١]. وأصبح أهالي زنجبار يتجهون في عبادتهم لله وحده ويقيمون الصلاة وعمل الإسلام على تنظيم الشعائر الدينية للمجتمع الزنجباري إلا أنه لم يلغِ هذه الشعائر بل عمل على تهذيبها فقد ألغى الاحتفال بالآلهة وأبدلها بالاحتفال بعيدي الفطر والأضحى كما أبقى على حفلات الزواج والولادة بعد أن جردها من طابعها الوثني[٢]. ولم يقتصر تأثير الإسلام على النواحي الدينية بل تبعها تغير في النواحي الاجتماعية فقد ألغى الفوارق الجنسية بين أفراد المجتمع، وغيّر في نظم الزواج ونظام الأسرة فحصر عدد الزوجات في أربع ورفع مكانة المرأة وأحاط الأسرة الزنجبارية بسياج الحصانة[٣]. وأحدث الدين الإسلامي تغييراً جذرياً في النظام الاقتصادي فكان الاقتصاد في زنجبار يرتكز في أيدي طائفة معينة من الزعماء وشيوخ القبائل الذين يملكون الأراضي ومراكب التجارة أما بقية المجتمع فكانوا يعانون من الشقاء و الضرائب الباهظة التي كان الزعماء يفرضونها عليهم[٤]، لكن بعد أن اعتنق سكان زنجبار الإسلام تغير نظامهم الاقتصادي، حيث أصبحت الضرائب تدفع من الأغنياء إلى الفقراء، كما حرم الإسلام الربا والغش واستغلال حاجة الناس مما كان له أثره الطيب على السمو الخلقي لسكان الجزيرة الذين تأثروا بالتجار المسلمين الذين نشروا الإسلام بينهم، كما صبغ الإسلام النظام السياسي بالصبغة الحسنة، فأصبح الحكام يولّون عن طريق الشورى فضلاً عن أن العلماء بالذات كانوا ينصحون الحاكم الظالم ويردونه إلى جادة الصواب[٥].

١- انتقال عاصمة السلطنة من مسقط إلى زنجبار

نقل السيد سعيد في عام ١٨٣٢م عاصمته إلى زنجبار، تاركاً مسقط، ولم يكن هو أول من استوطن شرق إفريقية من المسلمين بل أن هناك بعض القبائل العربية التي هاجرت من اليمن وحضرموت إلى زنجبار بالإضافة إلى آل مزروعي حكام ممباسا، ومن ثم كونت الجاليات العربية هناك إمارات على

1- I. O . R. ,R/15/6/4, Letter From L. S. B. Miles Polititcal Agent and Consul Mascat, To L. C .Ross Polititcal Resident in Persian Gulf, Maskct in the 18 th Aprili 1873, p. 88.

وانظر: نوفل ، الأوضاع السياسية لإمارات الجزيرة العربية ... ، ص ٣٥

[٢] - النقيرة ، انتشار الإسلام في شرق إفريقية ... ، ص ١١٩ .

[٣] - قاسم ، الامبراطورية العثمانية في شرق إفريقية ... ، ص ٤٤ .

[٤] - دياب، ابراهيم ، **انتشار الإسلام في شرق إفريقية** ، الرياض ، ١٤٠٧هـ ، ص ٦٥ .

[٥] - النقيرة، انتشار الإسلام في شرق إفريقية... ، ص ١١٨.

الساحل الإفريقي، وكان لهم نشاط تجاري ملحوظ مما جعلهم يصطدمون مع البرتغاليين خلال القرن السادس عشر الميلادي، بعد كشف طريق رأس الرجاء الصالح، وجهود البرتغاليين في السيطرة على الساحل الشرقي للقارة الإفريقية، كما تعرضت هذه الإمارات لهجوم البرتغاليين لكن العرب بعد قرنين من الزمن استطاعوا طرد البرتغاليين من زنجبار ومباسا، وأصبحوا من المسيطرين على الساحل، وبانتقال العاصمة إلى زنجبار انتقل مركز السلطنة من مسقط إلى شرق إفريقية رغم أن كل من كلوة ومباسا كانتا أكثر أهمية من زنجبار، لكن السبب الرئيسي الذي جعل السلطان يتجه إلى زنجبار ويجعل منها مركزاً لدولته هو موقعها الاستراتيجي، واعتدال مناخها، وتربتها الخصبة، مقارنةً مع مسقط ذات المناخ الحار والأراضي القاحلة[١]. وكان لانتقال السيد سعيد إلى زنجبار عام ١٨٣٢م أسباب استراتيجية، واقتصادية، وطبيعية، ميزتها عن بقية المناطق ، فمن **الأسباب السياسية** هي هجمات السعوديين على عُمان، ومن **الناحية الاستراتيجية** تعد زنجبار الجزيرة الثانية في المنطقة بعد مدغشقر من ناحية المساحة، فضلاً عن ذلك فإنها تطل على الساحل وهذا ما يجعلها بمنأى عن غارات القبائل الإفريقية المعادية[٢]. **وطبيعياً** تعد زنجبار ميناء طبيعي يتبوأ موقعاً جغرافياً هاماً جعل منها مركزاً للتجارة والاستيراد والتصدير بين الساحل والداخل، كما أن مرافئ الميناء تميزت بالعمق بحيث تصلح لرسو السفن الضخمة وتأمين مياه الشرب[٣].

كما اهتم السيد سعيد بتنشيط التجارة، وإقامة مراكز تجارية داخل إفريقية تبدأ من زنجبار شرقاً حتى حوض الكونغو في الداخل واستقدم التجار من جميع البلاد وعاملهم معاملة حسنة وقدم لهم المساعدات ، واستمرت القوافل تسير من مكان إلى آخر، وانتشرت المحطات والمراكز التجارية في أماكن متعددة تحقيقاً لهدف السيد سعيد الذي حرص على وضع الأنظمة الإدارية بما يتناسب مع إنعاش الحالة الاقتصادية، حيث قام بتخفيض الضرائب، وتنشيط التجارة الداخلية، ووسع علاقاته مع البلدان العربية التي كانت تأتي من داخل إفريقية إلى الساحل، كما شجع تجارة العاج والرقيق ومن ثم سعى أن يكون مركزها زنجبار[٤]، وحاول أن يكون الميزان التجاري لصالح بلاده، وقام بسك عملة نحاسية خاصة به، وأدّت سياسته في تبسيط الرسوم الجمركية إلى تضاعف إيرادات السلطنة في شطرها الإفريقي عشرة أضعاف عما كان عليه

---

[١] - الخوند ، الموسوعة التاريخية الجغرافية ، ج٧ ، ص ٦٠- ٦١ .

[٢] -رويت ، سعيد بن سلطان ...، ص ٤٩ . , Compland, op , cit , p26

[٣] - مايلز، صاموئيل ، الخليج بلدانه وقبائله.... ، ص ٣٥٢-٣٥٣ . وانظر: I.O.R.,R/15/6/205,Robert Lyne, Zanzibar in Contemporary Times, London, p , 49.

[٤] - العيدروس، محمد حسن ، **السلطان سعيد والعلاقات العربية الإفريقية** ، دار المتنبي للطباعة والنشر، ط١ ، ٣٧-٣٨. وأيضاً: قاسم، دولة البوسعيد في عُمان وشرق إفريقية ... ، ص ١٩٨.

من قبل، وتحولت زنجبار من مدينة صغيرة لصيد السمك لتصبح الميناء الرئيس على السواحل العربية في المحيط الهندي[١]. وعدّت زنجبار المزوّد الرئيس لتزويد العالم بالقرنفل، هذا فضلاً من أنها كانت ملتقى للسفن التي تحمل صادرات المنطقة من الرقيق والعاج والقمح والقرنفل، ومازالت زنجبار تنتج ٨٠% من غلة القرنفل في العالم[٢]. إضافة إلى ثورات البحرين ونهوض القواسم في رأس الخيمة وحماية إنكلترا للمشيخات الخليجية المناهضة له[٣].

وهذه الأسباب التي دفعت السيد سعيد إلى أن يترك أملاكه الآسيوية في عُمان ويتحول عنها إلى أملاكه في شرق إفريقية بعد أن ترك ابنه هلال حاكماً على مسقط وانتقل بمركز حكمه إلى زنجبار وبنى قصراً له داخل البلاد وأدى اهتمامه بالتجارة وتشجيعه للتجار الأوروبيين إلى ازدهارها عمرانياً واقتصادياً، لكن انتقال السيد سعيد إلى زنجبار واتخاذها عاصمة له أدى إلى حدوث أزمة في مسقط حيث أصبحت أملاك ابنه هلال في ساحل الخليج مسرحاً للهجمات السعودية فضلاً عن الثورات الداخلية التي نشبت في البلاد في وقت لم يكن فيه السلطان سعيد على استعداد لمواجهة الدولة السعودية الأولى وقد نصحه الإنكليز في إقامة علاقات صداقة معها، كما أدى انتقاله إلى زنجبار إلى انتشار الفوضى والفتن الداخلية فقد استغل المتمردون داخل عُمان فرصة غيابه وإسناده القيادة لابنهِ هلال الذي لم يكن يتمتع بأيّة خبرة ونشروا الفتن وانتشرت الحروب الأهلية فيها مما أدى إلى حدوث انقسام داخلي في عُمان، وأن اهتمام السيد سعيد بالساحل الإفريقي وموارده الاقتصادية لفت أنظار الدول الغربية مثل إنكلترا وألمانيا إلى زنجبار التي أصبحت مسرحاً للصراع الدولي، وانتهى الأمر بانقسام زنجبار بين انكلترا وألمانيا[٤].

٢- موقف إنكلترا من تحوّل زنجبار إلى المركز الرئيس للتجارة في شرق إفريقية

يشغل القسم الإفريقي من السلطنة أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية، وتحتوي أراضيه على موارد وثروات باطنية هائلة تفوق موارد القسم الآسيوي، فضلاً عن مساحته الواسعة وبعده عن الفتن والمشكلات الداخلية، هذه الأسباب دفعت السيد سعيد إلى تدعيم نفوذه في شرق إفريقية واتخذها عاصمة لبلاده ومركزاً

---

[١] - العقاد، الاستعمار في الخليج الفارسي.... ، ص ٤٦ . وانظر: I.O.R.,R/15/6/204, Telegram about the improving of Talkings between Oman Tribes in August and September 1920, P.40.

[٢] - المعمري ، عُمان وشرق إفريقية ... ، ص ٧٤ .

[٣] - I.O.R.,R/15/6/52, Translation of a Letter from Sultan of Muscat to P.A. Wingate in 10 Dhu Al-hijjah 1338, September 1920, P.3.
وانظر: قاسم ، دولة بوسعيد في عُمان وشرقي إفريقية ... ، ص ٢٥٧ .

[٤] - القاسمي ، سلطان بن محمد ، **تقسيم الامبراطورية العُمانية ١٨٥٦-١٨٦٢م** ، دبي ، ١٩٨٩م،ط١، ص ١٢٧ .

لحكمه، فضلاً عن تنسيق أوقاته بين الإقليمين في عُمان وشرقي إفريقية فلم يمتنع من العودة إلى مسقط كلما دعته الحاجة وحصول اضطرابات فيها[١]. وأن أسباب اختياره لزنجبار يكمن بالآتي :

١- موقعها المتوسط بين موانئ شرق إفريقية الإسلامية، قد أعطاها مركزاً اقتصادياً مهماً.

٢- عدّها جزيرة؛ فلا تتعرض لهجمات القبائل الإفريقية من داخل القارة، وهي أقل حرارة من مسقط وأرضها صالحة للزراعة على عكس مسقط، وقد أُنشئتْ المدينة في مكان يصلح ميناء لرسو السفن الكبيرة، لعمق مياهه، واختارها السيد سعيد بسبب بعدها عن الفتن والاضطرابات في عُمان[٢].

ويرى بعض المؤرخين أن السيد سعيد بانتقاله إلى زنجبار كان يود الابتعاد عن ضغط الانكليز المتزايد في منطقة الخليج العربي، وبعضهم يرى أن التجارة كانت هي الشغل الشاغل للسيد سعيد، لذلك رأى أن زنجبار هي أفضل مكان لتنفيذ سياسته الاقتصادية، ويبدو أن الهدف الاقتصادي كان أقوى الدوافع التي دفعت بالسيد سعيد بالانتقال إلى زنجبار. لذلك نقل عاصمته إلى زنجبار ولم ينقلها إلى ممباسا أو كلوة وهي من المدن المهمة في شرق إفريقية، والتي نافست زنجبار عبر التاريخ، وفي عام ١٨٣٢م انتقل السيد سعيد إلى زنجبار ولكن ليس بشكل نهائي فاستمر ثماني سنوات يعمل على تدعيم نفوذه في الشرق الإفريقي حتى عام ١٨٤٠[٣].وصادف السيد سعيد في زنجبار مجتمعاً جديداً، وكان معظم السكان يتكونون من الجماعات السواحلية المنحدرة من أصل زنجي، ولكن في ظل الدولة الجديدة وفدت قبائل العرب بأعداد كبيرة بغرض الإقامة وامتلاك الأراضي والتجارة، وشجع السيد سعيد أثرياء العرب على القدوم إلى زنجبار للاشتغال بالتجارة وشكلوا طبقة مالكة اعتمدت على الأيدي العاملة من الرقيق في زراعة الأراضي بالإضافة إلى العرب والهنود[٤]. وأصبح للهنود مؤسساتهم ومراكزهم التجارية الخاصة بهم في زنجبار وبدؤوا بشراء الأراضي ورهنها وسيطروا على ممتلكات السكان ومن الأسباب التي دفعتهم في القدوم إلى زنجبار:

١- الأمن والاستقرار في زنجبار و التسهيلات التي منحها السيد سعيد للتبادل التجاري بين الهند وزنجبار .

---

[١] - لوريمر ، دليل الخليج، القسم التاريخي، مج٢، ص ٦٩٩ .

[٢] - الخوند ، الموسوعة التاريخية الجغرافية ، ج٧ ، ص ٦٠ – ٦١ . وانظر: رجب حراز، **إفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي**، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٨م ، ب.ط، ص ٣٠

[٣] - لوريمر، دليل الخليج، مج٢، ص ٧٠٣ . وانظر :
I.O.R.,R/15/6/204, Ethel Youghuband , Glimpses of East Africa and Zanzibar , London , 1908.P . 238

[٤] - المحذوري ، سليمان بن عُمير ، **زنجبار في عهد السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٤-١٨٥٦)** ، دار الفرقد ، سوريا ، ٢٠١٤ ، ص ١٩٤.

٢- توثيق صلات السيد سعيد بالإنكليز إذ تعدّ الهنود رعايا لإنكلترا، ومنذ أن تأسست القنصلية الإنكليزية في زنجبار سنة ١٨٤٠م أصبح لهؤلاء وجودهم الرسمي وصلاحياتهم الواسعة[١].

ورغم ذلك لم يحصل الهنود على امتيازات تجارية، إنما حصلوا على امتيازات معنوية ومادية كبيرة حتى أصبحوا يشكلون أهم طبقة تجارية في زنجبار، وبسبب تفوقهم في هذا المجال استعان بهم السيد سعيد واستخدم الأكفياء منهم في مجال التجارة والاقتصاد، وفي فترة الاحتلال البريطاني والألماني ازدادت أهمية الهنود في زنجبار حتى ملكوا الأراضي والفنادق السياحية، كما انخرط عدد كبير منهم في الجيش أثناء الاحتلال البريطاني[٢]. وانتشرت المحطات والمراكز التجارية في أماكن متعددة تحقيقاً لهدف السيد سعيد الذي حرص على وضع الأنظمة الإدارية بما يتناسب مع إنعاش الحالة الاقتصادية وبالإضافة إلى العرب والهنود، جاء التجار الفرس والأمريكيين إلى شرق إفريقية للتمتع بما تنعم به من استقرار ومناخ معتدل وثروات باطنية[٣].

وفي عام ١٨٣٣م أُبرمت معاهدة صداقة وتجارة بين عُمان والولايات المتحدة الأمريكية وذلك في عهد الرئيس الأمريكي(أندرو جاكسون) Andrew Jacks ونصت المعاهدة على أن يمنح السيد سعيد الولايات المتحدة الأمريكية حقوقاً خاصة لإقامة منشآت تجارية في أنحاء متفرقة من ممتلكاته الإفريقية بما فيها زنجبار وفي المقابل تقدم له أمريكا مساعدة مسلحة للاستيلاء على ممباسا فكان من الطبيعي بعد ذلك أن تتحرك إنكلترا في عام ١٨٣٩م لمواجهة المنافسة الأمريكية فأرسلت الكابتن Hart(هارت) لعقد معاهدة تجارية مماثلة للمعاهدة الأمريكية العُمانية[٤]. ولم يكن الغرض من هذه الاتفاقية زيادة الموارد الإنكليزية، ولكن الغرض هو الوقوف ضد الأطماع الأمريكية ومراقبتها للحد من حرية تجارتها حتى لا تتوسع على حساب التجارة الإنكليزية[٥]، وفي نفس العام وقع السيد سعيد معاهدة مع فرنسا وبذلك أصبحت زنجبار مركزاً للتجارة لمعظم دول العالم آنذاك.

---

[١] - روبين ، بيدوبل ، **عُمان في صفحات التاريخ** ، ترجمة : محمد أمين عبدالله ، العدد السابع من سلسلة تراثنا ، نشر وزارة التراث القومي والثقافة في سلطنة عُمان، القاهرة ١٩٨٠م ، ص ٢١٠ . وانظر : أحمد حمود المعمري، عُمان وشرق إفريقية ... ، ص ٤٤ .

[٢] المحذوري ، زنجبار في عهد السيد سعيد...، ص ١٩٨ .

[٣] - قاسم ، دولة بوسعيد في عُمان وشرق إفريقية ...، ص ٢٢١ .

[٤] - رويت ، سعيد بن سلطان ...، ص ١٣٥- ١٣٦ . وانظر : جمال زكريا قاسم، دولة بوسعيد في عُمان وشرق إفريقية ... ، ص ٢١٥ .

[٥] - ابراهيم، حسين أحمد، **المطامع الأوروبية في الخليج العربي من مطلع القرن السادس عشر حتى منتصف القرن العشرين** ، من أعمال مؤتمر دراسات شرق الجزيرة العربية ، مج٢ ، الدوحة ١٩٧٦م ، ص ١٤٥ .

وفي عام ١٨٤١م بادرت إنكلترا بتأسيس قنصلية لها في زنجبار، وأرسلت الكابتن Hamerton (همرتون) من الوكالة الإنكليزية في مسقط ليباشر عمله في زنجبار بكونه وكيلاً سياسياً من قبل حكومة بومباي، وقنصلاً عاماً من قبل حكومة لندن[١]. ولم يخفِ السيد سعيد إعجابه بالإنكليز الذين اشتهروا بالنشاط التجاري فشبّه إنكلترا بالشركة التجارية الكبيرة ودولته بأنها أحد فروع هذه الشركة، وفي عهد السيد سعيد ازداد اهتمام أهالي زنجبار بالتجارة بعد أن دخلت الزراعة في المجال التجاري، ذلك أن السلطان سعيد عمل جاهداً للانتفاع من خصوبة الأرض فيها فشجع زراعة القرنفل على نطاق واسع لاستغلال محصول القرنفل وزيته كمورد اقتصادي مهم للبلاد كما شجع تجارة العاج والرقيق[٢]. وبذلك أصبحت زنجبار مستودعاً هائلاً لتخزين البضائع التي تأتي من جميع أنحاء إفريقية ومنها توزع على التجار العرب الذين يحملونها إلى آسيا، والأوروبيون والأمريكيون إلى بلادهم، كما كان عدد التجار الهنود الذين وفدوا إلى زنجبار كبيراً وعملوا على تكوين جالية أدّت دوراً بارزاً في الحياة الاقتصادية في زنجبار، وكان التجار الهنود سواء من المسلمين أم الهندوس بساحل إفريقية يعرفون باسم (البانيان) Banian*، واشتغل هؤلاء كوسطاء بين التجار الأوروبيين وأهالي زنجبار كما اشتغلوا في التجارة ونجحوا في السيطرة على معظم الأعمال التجارية في الساحل لأن العرب لم يظهروا مهارة كافية في الأعمال التجارية والحسابية[٣]. وبذلك ارتبطت مصالح انكلترا في زنجبار بزنوج البانيان في الساحل وإقامتهم إقامة دائمة وامتد نشاطهم التجاري حتى وصلوا إلى موزمبيق ومدغشقر جنوباً، ومما دعم الاتصال التجاري بين القسم الإفريقي من السلطنة العُمانية وبين الحكومة الإنكليزية في الهند هو توطد العلاقات بين السيد سعيد وحكومة بومباي وحرص على فتح أبواب زنجبار على مصرعيها أمام التجار الهنود بصفتهم من الرعايا البريطانيين[٤]. وعندما توفي السيد سعيد كانت أوروبا وأمريكا تستهلك أكثر من ثلث منتجات إفريقية التي تمر من زنجبار حيث دخل

1- Bombay Government , Selection from the Records of Bombay Government , New Series no .XXIV.P.44

[٢] - العقاد، الاستعمار في الخليج الفارسي ... ، ص ١١٥ . وانظر : غباش، حسين: **عُمان الديمقراطية الإسلامية(تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث ١٥٠٠- ١٩٦٠م)**، من دون معلومات عن الطباعة والنشر ، ص ١٩٦.

*الهنود البانيان : هو مصطلح يستخدم بكثرة في التجارة في المحيط الهندي للإشارة إلى التجار الهنود المتميزين عن غيرهم من خلال ملابسهم وطقوسهم الدينية والثقافية فيما يتعلق بالوجبات وطريقة سلوكياتهم فيما يتعلق بالتجارة . انظر : مايلز، الخليج بلدانه وقبائله ... ، ص ٣٥١ .

[٣] - المحذوري ، سليمان بن عُمير، زنجبار في عهد السيد سعيد ... ، ص ١٩٩ . وانظر : محمد سعيد العيدروس ،السلطان سعيد والعلاقات العربية الإفريقية ... ، ص ٣٧ – ٣٨ .

[٤] - Gray , J. M., The British in Mombasa 1824- 1826 , London, 1957, P100.
وانظر: جون كيلي، بريطانيا والخليج....، ص ٣٨٤.

ميناؤها تسعون سفينة أوربية وأمريكية في عام ١٨٥٧م[١]، وعرف السيد سعيد بحبه للتجارة وبدأ يقوم بالأعمال التجارية لحسابه الخاص ومن أجل ذلك بنى أسطولاً تجارياً ضخماً يستخدمه في نقل البضائع والمتاجرة المباشرة مع الدول الأوروبية وأرسل سفنه إلى مرسيليا ولندن وجنوة .. الخ، واستخدم ملاحين أوروبيين لتدريب الملاحين العرب وتوفيراً للنفقات، ولم تقتصر أهمية زنجبار على التجارة داخل القارة الإفريقية بل تعددت ذلك إلى بعض دول العالم الإسلامي[٢].

خامساً- الصراع العُماني مع آل المزروعي* المعارضين للحكم وموقف إنكلترا من ذلك

لم يدرك الإنكليز أهمية الساحل الشرقي لإفريقية إلا في القرن التاسع عشر بالرغم من نشاط حركة السفن التجارية والحربية في المحيط الهندي بعد أن أصبحت شركة الهند الشرقية الإنجليزية القوة المسيطرة وصاحبة النفوذ في الهند، فأدركت أهمية تأسيس محطات بحرية ثابتة لها في ساحل إفريقية الشرقي من أجل حماية مستعمراتها في الهند[٣]. وعندما تنبهت إنكلترا لأهمية شرقي إفريقية اتجهت إلى ممباسا لتتخذها مستعمرة لها لتعزيز قوتها في ساحل المحيط الهندي وحماية ممتلكاتها هناك لكن محاولاتها باءت بالفشل*، ومن الأسباب التي أدت إلى تزايد الهجرات من الجزيرة العربية إلى ممباسا وشرق إفريقية، هو موقعها الجغرافي المتميز واعتدال مناخها وخصوبة تربتها وبعدها عن الفتن والاضطرابات السياسية[٤]، وغناها بالثروات الباطنية.

وقد عمل البرتغاليون على توطيد أقدامهم بإنشاء الحصون والقلاع في ممباسا عام ١٥٩٦م، لتكون خطاً دفاعياً مجهزاً للدفاع عن مدخل ميناء ممباسا، ولتأمين مركزهم على الساحل الشرقي لإفريقية، لكن ظهور السفن العثمانية في المحيط الهندي بقيادة علي بك وقفت حاجزاً أمام محاولات البرتغاليين وأثارت الأهالي في ممباسا ضد الحكم البرتغالي وقاموا بعدة ثورات مناهضة للبرتغاليين فانسحبوا من الساحل الشرقي لإفريقية وسقطت قلعتهم الحصينة في ممباسا، وتم إحلال السيطرة العُمانية محل السيطرة البرتغالية،

---

[١] - قاسم ، دولة بوسعيد في عُمان وشرق إفريقية ... ، ص ٢٠٠ . وانظر: I.O.R.,R/15/6/36,Declaration of H.H the Sultan Regarding the alienation of his dominions 11th feb, 1891, p30.

[٢] - حسن ،انتشار الإسلام في القارة الإفريقية... ، ص ٢٠٤ .

* آل المزروعي: إحدى القبائل العربية العُمانية التي حكمت ممباسا بين عامي ١٦٩٨-١٨٣٧م في عهد الإمام اليعربي سيف بن سلطان، نجحوا في إقامة أسرة عربية حاكمة بعد التخلص من الاستعمار البرتغالي، وبعدها خاضت صراعاً طويلاً مع أسرة البوسعيد للاستقلال عن الدولة العُمانية، انظر : مايلز ،صمائيل، الخليج بلدانه وقبائله... ، ص ٢٦٠ .

[٣] - I.O.R.,R/15/6/36, PA of Muscat to P.R. 10 June, 1888, p.16.
وانظر: حراز، بريطانيا وشرقي إفريقية ... ، ص ١٧ .

[٤] - عبد الحليم، رجب محمد، **العُمانيون والملاحة والتجارة ونشر الإسلام** ، مسقط ، ١٩٨٩م ، ص ١٧١ .

وظهر في ممباسا العديد من الحركات الانفصالية[1]. وبدأت محاولات سعيد بن سلطان للسيطرة على المقاطعات الإفريقية التي كانت تحت زعامة آل المزروعي.

وسنحت الفرصة أمام السيد سعيد للتوجه باهتمامه إلى الشرق الإفريقي ففي عام ١٨٠٧م قام المَزارعة بالسيطرة على سلطنة بات* التي كان يحكمها النباهنة، كما توجّهوا للسيطرة على الإمارات والسلطنات الأخرى التي سارعت لطلب الحماية منه، حيث بادر السيد سعيد بحمايتهم وأرسل قطع أسطوله إلى شرق إفريقية لحمايتهم، وأدرك أن طموحه في عُمان لا يتحقق إلا بالقضاء على المَزارعة في ممباسا. وفي عام ١٨١٤م وصل الشيخ عبد الله بن أحمد إلى حكم ممباسا، واستطاع إخضاع مقاطعات الشرق الإفريقي وتحدي السيطرة العُمانية كما استمرت الصراعات بين المَزارعة والسيد سعيد قرابة ثلاثة عشر عاماً، وتميز الشيخ عبد الله بقوته وشجع الحركات الانفصالية في شرق إفريقية وأعلن عدائه للسيد سعيد بشكل واضح عندما أرسل له البارود بدلاً من الأموال التي كانت مترتبة على ممباسا[2].

وبعد وفاة الشيخ عبد الله خلفه ابنه سالم الذي لم يكن له مقدار القوة والشجاعة التي تحلى بها والده وكان ذلك فرصة انتهزها السيد سعيد للتخلّص من المزارعة، وبدأ السيد سعيد باتباع طرق مختلفة لفرض الحصار على ممباسا، منها: الحصار الاقتصادي حيث حرم رعاياه التجارة مع ممباسا، واتّبع ذلك باستخدام القوة العسكرية للتخلص من سيطرة المَزارعة على المقاطعات العُمانية ونجح في إعادة العديد من الجزر إلى التبعية العُمانية، وأعاد جزيرة بات إلى الأسرة النبهانية ليعود النزاع من جديد بينها وبين المَزارعة، فتفتح ذلك الفرصة أمام السيد سعيد لضرب القوتين معاً والتخلص منهم، وأمام هذه الضغوط توجه الشيخ سالم المزروعي لطلب المساعدة من الحكومة الإنكليزية لكنه فشل في ذلك، ورفضت الحكومة مساعدته، لأنها كانت على علاقة طيبة مع السيد سعيد، ولم تكن تريد تخريب هذه العلاقة وخاصة بعد توقيع معاهدة مورسبي عام ١٨٢٢م الخاصة بقمع تجارة الرقيق، فلم تكن إنكلترا في ذلك الوقت تقدّر الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية لممباسا؛ لأنها وجّهت أنظارها واهتمامها إلى البحر الأحمر والخليج العربي؛ وهذا ما جعلها ترسل ردّها للشيخ سالم بالرفض والتعارض مع سياستها، وعدم معارضة حليفها السيد سعيد[3].

وفي عام ١٨٢٣ استطاع المَزارعة تحقيق هدفهم في التقرب من حكومة الهند الإنكليزية بسبب استمرارهم في مراسلتها، حيث أنهم حصلوا على الحماية المنشودة منها وذلك عندما وصلت السفينة باراكوتا

---

[1] - العيدروس، محمد حسن ، **سقوط الحكم البرتغالي في الخليج العربي** ، دار المتنبي للطباعة والنشر ، ط١ ، ص ٤٦.

* بات: تقع في منطقة الظاهرة شرق ولاية عبري بالقرب من حدود دولة الإمارات العربية المتحدة وتعتبر من المواقع الأثرية والتاريخية التي يعود تاريخها إلى القرن الثالث قبل الميلاد، انظر: ياقوت الحموي ، معجم البلدان، ج٥ ، ص ١٩٤. وانظر: أحمد حمود المعمري، عُمان وشرقي إفريقية... ، ص ٩٠.

[2] – الهنائي، مبارك، **العُمانيون وقلعة ممباسا** ، ترجمة : محمد أمين عبدالله، ١٩٨٠ ، ص ١٩ .

[3] Coupland , op , cit ., p . 327.

إلى ميناء ممباسا بقيادة الكابتن فيدال، وهي واحدة من سفن الأسطول البحري الذي أوفدته الحكومة الإنكليزية بقيادة الكابتن أوين لقمع تجارة الرقيق في شرق إفريقية، فبدأت بريطانية بدراسة الأمر حول المفاوضات مع المزارعة، ووجدت أنها إذا تجاهلت حمايتهم سوف يتقدمون لطلب المساعدة من فرنسا، وهذا سيشكل خطراً كبيراً على مصالحها في الخليج ، فاستمرت المفاوضات بين الكابتن أوين و سليمان بن علي المزروعي الذي كان يعاون الشيخ سالم في الحكم[١]، كما قام الكابتن أوين عام ١٨٢٤ بعقد اجتماع على ظهر سفينته، وقام بتوقيع معاهدة بينه وبين حاكم ممباسا نصت على:

- تتعهد إنكلترا بأن تعيد لممباسا كافة ممتلكاتها التي انتزعها السيد سعيد منها.
- تشجع الحكومة الإنكليزية نظام الوراثة في الحكم بين أسرة المزروعي، ووكيل من جانبها يقيم في ممباسا .
- أن يقف المزارعة إلى جانب إنكلترا في قمع تجارة الرقيق.
- أن يسمح لرعايا إنكلترا حرية التجارة في ممباسا، و يتم اقتسام دخل الجمارك فيما بينهم[٢].

فقد أثارت هذه المعاهدة غضب السيد سعيد، وسعى جاهداً للقضاء عليها من خلال مراسلاته للحكومة الإنكليزية يبين فيها أن الكابتن أوين قام بأعمال كثيرة ضده، منها: مساعدته للثوار في ممباسا، والوقوف في وجه استعادة ممتلكاته في الشرق الإفريقي، ورفع العلم البريطاني في زنجبار. وكان رد الحكومة الإنكليزية إيجابياً بالنسبة له، فأكدت أن هذه الأعمال التي قام بها الكابتن قد أثارت دهشتها، ولم تكن راضية عنها لتهدئة غضب السيد سعيد؛ لأنها كانت حريصة بالحفاظ على صداقته، فقد أرسلت أوامرها للكابتن بالانسحاب بعد سنتين من الحماية على ممباسا، وكان ذلك في عام ١٨٢٦م، وكان ذلك فشلاً للمزروعيين الذين حاولوا مرات عدة تخريب العلاقات الطيبة بين السيد سعيد والحكومة الإنكليزية[٣]، وإن تدخلات أوين ومحميته لم تكن أول تدخل من جانب الإنكليز في الشرق الإفريقي؛ وإنما كانت لهم تدخلات منذ أعوام مضت وخاصة في أثناء حملة نابليون على مصر والعراقيل التي وضعوها في طريقه.

وفي العام نفسه وصلت إحدى السفن الإنكليزية الاستكشافية إلى زنجبار، وتعرّضت لمقاومة كبيرة من أهلها، وقتلوا أعداداً كثيرة من أعضائها وبحارتها، وعلى الرغم من أن حكومة الهند سحبت حمايتها عن ممباسا عام ١٨٢٦ حرصاً على علاقات الصداقة والتفاهم مع السيد سعيد، إلا أنها بقيت تخشى من أن يلجأ المزارعة إلى طلب المساعدة من فرنسا، فيؤدي ذلك إلى تهديد مصالحها وهذا ما جعلها ترسل

---

[١]– روبت ، سعيد بن سلطان ١٧٩١ – ١٨٥٦ .... ، ص ٦٥ .

[2]- Coupland , op . cit ,p. 328.

[٣]– الهنائي، العُمانيون وقلعة ممباسا... ، ص ١٥.

تعليماتها إلى المقيم الإنكليزي في الخليج لكي يعبر للسيد سعيد عن قلق الحكومة وألاّ يُظهر عداءَه للمزارعة، ويزيد في مضايقتهم حتى لا يلتجئوا إلى فرنسا[١].

واتسعت حلقة الصراع بين السيد سعيد والمزارعة، فعندما أخذت القوات الإنكليزية بالانسحاب من ممباسا عام ١٨٢٦م، أرسل إنذاراً إلى الشيخ سالم المزروعي يطلب منه الاستسلام، لكن الشيخ سالم لم يهتم لهذا الإنذار، وأخذ بتقوية وسائل دفاعه لمهاجمة القوتين معاً القوات الإنكليزية من جهة، والسيد سعيد من جهة أخرى، لكنه عندما أدرك مدى خطورة الحملة العُمانية أرسل إلى السيد سعيد يعلن له بأنه على أتم الاستعداد للاعتراف بتبعيته لعُمان، ودفع الضرائب المفروضة عليه؛ بشرط أن يتابع المزارعة حكمهم في ممباسا من دون أية قيود[٢]، لكن السيد سعيد أراد القضاء على نفوذ المزارعة في ممباسا بشكل نهائي، حيث بدأ باستعداداته العسكرية، واستطاع في عام ١٨٢٨م حصار ممباسا والاستيلاء على قلاعها حيث قام بتوقيع معاهدة مع الشيخ سالم ١٨٢٨م تضمنت أن يتولى الشيخ سالم حكم ممباسا مع تبعيته للسيد سعيد، وأن يتم اقتسام دخل ممباسا بالتساوي بين الطرفين وخضوع قلعة المدينة للسيد سعيد مع بقاء خمسين جندياً فيها[٣].

فلم يكن السيد سعيد شديد الاهتمام بهذه الاتفاقية، فأخذ يعمل على تحصين ممباسا وقلاعها أضعاف ما نصت عليه الاتفاقية، ودعا القوى المجاورة لها للوقوف إلى جانبه حيث كان ناصر بن سليمان حاكم جزيرة بمبا موالياً للسيد سعيد؛ إذ سبق له أن انتزع هذه الجزيرة من ممباسا واتهم المزارعة بأنهم يحاولون استعادتها، وطلب سليمان من الشيخ سالم المزروعي أن يتنازل عن الجزيرة مستمداً قوته من السيد سعيد، لكنه عندما أصرّ على طلبه تم إلقاء القبض عليه وإعدامه من قبل الشيخ سالم، فهاجم السيد سعيد ممباسا عام ١٨٢٩م، لكنه فشل في ذلك وعاد إلى مسقط التي حلّت بها الفوضى والثورات الداخلية حيث كانت هذه الفترة حرجة بالنسبة للسيد سعيد وسلطنته؛ بسبب الاضطرابات التي وقفت عائقاً أمام تحقيق حلمه في تأسيس إمبراطورية في شرقي إفريقية من خلال سيطرة المزارعة على ممباسا مثلما حصل في أثناء بدء حكمه في عُمان بينما مسقط بين أيدي السعوديين[٤]. وبدت واضحة محاولات السيد سعيد للقضاء على المَزارعة، فلم يظهر ذلك علانية؛ خوفاً من تدخل فرنسا التي كانت إنكلترا تخشى ذلك إذ ما وقفت إلى

1- Coupland ,R, The Exploitation of East Africa 1856 – 1890 . London , 1938 , p . 9

وأنظر أيضاً : رودلف روبت، سعيد بن سلطان ١٧٩١– ١٨٥٦.... ، ص ٢٥.

٢– لاندن، روبرت جيران ، **عُمان منذ عام ١٨٥٦ مسيراً ومصيراً** ، ترجمة : محمد أمين عبدالله ، وزارة التراث القومي والثقافة ، سلطنة عُمان ٢٠٠٣ ، ص ٢٦٥.

٣– شاكر ، محمود، **موسوعة تاريخ الخليج** ، ٤ج، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ٢٠٠٣،ج١، ص ٢٦٥ .

4 - Coupland , East Africa and Its Invaders , p . 281.

وانظر أيضا: المغيري، سعيد بن علي، **جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار** ، تحقيق: محمد علي الصليبي، وزارة التراث القومي والثقافة العُمانية ، ٢٠٠١ م، ط٤، ص ٢٢٠ .

جانب حليفها السيد سعيد للقضاء على المزارعة ، فلم يجد أمامه سوى أن يطلب المساعدة من ملكة مدغشقر لمساعدته في السيطرة على ممباسا والشرق الإفريقي، ودخل معهم في علاقة النسب والمصاهرة حسب ما تشير إليه بعض المصادر، ووافقوا على مساعدته والوقوف معه لضم ممباسا، لكن السيد سعيد لم يكن يملك حرية التصرّف من دون أن يأخذ برأي الحكومة الإنكليزية حول وقوف مدغشقر إلى جانبه، لكن سرعان ما حصل على موافقة الحكومة الإنكليزية ولم يحالفه الحظ في الحملة التي أعدها بالاعتماد على مدغشقر كحليفة له بسبب وقوعها تحت السيطرة الفرنسية عام ١٨٣٢م وخشية بريطانية من نشوب النزاعات بينها وبين الفرنسيين[١]، فلم يبقَ أمام السيد سعيد سوى اللجوء إلى طلب المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية، ودخل معهم في علاقات تجارية، وعقد معاهدة عام ١٨٣٣م بينه وبين التاجر والمفوض الأمريكيEmond Roberts (إموند روبرتس)، فتعهد السيد سعيد بتقديم الامتيازات التجارية للأمريكيين في شرق إفريقية، مقابل مساعدته وإمداده بالقوات والأسلحة لاستعادة ممباسا، لكن هذه المفاوضات قد فشلت؛ لأن هدف الولايات المتحدة الأمريكية تجارياً، وليس عسكرياً[٢].

وتوفي الشيخ سالم المزروعي عام ١٨٣٥م وكانت الأحداث مؤاتية للسيد سعيد للسيطرة على ممباسا وامتدت الصراعات والاضطرابات إلى معظم مقاطعات الشرق الإفريقي منها مقاطعة كلنديني ومجموعة من رؤساء الساحل الذين أبحروا إلى مسقط لطلب المساعدة من السيد سعيد للقضاء على المزارعة، فجاءت الفرصة أمام السيد سعيد وقام بتجهيز حملة على ممباسا ١٨٣٧ حققت نجاحاً كبيراً، فتخلص السيد سعيد من أعدائه المزارعة، وأثبت سيطرته على طول الساحل الشرقي في إفريقية، وأجرى عملية اعتقال واسعة النطاق استهدفت؛ إلقاء القبض على زعماء المزارعة[٣]. فغاب نشاط المزارعة في أثناء فترة حكم السيد سعيد، وذكرKrapf (كرابف) أحد المبشرين الأوروبيين أنه في أثناء تجواله في مقاطعات الشرق الإفريقي عام ١٨٤٣ م تقدّم إليه بعض زعمائهم ليتوسط لهم مع إنكلترا لمساعدتهم في استرجاع ممتلكاتهم، لكنه رفض؛ لأن الهدف من رحلته ديني وليس سياسياً أو عسكرياً[٤].

ونستنتج مما سبق أن إنكلترا وقفت إلى جانب سعيد بن سلطان في صراعه مع خصومه السياسيين لأنها رأت فيه الحاكم القوي الذي يمكن أن يكون حليفاً لها في المنطقة، وبالتالي يسهل عليها الاستيلاء على منطقة الخليج العربي وشرق إفريقية تحت ذرائع متعددة، وفي الوقت نفسه حرصت على إطالة الصراعات المحلية حتى يضعف الخصوم بعضهم بعضاً، ونجد أن العديد من الزعماء المحليين حاولوا

---

[١]– المعمري، أحمد حمود، عُمان وشرق إفريقية ... ، ص ٨١.

[٢]– لوريمر، دليل الخليج... ، ص ٧٢٨ .

[٣]– المعمري، عُمان وشرق إفريقية... ، ص ٧٥

[4]- krapf , op , cit , p . 537

كسب رضا الحكومة الإنكليزية، سواءً في الخليج العربي عامة، أو في عُمان خاصة لكنهم أخفقوا في ذلك ولم يصلو إلى المكانة التي وصل إليها السلطان سعيد لدى الحكومة الإنكليزية.

الفصل الثاني

دور إنكلترا في تقسيم عُمان إلى شطرين آسيوي وإفريقي بين عامي ١٨٥٦-١٨٦٦م

تمهيد: تفكك الدولة العُمانية بعد عام ١٨٥٦م

حرص السيد سعيد ألاّ يترك الحكم حتى يطمئن على أوضاع ممتلكاته ومصيرها في الساحل والداخل، وكان على قناعة تامة بأن بقاء شطري الدولة خاضعَين لأسرته حتى في حالة انفصالهما خير من أن يحدث الانفصال على أيدي الأسر الطامعة في الاستغلال والسيطرة، حيث قام بتقسيم السلطة بين أبنائه، فحين قرّر نقل مركز حكمه إلى زنجبار قام بتعيين اثنين من أبنائه ليكونا نائبين عنه في كل من مسقط وزنجبار، يمارسان السلطة في أثناء فترة غيابه[١].

تميزت الممتلكات الإفريقية باتساعها وأهميتها الاقتصادية والتجارية، وضمّت أيضاً العديد من الجزر والرؤوس والخلجان، فهي من الساحل الشرقي لإفريقية تمتد من رأس جردفون شمالاً إلى خليج دلجادو جنوباً فضلاً عن الجزر المواجهة للساحل، منها؛ جزر بات وكلوة وزنجبار ولامو وبمبا ، واستقرت الأوضاع في جزيرتي بمبا وزنجبار إلى درجة كبيرة لم تشهدها البلاد من قبل، كما وصل الامتداد العُماني إلى الصومال بما اشتملت عليه من الجزر والموانئ كمقديشو وزيلع وبربر وبراوة؛ وهي الجزء الإفريقي من سواحل البحر الأحمر، هذا فضلاً عن امتدادها الآسيوي فوصل التجار العُمانيون إلى مرتفعات كليمنجارو والبحيرات الاستوائية والكونغو[٢]. ومن الطبيعي نتيجة هذا الامتداد الواسع لممتلكات الدولة العُمانية سينتج عنه العديد من المشاكل والاضطرابات ونشاط الثورات الداخلية والمنافسات والمنازعات الأسرية وعدم الاستقرار في الحكم بين شطري الدولة. وهذا ما عانى منه السيد سعيد على الرغم من حصوله على التأييد الوطني والأجنبي، فهل حقق أولاده حكماً مستقراً في عُمان بعد وفاته؟ للإجابة عن هذا السؤال ينبغي أن نوضّح ما آلت إليه البلاد بعد أن توفي السيد سعيد في التاسع عشر من أكتوبر عام ١٨٥٦م[٣]، خلال عودته من مسقط إلى زنجبار برفقة ابنه برغش*، حيث وافته المنية في عرض البحر على ظهر سفينته المفضلة لديه كوين فكتوريا وهي تبحر بالقرب من جزر سيشل غربي المحيط الهندي. وبدأ الصراع بين أبنائه الذين برز من بينهم؛ السيد ثويني، والسيد تركي، والسيد ماجد، والسيد بُرغش، وكان هؤلاء أخوة من الأب، واتسمت العلاقات بين أمهاتهم بالكراهية والدسائس التي تركت آثاراً سلبية في علاقات الأخوة بعضهم البعض[٤].

---

[١] - بن رزيق، حميد، **الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين**، تحقيق: عبد المنعم عامر وآخرين، وزارة التراث القومي والثقافة في عُمان، مسقط، ١٩٩٤،ط٤، ص ١٨٥.

[٢]– سالمة بنت السيد سعيد، **مذكرات أميرة عربية** ، ترجمة: عبد المجيد القيسي .... ، ص ٣٥ و ٢٦٤. و انظر: رويت، سعيد بن سلطان...، ص ١٣ – ١٤ .

[٣]– رويت، سعيد بن سلطان...، ص ١٠٦.

* برغش بن سعيد : هو الابن السابع للسلطان سعيد ولد في عام ١٨٣٧م ولاه أبوه مقاطعة بانجيني في شرق إفريقية ، وله ولدان هما: سيف وخالد . انظر :الفارسي ، البوسعيديون حكام زنجبار ... ، ص ٢١-٢٢ .

(4) – I.O.R.,/R/15/1/155, Qatar National Library , London , p 195-196

وبعد أن توفي السيد سعيد أصبح وضع عُمان حرجاً للغاية، بسبب البعد الشاسع بين شطري الدولة ومن ثم لم يكن لأولاده الذين خلفوه في الحكم المقدرة، والطموح، والكفاية التي تميز بها والدهم، فكان أكبرهم هو السيد هلال؛ وهو الابن المفضل لدى السيد سعيد، إذ جرّده والده من حقوق الوراثة بسبب غضبه منه لاستهتاره بشؤون الحكم، وحسب ما ذكرته السيدة سالمة ابنة السيد سعيد أنّ أخاها كان ضحية مؤامرة دُبّرت له من قِبل زوجته والدة السيد خالد* رغبةً في التخلص منه[١]، وروايات أخرى تؤكد أنّ السيد سعيد كان حذراً من انقلاب ابنه السيد هلال ضده وذلك بسبب علاقته الوثيقة بالقنصل الفرنسي في زنجبار **كوشيه** Cochet ، فأبعده السيد سعيد عن الأسرة بعد أن عجز عن ردعه، كما راسل وزير الخارجية الإنكليزية اللوردAbrdin (أبردين) لإبلاغه بأنه يريد حرمان ابنه هلال من حقوق الوراثة، وأمر بنفيه من زنجبار حيث أقام في عدن قرابة عامين إلى أن توفي مصاباً بإحدى الأمراض في عام ١٨٥١م، وبعد أن وصل خبر وفاته إلى زنجبار حزن عليه والده كثيراً[٢]. والابن الثاني للسيد سعيد هو السيد خالد الذي كان ينوب عنه في حكم زنجبار عندما كان ينتقل إلى مسقط لتفقد شؤون ممتلكاته فيها، وكان خالد مغرماً بالتجارة، واستطاع أن يجمع ثروة كبيرة، وقاد إحدى المعارك في ممباسا عام ١٨٣٧م وفي سيوى عام ١٨٤٤م ، لكن هو الآخر توفي في حياة والده مصاباً بمرض رئوي في عام ١٨٥٤م[٣].

أولاً: إنكلترا والسيد ثويني بن سعيد ١٨٥٦ – ١٨٦٦م :

عندما توفي السيد سعيد في عام ١٨٥٦م كان ابنه السيد ثويني حاكماً على مسقط وابنه السيد ماجد حاكماً على زنجبار[٤]. فهل سيفوز أحدهما بحكم الدولة العُمانية بشطريها الآسيوي والإفريقي؟؟ هل هناك قوة خارجية سوف تقرر هذا المصير؟؟ فيمكن القول إن وفاة السيد سعيدّ نقطة تحول مهمة في مصير الدولة العُمانية على الرغم من رسمه للسياسة التي ينبغي أن تكون عليها الحكم بعد وفاته، لكن الحكومة الإنكليزية استمرت بتدخلاتها في شؤون البلاد، وتطويع تلك السياسة بما يتفق مع مصالحها، واتخذت من رغبته في توزيع السلطة بين أبنائه ذريعةً لتقسيم الدولة العُمانية، واستندت في ذلك على الرسالة التي بعثها السيد

---

* السيد خالد: هو الابن الثاني للسيد سعيد، أمه من جورجيا ولد في عام١٢٣٤هـ – ١٨١٩م ، وكان جريئاً وصلباً مغرماً بالتجارة، لذلك استطاع أن يجمع ثروة كبيرة ، وكان قادة أحد المعارك في ممباسا عام ١٢٥٢هـ – ١٨٣٧م، وتولّى حكم إفريقية عندما توجه السيد سعيد إلى عُمان وأصيب بمرض رئوي ، وتوفي في عام ١٨٥٤م بينما كان والده في عُمان، وقد دفن في مقبرة أفراد الأسرة الحاكمة . انظر: عبدالله بن صالح الفارسي، البوسعيديون حكام زنجبار.... ، ص ١٦ – ١٧ .

[١]– سالمة بنت السيد سعيد ، مذكرات أميرة عربية.... ، ص ١٨٤ و ص ١٩٠.

[٢]– رويت ، رودلف، السيد سعيد بن سلطان ... ، ص ٩٦ – ٩٧ .

[٣]– الفارسي ، البوسعيديون حكام زنجبار ... ، ص ١٨ .

[4]- Kelly, Britain and the Persian Gulf . p. 107

سعيد إلى اللوردAbrdin (أبردين) وزير الخارجية الإنكليزية عام ١٨٤٤م يذكر فيها "عند وفاتنا استقر التنظيم الذي وضعناه لدولتنا على تعيين ابننا السيد خالد حاكماً على ممتلكاتنا في شرقي إفريقية وتعيين ابننا الآخر السيد ثويني حاكماً على جميع ممتلكاتنا في عُمان والخليج العربي"[١].

ولم يقصد السيد سعيد بهذا التنظيم إيجاد فصل بين إقليمي الدولة، وإنما ما كان يتطّلع إليه هو تقسيم السلطة إدارياً بين أبنائه، وأن تكون السلطة العليا على إقليمي الدولة بيد الابن الأكبر بما يتناسب مع قوانين الشريعة الإسلامية، لكن بوفاة السيد خالد في حياة والده في عام ١٨٥٤م تحتم على السيد سعيد أن يعيّن ابناً آخر، ليؤول إليه الحكم في شرق إفريقية[٢]، لكن الفوضى والاضطراب التي شهدتها الدولة العُمانية في أواخر عهده قد شغلته عن ذلك، فلم يصدر أي تصريح رسمي بذلك، لكن الابن الأكبر للسيد سعيد يدعى السيد ماجد الذي أصبح من الناحية الفعلية نائباً عن أبيه على حكم زنجبار وملحقاتها في الشرق الإفريقي[٣].

وبعد وفاة السيد سعيد بدأت أزمة الوراثة والصراع على الحكم بمحاولة السيد برغش الذي كان برفقة والده في رحلته الأخيرة من مسقط إلى زنجبار للاستيلاء على السلطة فيها، وإخفاء نبأ وفاته لمدة أسبوع كامل، وفي ذات اليوم الذي توفي فيه والده حاول انتزاع السلطة من يد أخيه ماجد، لكنه فشل في ذلك ربما بسبب تدخل القنصل البريطاني في زنجبار Hamerton (همرتون) الذي حصل على تأييد القبائل ورؤساء العرب لمبايعة السيد ماجد، حيث أكد أن السيد سعيد قبل وفاته قد أوصاه بأن يخلفه ابنه ماجد في حكم زنجبار حتى لو لم يعلن ذلك رسمياً، والدليل على ذلك أنه كان يكلفه بإدارة شؤون الحكم في زنجبار حين كان ينتقل إلى مسقط[٤]. وبوصول السيد ماجد إلى حكم زنجبار، انقسمت الدولة العُمانية بينه وبين السيد ثويني في مسقط والسيد تركي في صحار، في الوقت الذي تمكّن فيه السيد ماجد من تعزيز قوته وحصوله على الجانب الأكبر من القوة البحرية، كانت معظم قطع الأسطول العُماني راسية في ميناء زنجبار حيث بادر بالاستيلاء عليها، وتمكن السيد ثويني التخلّص من معظم السفن التي كانت راسية في ميناء مسقط، بسبب ما تعرضت له من إهمال وعدم توفر الأموال اللازمة لإصلاحها، فلم يبقَ له سوى سفينة أو اثنتين من السفن الكبيرة[٥].

وبادر السيد ماجد إلى مراسلة العديد من رؤساء الدول ذات العلاقة الوثيقة بزنجبار، وذلك للحصول على الدعم في تثبيت حكمه في زنجبار، وأهمها تلك المراسلات التي بعثها الملكة فيكتوريا، والإمبراطور

1- Coupland , op ,cit , p .26

٢- رويت، سعيد بن سلطان ... ، ص ١٠٨ .

٣ - فينزنزو ، **تاريخ السيد سعيد سلطان عُمان**، ترجمة محمود فاضل ، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٨م، ص ٩٠ .

٤ - I. O. R. , R/ 15/ 1 / 116 ,Qatar National Library الكتاب ١٦١- ١٨٤٧ ،المجلد١٦١، المكتبة البريطانية ، ص ٧

٥- لاندن، عُمان منذ عام ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً .... ، ص ٢٤٨ .وانظر: Selectiom from the records of Bombay Government . Vol . XXIV . Whabees . op . cit .p . 488.

نابليون الثالث، والرئيس الأمريكي (جيمس بوكنان) Buchanan، و(اللورد كلارندون) Clarendon وزير الدولة للشؤون الخارجية الإنكليزية، و(اللورد الفنستون) Elphinston حاكم بومباي[1]. وحرص في الرسالة التي بعث بها إلى اللورد (كاننج) Canning الحاكم العام في الهند عام ١٨٥٦م يؤكد له أن الهدوء يسود أنحاء البلاد، وتلقى البيعة بالحكم من كبار الزعماء العرب ورؤساء القبائل الإفريقية، كما تضمنت رسائله جميعها إلى رؤساء الدول والدوائر الإنكليزية نعي والده، وأنه أصبح الحاكم الشرعي في زنجبار، وما يلفت الانتباه وصول تهنئة صريحة للسيد ماجد من الولايات المتحدة الأمريكية بعد وصوله إلى الحكم، على عكس الردود التي تلقاها من الحكومة الإنكليزية التي اكتفت بتقديم التعازي له بوفاة والده، وترحيبها بعلاقات الصداقة التي تربط السلطنة بالحكومة الإنكليزية مع إظهار تحفظ واضح بالاعتراف به حاكماً في زنجبار[2]،ولعل ذلك يرجع إلى ما كانت تتوقعه تلك الدوائر من حدوث صراع مرتقب بينه وبين السيد ثويني والسيد برغش، وردود الفعل هذه لم تكن جديدة على إنكلترا فهي ذات السياسة التي اتبعتها في علاقتها مع والدهم السيد سعيد، وعلى الرغم من تحفظ الحكومة الإنكليزية، إلا أنه قدر للسيد ماجد أن يمارس الحكم في زنجبار بعد وفاة والده في عام ١٨٥٦م، ولم تعترف الحكومة الإنكليزية به من الناحية السياسية سلطاناً على زنجبار إلا على أثر صدور تحكيم اللورد Kannig (كاننج) في عام ١٨٦١م[3].

تميز السلطان ماجد بذكائه حيث استطاع خلال الأربعة عشر عاماً التي حكم فيها زنجبار ١٨٥٦-١٨٧٠م أن يحصل على محبة رعاياه وعلى توثيق العلاقة مع الإنكليز مثلما كانت في عهد والده السيد سعيد، كما استطاع بأهليته، وجدارته أن يتحمل مسؤولية كبيرة لمعالجة المشكلات والصعوبات التي واجهت البلاد عقب وفاة والده، وأكد نشر العدالة، واستعان بعدد لابأس به من كبار العلماء والمستشارين لمساعدته في تنظيم شؤون الدولة، كما أصدر للقضاة منشور الأحكام للعمل بمقتضاه، وكان ينص على : حماية الرقيق المحررين، وتطبيق الشريعة الإسلامية والمساواة والعدالة بين العرب والأفارقة في الحقوق والواجبات وكان هذا المنشور بمنزلة الدستور في يومنا هذا[4].

استمر الصراع الداخلي في عُمان، عندما أعلن السيد ثويني نفسه سلطاناً على مسقط وزنجبار، وله الحق الشرعي في خلافة والده على الدولة العُمانية بشطريها الآسيوي والإفريقي، لكن حكومة بومباي لم تعترف بخلافته، وإنما اكتفت بتقديم التعازي له بعد وفاة والده، ويرجع سبب هذا التحفظ على الاعتراف به

---

[1]- لاندن، عُمان منذ عام ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً ... ، ص ٣٢٧ و عبدالله بن صالح الفارسي ، البوسعيديون حكام زنجبار ... ، ص ٢١.

[2]- Seliction . Whabees . op . cit . p . 489. , وانظر:جون كيلي ، بريطانيا والخليج ١٧٩٥- ١٨٧٠م ... ،ج٢ ، ص ١٢٤ .

[3]- الفارسي ، البوسعيديون حكام زنجبار.. ، ص ٣٢٨.

[4]- المغيري ،سعيد بن علي، جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار .... ، ص ٢٣٦. وانظر: Selection from the records of Bombay Government . Vol . XXIV . P . 490.

حاكماً على مسقط وزنجبار هو اختلال مركزه بعد أن أعلن أخوه السيد ماجد انفراده بالحكم في زنجبار[١]، وإعلان أخوه تركي استقلاله في إقليم صحار، فضلاً عن ثورات الإباضيين ضده في الداخل، وغزوات السعوديين المتكررة على الأقاليم الشمالية من عُمان الذين انتهزوا فرصة انشغال السيد ثويني بالصراع مع أُخوته؛ ليمارسوا ضغوطهم عليه، ومن ثمّ الفوضى والاضطراب، وعدم الاستقرار في مسقط، واستغلال الفرس فرصة وفاة السيد سعيد، والخلاف بين أبنائه لاسترجاع الجزر والموانئ الفارسية على ساحل مكران*[٢]، ونجاح أخيه السيد ماجد بتحريض السيد تركي في إقليم صحار لكي ينتزعَ الحكم منه من خلال إرسال المال والسلاح له، فكان من الطبيعي حين استلم السيد ثويني الحكم أن يدبّ الخلاف والشقاق بينه وبين أخيه تركي، واستمر الصراع بينهما في سلسلة متواصلة من المعارك إلى أن تمّ توقيع الصلح بينهما عام ١٨٥٨م[٣]، وقد نص شروط الصلح أن يبقى إقليم صحار تحت حكم السيد تركي على أن يستمر بالولاء لأخيه السيد ثويني في مسقط، ويتلقى راتباً شهرياً منه مقابل ذلك. فما دور السيد برغش وسط هذه الأحداث؟؟

عندما استغل السيد ماجد أخاه تركي للثورة على ثويني، وجد السيد تركي في أخيه برغش المقيم في زنجبار أداةً له، فأرسل له المال والسلاح للتخلص من ماجد، مستغلاً طموحه في الوصول لحكم زنجبار، أو ممباسا، وتلقى السيد برغش المساعدة من قبيلة الحرث وهي أكبر أسرة عربية مقيمة في زنجبار تسيطر على معظم الأراضي الزراعية فيها، وتعتمد على الرقيق في حراثتها، وكانت زنجبار وحدها تحتكر ما يقارب ٨٠% من مزارع القرنفل، فأي حرمان من الرقيق في هذه الأراضي سيؤدي إلى حدوث أزمة اقتصادية، وهذا السبب الذي جعل زعماء الحرث يساندون السيد برغش ضد أخيه ماجد، لأن استقرار ماجد في حكم زنجبار سوف يحدث أضراراً كبيرة بمصالحهم الاقتصادية ومكانتهم الاجتماعية، كونه أبدى استعداده لمساعدة الحكومة الإنكليزية في سياستها الخاصة بقمع تجارة الرقيق[٤].

---

[١]– لوريمر، دليل الخليج ، القسم التاريخي، ج٢ ، ص ٧٢٩ .

* مكران: تمتد جنوب شرق إيران حالياً وغرب باكستان، وتطل على بحر العرب وسميت بهذا الاسم نسبة إلى مكران بن فارك بن سام بن نوح. انظر: لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج٢، ص ١١٣٧.

[٢]– رويت، سعيد بن سلطان ... ، ص ١٠٨ . وانظر: Mss Eur F23/32, Qatar National Library, ملخصات لرسائل موجزة رسمية من السير جيمس أوترام الوزير البريطاني في بلاد فارس، والحاكم العام في الهند وحكومة بومباي، المكتبة البريطانية ١٨٥٨م، ص ٨ .

[٣]– لوريمر، دليل الخليج ،ج٢ ، ص ٧٣٠ . وانظر: I.O.R.,R/15/6/36, Ratification of the new commercial treaty with Muscat May, 1892,p30.

[٤]– المعمري، عُمان وشرقي إفريقية ... ، ص ٧٦ . و روبرت جيران لاندن، عُمان مسيراً ومصيراً ... ، ص ١٣١.

ولم تكن قبيلة الحرث* مخلصة في تحالفها مع كل من السيد ثويني وأخيه برغش، وإنما كانت تعمل على استغلال النزاع القائم بينهما وبين أخيهما ماجد من أجل تحقيق مصالحها الخاصة والحصول على أكبر قدر من الثروة، وحاول بعض زعماء هذه الأسرة الاستقلال في حكم هذه الجزيرة قبل فترة انتقال السيد سعيد إلى زنجبار لكنهم فشلوا في ذلك[١]. وما يدلنا على أطماع هذه الأسرة في زنجبار، أنه بعد وفاة السيد سعيد وقبل أن يعلن السيد ماجد نفسه حاكماً على زنجبار تقدم عبد الله بن سالم زعيم قبيلة الحرث إلى القنصلية الإنكليزية في زنجبار ليستعلم من همرتون عما سيفعله الإنكليز في وقت لا يوجد فيه حاكم في البلاد، فلم يهتم همرتون لهذا التساؤل، وأكد له أن أية محاولة من جانبه للوصول إلى السلطة سوف تتخلص منها الحكومة الإنكليزية لا محالة[٢].

ورغم معارضة إنكلترا لزعماء الحرث، ظل هؤلاء ينتظرون الفرصة المناسبة للوصول إلى الحكم، وكانوا مستائين من التنازلات التي قدمها السيد سعيد لإنكلترا لقمع تجارة الرقيق، منتظرة ما سيقدمه السيد ماجد لها أيضاً. وكخطوة أولى منهم أسندوا قيادتهم إلى السيد برغش، وساعدوه في المحاولة الفاشلة التي قام بها للسيطرة على قلاع زنجبار بعد وفاة والده، وهذا ما أدى إلى تضاعف الصراع الدموي بينهم و بين الأُخوة[٣].

واستمر الصراع بين السيد ثويني وأخيه السيد ماجد، ولم تقتصر محاولات ثويني على تحريض برغش وزعماء الحرث ضده فحسب إنما سعى إلى نيل التأييد الأجنبي. وسبق أن ذكرنا موقف إنكلترا والتحفظ الذي أبدته عن الاعتراف به سلطاناً على مسقط وزنجبار، فاتجه إلى الفرنسيين الذين كانوا يعارضون السياسة الإنكليزية؛ مستغلين وفاة السيد سعيد الذي كان سنداً للنفوذ البريطاني، فضلاً عن سوء الأوضاع الداخلية لتوطيد نفوذهم في شرقي إفريقية[٤]، لذلك بدأت مراسلات السيد ثويني إلى الإمبراطور نابليون الثالث بقوله: " لقد مضى وقت طويل دونَ أن نرى سفنكم في موانئنا ونود أن نراها تتردد علينا لا سيما بعد أن ينتهي العمل في شق قناة السويس حتى تتوطد أواصر الصداقة فيما بيننا "[٥]. وفي رأي الباحثة؛ إن هذه

---

* قبيلة الحرث: ومساكنها في أبرا ، الدرير ، القابل ، ينتسبون إلى بني تميم وتمتلك هذه القبيلة الأموال والنفوذ في الجزء الشرقي من عُمان ويعمل أفرادها بالزراعة والتجارة ، ولعبت دوراً كبيراً في زنجبار حيث مارس أفراد منها النفوذ والسلطة، ويوجد خمس عشائر تابعة لها ، والقبيلة مقسمة إلى سبعة عشر فخذاً . انظر : لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج٢، ص ١١٢٠.

[١]- قاسم، دولة بوسعيد في عُمان وشرقي إفريقية ... ، ص ٢٣٩ . وانظر: I.O.R.,R/15/6/36, Signature of his dominions 11th feb, 1891,p.9.

[٢]- لاندن، عُمان مسيراً ومصيراً ... ، ص ١٣٣ .وانظر: I.O.R.,R/15/6/36, Syyid Turki's desires to place a Muscat agent at Bander Abbass, p10.

[٣]- I.O.R.,R/15/6/36, Slave trade under to French Flag, Flown by Oman vesseis, 1892,p13.

وانظر: كيلي، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية... ، ص ٥٣٦ .

[٤]- العقاد، صلاح، و قاسم ،جمال زكريا، **زنجبار** ، القاهرة ١٩٥٩م ، ص ١٢٠ – ١٢١ .

5- Selections from the records Bombay Government, New Series 1863, Vol 1 , London, 1865 . p . 288.

الخطوة التي قام بها السيد ثويني أدت إلى تفاقم التدخل الأجنبي في عُمان، إضافة إلى بقاء الصراع الإنكليزي الفرنسي، فهو بذلك يهدف إلى حماية مركزه بأية طريقة دون التطلع إلى مستقبل بلاده.

كما دارت الاتصالات بين الفرنسيين والسيد برغش في زنجبار، ولاشك في أنها بدأت قبل وفاة السيد سعيد، وكان السيد برغش يمهد من خلال هذا التواصل إلى السيطرة على الحكم بعد وفاة والده. وتؤكد بعض المصادر على العلاقات الوثيقة بين الفرنسيين والسيد برغش، فأكد ألفرد رابو Rabaud أنه تقابل في أثناء رحلته إلى زنجبار ١٨٥٤ – ١٨٥٥م مع السيد برغش بن سعيد واتفق معه على بعض الأمور المهمة[١]، لكنه لم يوضّح هذه الأمور، وكل ما أشار إليه وجود صلة وثيقة بين الفرنسيين والسيد بُرغش، والدليل على ذلك غرفة التجارة في مرسيليا التي تشرف على إدارة العلاقات التجارية والاقتصادية بين فرنسا وزنجبار، ومن المحتمل أن السيد برغش قد اتفق مع رابو على أن تقف فرنسا إلى جانبه وتسانده في الوصول إلى الحكم مقابل تقديم الامتيازات التجارية للفرنسيين ومنحهم أكثر مما قرّرته لهم المعاهدة التي عقدت بينهم وبين السيد سعيد في عام ١٨٤٤م ومن ثمّ التنازل لهم عن ميناء ممباسا في شرقي إفريقية[٢].

وبعد وفاة السيد سعيد شعر السيد برغش بعدم استقرار الأوضاع في زنجبار، فاستمر بالتواصل مع الفرنسيين حيث أجرى اتصالات أخرى مع القنصل الفرنسي في زنجبار Coshet (كوشيت) وطلب مساندته للتخلص من أخيه السيد ماجد، وفي إحدى الرسائل وضّح له قائلاً:" إن أخي ماجد سيُسلّم البلاد للإنكليز وقد صرّح بذلك علانية، أمّا نحن فلن نسلّم بلادنا لا للإنكليز ولا للأمريكيين أو غيرهم، وإن كان لا مفرّ من بيعها، فإننا سنبيعها بدمائنا وأرواحنا"![٣] وهذه الرسالة تثير الانتباه! لأن السيد برغش أصبح أداة طيّعة بيد الإنكليز، وتوثقت العلاقات فيما بينهم، وساندوه في تسلّم الحكم بعد وفاة أخيه ماجد في عام ١٨٧٠م، لكن الحكومة الإنكليزية اتخذت قراراً صارماً تجاه السيد برغش عندما علِمَت بالاتصالات السريّة التي كانت تدور بينه وبين الفرنسيين حيث كانت تسير الأمور بشكل طبيعي بينه وبين أخيه ماجد الذي كان يتقاضى منه راتباً شهرياً. واكتفت فرنسا بتقديم المسوّغات على تدخل الإنكليز في النزاع القائم بين الأخوة المتنافسين على الحكم، ولم تَقُم بأي دور إيجابي حين احتدم النزاع فيما بينهم سوى أن القنصل الفرنسي كوشيه حذّر السيد ماجد بأن برغش في حماية الفرنسيين، ويجب ألاّ يعتمد على حماية الإنكليز له فليس لهم الحق في التدخل في الصراع الداخلي بين الأخوة[٤].

---

[١]– ألفرد، رابو، **زنجبار والساحل الشرقي لإفريقية** ، مرسيليا ، ١٨٨١ ، ص ٢ .

[2]- Coupland , op , cit , p , 20.

أيضاً: قاسم، دولة بو سعيد في عُمان وشرقي إفريقية... ، ص ٢٤٠

[3]- Kelly , op , cit .p.96

[4]- Coupland , op , cit , p . 21.

أيضاً: لوريمر، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، ج ٢ ، ص ٧٣٢ .

وهنا ظهر الفارق الكبير في موقف كل من فرنسا والحكومة الإنكليزية التي أعلنت تأييدها الصريح للسيد ماجد وتدخلت في النزاع القائم بينه وبين أخويه السيد ثويني في مسقط والسيد برغش في زنجبار، أما فرنسا فقد كان موقفها متخاذلاً، وأفسحت المجال أمام التدخل الإنكليزي في مسقط وزنجبار وتنفيذ السياسة الاستعمارية[١].

ثانياً: موقف إنكلترا وفرنسا من أزمة السلطة والصراع على الحكم

حاولت الحكومة الإنكليزية تهدئة الأوضاع المتأزمة بين مسقط وزنجبار، إلا أن الاضطرابات الداخلية ضلّت تهدّد بالانفجار، وكان لها أثرٌ واضحٌ في تدهور الأنشطة التجارية والملاحية بين شطري الدولة[٢]، وبعد أن وصل الخبر إلى زنجبار بأن السيد ثويني يجهّز أسطولاً قوياً للإغارة على زنجبار، أدى إلى حدوث فوضى في الداخل وتوقف البيع والشراء ،فأسرع ماجد بتجهيز ثلاث بوارج حربية كبيرة لمواجهة أسطول ثويني، وبقيت الأوضاع مضطربة داخل زنجبار، ولم يطمئن العرب والأفارقة إلا بوصول بارجتين حربيتين من بوارج الأسطول الإنكليزي هما Klaif and Brimen (كلايف وبريمن)[٣]. ولم يكن هدف هاتين السفينتين مواجهة أسطول مسقط فحسب، إنما كان الهدف منها هو الوقوف ضد محاولة فرنسا استغلال النزاع بين السيد ثويني والسيد ماجد لتوسيع نفوذها، من خلال إرسال سفينتين حربيتين؛ استجابة لطلب القنصل الفرنسي في زنجبار ومنها سفينة Coredle (كوردلييه) بقيادة القبطان De lanjel (دي لانجل).

أدركت فرنسا جيداً ما تهدف إليه الحكومة الإنكليزية من وراء تقسيم الدولة العُمانية، وحاولت أن تسبقها في التوسط في النزاع القائم بين الأخوة، ووضع حدٍّ للنفوذ الإنكليزي في زنجبار[٤]. وبدأت الضغوط الفرنسية على السيد ماجد لإقناعه بالاتفاق مع السيد برغش الذي أعلن الثورة عليه بتحريض من أخوه الأكبر ثويني وزعماء الحرث، لذلك قرّر ماجد الاستعانة بالقنصل الإنكليزي الكولونيل Rigby (رجبي) الذي خلف همرتون في القنصلية الإنكليزية في زنجبار، حيث وجد القنصل الإنكليزي رجبي في وصول البوارج الإنكليزية إلى زنجبار دعماً له في التصدي للفرنسيين، والوقوف بصلابة ضد حركة السيد برغش الذي أراد انتزاع الحكم من أخيه ماجد. ولم يلبث أن تصاعد الخلاف بين برغش وماجد بعد تدبير مؤامرة من الأول

---

[١] - حراز، رجب، **بريطانيا وشرق إفريقية من الاستعمار إلى الاستقلال** ، القاهرة، ١٩٧١م، ب. ط، ص ٣١٠ .

[٢] – قاسم، جمال زكريا، **أثر الاستعمار الأوروبي في تفكيك الروابط بين الخليج العربي وشرقي إفريقية** ، من أعمال ندوة دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية، الدوحة ، ١٩٧٦م ، ص ٧٨.

[٣] – المغيري، جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار ... ، ص٢٩٧ – ٢٩٨.وانظر: Grenivill F., **The East Africa Coast** , Clarendon Press Oxford, 1962, P 170.

[4] Sultan Bin Muhammad Al Quasimi , **Omani French Relation 1715- 1900** , Translated from Arabic , Forest Row , 1996 ,p ,100.

لاغتيال الأخير، ولما فشلت تلك المحاولة حصل برغش على الحماية من القنصل الفرنسي "كوشيه" وتحصّن في إحدى مزارع زنجبار، لكن السيد ماجد استطاع بمساعدة الكولونيل الإنكليزي رجبي بمحاصرته وإلقاء القبض عليه، وقرّر نفيه خارج البلاد، وكان ذلك ضربة عنيفة للنفوذ الفرنسي في زنجبار. وفي صدد تلك الأحداث أرسل القنصل الإنكليزي رسالة إلى بُرغش، وأعلمه بأن أخاه مستعداً للصفح عنه إذا تعهد بالآتي :

١- يتعهد برغش بالرحيل من زنجبار.
٢- يتعهد بألاَّ يتآمر ولا يحدث ثورة أو فتنة ضد أخيه.
٣- أن يجعل نفسه دائماً تحت طاعة الحكومة الإنكليزية ومراقبتها[١].

ووافق بُرغش على هذا التعهد الذي شهد عليه القنصل الإنكليزي والضباط الإنكليز والرؤساء العرب، وأصرّ عليه الكولونيل رجبي بأن يُقسم أنه سيفي بما تعهّد به، وأن يتخلّى عن ارتباطه بزعماء الحرث والفرنسيين. فخرج برغش من زنجبار متوجهاً إلى مسقط ومن ثم إلى بومباي في عام ١٨٦٠م، حيث منحه الإنكليز مسكناً ومعاشاً سنوياً يقدّر بـ ألفي روبية، واستقر هناك حوالي عام ونصف العام حتى صفح عنه أخوه ماجد، وسمح له بالعودة إلى زنجبار في منتصف عام ١٨٦١م، وذلك بعد توسط حكومة بومباي له وتأكدها من مسلكه الحميد[٢]. فما موقف زعماء قبيلة **الحرث** من تلك الأحداث؟؟

استطاع السيد ماجد بمساعدة إنكلترا السيطرة على زعماء الحرث، ولم يقف السيد ثويني إلى جانبهم بعد أن تأكد له أنهم كانوا يعملون لمصلحتهم الخاصة لتحقيق أطماعهم في المنطقة، ليس رغبة منهم في مساعدته ضد أخيه، كما تعهّد زعماء الحرث بالخضوع والطاعة للسيد ماجد الذي أصدر عفواً عاماً عن غالبيتهم باستثناء بعض شيوخهم الذين أثاروا الفتن، منهم الشيخ صالح بن علي الحارثي. وهكذا استطاعت الحكومة الإنكليزية تخليص السيد ماجد من الأخطار الداخلية، حيث كان من الممكن أن يزول حكمه لولا مساندتها له، وقد تمّ الاتفاق بين الكولونيل رجبي والقنصل الفرنسي على عدم التدخل في المنازعات بين أفراد الأسرة الحاكمة ذلك منعاً لتأزّم الموقف بين الفرنسيين والإنكليز، كما تمّ الاتفاق على حلّ الخلافات القائمة وفق تحكيم حكومة الهند، فوافقت فرنسا على ذلك الاقتراح، وكذلك السيد ثويني في مسقط والسيد ماجد في زنجبار[٣].

---

[١]- المغيري، جهينة الأخبار ... ، ص ٢٩٤. وانظر: I.O.R.,R/15/6/38, From P.R. to S.S.I.(P.D) 4May, 1895.

[٢]- Compland, R, **The British Anti-Slavery Movement** , London, 1933, p135.

[٣]- لاندن، عُمان مسيراً ومصيراً ...، ص ٢٤٧ – ٢٤٨ .وانظر: Ingrams , W, H, **Zanzebar New Impressin**, London Frank cass and co. Ltd. 1967, p.111.

ثالثاً- تحكيم كاننج (تقسيم الدولة العُمانية):

في عام ١٨٥٨م أخذ السيد ثويني يجهّز حملة عسكرية ضد أخيه ماجد في زنجبار، بذريعة عدم التزامه دفع الجزية السنوية المتفق عليها، وأعلن نفسه الحاكم الشرعي للدولة العُمانية بشقيها الآسيوي والإفريقي، كما استطاع الحصول على إمدادات عسكرية من زعماء القبائل العُمانية بعد توزيع الأموال عليهم، حتى بلغت القوة العسكرية التي كانت تحت إمرته حوالي ٢٥٠٠ مقاتل، كما قرّر أن يتولى بنفسه قيادة الحملة التي كانت تحوي مجموعة من السفن الكبيرة، ومن بينها سفينة كارولين والرحماني والكورفيت[١].
وحينما علِم اللورد Alvenston (الفنستون) حاكم بومباي بأنباء تلك الحملة، بادر باتخاذ إجراءات عديدة لمنع السيد ثويني من تحقيق أهدافه، فدارت اتصالات بينه وبين اللورد كاننج نائب الملك في الهند، وتمّ الاتفاق بينهما على الوقوف ضد تلك الحملة، وذلك لأن الصراع المنتظر حدوثه بين ثويني وماجد هو صراع بين الرجعية التي يمثلها ثويني، والتقدم الذي يمثله ماجد الذي أعلن وفاءه والتزامه تجاه الإنكليز في إلغاء تجارة الرقيق، بعكس ثويني الذي كان يطلب مساعدة فرنسا له.

وفي عام ١٨٥٩م بدأت مراسلات بين الفنستون و السيد ثويني إثر ذلك أرسل ألفنستون الكولونيل Russell (روسل) على السفينة الحربية Bngab (بنجاب) حاملاً رسالة إلى السيد ثويني يطلب منه إلغاء الحملة، وإيجاد حلٍّ للخلاف بينه وبين أخيه ماجد بمساعدة اللورد كاننج نائب الملك في الهند الذي كان قراره المسمى **بقرار كاننج** يعلن فيه تأييده للسيد ماجد، وتثبيته سلطاناً على زنجبار وملحقاتها، وتبقى عُمان تحت إمرة السيد ثويني[٢].

وغادر السيد ثويني مسقط متجهاً إلى زنجبار قبل وصول الكولونيل "رسل" الذي سارع بتتبع الحملة حتى التقى الطرفان في عرض البحر عند رأس الحد بالقرب من ميناء صور وسلمه رسالة الفنستون التي تضمنت:

١- أن يتراجع السيد ثويني عن القيام بتلك الحملة.
٢- رغبة الحكومة الإنكليزية إحلال الصلح والوئام بين أبناء السيد سعيد الذي كان صديقاً مخلصاً لها، وإنه من المؤلم لإنكلترا أن ترى أخاً يشن حرباً على أخيه؛ لأن أية حرب ستقوم بين الأخوين سيهدد المصالح الإنكليزية في الطريق البحري الذي يصل إلى ممتلكاتها في الهند.

---

[١]- I.O.R.,R/15/6/42, The Death of Sayid Faisal B. Turky , the P.G. admin, Rep for 1913, chap VIII, P 40.
وانظر: كيلي، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية...، ص ٥٣٥ .

[٢]- لوريمر ، دليل الخليج ، ج٢ ، ص ٣٣٢ . وانظر : قاسم ، دولة بوسعيد في عُمان وشرقي إفريقية .... ، ص ٣٤٣

٣- أكدت إنكلترا للسيد ثويني أنه إذا كان على حق، عليه أن يعرض النزاع بينه وبين أخيه على حكومة الهند، وأن يثق ثقة تامة في عدالتها. كما تضمنت تلك الرسالة تحذيراً للسيد ثويني بأن الحكومة الإنكليزية سوف تقوم باتخاذ إجراءات حاسمة ضد الحملة إن لم يأخذ بنصائحها.

وبعد ذلك وافق السيد ثويني على الأخذ بتلك التعليمات التي أرسلتها حكومة بومباي؛ خاصةً بعد أن انتهز فرصة خروج أخوه تركي من مسقط إلى زنجبار، لكي يستعد لتدبير هجوم واسع يدخل من خلاله إلى مسقط؛ لذلك أبلغ السيد ثويني الكولونيل رسلٌ بأنه قرّر إيقاف الحملة والعودة إلى مسقط[١]. وراسل ثويني المقيم البريطاني في الخليج، وعبّر له عن اعتذاره للحكومة الإنكليزية، ورغبته في كسب صداقتها، وبعث برسالة أخرى إلى اللورد الفنستون، وسلّمها إلى الكولونيل رسل في عام ١٨٥٩م سوّغ من خلالها أن أسباب قيامه بتلك الحملة هي لإزالة الخلاف بينه وبين أخيه ماجد بلقاء شخصي بينهما، ولم تكن الحملة إلى زنجبار إلا كوسيلة للضغط على السيد ماجد لحل النزاع القائم بينهما، كما حرص في رسالته إلى الفنستون أن يوضّح فيها وجهة نظره في تسوية ذلك النزاع، من خلال الآتي:

١- أن يكون هناك سلطة واحدة على الدولة العُمانية ومنع تقسيمها أو تجزئتها.
٢- أن تستمر زنجبار تابعة لمسقط كما كانت في عهد والده السيد سعيد.
٣- الاعتراف بالسيد ماجد حاكماً على زنجبار مقابل التزامه بدفع الأموال التي سبق الاتفاق عليها في تسوية ١٨٥٧م.
٤- في حال تعرض عُمان لأخطار داخلية أو خارجية يلتزم السيد ماجد بتقديم المساعدات اللازمة.
٥- طالب ثويني أن يدفع ماجد تعويضاً عن النفقات التي تكبّدها نتيجة قيامه بإعداد تلك الحملة[٢].
٦- كما تضمنت الرسالة بعض المشكلات الخاصة التي كانت سبباً للنزاع بين الأخوة، حيث اتهم ثويني أخاه ماجد بمد يده إلى أموال أخوته الصغار أو القُصّر، وطالب بوضع تلك الأموال في حوزة من يثق بهم[٣].

أ): موقف ثويني من قرار التحكيم وبعثة كوجلان ١٨٦٠م

سعت حكومة الهند الإنكليزية من وراء قرار التحكيم إلى تقسيم عُمان، ومن ثم إتاحة الفرصة لسيطرتها على شطري الدولة الآسيوي والإفريقي، وأدركت أن مساندتها للسيد ماجد في أن يكون حاكماً على زنجبار

1- Kelly , op , cit , p , 535.
2- Kelly , op , cit , p , 538.
وانظر: قاسم، دولة بوسعيد في عُمان وشرقي إفريقية ... ، ص ٢٤٥. I.O.R.,R/15/6/42, Extract from muscat news for the week ending 31 May, 1913, p27.
٣- القاسمي، سلطان بن محمد، **تقسيم الامبراطورية العُمانية ١٨٥٦- ١٨٦٢م**، دُبي، ١٩٨٩م،ط١، ص ٩٤.

سيدعم نفوذها في الشرق الإفريقي وتستطيع السيطرة على مسقط من جهة، بكونها واقعة في منطقة نفوذها على الخليج العربي ، وزنجبار من جهة أخرى لكي يعود إليها الفضل في حمايتها وتحقيق استقلالها.

كما هدفت من وراء التحكيم إلى تسوية النزاع بين مسقط وزنجبار لإدراكها أن بقاء النزاع سيؤدي إلى إلحاق الضرر بمصالحها على طريق الهند، ورغبةً منها في التصدي للنفوذ الفرنسي المتزايد في شرقي إفريقية، كما أن انفصال زنجبار عن مسقط سوف يهيئ لها السبيل في القضاء على تجارة الرقيق، لأن بقاء زنجبار تابعة لمسقط يعني الاستمرار في تجارة الرقيق[1]. فنجد أن هذه الأهداف التي سعت إليها الحكومة الإنكليزية؛ بشأن التحكيم كانت تتفق مع تحقيق مصالحها الخاصة، وهي توسيع نفوذها في المنطقة.

وقد رأت حكومة الهند أنه من الضروري تعهّد السيد ثويني بقبوله قرار التحكيم، وابتعاده عن استخدام القوة ضد أخيه، وأن يكون للحكومة الإنكليزية الحق في فرض قرارات التحكيم بالوسيلة التي تراها مناسبة.

وفي عام ١٨٦٠م بدأت المراسلات بين اللورد الفنستون والسيد ثويني في مسقط بواسطة الكوماندرو كروتندن Cruttenden للحصول منه على تعهد خطي بقبول قرارات التحكيم وتعهده الالتزام بتنفيذها، وكان السيد ثويني يدرك جيداً إصرار حكومة الهند على تنفيذ القرار وتحيّزها لأخيه ماجد، وأبدى عدم ارتياحه لما تهدف إليه الحكومة الإنكليزية من فصل زنجبار عن مسقط، وتردد في تقديم التعهد الخطي بقبول التحكيم؛ لأنه كان يتوقع النتيجة سوف تكون لصالح أخيه ،لكنه أدرك في الوقت نفسه أن رفضه سوف يثير عليه غضب الحكومة الإنكليزية، لذلك لم يجد أمامه سوى التعهّد لكروتندن بقبول التحكيم[2].

وبعد أن حصل كروتندن على موافقته لم يعد في حاجة للذهاب إلى زنجبار للحصول على تعهّد خطّي مماثل من السيد ماجد، وهذا يؤكد أن قرارات التحكيم سوف تصدر لصالحه[3]. واستناداً إلى موافقة ثويني على إحالة النزاع بينه وبين أخيه ماجد إلى التحكيم، أصدرت حكومة الهند قراراً بتشكيل لجنة لتقصّي الحقائق في النزاع القائم بينهما، وكانت هذه اللجنة بقيادة Coghlan (كوجلان) ومن أبرز أعضائها الدكتور برسي Percy Badger (بادجر)* الذي عرف باهتمامه البالغ بتاريخ عُمان. ومن الواضح أن هدف لجنة التحكيم هو البحث عن المسوّغات التي تساعدها في تحقيق هدفها وتقسيم الدولة العُمانية حيث جعلت هدفها الظاهري هو التعرف إلى أسباب النزاع بين الأخوين، وبالتالي التعرف إلى وجهة نظر كل

1- I.O.R,/ L /PS/18/ QATAR NATIONAL LIBRARY , B2 . P . 49

٢- القاسمي، تقسيم الامبراطورية العُمانية ١٨٥٦ – ١٨٦٢م ... ، ص ١٢٦ – ١٢٧ .

3- Kelly , op , cit , p , 541

* – بادجر: جورج بيرسي بادجر، ورد في بعض المصادر أنه خلال فترة وجوده في مسقط لممارسة مهام اللجنة، تمكن من الحصول على هدية من السيد ثويني وهي مخطوطة كان قد وضعها المؤرخ العُماني حميد بن رزيق بعنوان " الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين" وبدأ بتحقيقها ونشرها بترجمتها الإنكليزية في عام ١٨٧٢م بعد أن أضاف إليها مقدمة تحدث فيها عن تطور الأحداث في عُمان حتى عام ١٨٧٠م، كما لم يتم تحقيق هذه المخطوطة باللغة العربية ونشرها، إلا بعد تأسيس وزارة التراث القومي والثقافة في بداية السبعينيات أي بعد مرور أكثر من مئة عام على نشرها باللغة الانكليزية. انظر: ابن رزيق ، الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين ... ، ص ١٥

منهما في الخلاف القائم بينهما. والدليل على ذلك التعليمات التي تلقاها كوجلان من اللورد الفنستون حاكم بومباي التي تنص على ضرورة إيجاد حل للنزاع بما يرضي الطرفين المتنازعين مع الحفاظ على المصالح الإنكليزية في عُمان وشرقي إفريقية. والجدير بالذكر أن هذه اللجنة قد أدت دوراً لابأس به فجمعت الوثائق والمعلومات المتعلقة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل من مسقط وزنجبار، كما اهتمت بالتعرّف إلى عادات العرب في الوراثة وانتقال السلطة، والتأييد الشعبي الكبير الذي يحظى به كل من السيد ثويني والسيد ماجد[١].

وفي عام ١٨٦٠م بدأت اللجنة أعمالها بزيارة كوجلان إلى مسقط قبل أن يتوجه إلى زنجبار، فأمضى أياماً عدّة في محادثات مع السيد ثويني، اقتنع في نهايتها بذرائعه ومسوّغاته فهو الأكبر سناً وصاحب الحق الشرعي في خلافة أبيه، كما أنه كان معيناً من قبل والده نائباً عنه في مسقط، المركز الديني والتاريخي للدولة العُمانية. وأكد ثويني أن والده لم يكن يهدف إلى تقسيم الدولة العُمانية حين وزّع السلطة بين أبنائه، إنما ذلك إجراءٌ تنظيميٌّ لتخفيف أعباء الحكم[٢].

وحين أثار كوجلان وصية السيد سعيد والرسالة التي بعثها إلى وزير الخارجية الإنكليزية اللورد أبردين في عام ١٨٤٤م حيث عدّها من الأدلة القاطعة على الرغبة التي أبداها السيد سعيد في اقتسام الدولة، فأجاب ثويني أن هذه الوصية لم تتطرق للممتلكات العامة، باستثناء التوصية بنقل بعض السفن كسفينة كارولين، وفيض علم إلى بيت مال المسلمين، وبالتالي إن تلك الوصية أكدت وجود بيت مال المسلمين في مسقط[٣]. أما فيما يتعلق بالخطاب الذي أرسله السيد سعيد إلى اللورد أبردين فقد فسّره السيد ثويني لصالحه، فتعيين أحد أبنائه ليكون حاكماً على الممتلكات الإفريقية للسلطنة وتعيين ابنه الآخر على الممتلكات العربية لا يعني استقلالية الممتلكات الإفريقية، إنما كان القصد من ذلك التنظيم وتخفيف أعباء الحكم مع بقاء السلطة العليا في الدولة بيد ابنه الأكبر.

وبعد أن أنهت اللجنة مباحثها في مسقط انتقلت إلى زنجبار؛ لكي تبدأ المرحلة الثانية، وبدأت محادثاتها مع السيد ماجد والكولونيل رجبي حول النزاع القائم بين مسقط وزنجبار. واستند السيد ماجد في مباحثاته مع أعضاء اللجنة إلى رسالة والده السيد سعيد إلى اللورد أبردين، مؤكداً أنه بعد وفاة أخيه خالد الذي عيّنه السيد سعيد حاكماً على زنجبار أصبح هو بدلاً منه، وعلى الرغم أن السيد سعيد لم يصدر مرسوماً بذلك، إلا أنه ظلّ من الناحية الفعلية نائباً عن أبيه في حكم زنجبار، وبعد وفاة والده تمّت مبايعته من قبل أفراد الأسرة الحاكمة المقيمين في زنجبار وحصل على تأييد زعماء القبائل المجاورة وأعيان العرب، وتلقّى

---

[1] Kelly , op , cit, pp , 542 – 543.

[٢] – I.O.R.,R/15/6/42, Trans of letter from SK Isa H.H. Sultan of Maskat, 19 Rajab 1331,25 June, 1913, p9. وانظر: العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي .... ، ص ١٣٢.

[٣] – القاسمي، تقسيم الامبراطورية العُمانية ١٨٥٦– ١٨٦٢م ... ،ص ١٩٤ .وانظر: I.O.R.R,15/6/36, Muscat Precis, Political A, Section 1 , No 1229,June 1873. P38.

التهاني من الملكة فيكتوريا وإمبراطور فرنسا ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية ووزير خارجية إنكلترا، كما اعترف السيد ثويني به حاكماً على زنجبار بموجب الاتفاق الذي أبرم بينهما في عام ١٨٥٧م. وحينما بدأت مباحثات اللجنة مع الكولونيل رجبي، أكد الذرائع التي أبرمها السيد ماجد، وأضاف إلى ذلك أن هناك رسالة وصلت من السيد سعيد إلى سلفه الكولونيل همرتون في حكومة الهند كونه وثيقَ الصلة بالسيد سعيد أكد فيها نواياه في تقسيم دولته، كما نصت هذه الرسالة على رغبة السيد سعيد في أن يتولى ابنه ثويني الحكم في مسقط بشرط أن يعيّن بعض أخوته حكاماً للأقاليم العُمانية، وأن يتولى الحكم في زنجبار السيد ماجد على أن يعيّن بعض أخوته حكاماً على الأقاليم الإفريقية. كما أكد رجبي على التأييد الشعبي للسيد ماجد وحبّ الرعية له وصلاحيته ومقدرته على تحمّل أعباء الحكم[١].

فوضعت لجنة التحكيم بعض **المبررات لتقسيم الدولة العُمانية**، منها:

١- أن مستقبل مسقط وزنجبار وازدهارهما يتوقف على انفصالهما، والمحافظة على الأمن والاستقرار في كل من البلدين، إذ أنّ السيد سعيد رغم قوته وهيبته لم يستطع أن يجنب شطري الدولة من الثورات الداخلية سواء في عُمان أو في زنجبار في أثناء مغادرته من أحدهما إلى الأخرى.

٢- إن المستوطنات العربية في شرقي إفريقية كانت قبل عهد السيد سعيد موطناً للرقيق، أمّا الآن فقد أصبحت مدناً كبيرة تفوق أهميتها الاقتصادية المدن العُمانية ذاتها، فإنه يحقّ للمستوطنين العرب في شرقي إفريقية وزنجبار الاستقلال عن عُمان. وهذا الاستقلال سيؤدي إلى نشر الحضارة داخل القارة الإفريقية وأواسطها، ويسهل مكافحة تجارة الرقيق وخاصة بعد أن أبدى السيد ماجد تعاونه مع إنكلترا لإلغائها، فإن بقاء زنجبار تابعة لعُمان سيؤدي إلى تعقيد الموقف، لأن عرب عُمان كانوا لا يخضعون للمعاهدات الخاصة بحظر تجارة الرقيق.

٣- ومن مسوّغات التقرير في فصل مسقط عن زنجبار، الاعتراف الدولي الذي حصل عليه السيد ماجد من الدول الكبرى بما في ذلك فرنسا على الرغم من مساندتها للسيد ثويني[٢].

وبعد أن وضعت اللجنة المبررات الخاصة بتقسيم الدولة العُمانية اختتمت تقريرها **بالتوصيات** الآتية:

١- الاعتراف بالسيد ماجد حاكماً مستقلاً على زنجبار وتوابعها في الشرق الإفريقي، وعدم السماح لحكومة مسقط أو زعماء القبائل في عُمان بالتدخل في شؤون الحكم في زنجبار.

١- Gray , J. M., History of Zanzibar, From the Middle Ages To 1856, Oxford University Press, London, 1962, p98.

وانظر: سلطان بن محمد القاسمي ، تقسيم الامبراطورية العُمانية ... ، ص ١٩٥

2- Kelly , op , cit , p , 549.

٢- أن يلتزم السيد ماجد بدفع معونة سنوية إلى السيد ثويني مقدارها أربعون ألف ريال نمساوي كتعويض عن تنازله عن ادعاءاته في زنجبار، كما يلتزم بدفع المتأخرات عن هذه المعونة التي توقفت منذ عام ١٨٥٩م وقُدّرت تلك المتأخرات بثمانين ألف ريال.

٣- تُعدّ المعونة التي تُدفع من زنجبار إلى مسقط التزاماً مستمراً لا يجوز قطعها إلاّ في حالة اعتداء حاكم مسقط على حاكم زنجبار، وإذا حدث ذلك أو امتنع حاكم زنجبار عن دفع المعونة المقرّرة لمسقط، يتوجب على الطرفين عرض النزاع بينهما على حكومة الهند قبل التفكير بأي عمل عسكري.

٤- عقد اتفاقيات خاصة بقمع تجارة الرقيق مع كل من مسقط وزنجبار وتنظيم العلاقات التجارية والاقتصادية بينهما.

٥- تقديم الدعم للسيد ماجد لحظر تجارة الرقيق.

٦- تعيين معتمد سياسي في مسقط، فبعد أن انتقل الكولونيل همرتون بصحبة السيد سعيد إلى زنجبار في عام ١٨٤٠م أصبحت مسقط بين أيدي وكلاء محليين، ويُعدّ ذلك تأكيداً على قرار الفصل.

٧- السماح للسيد برغش بن سعيد المقيم حالياً في بومباي بالعودة إلى زنجبار بعد أن استتب الأمن بين زنجبار ومسقط[١].

فقد حمل كل من بادجر ورجبي رسالة من اللورد كاننج إلى كل من ثويني وماجد. وأكد اللورد كاننج في رسالته أن هذه الشروط عادلة، وليس فيها ما يخلّ بالشرف لأي منهما. ووافق كل من ثويني وماجد على قرارات التحكيم رغم أن السيد ثويني أبدى استياءه الشديد، لما توصل إليه من قرارات أدّت إلى انفصال زنجبار عن مسقط. ومع أن السيد ماجد استطاع تحقيق هدفه بانفصال زنجبار واستقلاله بحكمها، إلا أنه لم يُبدِ ارتياحاً لما أُتخِذ من قرارات خاصة بدفع الأموال المتأخرة لمسقط، وعدم القدرة على دفع مبلغ ثمانين ألف ريال لسد الأموال المتأخرة عن سنتين كاملتين. وأكد بعض الباحثين أن هذا تحكيم اللورد كاننج يُعدّ مخالفة صريحة لقواعد القانون الدولي لأن موافقة ثويني وماجد على قرارات التحكيم لم تحدث في وقت واحد فكانت موافقة ثويني في شهر أيار عام ١٨٦١م وموافقة ماجد في نيسان من العام نفسه[٢]، ولم يصادق اللورد كاننج على القرارات التي اتخذت بناءً على تحكيم فعلي، وإنما كان هذا هو رأيه في تقسيم الدولة العُمانية قبل ظهور إجراءات التحكيم[٣]. ورغم تلك الانتقادات لقرار التحكيم، اكتسب الصفة الدولية بعد مصادقة فرنسا عليه.

١- I.O.R.R/15/6/36, Death of Sayyid Salim bin Thwainee at Hayderabad, No. 524,7 December , 1876, P 24.

2- I.O.R,/R/15/6/36, Qatar National Library , XXVIII/1, London ,P,5.

٣- القاسمي، تقسيم الامبراطورية العُمانية ...، ص ١٠٠ .

ب): موقف إنكلترا وفرنسا من قرار التحكيم

لم تعارض فرنسا قرار التحكيم، وما تضمّنه من قرارات حدّدت الوضع السياسي لكل من مسقط وزنجبار، خشيةً منها على ما يمكن أن تستحوذ عليه إنكلترا من نفوذ ودعم، نتيجة وقوفها إلى جانب السيد ماجد ضد أخيه، وفي الوقت نفسه تخوفت انكلترا من تحركات الفرنسيين في زنجبار، فبدأت المراسلات بين اللورد رُسل وزير الخارجية الإنكليزية إلى السفير الإنكليزي في باريس لكي يوضح للحكومة الفرنسية أن إنكلترا لن تتغاضى عن أية محاولة تهديد لاستقلال زنجبار أو محاولة السيطرة عليها، لكن وزير الخارجية الفرنسية أكد للسفير الإنكليزي ألاّ صحة لهذه الأقاويل، لذلك اتفق الطرفان على إصدار **تصريح مشترك في عام ١٨٦٢م**، يعلنان استقلال زنجبار[١].

حيث اعترضت الحكومة الفرنسية على قرار التحكيم وما تضمنه من قرارات حددت الوضع السياسي لكل من مسقط وزنجبار كما كانت تخشى على ما يمكن أن تستحوذ عليه إنكلترا من امتيازات ونفوذ في زنجبار بعد أن وقفت إلى جانب السيد ماجد وشجعته للتخلص من أخيه ثويني، وكان رد إنكلترا بأن وافقت على اقتراح فرنسا وخاصة أن هذا التصريح كان يخص منطقة لم تتوسع فيها بعد[٢].

وصدر التصريح المشترك في العاشر من شهر آذار ١٨٦٢م وهذه المرحلة الأخيرة من تفكك وتمزيق الدولة العُمانية بعد تصديق الحكومتين الفرنسية والإنكليزية على قرارات التحكيم ، ولم يكن التصريح يهدف إلى استقلال زنجبار فحسب وإنما نص على احترام استقلال سلطنة مسقط، وأن تتعهد الحكومتان بعدم التعرض لأي منهما ومحاولة الحصول على مراكز نفوذ في زنجبار أو عُمان[٣]. وقد كان التصريح الإنكليزي الفرنسي يخص سلطنة زنجبار، فما الأسباب التي دفعت الحكومتين إلى إعلان استقلال سلطنة عُمان في هذا التصريح؟؟

تشير بعض المصادر إلى أن السبب في إضافة سلطنة عُمان إلى التصريح المشترك يرجع إلى اقتراح الحكومة الفرنسية ذلك وأن انكلترا سرعان ما وافقت على هذا الاقتراح، ومصادر أخرى تبين أن إضافة سلطنة مسقط إلى التصريح لم يكن اقتراح فرنسي، وإنّما جاء نتيجة خطأ أحد الموظفين في وزارة الخارجية الإنكليزية أثناء تبادل المذكرات بين الدولتين، وهذا الخطأ جاء على ما كان مستقراً في الأذهان على اعتبار أن سلطان زنجبار يعتبر سلطاناً على مسقط كما كان في عهد السيد سعيد بن سلطان لولا التجزئة التي حدثت في دولته ، ورغم ذلك لم تعترض الحكومة الإنكليزية دخول إنكلترا في هذا التصريح لأن نفوذها في مسقط كان يخدم هيمنتها البحرية لكنها تعرضت لضربة كبيرة لأن الصيغة التي كتب فيها التصريح أكسب

---

[1] -Kelly, op , cit , p ,549 .

[٢] - القاسمي، تقسيم الامبراطورية العُمانية ١٨٥٦-١٨٦٢م.... ، ص ١٠٠

[٣] - العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي ... ، ص ١٣٢ .وانظر: I.O.R.,R/15/6/143, From, P.A & Con Zanzibar to Sec. S.F.A. 14 Feb 1894, P30.

مسقط مركزاً دولياً أعاق فرض نفوذ انكلترا الكامل على السلطنة[1]. وبعد إعلان هذا التصريح، بدأت محاولات إنكلترا لفرض حمايتها على مسقط، لكن لم تستطع الحكومة الإنكليزية فرض هذه الحماية إلا بعد تقديم تنازلات لفرنسا وكانت عبارة عن مساومات استعمارية انتهت بعقد اتفاقية بين الحكومتين الانكليزية والفرنسية في عام ١٨٩٠م[2]، بموجبها تنازلت إنكلترا عن جزيرة مدغشقر وفرض الحماية الفرنسية عليها مقابل فرض الحماية الإنكليزية على مسقط وزنجبار.

ج): النتائج المترتبة على قرار التحكيم وموقف إنكلترا من ذلك

بعد صدور قرار التحكيم والتصريح الفرنسي الإنكليزي المشترك، أصبح هناك سلطتان مستقلتان، سلطنة مسقط وسلطنة زنجبار يحكمهما أخوان من أسرة واحدة، وترتّب على هذا الانفصال الآتي:

١- وُزّعت الثروة العامة من السفن التجارية والحربية بين السلطنتين، أو ثروة السيد سعيد فقد وزعت بين أبنائه طبقاً للشريعة الإسلامية، حيث خُصّ كل ابن بستين ألف ريال وكل بنت بثلاثين ألف ريال[3].

٢- أصبحت العلاقة بين زنجبار ومسقط بعد الانفصال علاقة مالية، فوجدت الحكومة الإنكليزية نفسها ملزمة بالإشراف على عملية دفع المعونة السنوية التي تعهّدت زنجبار بدفعها لمسقط.

٣- بعد انفصال زنجبار عن التبعية العُمانية أخذ يغلب عليها الطابع الإفريقي، نتيجة انقطاع صلتها بالوطن الأم، وأخذت تفقد مقوماتها العربية بسبب انفصالها عن عُمان التي كانت تمدّها بالعناصر والدماء العربية، مما أدى إلى انصهار عرب زنجبار بالعناصر الإفريقية كثيرة العدد، وحلت اللغة السواحلية* محل اللغة العربية التي اقتصرت على الأرستقراطية الحاكمة.

٤- نشطت هجرة التجار العُمانيين إلى زنجبار بسبب الانهيار الاقتصادي في مسقط بعد فقدانها للشرق الإفريقي الغني، لكن هذه الهجرات واجهت قيوداً شديدة من السيد ماجد الذي أصبح خاضعاً للإنكليز، وهذه القيود أضعفت الروابط بين السلطنتين، ومن هذه القيود :

أ)- منع سكان زنجبار من تأجير المساكن للتجار العرب القادمين من عُمان والجزيرة العربية إلا بشروط وقيود.

---

[1] - لاندن، عُمان منذ عام ١٨٥٦ مسيراً ومصيراً ... ، ص ٢٤٩ . و العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي ...، ص ٢٠٢ .

[2] - Kelly , op . cit ,p ,550 .

[3] - I.O.R.,R/15/6/143, From percy Andreson – Under – S,F,A. 14 Feb 1894, P12.

وانظر: سالمة بنت السيد سعيد، مذكرات أميرة عربية ... ، ص١٦٤- ١٦٥.

* اللغة السواحلية تنتشر على سواحل إفريقية الشرقية، وهي اللغة الرسمية في كينيا وأوغندا وتنزانيا حالياً، وهي لغة تواصل مشترك وتستمد مفرداتها من اللغتين العربية والسنسكريتية، بسبب الاحتكاك مع السكان المتحدثين للعربية والتجار الهنود على سواحل شرقي إفريقية .انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، مج٢ ، ص ٥٤٨.

ب)- منع السفن العُمانية من الملاحة في السواحل الإفريقية إلا إذا أبرزت أوراقاً ثبوتية للمتاجرة بالسلع بصفة شرعية، بذريعة مكافحة تجارة الرقيق.

ج)- وقف الهدايا التقليدية التي اعتاد عليها حاكم زنجبار إرسالها لرؤساء القبائل العُمانية[1].

٥- في عام ١٨٦٦م أصدر السيد ماجد مرسوماً بإلغاء تجارة الرقيق في أي جزء من سلطنته، وذلك استجابة لمطالب إنكلترا التي اعترفت به حاكماً على زنجبار، وفي العام نفسه منح القنصل الإنكليزي في زنجبار صلاحيات واسعة لمحاكمة تجّار الرقيق الذي تمّ القبض عليهم[2].

٦-استمرت تجارة الرقيق رغم هذه القيود، وأصبحت أكثر أهمية بالنسبة للتجار العرب بعد استخدام الملاحة البخارية، والقضاء على التجارة الشراعية التقليدية التي كانت شائعة بين مسقط وزنجبار، فلم تستطع السفن العُمانية صغيرة الحجم منافسة السفن البخارية الضخمة ومواكبة التطور التكنولوجي الذي طرأ على فن الملاحة وبناء السفن، كما لم يكن للتجار العرب الخبرة ورؤوس الأموال الكافية للتحول إلى بناء السفن البخارية الضخمة ، فأدت تلك العوامل إلى تدهور العلاقات التجارية بين مسقط وزنجبار، واعتماد العرب على تجارة الرقيق وغيرها من الأنشطة غير المشروعة[3]. كما أكدت المراسلات التي بعث بها حاكم أبو ظبي الشيخ زايد الكبير إلى السيد ماجد في أوائل عام ١٨٧٠م على استمرار تجارة الرقيق حيث جاء فيها إصرار الملاّحين العرب على جلب العبيد من شرقي إفريقية.

٧-وكان لمعاهدات إلغاء تجارة الرقيق التي أبرمتها إنكلترا دورٌ كبيرٌ في تأزّم العلاقات بين مسقط وزنجبار، حيث أباحت لنفسها بموجب تلك المعاهدات حق التفتيش البحري ومصادرة السفن التي تشتبه بأنها تحمل رقيقاً أو سلاحاً، كما بالغ الضباط الإنكليز في تضخيم المخالفات التي ترتكب من قبل البحارة العرب بهدف فرض القيود الشديدة على حركة الملاحة العربية بين الخليج وسواحل شرقي إفريقية، ومنذ عام ١٨٤٨م قانون برلماني ينصّ على منح البحارة الإنكليز مكافآت مالية مجزية على كل رأس يضبط من الرقيق، أو عن كل طن من حمولة السفن التي تتم مصادرتها. وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت تجارة الرقيق تمارس عن طريق التهريب، كما عمد كثير من النخاسين إلى نقل الرقيق براً من شرقي إفريقية إلى سواحل

---

[1]- قاسم، جمال زكريا، أثر الاستعمار الأوروبي في تفكيك الروابط بين الخليج العربي وشرقي إفريقية ... ، ص ٨٢٣ .

وانظر: I.O.R.,R/15/6/4, Letter from the Secretary of the Covernment of India To, the Secretary of the Government, Bombay, Foreign Dept. Political in the 14th March 1866., P32.

[2]- كيلي،جون، بريطانيا والخليج ١٧٩٥-١٨٧٠م....، ص ٤٠٠ و ص ٤٠٩ .

وانظر: I.O.R.,R/15/6/143, Harding to Eart of Kimberiey, 24 Oct, 1894, P20.

[3]- لاندن، عُمان منذ عام ١٨٥٦ مسيراً ومصيراً ...، ص٨٩. وانظر: Badger, George Percey , History to the Imams and Seyyids of Oman by Salil Ibn Rasik, New York, N.D. P.120

الصومال؛ ومنها إلى خليج عدن وصولاً إلى حضرموت؛ تجنباً للمرور من المحيط الهندي، والتعرّض للتفتيش، فنتج عن ذلك الآلام والمعاناة التي كان يتحمّلها العبيد في تلك الرحلات القاسية[١].

ثالثاً- موقف إنكلترا من دفع زنجبار المعونة السنوية لمسقط

بعد صدور تحكيم كاننج الذي أكد انفصال زنجبار عن التبعية العُمانية؛ استقرت العلاقات بين مسقط وزنجبار، لكن المعونة السنوية التي أُلزمت زنجبار بدفعها لمسقط ظلت تقلق السيد ماجد فاتجه إلى الحكومة الإنكليزية لإعفائه من تلك المعونة لأنها تضع قيوداً أكثر تشدداً فيما يتعلق بقمع تجارة الرقيق، لكن حكومة الهند على الرغم من حرصها على قمع تجارة الرقيق، إلا أنها كانت تخشى من خطورة وقف دفع زنجبار المعونة لمسقط لأن ذلك سيؤدي إلى حدوث اضطرابات في مسقط وسيلغي تحكيم كاننج، وسيفتح المجال أمام السلطنتين لإعادة توحيد الامبراطورية العُمانية، وسرعان ما سنحت الفرصة أمام السيد ماجد ليتخلص من التزامه وهي مقتل أخيه ثويني على يد ابنه سالم حيث أعلن في آب من عام ١٨٦٦م بأنه سوف يتوقف عن إرسال المعونة السنوية إلى مسقط مستنداً في ذلك أن قتل سالم لأبيه واغتصابه الحكم يلغي شرعيته بالمطالبة في تلك المعونة[٢]. وبعد أن ثبت السيد ماجد سلطته على زنجبار كان يهدف أن يتخلص من دفع المعونة لمسقط ليس للقضاء على العلاقة بين السلطنتين بل كان يطمح في السيطرة على مسقط ذاتها، فاستغل فرصة مقتل أخيه ثويني لكي يحقق هدفه حيث كتب إلى حكومة الهند يستأذنها في إنزال حملة عسكرية لمعاقبة ابن أخيه سالم المتهم بقتل والده واغتصاب السلطة، وأن السيد ماجد بعدّه الأخ الأكبر أصبح مطالباً بالثأر من قاتل أخيه طبقاً للتقاليد العربية، لكن ما السبب الذي دفع الحكومة الإنكليزية تسارع بالاعتراف بالسيد سالم سلطاناً على مسقط على الرغم أنها كانت متأكدة تماماً من ذلك الاتهام؟؟ ويرجع السبب في ذلك أن بديله السيد تركي كانت تراوده الأطماع في الاستيلاء على زنجبار وإعادة توحيد الدولة العُمانية فبادرت بالقبض عليه ونفته إلى بومباي كما منعت السيد ماجد من السيطرة على مسقط منتهزاً مقتل أخيه ثويني[٣].

لكن السيد ماجد لم يستجيب للحكومة الإنكليزية وضلّ يعمل في التخلص من دفع المعونة وأكد للكولونيل رجبي أنه وإن وافق على رغبتها من عدم الأخذ بالثأر من ابن أخيه لكنه يرفض تماماً بأن يقدم لها المساعدة المالية. وأجابه رجبي على ذلك بأن دفع المعونة السنوية لمسقط لم يكن أمراً شخصياً بينه وبين أخيه السيد ثويني لكنه مرتبط بتحكيم كاننج وهي التزام دائم من قبل سلاطين زنجبار إلى سلاطين

١- I.O.R.,R/15/6/4, Letter from Herbert Disbrowr, Political Agent, Muscat, To C. Gonne Esquire, Secretary to Government Bombay , in 13th September 1866, P15.
وانظر: العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي ... ، ص ١٦٣ و ص ١٦٥ .

٢- المغيري، جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار ... ، ص ٣٠٨ .

٣- قاسم، دولة بوسعيد في عُمان وشرق إفريقية ... ، ص ٢٦١. وانظر: F. B . Pearce, Zanzibar , The Island Metropolis of Eastern Africa , London , 1920 , p.p. 215- 218.

مسقط، لذلك فإن حكومة الهند لم توافق على وقف هذه المعونة وخاصة بعد الاعتراف بالسيد سالم سلطاناً على مسقط وهي ملزمة بالحفاظ على مصالحه ، وأكد رجبي للسيد ماجد بأن السيد سالم لم يكن الوحيد الذي وصل إلى الحكم بطريقة الاغتيال فالسيد سعيد نفسه طعن عمه بدر بن سيف وأقصاه عن الحكم وإن حادثة الاغتيال التي يتذرع بها لإيقاف دفع المعونة لم تكن سبباً مقنعاً[١]. وراسل رجبي حكومة الهند مؤكداً لها أنه إذا تغاضت عن تحكيم كاننج ووافقت ماجد على طلبه بمحاكمة سالم سوف يؤثر ذلك سلباً على علاقة الرؤساء العرب بالحكومة الإنكليزية، لذلك يجب على السيد ماجد الاستمرار في دفع المعونة السنوية لمسقط حتى لو أُجبر على ذلك بالقوة .

فبدأت حكومة الهند تهتم بموضوع دفع المعونة السنوية لمسقط ، كما أصبح موضوع مسقط وزنجبار ذا أهميةٍ كبيرةٍ لدى وزارة الخارجية الإنكليزية بحكم الوضع الدولي الذي أصبحتا عليه بموجب التصريح الانكليزي الفرنسي المشترك عام ١٨٦٢م ، فقد كان للوزارة رأي مخالف لما ذهبت إليه حكومة الهند فبدأت المراسلات بين اللورد (كلارندون) Clarendon وزير الخارجية الإنكليزية والدوق (أرجيل) Argyle وزير الدولة لشؤون الهند [٢]، فكان رأي كلارندون أن من حق السيد ماجد أن يرفض دفع المعونة للسيد سالم، فرد أرجيل على ذلك أن حرمان السيد سالم من المعونة السنوية قد يدفع به إلى اتباع طرق غير مشروعة لزيادة موارده أو يدفع به إلى اتباع خطوات عسكرية ضد زنجبار، وأن دفع المعونة أمر ضروري لدفع الزكاة للسعوديين والإيجار السنوي للجزر والموانئ الواقعة على الساحل الشرقي للخليج العربي التي كانت تستأجرها مسقط، وخاصة بعد أن رفعت الحكومة الفارسية قيمة الإيجار بموجب الاتفاقية التي عقدت بينها وبين مسقط في عام ١٨٥٦م ، فقد كان الحل أن يقوم السيد ماجد بدفع المعونة السنوية إلى القنصل البريطاني في زنجبار الذي يتولى إرسالها إلى مسقط لكي لا يضطر التعامل مع قاتل أخيه[٣]. وفي عام ١٨٦٨–١٨٧١م تم إزاحة السيد سالم عن الحكم إثر بعث الإمامة الإباضية في عُمان على يد الإمام عزان بن قيس* وتم إحداث تغيير في نظام الحكم وإلى نقل السلطة إلى فرع آخر من فروع الأسرة الحاكمة، لذلك سنحت الفرصة مرة أخرى أمام السيد ماجد ليتوقف عن دفع المعونة لزنجبار، فوافقته الحكومة الإنكليزية على ذلك لأن ظهور الإمامة الإباضية في عُمان لا يتوافق مع مصالحها، لذلك بدأت تتغاضى عن الاتصالات التي كانت تجري بين السيد ماجد وأخيه تركي الذي نُفي إلى الهند منذ أن أطاح به الإنكليز من ولاية صحار عام ١٨٦٧م وكان الهدف من تلك المراسلات بين الأخوين هو التخطيط لحركة يتزعمها السيد

---

[١] - I.O.R.,R/15/6/69, P.R, to officer in charge P.A Muscat off Jask 16 Nov 1891, p.9. وانظر: كيلي، بريطانيا والخليج ... ، ص ٤٩٨ .

[٢] - قاسم، أثر الاستعمار الأوروبي في تفكيك الروابط ... ، ص ٨٢٣ .وانظر: I.O.R.R/15/6/4, Letter from L.C. Ross Political Agent and Konsul Muscit to L . C. Liwes Political Residont, in Persian Gulf on the 18th September 1872, P17.

[٣] - لاندن، عُمان منذ عام ١٨٥٦ مسيراً ومصيراً ... ، ص ١٥٦ . وانظر: مايلز، الخليج بلدانه وقبائله ... ، ص ٢٤٥ .

* عزان بن قيس : هو عزان بن قيس بن عزان بن قيس بن أحمد بن سعيد البوسعيدي، اختارته القبائل الإباضية ليكون إماماً بعد أن خاب رجاؤها في سالم بن ثويني . انظر: السالمي ، تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان.... ، مج٢ ، ص ٢٤٧.

تركي للإطاحة بحكم عزان بن قيس، وأرسل السيد ماجد إلى حكومة بومباي في عام ١٨٧٠م يطلب منها الموافقة على شن حملة عسكرية ضد عزان بن قيس لاستعادة مسقط وتوحيد السلطنة، ولكن عندما علم عزان بذلك أرسل حملة عسكرية لإخضاع زنجبار[١]. والسبب في سقوط إمامة عزان بن قيس هو الأموال التي رصدتها حكومة زنجبار ومساندة الحكومة الإنكليزية ١٨٦٩م والتي بادرت برفع القيود عن تنقلات السيد تركي وعودته إلى مسقط وأخذ يطالب باستئناف دفع المعونة السنوية من زنجبار، ولم تلبث أزمة معونة زنجبار أن بدأت بالانفراج بعد أن وقعت الحكومة الإنكليزية معاهدة مع السيد برغش بن سعيد الذي اعتلى العرش بعد وفاة أخيه ماجد ١٨٧٠م وهي معاهدة إلغاء تجارة الرقيق في عام ١٨٧٣م والتي سنتحدث عنها بالتفصيل في الفصل اللاحق ، وترتب عن تلك المعاهدة نقص كبير في الموارد المالية لزنجبار، فكان على الحكومة الإنكليزية أن تلتزم بدفع المعونة السنوية لمسقط وإعفاء زنجبار منها[٢].

ومن خلال دراسة هذا الفصل نجد أنّ الحكومة الإنكليزية قد اتخذت من علاقاتها الوثيقة مع سلاطين عُمان وسيلة فاعلة لطرد النفوذ الفرنسي لا سيما من منطقة شرق إفريقية، ولم تكن هذه العلاقات متينة قائمة على المصالح المتبادلة بين دولتين متكافئتين، بل كانت مبنية على المصلحة الشخصية للسلطان العُماني، وهذا ما جعله أداةً سهلة لدى إنكلترا، ويوافق على كل ما يمليه عليه المسؤولون الإنكليز من أجل المحافظة على منصبه والتصدي لأعدائه وأدى ذلك إلى نتائج وخيمة على الاقتصاد والمجتمع المحلي في السلطنة العُمانية.

---

[١] - I.O.R.,R/15/6/4, Letter from john kirk,Esquire Acting political Agent in Zanzibar. To C. Gonne Esquire Secreary to the Government of Bombay , 17 October 1872, P.5

[٢] - أبو ياسين ، سمير بن محمد ، **العلاقات العُمانية البريطانية** ، البصرة ، العراق ، مركز دراسات الخليج العربي عام ١٩٨١م ، ص ١٥٢ . وانظر: جمال زكريا قاسم ، دولة بوسعيد في عُمان وشرقي إفريقية ... ، ص ٢٦٢ .

الفصل الثالث

سياسة إنكلترا في إلغاء تجارة الرقيق وانعكاسها على الوضع الاقتصادي في عُمان بين عامي ١٨٥٦-١٨٧٣م

تمهيد: التعريف بتجارة الرقيق

في اللغة الرِّق مصدرها من كلمة رقيق، ويقال استرقّ فلان مملوكه وأرقّه أي اشتراه واستعبده وهي نقيض أعتقه، والرّق هو الخضوع والعبودية والرقيق قد يكون ذكراً أو أنثى ويقال للأنثى رقيقة والجمع من رقيق أرقاء، وسمي العبيد رقيقاً لأنهم يرقون لمالكهم وأصل كلمة الرقة من الغلظة مثال: ثوب رقيق، أو فلان رقيق القلب[١]. أما المعنى القانوني للرِّق هو تجريد الفرد من حريته المدنية بشكل كامل وتنزع عنه أهلية التملك، ولا يحق له إجراء أي عقد ويكون مملوكاً لغيره، ويعتبره السيد سلعةً يتصرف فيها بشؤون حياته العامة دون أن يكون للرقيق حق الاعتراض أو المناقشة[٢].

وفي مطلع العصور الحديثة ارتبطت تجارة الرقيق بحركة الكشوف الجغرافية، التي بدأت في القرن التاسع الهجري والخامس عشر الميلادي، وبدأت هذه التجارة عندما جلب هنري الملاح* مجموعة من الأرقاء من إفريقية إلى أوربا، ففي بداية الأمر كان يتم الحصول على الرقيق عن طريق المغاربة لكن بعد ذلك بدأ التجار الأوروبيين يأخذونهم من بلادهم الأصلية، وتلقّى تجارُ الرقيقِ الأوروبيون تشجيعاً من هنري الذي كان يأخذ نسبة معينة على كل شحنة تجارية من العبيد، لذلك فإن البرتغاليين هم أسبق الدول الأوروبية إلى المتاجرة بالرقيق بعد أن تزعمت حركة الكشوف الجغرافية إلى ساحل غرب إفريقية[٣]. واحتل البرتغاليين موقعاً متميزاً على شاطئ المحيط الأطلسي، فأصبح بذلك مركز اتصال بين شمال وغرب إفريقية وبين الأسواق التجارية في غرب ووسط أوروبا وذلك دفع البرتغاليين إلى محاولة البحث عن طريق جديد يربط بين بلادهم والهند فبدؤوا برحلاتهم البحرية يجوبون سواحل غربي إفريقية وعملوا على إيجاد محطات تجارية تستهدف تموين السفن البرتغالية خلال رحلاتها البحرية من جهة وللحصول على الرقيق

---

[١] - الرازي، محمد بن أبي بكر ، **مختار الصحاح ، المركز العربي للثقافة والعلوم** ، بيروت ، ص ١٩٣ . وانظر: ابن منظور، محمد بن مكرم ، لسان العرب ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ١٩٩٥م ، ص ١٨٨ – ١٨٩ .

[٢] - Davidson, B., The Growth of African Civisation, Longman, London, 1939, P212.
وانظر: وافي، علي عبد الواحد ، **حقوق الإنسان في الإسلام** ، القاهرة ١٩٧٩م، ص ٢٢٠ .

* هنري الملاح : هو الابن الثالث للملك جون الأول ملك البرتغال ، نشأ في أحد الأديرة في إسبانيا ، واشتهر بعدائه للمسلمين ، وأسس مدرسة بحرية ومرصداً ، وتمت في عهده أغلب الكشوفات البرتغالية على ساحل غرب إفريقية ، وسمي هنري الملاح رغم أنه لم يركب البحر إلا مرة واحدة عام ١٤١٥م وفي عهده بدأت الخطوات الأولى للكشوف الجغرافية . انظر: المليباري ، أحمد زين الدين ، **تحفة المجاهدين في أحوال البرتغاليين** ، تحقيق : سعيد الطريحي، مؤسسة الوفاء ، بيروت ،١٩٨٥م، ط١، ص ١٥٣- ١٥٤ .

[٣] - محي الدين، جهاد ، **تجارة الرقيق في إفريقية** ، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٣١، بغداد، ١٩٨٧م ، ص ٨١ . وانظر: I.O.R.,F/4/913,. Translation of aletter from the Imaum of muscat to the Governor of Isle France, N. D. p240.

من جهة أخرى[1]، وسرعان ما حُصنت هذه المحطات وأقيمت فيها القلاع لتكون مركزاً للتجار والملاحون البرتغاليين ومن خلالها كان يتم الاتصال بالسكان المقيمين بالقرب منها ويتم تبادل السلع التجارية وفي مقدمتها الذهب والعاج من جهة الأوروبيين والخمور والأسلحة النارية والأقمشة والبارود من جهة الأفارقة. وعندما نجح البرتغاليون في الاستيلاء على أغلب سواحل غرب إفريقية نشطت تجارة الرقيق وأصبحت هدفاً أساسياً يدفعهم للسيطرة على مراكز تجارتها، وكان للبرتغاليين النصيب الأكبر فيها واعتبر ميناء لشبونة أكبر سوق للرقيق في غرب أوربا في عام ١٥٣٩م[2].

لكن سرعان ما بدأت شركات أوربية أخرى للعمل في تجارة الرقيق منها: شركة البحر الجنوبي الإنكليزية، وشركة وليام وميري الإنكليزية، والشركة الإفريقية الفرنسية[3]. وبدأت إنكلترا بالتدخل الفعلي في تجارة الرقيق في عام ١٥٦٢م في عهد الملكة Elisabeth1 (إليزابيت) * وذلك عندما قام السير جون هوكنس John Howkins *بنقل ما يقارب أربعمئة رقيق إلى العالم الجديد، وبعد ذلك تم إنشاء أول شركة بريطانية للتجارة مع منطقة غرب إفريقية ونقل الأفارقة إلى العالم الجديد، وجهزت الملكة بالتعاون مع هونكس سفينة تجارية اتجهت إلى غرب إفريقية، وكانت قد طلبت الملكة من هونكس بأن لا ينقل الأفارقة إلى المستعمرات الإنكليزية في العالم الجديد إلا في حالة رغبتهم بذلك، لكنه لم ينفذ لها هذا الطلب وما إن وصل ساحل إفريقية الغربي حتى بدأ يقوم بتحويل الأفارقة الذي يقبض عليهم إلى رقيق ونقلهم إلى العالم الجديد، وعندما علمت الملكة بذلك أبدت أسفها لأنها لم تكن تخبر هونكس عن هدفها من نقل الأفارقة إلى

---

[1] - L/P & S/7/55, Letter from Colonel E.V. Stace , Political Agent and Consul , Somali Coast, to the political Resdent at Aden, No. 380 Aden in 17 march 1892, p217-218.
وانظر: دياب، أحمد ابراهيم، **الاستعمار الأوروبي ونتائجه على العلاقات العربية الإفريقية**، مركز دراسات العالم الإسلامي ، مالطة ، ١٩٩١م،ط١، ص ٨٢ .

[2] - البراوي، راشد ، **الرق الحديث في إفريقية البرتغالية** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٢م ،ط١، ص ١١٣. وانظر: L/P&S/7/65, Letter From Government of India Foreign Department, to the Right Hoxele Viscount criss G. B. her majesty,s Secratury of State For India, No 46, in the 23 March 1892, confidential dated in the 15th February 1892,P.P.114-116

[3] - محي الدين، تجارة الرقيق في إفريقية ... ، ص ٨٤ . وانظر : أحمد دياب، الاستعمار الأوروبي ... ، ص ٧٥ .

* إليزابيت الأولى: ابنة هنري الثامن وكان البرلمان الإنكليزي قد أعلن أنها إبنة غير شرعية لكنه ألغى هذا القرار عام ١٥٤٤م ، وعند اعتلائها الحكم كانت إنكلترا في حالة ضعف شديد إذ ساد الشقاق بين الكاثوليك والبروتستانت وهزمت الجيوش الإنكليزية من قبل فرنسا وفي عهدها تحسنت أوضاع إنكلترا واتحدت كلمة الشعب تحت حكم هذه الملكة وفي عهدها بدأ الاستعمار وتمكنت الملكة من هزيمة إسبانيا وأضعفت قوة فرنسا وحصلت على تأييد الشعب الانكليزي بسبب قوتها وحسن إدارتها للدولة وتوفيت عام ١٦٠٣م . انظر: المنجد في الأعلام ، ص ٦٦

* هوكنس : من أبرز قواد البحرية الإنكليزية في عهد الملكة إليزابيت وكان يتاجر بالرقيق في جزر الهند الغربية وساهم في هزيمة الجيش الإسباني وتوفي عام ١٥٩٥م . انظر: خير الدين الزركلي، **الأعلام** (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين المستشرقين) ، مج ٣ ، ص ٢٧٠ . وانظر: Guilliain, Relation de Voyage , tome1, p. 255.

تلك المناطق بعد تحويلهم إلى رقيق ولم تكن حالة الأرقاء تهمّها في شيء حيث استقبلت هونكس بكل ترحاب بعد عودته واشتركت معه في عام ١٥٦٤م في تجهيز حملة أخرى للتجارة بالرقيق[١]، وبعد سنوات قليلة استطاعت إنكلترا إنشاء مراكز ومحطات تجارية في غرب إفريقية لتصدير الرقيق إلى العالم الجديد، وفي القرن الحادي عشر الهجري السابع عشر الميلادي حصلت إنكلترا وفرنسا على امتياز تجارة الرقيق في غرب إفريقية، وحصلت من ورائها على أرباح طائلة، وبذلك تكون إنكلترا قد تورطت في تجارة الرقيق وشاركت في هذا المجال مشاركة فعالة وأصبح ملوك إنكلترا من كبار تجار الرقيق في العالم.

وأسهم المسؤولين الإنكليز في تقديم المساعدات لكل مغامر إنكليزي أو شركة تجارية تقوم في هذه التجارة ويشرف عليها أحد الإنكليز، وأصبح حكام المستعمرات الإنكليزية من كبار التجار الأثرياء بسبب تجارة الرقيق التي أصبحت في مقدمة النشاط التجاري، حتى وصل البعض من هؤلاء التجار إلى تولي مناصب وزارية ومنهم من انتخب في البرلمان الإنكليزي[٢]. وتأتي تجارة الرقيق كمظهر من مظاهر النشاط الاقتصادي الذي كان سائداً في شرق إفريقية في القرن الثاني عشر والثالث عشر الهجري الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي، وكان النشاط التجاري العربي عامة والعُماني خاصة قد تعددت مظاهره وانعكست آثاره في إحداث تطورات بعيدة المدى في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية في منطقة شرق إفريقية، ولم تكن تجارة الرقيق إلا مجرد دعامة ثانوية من دعائم هذا النشاط، لا سيما في عهد سلاطين البوسعيد فقد وجدت إنكلترا محاربة تجارة الرقيق ذريعة لترتبط مع هؤلاء السلاطين بمجموعة من الاتفاقيات للسيطرة على مقدرات منطقة شرق إفريقية والخليج العربي، فتأتي هذه الدراسة لكشف زيف الادعاءات الإنكليزية ومبالغاتها اتجاه مكافحة تجارة الرقيق في عُمان.

---

[١] - عبد الغني، ابراهيم ، **حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي** (دراسة وثائقية)، دار المريخ ، الرياض عام ١٩٨١م ،ط١، ص ٩٠ . وانظر: Coupland, R, East Africa and Invaders , p . 273 .

[٢] - I.O.R. ,R/15/1/97, Letter from Capten Athkins Hamerton British Agent , Muscat on mission Zanzibar to I.P. Milloughby Esquire Secretary to Government Bombay , No 7 , Zanzibar, 1. February 1842, P.260.

وانظر: يونس، محمد عبد المنعم ، **إفريقية بين الاسترقاق والتحرر**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ، ١٩٨١م ، ب،ط، ص ٣٦

أولاً – التأييد الأوروبي لإنكلترا لضرب الاقتصاد العُماني

في بداية القرن الثاني عشر الهجري، الثامن عشر الميلادي ظهرت في أوربا أفكارٌ جديدةٌ تنادي بالتخلص من تجارة الرقيق، وقد تبنى هذه الأفكار رجال الدين في أوروبا وبعض الجمعيات المعنية بحقوق الإنسان، وحصلت على التأييد والمساعدة لها من رجال السياسة وعامة الشعوب والجدير بالذكر أن هذه الأفكار لم تتبناها دولة أوربية واحدة وإنما ظهرت في أغلب الدول المشاركة في تجارة الرقيق. ومن الأسباب التي أدت إلى تبني هذه الأفكار وتأييدها وانتشار العديد من الجمعيات الدينية التي تعمل لصالح هذه القضية هي المساهمة الكبيرة ودعمها لهذه التجارة، وسوء معاملة إنكلترا وشركاتها والمواطنين الإنكليز للأرقاء[١].

وبدأت الحكومة الإنكليزية بتبني هذه القضية بعد فترة وجيزة وتحولت من دولة عاملة في مجال تجارة الرقيق إلى دولة تدّعي باسم الإنسانية محاربتها لتجارة الرقيق وبدأ رجال السياسة الإنكليز يعقدون المعاهدات مع الدول الأخرى التي تهتم بهذه التجارة، كما شجعوا على عقد مؤتمرات دولية عالمية للقضاء على أصول هذه التجارة، وسخرت إنكلترا قواتها وأساطيلها البحرية لتنفيذ اتفاقياتها الدولية في هذا المجال والقضاء على تجارة الرقيق بشكل جذري تحقيقياً لأهداف عديدة سيتم ذكرها في فقرات لاحقة[٢].

ومنذ أن راجت تجارة الرقيق في أوربا وجدت تيارات تنادي في مكافحتها، فقد كان عدد قليل من رجال الكنيسة الكاثولوكية في البرتغال ينادون بوقف هذه التجارة؛ ومنعها منذ بدايتها، لكن البرتغال وبعض الدول الأوروبية الأخرى العاملة في هذا المجال حاولت أن تنظم هذه التجارة، وتمارسها بطريقة منظمة، فكانت تأخذ الأرقاء وفق القانون الإفريقي السائد بوصفهم أسرى حروب عادلة، أو مجرمين ثبت إجرامهم، ويتم شرائهم بطريقة مشروعة لكن هذه الطرق لم تستمر إذ شاركت بعض الدول الأوروبية بخطف الأرقاء والحصول عليهم بطرق بشعة من القهر والتعذيب[٣].

وأكد أحد الباحثين الغربيين أن إسبانيا هي الدولة الوحيدة التي عَدّت تجارة الرقيق غير قانونية؛ ولم تسمح لسفنها الاشتغال بها، لكنها سمحت لبعض الإسبانيين بامتلاك الرقيق وشجعت ذلك باعتبار أن ذلك لمصلحة الأفارقة والإسبان، حيث كان الأرقاء يصلون إلى إسبانيا عن طريق المهربين في القرن الثالث

---

[١] - يحيى، جلال ، **تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر**، ب . ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٩م، ص ١٨٨.

[٢] - عبد الغني، ابراهيم، **حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي** (دراسة وثائقية)، دار المريخ، الرياض، عام ١٩٨١م، ط١،ص ١٢٨.

[٣] - ويدنر، دونالد ، **تاريخ إفريقية جنوب الصحراء** ، مكتبة الوعي العربي ، ب. ت ،ب،ط، ص ٩٧ .

عشر الهجري، التاسع عشر الميلادي كما لم يستطيع الأسطول البحري الإسباني الضعيف إيقاف نشاط المهربين عن طرق الشركات الأوروبية الأخرى[١]. وظهرت في أوربا تيارات فكرية تدعو إلى محاربة الظلم والاستبداد، ولفت النظر للرأي العام إلى ما يلقاه الهنود الحمر من ظلم المستعمرين الأوروبيين، وتبنى هذه الأفكار مجموعة من الفلاسفة تلك الفترة ، ومنهم (فولتير) Foltaire *١٦٩٤-١٧٧٨م الكاتب والفيلسوف الفرنسي فوقف ضد فكرة إرسال الزنوج الأفارقة إلى المستعمرات الأوروبية في العالم الجديد ليحلوا محل الهنود الحمر، كما هاجم الغزو الأوروبي والحملات العدوانية ضد الهنود في الأراضي الجديدة كما انضم إلى كل من يدعو لمحاربة تجارة الرق[٢].

وكثرت في هذه الفترة الهجمات ضد نظام الرّق، وانتشرت الروايات التي تتحدث عن الظروف المأساوية التي يعاني منها الأرقاء في المستعمرات الأوروبية، وذلك من خلال انتشار الصحف الشعبية التي ظهرت حديثاً، فعرفوا هؤلاء باسم أنصار الإنسانية، وفي تلك الأثناء ظهرت في انكلترا حركة دينية جديدة عرفت باسم الميثودية* التي أكدت على الجوانب الإنسانية وقامت بمحاربة تجارة الرقيق[٣]. وأول من أدان الرق في انكلترا هي (جمعية الأصدقاء) Quakers *وذلك في عام ١٧٢٧م، حينها قدم أعضاء هذه الجمعية عريضة للبرلمان البريطاني تستنكر تجارة الرقيق، وتحارب الاتجار بهم وتبين مدى بشاعتها، ولم يلبث هؤلاء الأعضاء أن حرروا أرقاءهم في إنكلترا ومستعمراتها[٤]، وبعدها ظهرت جمعية جديدة في إنكلترا عرفت باسم (جماعة المجتمع المعادي للرق) Anti Salvery Society تدين تجارة الرق، وهذا ما جعل

---

[١] - I.O.R.,R/15/6/36, The Translated Puport of the Agreement, 13 February 1871,p85.
وانظر: ويدنر ، إفريقية جنوب الصحراء .... ، ص ٩٨ – ٩٩

* فولتير: كاتب وفيلسوف فرنسي عاش خلال عصر التنوير، عرف بنقده الساخر وظهر صيته بسبب سخريته الفلسفية الطريفة ودفاعه عن الحريات المدنية خاصة حرية العقيدة والمساواة وكرامة الإنسان. انظر: الزركلي، الأعلام ... ، ص ٥٥٤.

[٢] - الترمانيني ، عبد السلام ، **الرق ماضيه وحاضره** ، نشر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، د.ت ، ص ١٦٣ – ١٦٤.

* الميثودية : حركة دينية إصلاحية ظهرت في إكسفورد في عام ١٧٢٩م ، تدعو إلى النهوض بالكنيسة الإنكليزية ومكافحة المبادئ غير الأخلاقية وخاصة تجارة الرقيق ، انظر : الجمل، شوقي، **دور المجتمع الغربي في تطور تجارة الرقيق**، ضمن كتاب مسألة الرق في إفريقية ، نشر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ١٩٨٩م ،ب.ط، ص ٥٧ .

[٣] - ويدنر ، إفريقية جنوب الصحراء .. .، ص ١٠٠ . وانظر: Selection from the records of Bombay Government, Vol. XXIV. P . 459.

* جمعية الأصدقاء : هي إحدى الجماعات الدينية التي ظهرت في بريطانيا خلال القرن الحادي عشر الهجري السابع عشر الميلادي وعرفت باسم الكويكرز ، أنشأها جورج فوكس ١٠٥٨هـ - ١٦٤٨م ونادت بالصداقة الإنسانية ومقاومة الحرب ، والبساطة في الملبس واتباع الأساليب السلمية . انظر : محمد عبد المنعم يونس ، إفريقية بين الاسترقاق والتحرر ... ، ص ٤٢ .

[٤] - L/P & S/7/149, Telegram, From the Political Agent Mascat, to the Foreign Secretary, enclosure No, 28 Simla , in the 14th may 1903, P15.
وانظر: دياب ، أحمد ، لمحات من التاريخ الإفريقي .... ، ص ٩٧ .

المجتمعات الأوروبية تشهد فوضى كبيرة في المناقشات بين المفكرين، والكتاب ورجال القانون فكانوا بين مؤيد ومعارض لفكرة إلغاء تجارة الرق وتحريمها، وبالتالي كانت إنكلترا الدولة الوحيدة من بينهم التي شهدت مناقشات حادة في هذا الشأن[١].

وبذل أعضاء جمعية الأصدقاء جهودهم في الدعوة إلى مكافحة تجارة الرقيق، وكان أبرز زعماء هذه الجمعية (ويليم ويلبرفورس) Willim Wilberforce و(توماس كلاكسون) Tomas Clarkson و (جرانفيل شارب) Granvill Sharp، فعمل هؤلاء على تكوين لجنة في مجلس العموم الإنكليزي وتعاطفوا مع الأفارقة، ومن أعمال تلك اللجنة؛ محاربة الرق وإلغاء التجارة فيه وقاموا بحملة دعائية ضد تجارة الرقيق في داخل البرلمان البريطاني وخارجه[٢]. وبدأ المجلس يهتم بهذه المسألة فوقف أحد أعضائه يصف تجارة الرقيق بأنها تعارض إرادة الله التي خلق جميع الناس متساوين كما أنها تعارض حقوق الإنسان، واستمرت محاولات إنكلترا في إلغاء هذه التجارة وخاصة عندما أصدر كبير القضاة اللورد (منسفيلد) Mensfeld قراراً في عام ١٧٧٢م ينص على أنه بمجرد أن تطأ قدم أي رقيق أي جزء من أراضي إنكلترا فإنه يصبح حراً، لكن تجارة الرقيق واقتناء الأرقاء استمر في المستعمرات الإنكليزية تحت العلم الإنكليزي[٣]، وبعد إصدار هذا الحكم ازدادت الآمال عند دعاة تحرير الأرقاء لتحريرهم بشكل نهائي[٤].

وفي عام ١٧٨٣م ظهرت في إنكلترا أول جمعية لتحرير الرق جعلت مهمتها الرئيسية مقاومة تجارة الرقيق وخاصة في غرب إفريقية وكانت هذه الجمعية هي الأولى التي تخصصت في هذا المجال ليس في إنكلترا فقط وإنما في العالم ككل ، لذلك السبب تحركت طوائف جمعية الأصدقاء في المستعمرات الإنكليزية في الأمريكيتين وطردت من عضويتها كل من امتلك رقيقاً ورفض تحريره [٥].

وخلال تلك الفترة حقق دعاة تحرير الأرقاء نصراً جديداً حينما انضم إليهم رئيس الوزراء الإنكليزي (وليم بت) Willim Pitt * الذي اقتنع بفكرة إنشاء مستعمرة على الساحل الغربي لأفريقية من أجل توطين

---

[١] - الجمل ، شوقي ، دور المجتمع الغربي .... ، ص ٤٥ .

[٢] - I.O.R., F/4/913, Letter from farifax Morseby Caption Majaty,s ship menai to Sir Rebert Fanguhar , in 29th August 1822, p50.
وانظر: دياب ، لمحات من التاريخ الإفريقي ... ، ص ٩٧ – ٩٨ .

[٣] - لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، ج٢ ، ص ٣٥٧٣ .

[٤] . Compland , R , The Brifish Anti – Slavery Movement , p 57

[٥] - يحيى ، تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر .... ، ص ١٩٨ .

* وليم بت : كان عضواً في البرلمان البريطاني ثم أصبح رئيساً للوزراء في عام ١٧٨٣م واستقال في عام ١٨٠١م ثم عاد رئيساً للوزراء مرة أخرى في عام ١٨٠٤م وتوفي في عام ١٨٠٦م ، انظر : يونس ، إفريقية بين الاسترقاق والتحرر .... ، ص ٤٥ .

الأرقاء الذين يمكن تحريرهم، ونشر الثقافة الأوروبية في تلك المنطقة من القارة، لذلك تأسست شركة (بسيراليون) Sieraleone وسرعان ما نقل إلى هذه المستعمرة التي استؤجرت من قبل أحد الزعماء الأفارقة أربعمئة من الأرقاء المحررين، وبسبب المقاومة التي أبداها التجار الإنكليز العاملون في تجارة الرقيق تعثرت الجهود الرامية لإلغائها لفترة من الزمن، فضلاً عن قيام الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩–١٧٩٩م الأمر الذي أدى إلى إثارة اهتمام الرأي العام البريطاني أكثر من أي شيء آخر، لذلك لم تقوم إنكلترا بأي عمل إيجابي لمقاومة هذه التجارة حتى عام ١٨٠٤م، وكانت الدنمارك قد أصدرت قراراً ملكياً في عام ١٧٩٢م يقضي بإلغاء تجارة الرقيق ومنع رعاياها من ممارستها [١].

وأصدرت شركة الهند الشرقية في عام ١٨٠٥م تقريراً يقضي بأن نقل الأرقاء بواسطة أحد الرعايا الإنكليز تعدّ جناية تستوجب السجن، وطبقت هذا القرار في السنغال، ومن هذا التاريخ بدأت الحكومة الإنكليزية بالاهتمام بتجارة الرقيق العربية [٢]، وأصدر البرلمان الإنكليزي قراراً في عام ١٨٠٧م يقضي بإلغاء تجارة الرقيق في جميع الأراضي الإنكليزية، وقد نص هذا القرار: تحريم نقل الأرقاء على جميع السفن التي ترفع العلم الإنكليزي، لكن صدور هذا القرار لم يكن إنهاء تجارة الرقيق، ولكنه أبطل الصفة الرسمية للتجارة بها، حيث استمر بعض الإنكليز يمارسونها بطرق التهريب طالما أن هذا القرار لم يصدر عقوبة معينة على من يمارس هذه التجارة [٣].

وفي عام ١٨٠٧م أصدرت إنكلترا مرسوماً آخر يُلزم ربّان السفن الأوروبية أن يقدموا تعهداً مكتوباً بأن لا يعملوا في تجارة الرقيق وخاصة في الولايات التابعة لحكومة بومباي، وفي عام ١٨١١م صدر مرسوم يحدد عقوبات معينة لمن يمارس هذه التجارة، ونصّت مادته الأولى، على تغريم كل من يخالف أحكام هذا القانون مئة جنيه استرليني من خلال بيع كل رقيق أو نقله، ونصّت مادته الثانية على مصادرة كل سفينة تعمل في نقل الأرقاء، ونصت مادة أخرة على مصادرة الأرقاء موضوع المخالفة ، ثم أصدرت إنكلترا قانوناً في عام ١٨١٤م وضع حدّاً نهائياً لتجارة الرقيق تعدّها من أعمال القرصنة ويجب تحريمها [٤].

---

[١] - صفي الدين، محمد: **إفريقية بين الدول الأوروبية** ، الطبعة الأولى، دار مصر للطباعة ، القاهرة ، ١٩٥٩م ، ص ١٠٣ – ١٠٤ ، وانظر : أحمد دياب ، لمحات من التاريخ الإفريقي ... ، ص ٩٨ .

[٢] - ياغي، العلاقات البريطانية العُمانية في القرن التاسع عشر .... ، ص ١٢٥ .

[٣] - ويدنر، إفريقية جنوب الصحراء ... ، ص ١٠٠ . وانظر: Winder, A History of Saudi state from 1233-1818 untel 1308-1891 unpub . ph . D . Thesis. Princeton . 1951 .p. 197.

[٤] - ياغي، العلاقات البريطانية العُمانية ... ، ص ١٢٥ – ١٢٦ . وانظر: جلال يحيى ، تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر ... ، ص ١٩٩ .

فقد تزعمت إنكلترا حملة عالمية لمكافحة تجارة الرقيق وأقنعت الدول الأوروبية الأخرى بالتخلي عنها، والتسليم لها بتفتيش السفن التي يشتبه أنها تحمل رقيقاً، واجتمعت الدول الأوروبية في مؤتمر فيينا* في عام ١٨١٤م؛ لمناقشة نتائج الحروب النابليونية فأصدرت إنكلترا قراراً من خلال هذا المؤتمر أكدت من خلاله على أن تجارة الرقيق تعتبر من عمليات القرصنة، ومن خلال هذه الحملة على مكافحة تجارة الرقيق أظهرت إنكلترا أهدافها الاستعمارية حينما قررت من خلال هذا المؤتمر الحق في أن تتزعم مقاومة هذه التجارة وتفتيش السفن المشتبه بأنها تحمل أرقاء، وبدأت محاولات إنكلترا مع الدول الأوروبية للاستغناء عن تجارة الرقيق فدفعت للحكومة الإسبانية ٤٠٠،٠٠٠ جنيه استرليني، وللبرتغال ٣٠٠،٠٠٠ جنيه استرليني، مقابل تسليمهما للحكومة الإنكليزية بإلغاء تجارة الرقيق وممارسة أية تجارة أخرى تكون أكثر ربحاً، وذلك منعت البرتغال تجارة الرقيق في المستعمرات البرتغالية في عام ١٨٢٣م لكن تجارة الرقيق لم تتوقف في موزمبيق البرتغالية إلا في عام ١٨٥٠م[١].

وأصدرت إسبانيا قراراً يقضي بإلغاء تجارة الرقيق في ممتلكاتها بعد عام ١٨٢٠م، وألغت السويد هذه التجارة في بداية عام ١٨١٣م ، وكذلك هولندا ألغت تجارة الرقيق في عام ١٨١٤م [٢]، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد ألغت الرق رسمياً في عام ١٨٦٥م [٣]. ورغم ذلك بقيت تجارة الرقيق مستمرة في شرق إفريقية وفي موزمبيق والسودان ونيجيريا وأماكن أخرى من إفريقية ، لذلك اتفقت إنكلترا مع فرنسا لتتعاونا على عدم إدخال الرقيق إلى ممتلكاتهما، وتوقفت بين عامي ١٨١٤-١٨١٩م ، وفي عام ١٨٣٤م تم تحرير الأرقاء

---

* مؤتمر فيينا : عقد هذا المؤتمر بين عامي ١٨١٤ – ١٨١٥م وحضره أكثر من مئة وأربعون وفداً أوربياً للمطالبة بتعديل الخريطة السياسية لأوروبا بعد انتهاء الحرب النابليونية ويعد هذا المؤتمر أكبر المؤتمرات الدولية التي عقدت حتى ذلك = =الوقت بعد مؤتمر وستفاليا، ومن ضمن قراراته الدعوة إلى بعض المبادئ الإنسانية لمحاربة تجارة الرقيق وحرية الملاحة في البحار والأنهار الدولية ، وإعادة تخطيط الحدود السياسية في أوربا . انظر : عبد الرحيم عبد الرحيم ، معالم التاريخ الأوروبي.... ، ص ١٨٩ – ١٩١.

[١] - I.O.R.,F/4/913,Translation of aletter from the Imaum of muscat to the Governor of the Isle France , N,D, P.25

وانظر: محي الدين ، تجارة الرقيق في إفريقية ... ، ص ٩١ – ٩٢ .

[٢] - يذكر شوقي الجمل أن إلغاء تجارة الرقيق في هولندا كان في عام ١٨١٨م بالاتفاق مع بريطانيا ، انظر : دور المجتمع الغربي ... ، ص ٥٧ .

[٣] - حددت الولايات المتحدة الأمريكية موعداً لإلغاء تجارة الرقيق ١٧٨٧م ووضعت ضمن بنود دستورها على أن تقوم السفن الأمريكية بوقف تجارة الرقيق اعتباراً من عام ١٨٠٨م ولكن ذلك لم يُعمل به حتى انتهت الحرب الأهلية التي قامت في عام ١٨٦١م وبعد انتصار الولايات الشمالية وتوقف الحرب في عام ١٨٦٥م أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية إلغاء تجارة الرقيق نهائياً وذلك في عهد الرئيس إبراهام لنكولن وفي عام ١٨٢١م اشترت جمعية التوطن الأمريكية منطقة ليبريا في غرب إفريقية وجعلتها مركزاً لنشاطها . انظر: أبو علية ، تاريخ الأمريكيتين والتكوين السياسي ... ، ص ٧٧ و ١٢٢ وانظر : نوار ، عبد العزيز سليمان ، و نعنعي ، عبد المجيد ، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٣م ،ب.ط، ص ١١٢ – ١١٣ .

في إنكلترا ومستعمراتها بجهود جمعية مناهضة الرق، ودفعت إنكلترا ٢٠،٠٠٠،٠٠٠جنيه استرليني تعويضاً لأصحاب الأرقاء المحررين حيث تم تحرير ما يقارب ٨٠٠،٠٠٠ رقيق[١].

فعقدت الدول الأوروبية مؤتمر (أكس لاشابل) Axi Chspelle * في عام ١٨١٨م وهو استكمالٌ لمقررات مؤتمر فيينا، وكانت تجارة الرقيق والقرصنة من أهم القضايا التي تبناها المؤتمر، والتنظيمات الدبلوماسية بين الدول المشاركة، وضمان السلام في أوروبا، فقد طرحت إنكلترا موضوع إلغاء تجارة الرقيق، فوافق المؤتمر على قبول التعهدات التي أعلنتها بعض الدول بشأن إلغاء هذه التجارة لكن المؤتمر أخفق في حل مشكلة الرقيق والقرصنة[٢]. وخلال النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري، التاسع عشر الميلادي ازدادت النشاطات الاستعمارية للدول الأوروبية ولا سيما في قارة إفريقية وذلك بسبب التطور الصناعي الذي شهدته أوربا وزيادة الإنتاج عن الحاجة المحلية، وأدى ذلك إلى ظهور أساليب عسكرية جديدة وتجهيز السفن المزودة بالمدافع لقصف الموانئ.

ومع بداية هذا القرن ازدادت تحركات إنكلترا الاستعمارية، وبدأت تخلق الحجج لبسط سيطرتها على مناطق متعددة، فتدخلت في عُمان تحت ستار الإنسانية ومكافحة تجارة الرقيق في المحيط الهندي، واشتركت مع فرنسا في تمويل النشاط الأوروبي في شرق وغرب إفريقية، وازدادت معرفة الأوروبيين بالقارة الإفريقية والدعوة إلى تنشيط العمل الأوروبي فيها تحت اسم:"مقاومة تجارة الرقيق"، أو" رسالة الرجل الأبيض " وتزعم هذه الدعوات رجال السياسة ورؤساء الشركات الأوروبية الكبرى وبذلك أصبحت الحجج مناسبة للسيطرة على القارة الإفريقية واستغلالها[٣].

فبدأت الفرصة مناسبة لعقد مؤتمر دولي لتنظيم الجهود الأوروبية الاستعمارية في إفريقية، وخاصة بعد ظهور قوى أوروبية جديدة منها إيطاليا وبلجيكا وألمانيا. وازدادت الحاجة إلى عقد هذا المؤتمر بعد ازدياد التنافس الأوروبي حول الكونغو حتى تحول ذلك إلى أزمة دولية * وهذا ما جعل المستشار الألماني

---

[١] - يونس، إفريقية بين الاسترقاق والتحرر ... ، ص ٤٦ . انظر: Selections from the records of Bombay Government Historical Sketch about Uttobee Arabs .p. 373.

* أكس لاشابل : من أقدم المدن الأوروبية وهي مركز صناعي مهم في ألمانيا تعرضت للخراب خلال الحرب العالمية الثانية . انظر : مسعود الخوند ، الموسوعة التاريخية والجغرافية ، ج ٦ ، ص ٥٠ .

[٢] - عبد الرحيم، معالم التاريخ الأوروبي ... ، ص ١٩٤- ١٩٥ .

[٣] - نوار، و نعنعي، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث ... ، ص ٣٠٨- ٣١١. وانظر: Kelly, Britain and the Persian Gulf . P . 289.

* أزمة الكونغو : ترجع أساساً إلى التنافس بين بلجيكا وفرنسا حول حوض الكونغو ، حيث أوفدت كل منها رحالة ليستكشف المنطقة ويعمل على نشر نفوذها ، كما يعمل على عقد معاهدات مع الزعماء المحليين ، ونتيجة ازدياد هذه المنافسة دعا بسمارك إلى عقد مؤتمر برلين لمناقشة الأزمة. انظر : رجب حراز، إفريقية الشرقية .... ، ص ٢٨٢-٢٩٠ .

بسمارك يدعو إلى عقد مؤتمر دولي في برلين لمناقشة أزمة الكونغو، ولوضع قوانين دولية لتنظيم الملاحة والتجارة في إفريقية ، فبدأ المؤتمر أعماله في عام ١٨٨٤م وكان يتألف من الدول وهي: إنكلترا، ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، النمسا، المجر، بلجيكا، الدنمارك، هولندا، النرويج، السويد، البرتغال، روسيا، إسبانيا، الدولة العثمانية، الولايات المتحدة الأمريكية، وأصدر المؤتمر في عام ١٨٨٥م قراراته التي تتألف من ثمان وثلاثين مادة[١]. نصت المادة السادسة منه على ضرورة التزام الدول التي تمارس نفوذاً في الكونغو بأن تقوم بالقضاء على الرق وتجارته[٢]، لكن في الواقع أن ما ورد في المادة السادسة يؤكد أن تجارة الرقيق لا تزال تمارس في القارة الإفريقية حتى هذه الفترة، ويوضح بانسحاب الدول الأوروبية واتخاذها هذه المسائل حجج للسيطرة على ثروات القارة الإفريقية ومواردها واسترقاق الأفارقة وهم في بلادهم .

ورغم الاتفاقيات الثنائية التي عقدتها انكلترا مع بعض الدول العاملة في تجارة الرقيق لوقف هذه التجارة والسماح للأسطول البحري البريطاني بمراقبة تنفيذ هذه الاتفاقيات، والمؤتمرات الدولية التي نادت بوقف تجارة الرقيق إلا أن ذلك لم يكن كافياً في نظر المسؤولين البريطانيين وخاصة بعد ازدياد الإسهام الفرنسي في تجارة الرقيق شرق إفريقية وتهريب الأرقاء من شرق إفريقية والخليج العربي، لذلك طلبت الحكومة الإنكليزية من ملك بلجيكا أن يدعو إلى مؤتمر دولي في بروكسل كان الهدف منه:

- القيام بالإجراءات الكفيلة بالقضاء التام على تجارة الرقيق في إفريقية ، كما أن إنكلترا هدفت من عقد هذا المؤتمر إعادة فرض سيطرتها على المنطقة واستغلالها وتفعيل دور أسطولها في مواجهة تجارة الرقيق وإلغائها.
- تأتي أهمية هذا المؤتمر أن الكثير من القرارات التي صدرت عنه لها علاقة وثيقة بتجارة الرقيق في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي، وخاصة أن إنكلترا وفرنسا والدولة العثمانية من الدول التي اشتركت فيه وصدقت على قراراته وتنافست في الحصول على مراكز نفوذ لها في المنطقة.

---

[١] - من أهم ما صدر عن المؤتمر : ١- حياد إقليم الكونغو وحرية التجارة فيه ٢- حرية الملاحة في حوض الكونغو والنيجر ٣- أن تقوم الدولة الأوروبية التي تريد استعمار أرض إفريقية بإخبار الدول الأخرى بالمناطق التي تضع يدها عليها ٤- وما أن أعلنت أي دولة أوربية حمايتها على أرض إفريقية فممن اللازم أن يصاحب هذا الإعلان الاحتلال الفعلي وليس مجرد ادعاء حماية . انظر : نوار و نعنعي ، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث ... ، ص ٣١٧.

[٢] - رجب ، إفريقية الشرقية ... ، ص ٢٨٨ .

- حضر هذا المؤتمر ثلاثة وعشرون وفداً دولياً، من رؤساء دول وممثلين لهم، فحشدت إنكلترا نفوذها لتحقيق أهدافها المنشودة من وراء هذا التجمع الدولي*، وازدادت رغبتها في فتح شرق إفريقية للاستغلال الاقتصادي ونشر التبشير فيها باعتبارها أفضل وسيلة لقمع تجارة الرقيق[١].
- كتابات الرحالة الأوروبيين ووصفهم لمنطقة شرق إفريقية على أنها المصدر الأول لتجارة الرقيق، وتأكيدهم على ازدهار هذه التجارة ووصفهم للمعاملة السيئة للأرقاء، ذلك أدى إلى تنبيه الرأي العام الأوروبي إلى هذه القضية، وكان ذلك تمهيداً لقيام الدول الأوروبية بعقد مؤتمر بروكسل للسيطرة على شرق إفريقية بحجة مكافحة تجارة الرقيق[٢].

وبناءً على ذلك افتتح مؤتمر بروكسل في عام ١٨٩٠م وجاء في اللائحة العامة لهذا المؤتمر أن الهدف من إقامته هو :

- المصادقة على القرارات التي اتخذت سابقاً بين هذه الدول ووضع حداً للجرائم والدمار اللذين وجدا بسبب استرقاق الأفارقة.
- حماية سكان القارة ونشر السلام والحضارة فيما بينهم.

فتضمنت المادة الأولى: أن أفضل الطرق لقمع تجارة الرقيق داخل القارة الإفريقية هي تنظيم الخدمات الإدارية، والقضائية، والدينية، والعسكرية في الأراضي الإفريقية التابعة لحماية الدول الاستعمارية، وإنشاء طرق حديدية تربط بين الساحل والمراكز الإدارية في الداخل، وتسهيل الاتصال البرقي بين هذه المحطات[٣].

ونصت المادة عشرون والحادية والعشرون: على أن تتخذ الدول الموقعة على هذه اللائحة خطوات جماعية أكثر فاعلية لقمع تجارة الرقيق في سواحل المحيط الهندي والخليج العربي[٤].

---

* من أهم الدول التي شاركت في المؤتمر : بريطانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، ألمانيا ، الدنمارك ، النمسا ، بلجيكا ، إسبانيا ، هولندا ، فارس ، البرتغال ، روسيا ، السويد ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الدولة العثمانية ، زنجبار . انظر: شوقي الحمل ، دور المجتمع الغربي ... ، ص ٤٩ .

1- I. O. R. R/15/1/199, Polical de portment " General act of the Brussels Confevence " 2 July 1890 , p. 62 .

وانظر: يحيى، جلال، **التنافس الدولي في شرق إفريقية**، الطبعة الأولى، دار المعرفة، القاهرة١٩٥٩م ، ص ٦٤.

[٢] - حراز، إفريقية الشرقية .... ، ص ٢٣٨ .

[٣] - عبد الغني، حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي ... ، ص ٩٣ .

[٤] - أبو ياسين ، العلاقات العُمانية البريطانية ... ، ص ١١٨ . وانظر : لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، مج٢ ، ص ٣٢٠

والمادة الرابعة والعشرين : أكدت على أن الاتفاقيات الدولية الخاصة بقمع تجارة لرقيق تبقى سارية المفعول إذ لم تتغير بهذه اللائحة، وهذا يعني أن المعاهدات التي أبرمتها إنكلترا مع سلاطين عُمان لإلغاء تجارة الرقيق لقيت قبولاً دولياً[1]، وهذه المعاهدات سنتحدث عنها في فقرات لاحقة .

ومن خلال استقراء ما جاء في اللائحة نكتشف أنها جاءت لإضفاء الصفة الدولية على الأعمال التي قامت بها إنكلترا بحجة مكافحة تجارة الرقيق وخاصة في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي والدليل على ذلك أن بعضاً من مواد اللائحة أخذ من لائحة مكافحة تجارة الرقيق التي تبنتها الحكومة الإنكليزية في عام ١٨٧٣م وفرضتها على سلطنة عُمان وزنجبار، كما جاء هذا المؤتمر متزامناً مع سيطرة الحكومة الإنكليزية على زنجبار كما وقعت اتفاقية مع سلطان عُمان ١٨٩١م أعلنت حمايتها على السلطنة تحت ما يسمى باتفاقية الصداقة والتجارة والملاحة[2]. وفي رأي الباحثة؛ اتباع إنكلترا سياسة التخلص من تجارة الرقيق هو ذريعة لتحقيق مصالحها وحماية مستعمراتها على الهند، وإحداث انشقاق بين المجتمع المحلي والسلطة في عُمان وإضعاف الاقتصاد، بما أن تجارة الرقيق كانت تشكل مورداً رئيسياً مهماً للأمراء المحليين في مختلف القطاعات، فأن إلغاء تلك التجارة أدى إلى توقف اقتصاد الدولة وبالتالي دُمرت السفن العُمانية والتجارة العُمانية المشروعة بحجة أن هذه السفن محمّلة بالرقيق، فتلك هي السياسة الاستعمارية لإنكلترا في تثبيت أقدامها داخل الأراضي العُمانية.

ثانياً– أهداف إنكلترا من اتباع سياسة مكافحة تجارة الرقيق

مع تطور الجهود الإنكليزية في مقاومة تجارة الرقيق، بدأت تتكشف أهداف أخرى لها لا سيما في منطقة الخليج العربي وشرق إفريقية ومنطقة المحيط الهندي، وكانت هذه الأهداف استعمارية بشكل عام اتخذت الجهود الدبلوماسية والعسكرية وسيلة لتحقيقها في بعض الأحيان، فنجد أن الباحثين ركزوا على إبراز الدور الإيجابي لإنكلترا في إلغاء تجارة الرقيق وغفلوا الدور السلبي، وبعضهم عقد مقارنة بين تجارة الرقيق التي كانت موجودة في شرق إفريقية والخليج العربي وبين موقف الإسلام من الرق، وأنه يتيح للمسلمين استرقاق

[1] - ابراهيم، حسين أحمد، **المطامع الأوروبية في الخليج العربي في مطلع القرن السادس عشر حتى منتصف القرن** العشرين ، مؤتمر الدراسات شرق الجزيرة العربية ، مج٣ ، الدوحة ١٩٧٦م ، ص ١٤٣ .

[2] - قاسم، جمال زكريا ، **أثر الاستعمار الأوروبي في تفكيك الروابط بين الخليج العربي وشرق إفريقية** ، من أعمال ندوة دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية ، الدوحة في عام ١٩٧٦م ، ص ١٠٠-١٠١.

الآخرين بل يدّعون أن الإسلام فتح المجال للتجارة بالرقيق باعتباره حقاً من الحقوق الدينية[١]. فإن مناقشة تجارة الرقيق مع الذين تأثروا بها بشكل مباشر تعدّ من الأمور البالغة الحساسية حيث نشطت حملات مكافحة تجارة الرقيق ظاهرياً، لكن لم يتمكنوا من إدراك أهداف الذين قاموا بهذه الحملات، وخاصة بعد أن حقق الأوروبيون أهدافهم الاستعمارية في شرق إفريقية [٢]. وفي رأي الباحثة؛ أن إنكلترا لم تكن إلاّ دولة أوروبية استعمارية تهدف إلى التوسع بمستعمراتها شرقاً وغرباً، فوجدت في عُمان الموقع الاستراتيجي المتميز لتحقيق أهدافها، فاتبعت أساليباً عديدة منها اتهام العرب المسلمين بالمتاجرة بالرقيق وهذا ما جاء في معظم مصادر الباحثين الغربيين، إضافة إلى إغفال دورها السلبي في مكافحة تجارة الرقيق، وادعت أن إلغاء المتاجرة بالرقيق يخدم مصلحة عُمان وهذا ما أكدته في اتفاقياتها التي أبرمتها مع سلاطين عُمان والتي نتج عنها ازدياد كراهية وحقد العُمانيين لهم لتعاونهم مع إنكلترا ومساعدتها في تحقيق أطماعها.

وبالتالي استطاعت إنكلترا تحقيق هدفها المتمثل؛ بزرع الحقد في نفوس الأفارقة على العرب وخاصة عرب عُمان، وعلى المسلمين عموماً ولم تكن ثورة عام ١٩٦٤م على زنجبار* إلا دليلاً واضحاً على ما حققه الأوروبيون والإنكليز خاصةً من نجاح في غرس الحقد والكراهية للعرب والمسلمين الذين حملوهم عبء تجارة الرقيق في شرق إفريقية في العصر الحديث ، لذلك يجب البحث عن الأهداف التي سعت إنكلترا لتحقيقها تحت ستار محاربة تجارة الرقيق، لأن الكثير من الباحثين اعتمدوا على المصادر الغربية في دراساتهم، والتي تظهر الجانب الإيجابي فقط من وراء ذلك وجاءت معظم كتاباتهم ترديداً لمفاهيم الغرب واعتقاداتهم، فقد تنوعت أهداف إنكلترا في هذا المجال وحاول الإنكليز تحقيقها بتبني فكرة الإنسانية التي تدعو إلى مكافحة تجارة الرقيق، وبالتالي يمكن إجمال أهداف إنكلترا بالآتي:

١- الأهداف السياسية

---

[١] - I.O.R,V/23/217, Tready between the United states of American and his highness the imaum of Muscat , conchluded on the 21st September 1833,p.112

وانظر: كيلي، الخليج بلدانه وقبائله ... ، ص ١٣٢.

[٢] - المعمري، أحمد حمود، عُمان وشرق إفريقية ... ، ص ٨٩

* ثورة مسلحة قامت في رمضان بقيادة الحزب الأفروشيرازي ، وخلع السلطان جمشيد بن عبدالله ، واستهدف الثائرون القضاء على كل ما هو عربي ، فمارسوا قتل الرجال واقتادوا النساء العربيات نحو الأسر والذل والاغتصاب وباعوهن في سوق النخاسة ، وأسفرت المجازر على قتل ٢٣ ألف عربي في جزيرة زنجبار وشارك الانكليز في هذه الثورة ، وكانت أعظم أسباب هذه المذابح هي اتهام الإنكليز للعرب بممارسة تجارة الرقيق وهذا ما أثار غضب الأفارقة . انظر : سالمة بنت السيد سعيد ، مذكرات أميرة عربية ... ، ص ٤١ – ٤٢ . وانظر: حراز ، رجب، **بريطانيا وشرق إفريقية من الاستعمار إلى الاستقلال** ، ب. ن، القاهرة، ١٩٧١م ،ب.ط، ص ١٧٥ .

ادعت إنكلترا أن تدخلها المستمر في سلطنة عُمان هو نتيجة لعدم قدرة السلاطين العُمانيين على مقاومة تجارة الرقيق، حيث أن إنكلترا لم تكن تعتمد على هؤلاء السلاطين في هذه المسألة إلا من الناحية الإسميّة، وتظاهرت إنكلترا في الدفاع عن الأرقاء فبدأت تعقد المعاهدات مع السلاطين وزعماء القبائل الداخلية لتقضي على تجارة الرقيق حسب الادعاء المعلن، لكنها اتخذت هذه الخطوة كوسيلة للاحتفاظ باليد العاملة الرخيصة في القارة الإفريقية، لتكون في خدمة الاستعمار، فيمكن القول أن انكلترا جعلت من أبناء القبائل الأفريقية أرقاء في بلادهم ، وكانوا من قبل أرقاء خارج هذه البلاد[١]، وهذا ما يؤكد على أن انكلترا كانت تتعامل مع الأرقاء في مستعمراتها أبشع معاملة[٢].

وعند الاطلاع على السياسة التي اتبعتها إنكلترا في مكافحة تجارة الرقيق في السلطنة العُمانية، تبيّن أن هذه السياسة كانت تهدف أساساً إلى بسط سيطرتها ونفوذها وحماية مصالحها في المنطقة، وتتجلى الأهداف السياسية لإنكلترا من وراء تبنيها هذه المسألة في أهمية موقع سلطنة عُمان سياسياً واستراتيجياً بقسميها الآسيوي والإفريقي في نظر المسؤولين البريطانيين، فمسقط تتحكم في مدخل الخليج العربي وتشرف على طرق التجارة والملاحة الدولية في المحيط الهندي وبحر العرب، وخليج عُمان، وتشكل نقطة التقاء لهذه الطرق عبر تلك البحار، لذلك فإن السيطرة عليها من قبل أي دولة أخرى يمثل ضربة قاضية لطرق المواصلات البرية والبحرية إلى شبه القارة الهندية، كما يشكل تهديداً للوجود الإنكليزي في الهند، وبناءً على ذلك فإنه يمكن الاستفادة من موقع عُمان والخليج بإنشاء المحطات التجارية وقواعد الأسطول الإنكليزي ومراكز استطلاع ومراقبة لشؤون المنطقة[٣] .

وكان الجزء الآسيوي من السلطنة العُمانية ذا أهمية بالغة لدى الإنكليز حيث بدأت حكومة الهند الإنكليزية تبذل جهودها في فرض سيطرتها على المنطقة منذ العقد الرابع من القرن الثالث عشر الهجري، العقد الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، أما الجزء الإفريقي من السلطنة فقد شهد تنافساً سياسياً وتجارياً بين كل من البريطانيين والفرنسيين والأمريكيين، لكن بعد استقرار الأوضاع السياسية في شرق إفريقية واستيلاء السلطان سعيد على الجزر المجاورة لزنجبار وخضوع الكثير من مناطق الساحل له

---

[١] - شلبي ، أحمد ، **موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية** ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٦٦م،ط٣، ص ٤٤٤-٤٤٥ .

[٢] - U. S. A. The National From United States Consuls in Zanzibar 1834-1906, Vol. B 2 February 1870-25 October 1882.

وانظر: التميمي ، بريطانيا وتجارة الرقيق ... ، ص ٧٩ .

[٣] - عوض ، عبدالعزيز ، **تاريخ الخليج العربي الحديث** ، مكتبة الرائد العلمية ، دار الجبل ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩١م .

أصبحت السلطنة العُمانية ذات أهمية استراتيجية واقتصادية عالمياً[١]. وجاء في بعض التقارير الأمريكية أن التبادل التجاري بين عُمان والولايات المتحدة الأمريكية قد بدأ منذ عام ١٧٩٠م وبدأ الأمريكيون يدركون الحاجة إلى اتفاقية تضمن مصالحهم في السلطنة العُمانية، فنجحوا في توقيع معاهدة تجارية وقنصلية مع السلطان سعيد في عام ١٨٣٣م [٢]، وبموجبها بدأ الأمريكيون يتمتعون بامتيازات اقتصادية وقضائية وشعر السلطان سعيد بأهميته الدولية، لا سيما أن هذه أول اتفاقية تجارية يوقعها مع دولة كبرى، لذلك حاول كسب رضا الأمريكيين وعرض عليهم امتيازات تجارية خاصة في ممتلكاته الإفريقية مقابل أن يقفوا في جواره ويساعدوه بالسلاح للاستيلاء على ممباسا، لكن الأمريكيين لم يستجيبوا لطلبه، وكانت هذه التطورات في العلاقات العُمانية الأمريكية لا تتفق مع سياسة إنكلترا التي سعت لإبعاد القوى الدولية المنافسة عن السلطنة العُمانية من خلال معاهدات مكافحة تجارة الرقيق[٣]. وأن عقد هذه المعاهدات بين السلطنة العُمانية وإنكلترا يحقق للإنكليز إبعاد النفوذ الفرنسي عن أراضي السلطنة، كما يحقق هدف إنكلترا وهو تكبيل السلاطين العُمانيين تحت هيمنة المسؤولين الإنكليز[٤].

وأبرم الفرنسيون معاهدة جديدة في عام ١٨٢٢م لكن هذه المعاهدة لم تحقق النتائج المرجوة، إذ سارع الإنكليز لعقد معاهدة لمكافحة تجارة الرقيق مع السلطنة في العام نفسه[٥]. وتمكن الفرنسيون من كسب ود السيد سعيد في عام ١٨٣٨م في الوقت الذي شهدت فيه علاقاته مع إنكلترا شيئاً من الفتور الذي تزامن مع تجدد أطماع محمد علي في الجزيرة العربية[٦]، وهذا ما دفع حكومة الهند الإنكليزية في العام التالي إلى السرعة في توقيع معاهدة جديدة مع السيد سعيد وكانت مسألة مكافحة تجارة الرقيق من أهم بنودها وتم عقد معاهدة أخرى بين فرنسا والسلطنة العُمانية في عام ١٨٤٤م .

---

[١] - المعمري ، عُمان وشرق إفريقية .... ، ص ٩٦ .

[٢] - U. S. A. Consulat at Zanzibar , Report on the Trade of Zanzibar For the year Ending, jnne 1880.

وانظر: هيرمان ، إيلتس ، **عُمان والولايات المتحدة الأمريكية** ، ترجمة : محمد كامل ، إصدار وزارة التراث القومي والثقافة في سلطنة عُمان عام ١٩٨٥ ،ط٢ ، ص ٩ .

[٣] - الشيخ ، رأفت غنيمي ، **صلات عُمان بالولايات المتحدة الأمريكية** ، نشر وزارة التراث القومي والثقافة في عُمان ، مسقط ، ١٩٨٣م ، ص ١٨

[٤] - قاسم ، دولة بو سعيد في عُمان وشرق إفريقية ... ، ص ٢٥٧ .

5- I. O. R. V/23/217 Treaty between the United States of American and his Highness the Imaum of Muscat , Concluded on the 21st September 1833, p .p. 262-264.

وانظر: قاسم ، العقاد ، زنجبار ... ، ص ١٠٥ – ١٠٦ .

[٦] - ابن بشر ،عثمان، **عنوان المجد في تاريخ نجد** ، تحقيق عبد الرحمن ابن عبد اللطيف آل الشيخ ، مطبوعات دار الملك عبد العزيز ، الرياض ١٩٨٩م ، ط٤ ، ج١ ، ١٢٢- ١٢٣ ، وانظر : عبد الرحمن الرافعي، **عصر محمد علي** ، القاهرة ، ١٩٥١م،ط٣، ص١٨٣ .

وكانت مقاومة تجارة الرقيق حجة كافية عند إنكلترا للوقوف في وجه النفوذ الفرنسي في الخليج العربي وشرق إفريقية، خاصة بعد أن سعت إنكلترا في الحصول على امتيازات في شرق إفريقية بعد أن فقدت جزيرة موريشيوس على يد إنكلترا، إضافةً إلى التعاون الذي قام بين فرنسا ومحمد علي الذي امتد نفوذه إلى مصوع وسواكن على ساحل البحر الأحم، والإحساء والبحرين، وسعت إنكلترا إلى مواجهة التحديات الفرنسية في السلطنة العُمانية بطرق دبلوماسية فدخلت بمعاهدات سياسية وتجارية مع السلطنة حتى تبعد الدول الأخرى المنافسة عن المنطقة وما أن هدأت حدة التهديد الفرنسي خلال النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري، التاسع عشر الميلادي حتى استغلت إنكلترا تلك المعاهدات في التدخل في شؤون السلطنة الداخلية بطريقة مباشرة، أدت إلى توجيه السلطنة بما يتفق مع السياسة الإنكليزية وكانت مكافحة تجارة الرقيق إحدى الذرائع التي أدت إلى تحقيق ذلك، حيث كان معظم الرقيق في منطقة الخليج العربي كان يُصدر من ممتلكات السيد سعيد، وكان تدخل القناصل الإنكليز في شؤون السلطنة الداخلية بحجة التأكد من تنفيذ هذه المعاهدات، كما أخذت الأساطيل البحرية الإنكليزية تجوب في المحيط الهندي وبحر العرب والخليج العربي بحجة متابعة تنفيذ السفن التجارية للسياسة الإنكليزية في مكافحة تجارة الرقيق[1].

ونستنتج أن إنكلترا اتبعت سياسة استعمارية لتثبيت نفوذها في شرق إفريقية، واتخذت من إلغاء تجارة الرقيق أحد الذرائع لتحقيق أهدافها في الخليج العربي، حيث نجحت في مواجهة الدول الكبرى المنافسة لها، وأمنت خطوط مواصلاتها إلى الهند وسيطرت على سلطنة عُمان من خلال تكبيل السلاطين بالمعاهدات للحصول على امتيازات تجارية في المنطقة وهذا ما سندرسه في الفقرات اللاحقة.

٢- الأهداف الاقتصادية :

شهد النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري، الثامن عشر الميلادي متغيرات جديدة في إنكلترا وهذا ماعرف بالثورة الصناعية* حيث سبقت إنكلترا سائر الدول الأوروبية في مجال الصناعة، الأمر الذي أدى

---

[1] - مايلز ، الخليج بلدانه وقبائله ... ، ص ١٧٠ . وانظر : رويت ، سعيد بن سلطان ... ، ص ١٠٩ .

* **أسبابها :** وفرة الفحم والحديد وتقارب مناطقهما وسهولة نقلهما باستخدام الطرق المائية وكانت حقول الفحم في بريطانيا أكبر من غيرها في الدول الأوروبية الأخرى وأقرب إلى الموانئ المهمة إضافة إلى أن مناخ بريطانيا رطب وهو ما يلائم الصناعات القطنية كما أسهمت القوة المائية المتوفرة في المناطق الشمالية والشمالية الغربية في بريطانيا من إدارة الآلات ، وعدم ترفع نبلاء بريطانيا عن كسب المال من خلال العمل الصناعي سواء كان في المصانع أم في المناجم ، والرغبة في تأمين بريطانيا وعدم تعرضها لأي غزو خارجي ، كل هذه الأسباب هيأت بريطانيا أن تنشأ تجارة دولية ناجحة عبر البحار ، وكونت من وراء هذه التجارة فائضاً مالياً عالياً وهذا ما دفعها إلى توسيع مداخيلها الاقتصادية ، فعملت على إزالة الغابات واستنزاف مصادر الفحم النباتي وهذا ما أدى إلى الاتجاه إلى الفحم الحجري ، كما كان الأخذ بأسباب العلم ونبوغ عدداً من العقول المخترعة من أعظم أسباب التقدم الصناعي حيث حلت الآلة محل الأيدي العاملة في كثير من الأحيان . انظر : عبد الرحيم عبد الرحيم ، معالم التاريخ الأوروبي ... ، ص ٢٢٦ و ص ٢٢٩ . وأيضاً : هربرت فيشر ، **أصول التاريخ الأوروبي الحديث** ، دار المعارف ، القاهرة ، ب . ت ،ب.ط، ص ٤٣٧ .

إلى اختراع الآلات؛ تعد الأعمال الاقتصادية بحاجة إلى الأيدي العاملة من الرقيق، وأصبحت انكلترا تحتل الرقيق في أرضه وتستحوذ على نتاج جهده ونتاج أرضه، خاصة وأن انكلترا بدأت في تلك الفترة مرحلة جديدة من الاستعمار الذي تركز على القارة الإفريقية، والخليج العربي وشبه القارة الهندية ، وكانت المناطق الإفريقية لا تزال بكراً وغنية بالمواد الأولية التي تحتاجها الصناعات الإنكليزية، إضافة إلى أن هذه المناطق تعدّ سوقاً واسعة يمكن من خلالها تصريف الفائض من الإنتاج الصناعي[1]، ومن الأهداف الاقتصادية لإنكلترا من وراء تبنيها لمكافحة تجارة الرقيق، يمكن إدراجها بالآتي:

- كان من أكبر المستعمرات الإنكليزية الولايات المتحدة الأمريكية التي تعدّ حقلاً انتاجياً كبيراً يحتوي على الغالبية العظمى من الأرقاء المصدرين من إفريقية وحصلت على الاستقلال عن إنكلترا في عام ١٧٧٦م في وقت كانت فيه حقول القطن وقصب السكر الأمريكية في حاجة ماسة لجهد الأرقاء، لذلك حينما يُمنع الأمريكيون من الحصول على الرقيق سواءٌ استيراده أم تصديره يعني حرمان الولايات المتحدة الأمريكية من اليد العاملة الرخيصة عقاباً لها على تمردها من جهة، وحرصاً على استمرار نشاط الاقتصاد الإنكليزي من جهة أخرى، فأن وجود الأرقاء في أمريكا يعني أن إنتاجها سيكون رخيصاً وبالتالي فإن الإنتاج الانكليزي لا يستطيع مجاراته طويلاً وهذا ما نصت عليه معاهدة عام ١٨٢٢م بين السيد سعيد وإنكلترا التي أكدت على منع بيع الرقيق وتصديره من ممتلكاته إلى الدول الأوروبية، ومنع أصحاب السفن العُمانية من نقل الأرقاء من أراضي السلطنة إلى المستعمرات الأوروبية[2].
- اعتمدت الأنظمة الاقتصادية في منطقة الخليج العربي وشرق إفريقية على الأرقاء كما اعتمد عليهم الأمراء المحليين في شبه القارة الهندية للعمل في أراضيهم، وبعض القطاعات الإنتاجية، لذلك فإن محاربة تجارة الرقيق ستؤدي إلى إضعاف الأمراء المحليين في هذه المناطق، وستدمر القطاعات الإنتاجية التي تقوم على أكتاف الأرقاء، وهذا يعني إضعاف التاجر، والمُزارع العربي والإفريقي والهندي، لصالح نظام الاستغلال الرأسمالي الإنكليزي، لأن من مجالات عمل الأرقاء في السلطنة العُمانية حماية القوافل وحراستها، والعمل في الإنتاج الزراعي، إضافة إلى استغلال هؤلاء

---

[1] - I. O. R., V/23/217, Suppressin of the Slave Trade in the Persian Gulf,P.60.
وانظر: ابراهيم، عبد العزيز عبد الغني، **علاقة ساحل عُمان ببريطانيا** ، طبع ونشر دار الملك عبد العزيز، الرياض، ١٩٨٢م،ب،ط، ص ٢٢٨ .

[2] - قاسم، دولة بوسعيد في عُمان وشرق إفريقية ... ، ص ١٢٦. وانظر: المختار، صلاح الدين: **تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها** ،ج١، بيروت ١٩٥٧م، ص ٢٧٨ .

الأرقاء للعمل في الجيش فكانوا يشكلون قوة لا يستهان بها، ومن هنا فإنّ منع تجارة الرقيق ستلحق الضرر بالنظام الاقتصادي العُماني[1].

- وذكرنا سابقاُ أن جزءاً من دخل السيد سعيد يأتي من الرسوم الجمركية التي كان يفرضها على كل رقيق يصل إلى ممتلكاته أو يخرج منها، لذلك فإنّ إلغاء تجارة الرقيق يعني فقدان السيد سعيد لمصدر مهم من مصادر دخله، ولهذا السبب دعمته إنكلترا ووقفت إلى جانبه ليكون أداة طيعة لتنفيذ سياستها الاستعمارية الرامية للسيطرة على ثروات المنطقة، على الرغم من أن وقوفه إلى جانب إنكلترا سوف يفقد دعم الشعب له، وظهر ذلك واضحاً بعد وفاته إذ يعتبر توقيع السيد تركي بن سعيد* على معاهدة حظر تجارة الرقيق في عام ١٨٧٣م أقوى دليل على استعداد السلطان للتعاون مع إنكلترا في هذا المجال مقابل تأييد الإنكليز لحكمه حتى لو خسر التأييد الشعبي له.
- كانت الحكومة الإنكليزية تأمل أن تحقق مكافحة تجارة الرقيق في سلطنة عُمان والخليج بشكل عام تأثيراً سلبياً على التجارة والملاحة في المنطقة، لذلك تضمنت المعاهدات التي عقدت بين إنكلترا وسلطنة عُمان في هذا المجال السماح للأسطول الإنكليزي تفتيش السفن العُمانية التي تشترك في تجارة الرقيق ومصادرتها دون قيد أو شرط، لذلك استغلت إنكلترا هذه المسألة استغلالاً سيئاً، الأمر الذي أدى إلى إلحاق الضرر البالغ بالملاحة والتجارة في عُمان والخليج، ففي بادئ الأمر كانت التعليمات الإنكليزية تقوم على اقتياد السفينة العاملة في تجارة الرقيق إلى أقرب محكمة سواءً في عدن أو بومباي أو رأس الرجاء الصالح لمحاكمة قبطان هذه السفينة ومصادرتها، لكن هذه التعليمات لم تؤد أية نتائج لصالح الإنكليز، فأصدر المسؤولون الإنكليز تعليمات تعطي ضباط الأسطول الإنكليزي الحق في تدمير السفن المحملة بالأرقاء بعد الاستيلاء عليها بحجة أن إمكانياتها لا تسمح بأخذها للمحاكمة في عدن أو بومباي أو رأس الرجاء الصالح، لذلك أصبحت السفن العُمانية بشكل عام غير صالحة للملاحة في نظر هؤلاء الضباط فقاموا بتدميرها، أما السفن التي قدمت للمحاكمة لم يكن مصيرها أفضل من الذي دمرت، بسبب جهل العُمانيين باللغة

---

[1] - عوض، تاريخ الخليج العربي الحديث ... ، ص ٢١٢ . وانظر : قاسم، أثر الاستعمار الأوروبي في تفكيك الروابط بين الخليج العربي وشرق إفريقية ... ، ص ٩٨

* السيد تركي بن سعيد البوسعيدي : هو الابن الخامس لسعيد بن سلطان ، ولد في عام ١٨٣٢م عاش فترة طويلة في زنجبار ، وفي عام ١٨٥١م عينه والده والياً على صحار وتولى حكم عُمان بعد عزان بن قيس عام ١٨٧١م حتى وفاته في عام ١٨٨٨م ، انظر : الفارسي ، البوسعيديون حكام زنجبار ... ، ص ٢٠ .

الإنكليزية وبالقوانين الإنكليزية المتعلقة بإلغاء تجارة الرقيق[1]، وتفاقمت هذه المسألة عندما قررت الحكومة الإنكليزية في عام ١٨٧٠م دفع مكافآت مالية للضباط الإنكليز لكل سفينة تحمل على متنها أرقاء ، فكانوا يحاولون القبض على كل سفينة عُمانية أو خليجية للحصول على المكافأة .

- ونتيجة الإجراءات التي قام بها ضباط الأسطول الإنكليزي ضد السفن العُمانية التي اتهمت بأنها تعمل في تجارة الرقيق تم القضاء على السفن العُمانية التي تعمل بالتجارة المشروعة بين شرق إفريقية وسلطنة عُمان، ومصادرة وإتلاف جزء كبير من حمولاتها بحجة وجودها على سفن تعمل في تجارة غير مشروعة، وترتب على ذلك تدهور التجارة العُمانية، وانتقال ملكية السفن التجارية الكبيرة إلى الهنود، منذ النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري، الثامن عشر الميلادي[2]، وكان الإنكليز إذا وجدوا في هذه السفن أرقاء يأخذونهم ويعملون على تدريبهم للعمل في الزراعة دون دفع أي ثمن أو مقابل لهم على ذلك[3]. كما أن السفن العُمانية لم تكن تعمل في تجارة الرقيق فقط، بسبب وجود الارتباط الوثيق بين التجارة العادية وتجارة الرقيق حيث لا يمكن الفصل بينهما وهذا ما يُقر فيه المقيمون الإنكليز في الخليج العربي.
- شكّل الوجود الفرنسي في جزيرة مدغشقر تهديداً للمشروعات الاقتصادية الإنكليزية في القسم الإفريقي من السلطنة العُمانية، في الوقت الذي حاول فيه الفرنسيون الحصول على موافقة السيد سعيد بن سلطان التنازل لهم عن جزء من زنجبار ليقيم فيها مزارعون فرنسيون وليكن منطلقاً للتبادل التجاري بين منطقة الخليج العربي وسواحل شرق إفريقية لذلك خشيت الحكومة الإنكليزية من أن يوافق السيد سعيد على هذه المطالب[4]، وهذا أسفر بدوره عن زيادة حدة المنافسة الإنكليزية الفرنسية حول عُمان، وجاءت معاهدات منع تجارة الرقيق لتقضي على العلاقات التجارية القائمة بين السلطنة العُمانية والدول الأخرى، وهذا ما فسح المجال أمام انكلترا لتحقيق أهدافها والسيطرة على ثروات المنطقة.

---

[1] - عبد الغني، عبد العزيز ، **سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي** ، طبع ونشر دار الملك عبد العزيز ، الرياض ، ١٩٨٢م ،ب.ط، ص ٦٤ .

[2] - لاندن ، عُمان منذ عام ١٨٥٦ مسيراً ومصيراً ... ، ص ١٤٢ – ١٤٣
وانظر: I. O. R. , F/4/913 , Letter From farifay Moresby Caption Majaty,s Ship Menai to sir Robertt Fanguhar , in 29th August 1822, p.p. 385- 491.

[3] - يحيى ، تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر .... ، ص ٢١٤ .

[4] - رويت ، سعيد بن سلطان .... ، ص ٥١ .

٣- الأهداف الاستراتيجية :

تميز كل من الخليج العربي وبحر العرب بموقع استراتيجي مهم في مجال المواصلات البحرية العالمية، لذلك اتبعت إنكلترا اتجاههما سياسة أمنية للمحافظة على مستعمراتها في الهند، فضلاً عن اكتساب موقع سلطنة عُمان أهمية كبيرة في منطقة الخليج العربي فهو نقطة التقاء لعدد من الطرق التجارية والملاحية الدولية، كما تبوأت السواحل العُمانية أهمية كبيرة بالنسبة لحركة الملاحة في المنطقة، لأن موانئ السلطنة هي الموانئ الأولى التي تستقبل السفن القادمة من خارج المنطقة كما أنها آخر موانئ الخليج العربي التي ترسل السفن المبحرة منه إلى المحيط الهندي[١]، لذلك فإنّ محاربة تجارة الرقيق هي سياسة وحجة اتبعتها إنكلترا لتنفيذ سياستها الاستعمارية في المنطقة والحفاظ على مستعمراتها في المحيط الهندي وجنوب آسيا، ولتأمين خطوط مواصلاتها إلى هذه المناطق، وبحر العرب بشكل خاص الذي يعدّ صلة وصل بين المحيط الهندي والخليج العربي من جهة، وبين المحيط الهندي والبحر الأحمر من جهة أخرى لذلك فأن وجود الأسطول الإنكليزي في هذه المنطقة الاستراتيجية تحت حجة محاربة تجارة الرقيق فيه حماية لمصالح إنكلترا في الهند والمحافظة على طرق مواصلاتها، وإبعاد القوى الدولية المنافسة لها عن المنطقة ، كما ستؤمن السيادة البحرية للأسطول الإنكليزي، وهذا سيؤدي بشكل تدريجي إلى تحجيم القوى البحرية للدول المنافسة والقضاء على السفن العُمانية والقوى البحرية الخليجية نتيجة مصادرة سفنهم وما عليها وخاصة إذا اتهمت بأنها تعمل في تجارة الرقيق، وسيؤدي إلى ضياع رؤوس أموال سكان المنطقة[٢].

وعليه يمكن القول بأنّ الهدف الاستراتيجي للسياسة الإنكليزية في المنطقة ارتكز على كبت القوى المنافسة سواء المحلية أم الأجنبية، يرافقه في الوقت نفسه ضغط سياسي على الحكام المحليين عن طريق محاربة تجارة الرقيق. وفي عام ١٨٦٣م كتب Belly (لويس بيلي) المقيم الإنكليزي في الخليج في تلك الفترة خطة مفصلة لتثبيت نفوذ دولته في المنطقة، وذلك عندما طلب نقل المقيمية الإنكليزية من بوشهر على الساحل الفارسي إلى إحدى المناطق الخاضعة للسلطان العُماني عند مدخل الخليج العربي ودليله في ذلك ما قاله: " أن بوشهر ليست أفضل مكان لمكافحة تجارة الرقيق، فالنقطة الاستراتيجية التي يمكن منها مكافحة هذه التجارة هي ذلك المضيق الضيق بين (رأس جاشك) Jashak و (رأس مسندم)

---

[١] - عثمان ، شوقي عبد القوي ، **تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية** ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ١٥١ ، إصدار ونشر المجلس الوطني للثقافة والفنون بالكويت ١٩٩٠ م ،ب.ط، ص ١٧٦ – ١٧٨

[٢] - I. O. R. V/23/217, Engagements Entered into by his Highess the Imaum of Muscat with the British Government for the Suppression of the Slave Trade,P113.
وانظر: كيلي ، بريطانيا والخليج ١٧٩٥- ١٨٧٠م ...، ص ٦٩ .

Musandam * في مدخل الخليج ذلك بأن رسو سفينة بخارية هناك، وقواربها منتشرة حولها يضمن مراقبة كل الأساطيل الداخلة إلى الخليج بسهولة، أكثر مما تستطيعه عشر سفن تطوف في الخليج وراء كل سفينة تستطيع بمجرد دخولها إلى الخليج أن تلازم الإبحار على الساحل الضحل وتصل إلى موانئ الرقيق الملاصقة "[١].

ويؤكد بيلي أن هذا الموقع من ممتلكات السلطان العُماني حليف إنكلترا الأول في الخليج العربي وشرق إفريقية، ويتميز بعدد من الإمكانيات والتي تؤهله ليكون ميناءً تجارياً لإنكلترا في المنطقة ومقراً للمقيمية السياسية ومحطة رئيسة للاتصالات البرقية في المنطقة، ومخزناً للفحم وموقعاً مهماً لمكافحة تجارة الرقيق، ونقطة انطلاق عامة لنشر النفوذ الإنكليزي في منطقة الخليج، ويذكر أن من مميزات هذا الموقع أنه " سيكون مركز إشعاع حضاري وسط خضم الهمجية على طول شاطئ العرب، ويتم التغلب على هذه الهمجية باستخدام الأساليب اللطيفة والصحية والطبيعية لغرس الحضارة، ... وإن هذه الوسائل ستكون أقوى وأكثر ثباتاً وأجل فائدة وأعظم نجاحاً في قمع تجارة الرقيق والقرصنة ..."[٢].

نستنتج أن الحكومة الإنكليزية عملت لتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية على تسخير أساطيلها البحرية للعمل على مسح الخليج العربي، وبحر العرب والمحيط الهندي بحجة مكافحة تجارة الرقيق، لا سيما أن معظم المعاهدات التي عقدتها مع سلاطين عُمان وأمراء الخليج تضمنت نصوصاً تعطي الأسطول الإنكليزي الحق في إيقاف السفن العربية، وتفتيشها ومصادرة تلك التي تتهم في الإتجار بالرقيق، وهذه الأسباب مجتمعة مكنت الإنكليز من السيطرة على أهم المواقع الاستراتيجية في عُمان والخليج العربي.

ثالثاً: معاهدة عام ١٨٧٣م لمكافحة تجارة الرقيق في السلطنة

تقرّبت إنكلترا من سلاطين عُمان بعقد المعاهدات والاتفاقيات بحجة مكافحة تجارة الرقيق، فعقدت مع السلطان سعيد بن سلطان معاهدتين خصصتا لهذا الأمر وعقدت معه اتفاقية تجارية للتأكيد على إلغاء هذه التجارة، وبعد وفاته في عام ١٨٥٦م وتقسيم السلطنة العُمانية إلى دولتين منفصلتين في عام ١٨٦١م عقدت انكلترا معاهدة جديدة مع السيد تركي بن سعيد كانت بمثابة المكافحة النهائية لتجارة الرقيق في عُمان، وفي هذا الفصل ستتم دراسة هذه المعاهدات وعرض نصوصها وآثارها على السلطنة ومدى فعاليتها

* رأس مسندم : شبه جزيرة طولها ميلان وعرضها ما يقارب نصف ميل ، سطحها وعر وسواحلها متعرجة ، وهي أقصى امتداد لنفوذ السلطنة العُمانية من الشمال . انظر : مايلز ، الخليج بلدانه وقبائله ... ، ص ٣٥٧- ٣٥٨ .

[١] - لوريمر، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، مج ١ ، ص ٣٩٩ .

[٢] - لوريمر، المصدر نفسه ، ص ٤٠٢-٤٠٣.

في تحقيق الأهداف التي عقدت من أجلها، وفي فقرات سابقة تم التنويه عن الأوضاع السياسية في السلطنة العُمانية قبل الانقسام وذلك في أثناء عقد هذه المعاهدات، لكن الأوضاع السياسية تغيرت بعد معاهدة ١٨٧٣م بسبب التدخل الإنكليزي في شؤون السلطنة بحجة مقاومة تجارة الرقيق، ونتج عنه ردود فعل شعبية عارمة ضد السياسة الإنكليزية وهذا ما ستتم دراسته في فصل لاحق من هذا البحث.

لم تستقر الأوضاع السياسية في عُمان أعقاب تقسيم السلطنة العُمانية بسبب؛ الاضطرابات القبلية، وعدم وجود حاكم قوي مثل السيد سعيد بن سلطان، لذا أصبح سلاطين عُمان في تلك الفترة في حاجة مُلحة للدعم الإنكليزي الذي يضمن بقاءهم في مناصبهم. وعلى الرغم من تقرب السيد ثويني بن سعيد من الإنكليز بعد التقسيم إلا أن الحكومة الإنكليزية لم تعمل على عقد معاهدة معه لمنع تجارة الرقيق، لأن المسؤولين الإنكليز رأوا في تقسيم السلطنة العُمانية كفاية عن إبرام معاهدة جديدة؛ لأن باعتقادهم أن ذلك سيؤدي إلى وقف تجارة الرقيق، خاصة إذا مورست ضغوط متعددة على سلطاني عُمان وزنجبار. ومع تطور الأوضاع في سلطنة عُمان بعد مقتل ثويني بن السيد سعيد، واستمرار تجارة الرقيق أدى إعادة النظر في السياسة التي تتبعها الحكومة الإنكليزية في محاربتها لتجارة الرقيق في منطقتي شرق إفريقية والخليج العربي بشكل عام[١]، لا سيما بعد تولي سلطانين جديدين في كل من عُمان وزنجبار في وقت متقارب وهما تركي بن سعيد وبرغش بن سعيد.

في عام ١٨٧١م تم تشكيل لجنة مختارة من البرلمان Select Committee في لندن، وأوكلت رئاستها إلى (راسل جرني) Russell Gurney عضو البرلمان الإنكليزي ومهمتها استقصاء الحقائق بشأن إلغاء تجارة الرقيق، من حيث زيادة حجمها وإمكانية القضاء عليها نهائياً، والبحث في بنود المعاهدات القائمة حول تجارة الرقيق بين إنكلترا والسلاطين العُمانيين في شرق إفريقية والخليج العربي، واجتمعت اللجنة مع موظفي الدولة وعلى رأسهم (بارتل فرير) Bartel حاكم بومباي السابق، و(فيفيان)Vivyan رئيس قسم تجارة الرقيق بوازرة الخارجية الإنكليزية[٢]، واقترح فرير إنشاء مستعمرة للأرقاء المحررين في شرق إفريقية مثل ما حصل في غرب إفريقية، ويشترط أن تبقى هذه المستعمرة تحت الإدارة الإنكليزية[٣]، واقترح فرير فرض حصار إنكليزي تام على ساحل شرق إفريقية والخليج العربي، لكن هذه الاقتراحات رُفضت لأنها

---

[١] - عبد الغني ، علاقة ساحل عُمان ببريطانيا ... ، ص ٦٦ .

[٢] - حراز، إفريقية الشرقية ... ، ص ١٣١-١٣٢ .

[٣] - العقاد، و قاسم، زنجبار ... ، ص ١٥٧ . وانظر: India records 2 , Vol XIVI, Government of India to India Kimbartay 1er Favier 1886 , No. 36, Calcutta , p, 112-113.

تعد مخالفة للسياسة الاستعمارية الإنكليزية في تلك الفترة، ورأت اللجنة ضرورة الأخذ بسياسة عقد المعاهدات والعمل البحري[١]. وبعد مناقشات عدّة وضعت اللجنة عدداً من التوصيات منها:

١- القضاء النهائي على تجارة الرقيق.
٢- دعوة السلاطين العُمانيين إلى التوقيع على معاهدات جديدة لتحقيق هذا الهدف.
٣- زيادة عدد الطرادات الإنكليزية في مياه المحيط الهندي من أجل إحكام الرقابة على السفن العُمانية وتفتيشها[٢].

ولتنفيذ هذه التوصيات تم تعيين (مارتل فرير)Martl Frir مبعوثاً خاصاً لعقد معاهدات جديدة مع سلطاني مسقط وزنجبار ولتسوية الخلافات بينهما، لا سيما فيما يتعلق بمعونة زنجبار[٣]، كما ضمت اللجنة مجموعة من الموظفين من وزارة الخارجية الإنكليزية، وذهبت اللجنة إلى زنجبار بصحبة أربع سفن حربية إنكليزية لعقد معاهدة جديدة لمنع تجارة الرقيق، واقترح فرير وقف تصدير الرقيق بشكل كامل عن طريق البحر، حتى داخل مقاطعات السلاطين العُمانيين، وإغلاق جميع أسواق الرقيق، ومنع الهنود من تملك الأرقاء حتى ولو كان هؤلاء الهنود خاضعين للحماية الإنكليزية، وحينما التقت اللجنة بالسيد برغش بن سعيد في زنجبار عرض عليه فرير الموافقة على المقترحات الإنكليزية سابقة الذكر مقابل التزام انكلترا بدفع المعونة المالية التي يدفعها هذا السلطان إلى سلطان عُمان وحمايته من الثورات المحلية التي قد تحدث نتيجة لإذعانه للمطالب الإنكليزية[٤]. في البداية لم يوافق السيد برغش على هذه المقترحات، وهذا ما جعل فرير يغادر زنجبار إلى مسقط في السابع عشر من آذار عام ١٨٧٣م، وفي الثاني عشر من نيسان عام ١٨٧٣م وصل فرير إلى مسقط في وقت كان فيه السيد تركي بن سعيد يعاني من أزمة مالية حادة نتيجة لتوقف معونة زنجبار، ولهذا بادر السيد تركي بمراسلة أخيه برغش في زنجبار يطالبه بدفع المعونة السنوية فوراً ويحذره من أن رفضه سيؤدي إلى نشوب حرب بينهما، ووجد فرير السلطان العُماني على أتم الاستعداد للتعاون معه في قمع تجارة الرقيق خاصة إذا تعهد المسؤولون الإنكليز على دفع معونة زنجبار[٥].

وأكد فرير للسيد تركي بن سعيد خلال اجتماعه به في مسقط بأن حكومة بومباي الإنكليزية سوف تدفع معونة زنجبار[٦] عن طريق الوكيل السياسي الإنكليزي في مسقط، شريطة أن يوافق على توقيع معاهدة

---

[١] - حراز ، إفريقية الشرقية .... ، ص ١٣٢ .وانظر: I . O. R. V/23/217., Conclusion to the year 1853, by Lieutenant Disbrow , Assistant, Persian Gulf. P.10.

[٢] - المغيري ، جهينة الأخبار ... ، ص ٢٢٦.

[٣] - Coupland R, Exploitation of East Africa , P . 185.

[٤] - كيلي ، بريطانيا والخليج ... ، ص ٦٢٦ .

[٥] - مايلز ، الخليج بلدانه وقبائله ... ، ص ١٣٤ .

[٦] - كيلي ، بريطانيا والخليج ... ، ص ٦٢٧-٦٢٨.

جديدة للقضاء على تجارة الرقيق نهائياً، وهكذا وافق السيد تركي بن سعيد على المعاهدة وتم عقدها في الرابع عشر من نيسان عام ١٨٧٣م وتضمنت مايلي :

١- أن يتوقف استيراد الرقيق كلياً من سواحل إفريقية أو من أي مكان آخر إلى داخل أراضي مسقط سواءً أكانوا متجهين للتنقل بين أجزاء السلطنة لتصديرهم إلى أراضي أجنبية، وأي سفينة تعمل بنقل أو ترحيل الرقيق بعد تاريخ هذه المعاهدة ستكون عرضة للمصادرة والإدانة من قبل المسؤولين المعنيين، كالجهات البحرية والضباط الآخرين، أو الممثلين السياسيين أو المحاكم التي ستفوض لذلك الغرض من قِبل ملكة إنكلترا، وكل الأرقاء الذين يدخلون إلى الأراضي الخاضعة للسلطان والبلاد التابعة له سيصبحون أحراراً.
٢- أن يتعهد السلطان بإغلاق كل الأسواق العامة للرقيق في أراضيه إغلاقاً كاملاً.
٣- يتعهد السلطان بحماية الرقيق المحررين ككل، وأن يعاقب بشدة أي محاولة للتعرض لهم، أو إخضاعهم مرة أخرى للعبودية.
٤- تتعهد ملكة إنكلترا بمنع مواطني الولايات الهندية من الذين هم تحت الحماية الإنكليزية من امتلاك الرقيق أو الحصول على أرقاء جدد، وذلك بتاريخ يتم تحديده لاحقاً.
٥- سيتم تصديق هذه المعاهدة من قِبل ملكة إنكلترا، وسوف يبعث التصديق إلى مسقط بأسرع وقت ممكن[١].

وعُقدت هذه المعاهدة في الرابع عشر من شهر نيسان من عام ١٨٧٣م، وترجمت إلى العربية في اليوم التالي، وخُتمت بخاتم السلطان، وبعد توقيع السيد تركي بن سعيد هذه المعاهدة تسلّم مبلغ أربعين ألف ريال من بارتل فرير، كما تقرر أن يتسلم مبلغ عشرين ألف ريال بعد انقضاء ثلاثة أشهر من توقيع المعاهدة، وقد ساعدت هذه المبالغ السيد تركي على توسيع مناطق نفوذه في عُمان[٢].

ومن النتائج الأساسية لهذه المعاهدة؛ ازدياد اعتماد السيد تركي على التأييد الإنكليزي، و تعاظمت الهيمنة الإنكليزية على مياه بحر العرب والمحيط الهندي والخليج العربي رغم ردود الفعل العنيفة من جانب القبائل العُمانية المحافظة على هذه المعاهدة. وبعد توقيع هذه المعاهدة لم تعد تعثر السفن الحربية الإنكليزية على سفن عُمانية تتجر بالرقيق بين شرق إفريقية وعُمان إلا في حالات نادرة، ولم يقبض في كل سنة إلا على سفينة أو سفينتين، حيث ترسل بعد ذلك إلى محكمة الأدميرالية التي أقيمت في مسقط، ومن هنا قرر مايلز في عام ١٨٧٥م أن استيراد الرقيق شرق إفريقية أصبح أمراً محدوداً جداً[٣]، وفي السابع عشر

1- India records 2 , Vol, II, Mascot, No 225, Miles to Ross, 15 September 1884, vol 1 , p. 20.

وانظر: مايلز، الخليج بلدانه وقبائله ... ، ص ١٩٤ .
[٢] - لاندن، عُمان منذ عام ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً ... ، ص ٢٤٤ .
[٣] - مايلز ، الخليج بلدانه وقبائله ... ، ص ٢١٠ .

من نيسان من عام ١٨٧٣م أصدر السيد تركي بياناً أعلن فيه إلغاء تجارة الرقيق في الأراضي الخاضعة له، وقد فسر مايلز ذلك على أنه دليل على حسن نيات السلطان وعزمه على الوفاء بتعهداته للحكومة الإنكليزية[١]،أما عن ردود الفعل الداخلية في عُمان فلم تتطرق لها هذه المعاهدة لكن سيتم الحديث عنها في الفصل اللاحق.

رابعاً– دور الأسطول الإنكليزي في إضعاف الاقتصاد العُماني

في عام ١٨٤٧م بدأ جهود الأسطول الإنكليزي يعمل من أجل القضاء على تجارة الرقيق، وفي بداية الأمر حذر قائد أسطول الخليج (وليم لاو) Wiliam Law هانيل المقيم الإنكليزي في الخليج من أنه قد لا يحقق نجاحاً ملحوظاً في هذه المهمة بإمكانياته المتوفرة في ذلك الوقت، وهي طراد وسفينة حربية واحدة إذ تحتاج هذه المهمة إلى ما لا يقل عن ست طرادات، ومن الأفضل أن يكون بعضاً منها مسلحة، وقد رفض المسؤولون في حكومة الهند دعم أسطول الخليج كون سفن البحرية الهندية كانت في ذلك الوقت تؤدي مهمات متعددة، فمنها اثنتان تقومان بأعمال الدورية في مياه عدن، وسفينتان تقومان بأعمال المراقبة في مياه الخليج في وقت تزايد فيه نفوذ محمد علي باشا في البحر الأحمر، ولم يبقَ منها سوى سفينتان؛ واحدة معطلة والأخرى تقوم بالأعمال التي يكلف بها الأسطول الهندي، ومن ثمّ احتجاج الأسطول الهندي على أن منطقة زنجبار تقع خارج نطاق صلاحيات أسطوله[٢].

ورغم ذلك تمكنت السفن الإنكليزية في عام ١٨٤٧م من مصادرة إحدى عشرة سفينة تابعة لمسقط، كان على متنها تسعةُ وخمسون عبداً من الأحباش تم الإفراج عنهم وعندما تم استجواب قباطنة هذه السفن أكدوا أنهم لا يعدون هذا انتهاكاً لمعاهدة عام ١٨٤٥م لأنهم يعتقدون أن الحظر في هذه المعاهدة ينطبق على الأرقاء الأفارقة فقط دون الأحباش، وتم إطلاق سراح ست سفن، وأُرسلت الخمس الباقية إلى بومباي للمحاكمة، لكن المسؤولين في حكومة بومباي رأوا أن المعاهدة الأخيرة مع السيد سعيد بن سلطان لا تتضمن أي نص لمحاكمة السفن المصادرة، لذا لابد أن يقوم البرلمان الإنكليزي بإصدار تفسير للمعاهدة وإعادة النظر في مثل هذه القضايا، لذلك قامت حكومة بومباي بالإفراج عن السفن الباقية وبحارتها[٣]. وفي العام التالي أعطى البرلمان الإنكليزي الصلاحيات الواسعة للمحاكم الإنكليزية سلطة محاكمة السفن التي تقوم بانتهاك معاهدة عام ١٨٤٥م، كما أصدر البرلمان عدداً من القرارات التي تتعلق بالمكافآت التي

4- O.R. , R/15/6/4, Letter From L. S . B. Mailes, op . cit, No. 173/69 , Mascat in the 18th Aprili 1873, p .136.

[٢] - كيلي ، بريطانيا والخليج .... ، ص ٣٤٧ – ٣٤٨ .
[٣] - كيلي ، المصدر نفسه ، ص ٢٤٩-٢٥٠.

تعطى لرجال الأسطول الإنكليزي في حال قبضهم على سفن يشتبه أنها تتعامل بتجارة الرقيق، ومن أهم هذه القرارت[١]:

- إذا قُبض على سفينة متورطة في تجارة الرقيق فإنها تُباع، ويعطى ثمنها لمن استولى عليها كما تدفع له الحكومة الإنكليزية خمس جنيهات استرلينية على كل رقيق يطلق سراحه .
- إذا حكمت المحاكم الإنكليزية على السفن المصادرة ولم يكن عليها رقيق، فإن الحكومة الإنكليزية تعوض أصحاب هذه السفن بأربع جنيهات على كل طن من حمولة هذه السفن.
- إذا تعرضت أي سفينة إلى أي أذى ولم يكن على ظهرها أحد من الرقيق، فإن الحكومة الإنكليزية تدفع لأصحاب هذه السفن تعويضاً عن الأضرار التي أصابت سفنهم، وتقاضي الضباط الإنكليز الذين تسببوا في هذه الأضرار[٢].

وفي رأي الباحثة؛ أن هذه القرارات كانت تصب في مصلحة الإنكليز، وفيها ضياع لحقوق أصحاب السفن العُمانية لتثبت للحكومة الإنكليزية خلو هذه السفن من حمولات الرقيق، والدليل على ذلك من أن أربعة جنيهات فقط هي تعويض طن كامل من حمولة السفن العُمانية. ومن هذا المنطلق كان الضباط الإنكليز يقبضون على كل سفينة عربية لنيل المكافآت المقررة، وكانت الحكومة الإنكليزية قد اشترطت ألاّ تعطي المكافآت إلا بعد تقديم السفن المقبوض عليها إلى محاكم البحرية الإنكليزية في عدن أو أي مدينة في رأس الرجاء الصالح أو في بومباي، لكن المسافات التي كان على الضباط الإنكليز قطعها كانت متعبة، لذلك أخذ هؤلاء الضباط يدمرون السفن التي يستولون عليها، وذلك بموجب المرسوم الصادر من البرلمان الإنكليزي بهذا الخصوص، وبناءً على ذلك فإن محاكمة هذه السفن عادةً كانت محاكمة صورية لأن النتيجة معروفة قبل بدء المحاكمة، وهي أن جميع السفن العربية التي تُحال إلى المحاكمة لا بد أن تُدان وبالتالي تكون عرضة للتدمير.

وفي عام ١٨٥٣م قامت السفينة الإنكليزية (كوين) Queen بتنفيذ مهمتها من خلال القبض على السفن التي تحمل الأرقاء، لكنها لم تقم بالدور المطلوب نظراً لأنها كانت تقوم بالوقت نفسه بمهمات أخرى، لذلك قدم كامبل اقتراحاً جديداً في عام ١٨٥٤م وهو إرسال طراد للقيام بدوريات في المنطقة الواقعة بين المكلا* وعدن[٣]، إلى جانب هذا الطراد قارب صغير لتسهيل ملاحقة السفن العاملة بتجارة الرقيق، وذكر كامبل أنه

---

[١] - لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، ج٦ ، ص ١٦٦-١٦٧.

[٢] - رويت، سعيد بن سلطان .... ، ص ١٦٦- ١٦٧.

* المكلا: ميناء يمني على خليج عدن، ويعتبر قاعدة محافظة حضرموت ، ويمثل محطة بحرية مهمة في شرق إفريقية والهند. انظر: المنجد في الأعلام ... ، ص ٥٤٣.

3- Arabian Gulf Intelligence, Selection from the Records of Bombay Government, New Series, No, XXIV, Great BritIn, 1956, vol 2 , p. 72.

إذا تم تنفيذ ذلك فإنه سيشكل ضربة قاضية على هذه التجارة ، لكن قادة الأسطول الهندي لم يوافقوا على الاقتراح الأمر الذي استدعى الاستعانة للمرة الثانية بالسفينة كوين للطواف بين البصرة ومسقط ورأس الحد، كما استعان الإنكليز بالسفينة (كورفت فوكلاند) Corvett Fokland في عام ١٨٥٥م، وهو العام الذي حلّ فيه (فيلكس جونز) Felix Jones محل كامبل في منطقة الخليج[١]. وتوصل جونز إلى استنتاج يقضي بضرورة القبض على السفن التي تحمل الرقيق عند وصولها إلى حدود عُمان الجنوبية، وبذلك يمكن إحكام الرقابة البحرية على تجار الرقيق خارج حدود منطقة الخليج، وعليه يتجنّب العديد من المشاكل السياسية مع زعماء الخليج، ولم يتحقق ذلك إلا بإنشاء أسطول خاص لمكافحة تجارة الرقيق مجهز بعدد من السفن البخارية لمراقبة المناطق المحيطة بجزيرتي مصيرة* وزنجبار، وقد عمل المسؤولون البريطانيون بهذا الاقتراح ابتداءً من عام ١٨٦٠م. وفي الفترة الواقعة بين عامي ١٨٥٦-١٨٦٠م كانت السفينتان دجلة وفوكلاند تقومان بعمل الدوريات في الخليج العربي بشكل عام، ولم تتمكن من تحرير سوى ٩٨ رقيقاً منهم ١٥ شخصاً أخذوا من سفن الرقيق، أما في عُمان فلم يُحرر في هذه الفترة إلا رقيق واحد فقط[٢]. وفي عام ١٨٥٨م استطاع جونز الحصول على موافقة ثويني بن سعيد على منح كافة السفن الحربية الإنكليزية الحق في الاستيلاء على السفن التي تعمل بالرقيق سواءً كانت تخصه أو تخص رعاياه دون شرط أو قيد، وهذا يعني اعتراف السلطان الجديد بمعاهدة عام ١٨٤٥م. حيث أن السيد ثويني وافق على هذا التنازل لكي يحظى بمساعدة الحكومة الإنكليزية له في استعادة الشطر الإفريقي من السلطنة الذي أصبح تحت سلطة أخيه ماجد، لكن ثويني أخفق في ذلك.

تعاون السيد ماجد بن سعيد مع الحكومة الإنكليزية في القضاء على تجارة الرقيق، ولاسيما التي يقوم بها العُمانيون، وفي عام ١٨٦٤م فُرضت قيود جديدة أشد مما جاء في معاهدة ١٨٤٥م ومن هذه القيود:

١- منع تجارة الرقيق بين موانئ شرق إفريقية في الفترة التي تهب فيها الرياح الموسمية فتُدفعُ السفن من موانئ شرق إفريقية إلى الخليج العربي.
٢- منع بيع الرقيق إلى عرب عُمان، ووضع عقوبات على من يخالف ذلك منهم ممثلة بفرض غرامات كبيرة، وسجن مرتكب المخالفة، ومصادرة المراكب التي يُقبض عليها وعلى متنها أرقاء، وكل ذلك رداً على أخيه ثويني ورغبة في تدمير اقتصاد دولته[٣].

---

[١] - مايلز ، الخليج بلدانه وقبائله... ، ص ٣٨٧-٣٩٤ .

* مصيرة : جزيرة تقع في بحر العرب إلى الجنوب الغربي من رأس الحد، وتعتبر أكبر الجزر العُمانية ، يبلغ طولها ثمانية وثلاثين ميلاً ونصف وعرضها ستة أميال تقريباً ، وأرضها رملية خالية من النباتات ويعمل سكانها في صيد الأسماك. انظر:درويش، سلطنة عُمان ... ، ص ٢٥٢.

[٢] - I . O .R . R /15/1/171, Report on the Slave Trade in …op , cit , From January 1. 1851 to june 30 1858, p ,33.

[٣] - العقاد ، وقاسم ، زنجبار ... ، ص ١٥٥-١٥٦ .

بدأ الأسطول الإنكليزي عام ١٨٦٩م بشن أولى حملاته الواسعة على تجارة الرقيق في منطقة الخليج وشرق إفريقية، ويعزو ذلك أحد الباحثين إلى ازدياد حجم تجارة الرقيق بعد أن وصل إلى زنجبار عدداً من تجار الرقيق العُمانيين، بسبب الاضطرابات السياسية التي حدثت في عُمان نتيجة الصراع على الحكم بين البوسعيديين، لذلك تم إرسال خمسةَ طرادات إلى المنطقة واتخذت مواقعها في أماكن استراتيجية في المناطق الواقعة في طريق عودة السفن من شرق إفريقية وتوزعت على امتداد بحر العرب[١]، وعند خليج عدن، كما رابطت طرادات عند سواحل زنجبار، وقام الطراد (درياد) Dryad بجولات ناجحة في المنطقة الواقعة بين رأس الحد وخليج عُمان، واستطاع اعتراض عدد من السفن القادمة من المكلا وعدن وخلال هذه العمليات تم تدمير ١٣ سفينة منها عُمانية وخليجية، وتم الإفراج عن ٩٦٧ رقيقاً، وفي العام التالي تم اعتراض ٤٠٠ سفينة وتفتيشها خلال رحلتها من شرق إفريقية إلى الخليج العربي وتم الإفراج عن ١٠٠٠ رقيقاً، وفي الفترة الواقعة بين عامي ١٨٦٧-١٨٦٩م استطاع ضباط الأسطول الإنكليزي الإفراج عن ٢٦٤٥ رقيقاً[٢].

في عام ١٨٧٠م رفضت وزارة الخارجية الإنكليزية هذا الأسلوب في القضاء على تجارة الرقيق في ساحل شرق إفريقية ، وأكدت أن أيّاً من الدول الأوروبية لا تحتمل وضعاً مثل هذا لو طبق عليها لمدة شهر واحد، لذلك طلبت من ضباط البحرية الإنكليزية تقديم السفن المشتبه فيها للمحاكمة، فأنشأت البحرية الإنكليزية محكمة أسطوليّة في زنجبار، ونتيجة عدم معرفة العرب للغة والقوانين الإنكليزية تم تدمير الكثير من السفن العربية، وما بقي منها سالماً لا تتجرأ بالإبحار خوفاً من قرصنة الأسطول الإنكليزي، وبذلك يكون قد قضى الإنكليز على التجارة المشروعة بين شرق إفريقية والخليج العربي[٣]. وفي شهر أيلول من عام ١٨٧٢م استولت السفينة الإنكليزية(فلشر) Vulture على سفينة رقيق عُمانية تسمى (ياسمين) Yasmen بعد أن أطلقت السفينة الإنكليزية النيران عليها، الأمر الذي أدى إلى إصابة البعض من ركابها، كما استولت السفينة الإنكليزية (وولفيرون) Wolverne مقابل الساحل الصومالي على سفينة رقيق في طريقها من بمبا إلى مسقط وعلى متنها ٧٩ رقيقاً، وقد أُحيل مالك السفينة والذين على متنها إلى محكمة البحرية الإنكليزية في زنجبار ورفض برغش بن سعيد حاكم زنجبار منحهم أية مساعدة بل أوقع عليهم العقوبات وتم مصادرة السفينة[٤].

---

[١] - حراز، بريطانيا وشرق إفريقية ... ، ص ٤٣.

[٢] - كيلي ، بريطانيا والخليج ... ، ص ٤١٢ . وانظر : ويلسون ، الخليج العربي ... ، ص ٣٧٢ .

[٣] - ويلسون ، المصدر نفسه ، ص ٣٦٩ .

[٤] - I . O . R . /15/6/4, Letter from John Kirk Political Agent and Kensul in Zanzibar to C. Gonne Esquire the Secretary to the Government Bombay dated in Zanzibar in 17th October 1872, P . P . 131 – 133 .

وكان برغش بن سعيد قبلَ ذلك قد أبدى تعاونه مع الأسطول الإنكليزي ضد السفن العُمانية المتهمة بتجارة الرقيق، وأخبر القنصل الأمريكي في زنجبار أنه سيضع سفنه لمنع تهريب الرقيق وأنه سيقوم بحرق السفن التي سيتم القبض عليها، وأشار إلى أنه قد طلب من قادة سفن الأسطول الإنكليزي أن يسعوا لمنع إبحار السفن في مياه الخليج العربي لأنها تأتي بحجة التجارة ولكن هدفها الحقيقيّ –على حد قول السيد برغش– هو الحصول على الرقيق، لكن جهود برغش لم تؤدِّ إلى نتائج تذكر نظراً لقلة إمكانياته[1].

وفي عام ١٨٧٣م عندما شعر المسؤولون الإنكليز بإحكام سيطرتهم على مداخل الخليج العربي، قاموا بإبعاد السفينة لندن من الساحل الشرقي لأفريقية، ولم تعد هناك سفن عربية تتاجر بين عُمان وشرق إفريقية، لكن إبعاد هذه السفينة أدى إلى انتعاش تجارة الرقيق إضافة إلى ذلك المجاعة الشديدة التي أصابت منطقة شرق إفريقية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار الأرقاء، لذلك استأنفت الطرادات الإنكليزية عملياتها في بحر العرب وخليج عُمان، ففي عام ١٨٨٤م قامت السفينة (فيلوميل) Philomel بمطاردة سفينة رقيق كانت متجهة إلى ساحل الباطنة وأطلقت عليها نيران مدفعيتها واستطاع ربّان السفينة العربية الهرب مع خمسة من التجار، وقبض على ستة تجار آخرين، وتم الإفراج عن ١٥٤ رقيقاً، وبأمر من محكمة البحرية الإنكليزية في مسقط تم مصادرة السفينة، وأودع سلطان عُمان تجار الرقيق المقبوض عليهم في السجن وشكرته الحكومة الإنكليزية على ذلك، كما تم القبض على سفينة أخرى تابعة لأحد تجار صور وتسمى "فتح الخير" بالقرب من جزيرة مصيرة[2]. ومن النتائج التي ظفرت بها إنكلترا من وراء قيام أسطولها بمحاربة تجارة الرقيق في السلطنة العُمانية:

١– التخلص من غالبية السفن العُمانية العاملة في التجارة المشروعة بين شرق إفريقية وعُمان وتدميرها بحجة أن أغلب بحارة هذه السفن من الرقيق، ولهذا لم تجرؤ السفن العُمانية المتبقية من الإبحار خوفاً من قرصنة الأسطول الإنكليزي، لهذا السبب تم قطع الصلات التجارية القائمة بين شرق إفريقية وعُمان والخليج العربي بشكل عام.
٢– تمت مصادرة البضائع التي تحملها السفن العُمانية بحجة وجودها على سفن تعمل في تجارة الرقيق مما أدى إلى إنهاك التجار العُمانيين اقتصادياً.
٣– تم إبعاد النفوذ الأجنبي عن منطقة الخليج العربي من خلال الدوريات المستمرة التي تقوم بها السفن الإنكليزية في بحر العرب والخليج العربي للقبض على السفن العُمانية المتهمة بالمتاجرة بالرقيق .

---

[1] - لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، ج٦ ، ص ٣٦٠٧ .
[2] - لوريمر، المصدر نفسه، ص ٣٦٠٨ - ٣٦٠٩ . وانظر: India records 3 , Residency , Vol . I , Atkinson to Gonne, 17, September 1968, p , 85 .

٤- الاستفادة من الأرقاء الذين تم أخذهم من السفن العاملة في تجارة الرقيق بعد إعلان تحريرهم، من خلال عملهم في أراضي المستعمرات الإنكليزية، أو إرسالهم إلى البعثات التبشيرية في عدن أو في شرق إفريقية[١].

وفي الوقت الذي كان الضباط الإنكليز يقاومون تجارة الرقيق والقضاء عليها في منطقة الخليج العربي وشرق إفريقية، كان العمّال في المصانع الإنكليزية في ميناء ليفربول يبنون السفينة(نايتنجيل) Nightingale في عام ١٨٦١م لنقل الرقيق والاتجار به[٢]، ومن هذا المنطلق يمكن تقييم مصداقية الأسطول الإنكليزي في مقاومة تجارة الرقيق.

نستنتج أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين محاولات إنكلترا لقمع تجارة الرقيق في سلطنة عُمان، والتوسع الزراعي في السلطنة واستخدام الأرقاء للعمل في المزارع الجديدة، خاصة مع وجود محاصيل جديدة شكلت فيما بعد مصدراً مهماً من مصادر الدخل، وقد كان إنتاج التمور والعناية في مزارع النخيل من الأعمال المهمة التي يقوم بها الأرقاء في المناطق الداخلية من السلطنة، كما اشتغلوا في تطوير مزارع القرنفل وقصب السكر واستخراج اللؤلؤ وصيد الأسماك في الجزء الإفريقي من السلطنة. وأن اتباع إنكلترا لسياسة إلغاء تجارة الرقيق في السلطنة من الأعمال التي مارستها في الفترة المدروسة ١٨٥٦-١٩١٣م، فلم يكن حجم الرقيق ثابتاً وإنما كان يتعرض للزيادة أو النقصان تبعاً لخدمة لمصالح الحكومة الإنكليزية، ولم تشكل تجارة الرقيق مصدراً أولياً من مصادر الاقتصاد العُماني كما يزعم بعض الباحثين الغربيين، ونجد أن السلطان سعيد حاول إيجاد توازن في علاقاته الخارجية فالتجأ إلى عقد معاهدات تجارية خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا وفرنسا، لكنه في النهاية وثق علاقاته مع الإنكليز لخدمة مصالحه، وخاصة أن إنكلترا اتخذت من هذه المعاهدات وسيلة مهمة لمكافحة تجارة الرقيق وتحقيق المكاسب السياسية عالمياً وإقليمياً، ونجحت في إبعاد القوى المنافسة وأمّنت خطوط مواصلاتها إلى الهند.

---

[١] - يحيى، تاريخ إفريقية ... ، ص ٢١٤ .وانظر: البسام ، خالد، **صدمة الاحتكاك حكاية الإرسالية الأمريكية في الخليج والجزيرة العربية ١٨٩٢ ــ ١٩٢٥م**، دار الساقي، لندن، ١٩٩٨م ،ط١، ص٢٣ .

[٢] - لويمر، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، ج٦ ، ص ٣٦٠٧.

الفصل الرابع:

الموقف المحلي والأجنبي اتجاه السياسة الإنكليزية في عُمان بين عامي ١٨٥٦-١٩١٣م

أولاً- سلاطين عُمان والمعارضة المحلية:

بعد المعاهدات التي أبرمها السيد سعيد مع الحكومة الإنكليزية لمنع تجارة الرقيق بدءاً عام ١٨٢٢م، ضعفت قوته السياسية والخارجية، وأدت في النهاية إلى تقسيم سلطنته إلى دولتين منفصلتين، ومن نتائج هذه المعاهدات؛ استياء التجار العُمانيين وبدأت القبائل الإباضية تنقم على السيد سعيد، لأن هذه القبائل كانت تعارض التدخل الأجنبي في شؤون السلطنة فيما يتعلق بتجارة الرقيق، وأتاحت معاهدة ١٨٣٩م الحرية المطلقة للرعايا البريطانيين في المتاجرة والإقامة وتوريد السلع التجارية وبيعها في جميع أرجاء السلطنة العُمانية، وهذا يعني فتح الباب أمام الأجانب لممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية، وهذا ما سبب غضب القبائل العُمانية في الداخل، ومما زاد الأمر سوءً السياسة المتسامحة التي انتهجها السيد سعيد مع كافة الطوائف المقيمة في دولته، وخاصةً الهنود البانيان الذين سمح لهم بإنشاء معبدٍ في مسقط، وضعوا فيه الأبقار التي يعبدونها[١]. وبرأي الباحثة؛ أن سياسته المتسامحة أدت إلى تعدد الجنسيات وسمحت لهم بممارسة طقوسهم ونشاطاتهم الاقتصادية، فاختلطوا مع المجتمع المحلي وانتشرت الفوضى في الداخل وفتح ذلك السبيل في التدخل الأجنبي. كما بدأت الحكومة الإنكليزية تضيّق الخناق على السفن العربية تحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق، وذلك بعد عام ١٨٤٥م حيث أعطى الإنكليز لأنفسهم الحق في إيقاف المراكب وتفتيشها بحثاً عن الرقيق، وهذا أدى إلى عرقلة التجارة العُمانية المشروعة بين السلطنة وشرق إفريقية ومناطق الخليج المختلفة والهند[٢].

وحينما عقد تركي بن سعيد معاهدة جديدة لوقف تجارة الرقيق في عُمان١٨٧٣م انخفضت شعبيته كثيراً بين رعاياه، لأنهم وجدوا في هذا العمل خضوعاً من قبله للحكومة الإنكليزية، الأمر الذي أدى إلى قيام معارضيه بإعلان تمردهم عليه مرات عديدة، وزاد من حدة المعارضة التدخل المستمر من جانب المسؤولين الإنكليز في الخليج العربي في جميع المشكلات السياسية والعسكرية في المنطقة، وكل هذا كان من نتائج هيمنة الأسطول الإنكليزي على مياه الخليج بحجة مكافحة تجارة الرقيق[٣]. وعندما تولى فيصل بن تركي*

---

[١] - لاندن، عُمان منذ عام ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً ... ، ص ٢٧ . وانظر: Wellsted , J : R , op cit , vol . 1 , p , 18.

[٢] - رياض، محمد، **الخليج والخليجيون قبل عام ١٩٣٠م، دراسة في الجغرافيا والسكان والاقتصاد**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٣٦، الكويت، ١٩٨٣م، ص ٢٦٢ .

[٣] لاندن، عُمان منذ عام ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً... ، ص ٣٨٠ . وانظر: العقاد ، التيارات السياسية ... ، ص ١٦٠-١٦١.

* فيصل بن تركي: هو ثاني أبناء تركي بن سعيد وهم محمد، فيصل، فهد ، وقد ولد فيصل في عام ١٨٦٤م، وعمل والياً في عهد والده وتولى الحكم في عُمان بعد وفاة والده مباشرة في عام ١٨٨٨م وكان عمره آنذاك أربعاً وعشرين سنة، ووصفه السالمي بأنه أحسن أخوته سياسة وقوة، ووصفه لوريمر بأنه كان كسولاً مسوفاً، مسرفاً في نفقاته الشخصية، توفي في عام

الحكم في السلطنة عام ١٨٨٨م كان أكثر مراعاة لمشاعر القبائل العُمانية في مسألة تجارة الرقيق، من أجل كسب ودها وتأييدها، ولهذا أعلن بأن يؤيد العُمانيين في موقفهم من هذه التجارة، ولم يُبد أي تعاون مع الإنكليز في بادئ الأمر تجاه هذه المسألة، لكن ذلك لم يكن كافياً في نظر القبائل العُمانية التي رأت في أن السلطان خاضع للإنكليز في هذه المسألة، فأعلنت بعض القبائل الثورة على السلطان، الأمر الذي نتج عنه عدم بسط السلطان لنفوذه على كافة الأراضي العُمانية[١]. ولم يقم الأسطول الإنكليزي بحملته على السفن العُمانية إلا في عام ١٨٤٨م كما ورد سابقاً.

١- ثورات القبائل عام ١٨٦٦م :

حينما بدأ السيد سعيد بتوقيع اتفاقيات مكافحة تجارة الرقيق مع حكومة الهند الإنكليزية في عام ١٨٢٢م، وتأكيده على هذه الاتفاقية في عام ١٨٣٩م، وتأكيدها مرة ثانية في عام ١٨٤٥م، بدأت العلاقات بين القبائل العُمانية وسلاطين آل البوسعيد بالانهيار، وجاءت اتفاقية عام ١٨٧٣م لتدفع القبائل العُمانية للقيام بدور فاعل لمحاربة السلاطين العُمانيين، لا سيما القبائل الإباضية التي خسرت مورداً اقتصادياً مهماً حينما بدأ الإنكليز بمقاومة تجارة الرقيق، والتعاون مع سلاطين عُمان، وأكدت أن اتباع سلاطين عُمان هذه الأساليب في إلغاء تجارة الرقيق كالاتفاقيات مع الأجانب، وفرض الرسوم الجمركية تعدّ ابتعاد عن مبادئ المذهب الإباضي، لذلك قامت بعض القبائل العُمانية بدور في مقاومة إلغاء تجارة الرقيق في عُمان بقسميها الآسيوي والإفريقي، ومن أهم هذه القبائل قبيلة الجنبة*، وكانت التجارة هي المهنة الرئيسة لأكثر أبناء قبيلة الجنبة، إضافةً إلى المهن البحرية، وبرز منهم تجار يملكون مخازن كبيرة في عُمان ويتاجرون مع زنجبار، وبومباي، وموانئ البحر الأحمر، لهذا فقد كانت تلك القبيلة من أكبر القبائل العُمانية التي تتاجر بالرقيق بين هذه الموانئ وكان ميناء صور محطتهم الرئيسة لهذه التجارة، ولما بدأت سفن الأسطول الإنكليزي بدورياتها في مياه المحيط الهندي، وبحر العرب، والخليج العربي، تنفيذاً لمعاهدة عام ١٨٤٥م خسرت قبيلة الجنبة، وقبائل عُمانية أخرى مورداً اقتصادياً مهماً بالنسبة لها، ليس تجارة الرقيق فحسب بل تعدى ضباط الأسطول الإنكليزي على التجارة العُمانية المشروعة بحجة مكافحة تجارة الرقيق، وبناءً على

=١٩١٣م. انظر: عبدالله بن حميد السالمي، تحفة الأعيان ... ، ص ٢٩٤ . ولوريمر، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، مج٢ ، ص ٨١٨.

[١] - لاندن، عُمان منذ عام ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً ... ، ص ٤٣٣- ٤٣٤ . وانظر: India records 2 , Masqat No . 420 Vol. I , Atkinson to cone, 22 , September 1968 , p , 120 – 121 .

* قبيلة الجنبة: هي من أصل قحطاني، لكن أفرادها غافريون، وقدر عدد أفرادها بثلاثين ألف نسمة، وكانت هذه القبيلة بدوية الأصل، وتعد من أقوى القبائل قبيل القرن الثاني عشر الهجري، التاسع عشر الميلادي، إلا أنها ضعفت فيما بعد بسبب تناقص عددهم. انظر: عبدالله بن ابراهيم التركي، تجارة الرقيق في سلطنة عُمان.... ، ص ١٥٠.

ذلك فإنّ هذه المعاهدة أفسحت المجال لإنكلترا حتى تفرض رقابة على النشاط الملاحي للقبائل العُمانية لكن ذلك لم يُقبل في أواسط هذه القبائل. وفي عام ١٨٦٥م أعلنت قبيلة الجنبة في صور الثورة على السيد ثويني بن سعيد، الذي خضع لمطالب إنكلترا، وشاركت قبيلة بني بوعلي* قبيلة الجنبة في الثورة على السلطان، واستعان الثائرون بالأمير السعودي على منطقة البريمي الذي أمدهم بالرجال والسلاح؛ فهجم الثوار على حصن المدينة ولم تستطع حامية السلطان أن تقاوم أكثر من يومين، لذلك استطاع المهاجمون الاستيلاء على المدينة، وخلال الاستيلاء على السوق تضرر بعض أصحاب المحلات التجارية، ومعظمهم من رعايا حكومة الهند الإنكليزية (البانيان)، وقتل أحدهم وجُردوا من كل شيء قبل أن يُسمح لهم بمغادرة صور إلى مسقط، ولم يكن ثويني بن سعيد في موقف يستطيع فيه الدفاع عن هيبته[١]، وفي هذه الأثناء كتب الوكيل السياسي الإنكليزي في مسقط رسالة احتجاج إلى الإمام فيصل بن تركي آل سعود ونائبه على منطقة البريمي باسم الحكومة الإنكليزية، كما طلب من السيد ثويني أن يتخذ إجراءات حازمة ضد الجنبة وحلفائهم[٢].

وبعدما أدركت حكومة الهند الإنكليزية، أن السلطان لا يستطيع القيام بقمع هذه الثورة وإعادة ممتلكات رعاياها، عزمت على التدخل حتى لا تتعرض مصالحها في المنطقة للخطر، فأمدت السلطان بمدفعين وذخيرة، وقامت بعمل عسكري؛ حيث أُمر الكابتن (باسلي) Pasley قائد السفينة (هاي فلاير) High Flyer بالهجوم على ميناء العقير*، والقطيف*، والدمام، وتم تدمير سفينتين شراعيتين. إلا أن هذه العملية والتي كان الهدف منها تأديب السعوديين أخفقت، إذ قتل ثلاثة جنود إنكليز وجرح اثنين من الضباط وذلك في عام ١٨٦٦م، لذلك رأى الكولونيل (لويس بلي) *Lewis Pelly أنه من الضروري القيام بعملية سريعة

---

* قبيلة بنو بوعلي: ترجع في أصولها إلى بني تميم، وهي غافرية المذهب وجاءت إلى عُمان من الإحساء، ويقدر عددهم بتسعة آلاف نسمة، وهم بادية وحاضرة يعمل الحضر منهم في التجارة بين مدينتي صور والأشخرة ، أما البادية فهم أصحاب ماشية. وانظر: مايلز، الخليج بلدانه وقبائله... ، ص ٢٥٣.

[١] - لوريمر، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، مج٢ ، ص ٧٣٦- ٧٣٧ .

[٢] - الجوير، عبدالله بن عبد العزيز، **التطور السياسي لسلطنة مسقط وعُمان من الانقسام حتى الحماية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ والحضارة، الرياض، ١٤٠٥ – ١٤٠٦هـ ، ص ٤٢ .

* العقير : ميناء سعودي على الخليج العربي مقابل البحرين ، تصفه الوثائق البريطانية بأنه الميناء الرئيسي للوهابيين، تقدر منازله بخمسين منزلاً . انظر: حمد الجاسر ، **المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية " المختصر"** ط١ ، دار اليمامة ، الرياض، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م ،مج ٢ ، ص ٨٤٠ .

* القطيف : بلدة صغيرة شرق الجزيرة العربية ، توجد فيها قلعة حربية وهي الآن إحدى المدن في المملكة العربية السعودية. انظر: حمد الجاسر، المعجم الجغرافي " المختصر" ، مج٢ ، ص ١٠٠٥ . وايضاً : I. O . R ,V /23/217, Pirate Ports in the Persian Gulf, p,18-19

* لويس بلي : ولد في عام ١٢٤١هـ - ١٨٢٥م وبعد أن أتم تعليمه عمل جندياً في القوات المسلحة لحكومة الهند البريطانية في بومباي واشترك في الحرب الفارسية عام ١٢٧٤هـ - ١٨٥٧م وبعد ذلك عمل سكرتيراً في المفوضية البريطانية في =

ضد قبيلة الجنبة[1]. وفي عام ١٨٦٦م عندما وصل بلي إلى صور وجّه تحذيراً إلى زعماء الجنبة بأنه يريد قصف مدينتهم إن لم يدفعوا فوراً سبعة وعشرين ألف ريال عوضاً عما أتلفوه من ممتلكات الرعايا الإنكليز، فوافق الزعماء على دفع هذا المبلغ، لكنهم طلبوا مهلة حتى فصل الربيع موعد عودة سفنهم التجارية من البحر، لكن بلي رفض هذا الطلب، ففتحت السفينة هاي فلاير نيرانها على المدينة فدمرت قلاعها، كما قامت الزوارق التابعة للسفينة بتدمير السفن الشراعية الموجودة في خليج صور، وأحرقت كمية كبيرة من الأخشاب المستخدمة في صناعة السفن، وتم إحراق جزء من المدينة، وقتل عدد كبير من قبيلتي الجنبة وآل بوعلي[2]. وهكذا تخلصت الحكومة الإنكليزية من تمرد قبيلة الجنبة وقد نتج عن هذا التمرد:

١- تبين أن السيد ثويني لا يملك السيطرة الفعلية على ممتلكاته وأن بقاءه مرهوناً بالمساعدة الإنكليزية.
٢- بدأت القبائل العُمانية التي تضررت من جراء محاربة الأسطول الإنكليزي للسفن المحملة بالرقيق، تتحين الفرصة المناسبة لإعلان ثورتها على السلطان الذي وافق على تدمير السفن العُمانية التي تعتمد عليها هذه القبائل في تأمين قوتها اليومي.
٣- بدأت محاولات قبيلة الجنبة وحلفاؤها في البحث عن قوة تؤمن لها حرية ممارسة التجارة بين عُمان وشرق إفريقية دون أن تتعرض إلى هجوم من قبل دوريات الأسطول الإنكليزي، ووجدت هذه القوة في الحكومة الفرنسية التي وافقت على منح أعلامها للسفن العُمانية حتى لا تتعرض للتفتيش من قبل الأسطول الإنكليزي.

ومن القبائل العُمانية التي قامت بدور فاعل ومؤثر على الصعيد السياسي والعسكري في عُمان خلال فترة الدراسة هي قبيلة الحرث، إذ تسكن هذه القبيلة في المنطقة الشرقية من عُمان وتتميز بأنها القوة العسكرية للدولة البوسعيدية، فهي قبيلة بدوية تعمل في الزراعة، والبعض منهم تجاراً أثرياء يملكون سفناً

طهران، وبعدها عين مقيماً سياسياً في زنجبار في عام ١٨٦١م ، وبعدها أرسل إلى الخليج العربي ليكون مقيماً لبريطانيا في بوشهر، وفي عام ١٨٦٥م قام لويس برحلة إلى الرياض لبحث عدد من المسائل مع الإمام فيصل بن تركي، في مقدمتها تجارة الرقيق ، وكان عضواً في بعثة فرير إلى زنجبار . انظر: أبو علية ، عبد الفتاح حسن ، **دراسات في تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر**، ب . ط ، دار المريخ، الرياض ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، ص ١٣١ .

[1] - كيلي، بريطانيا والخليج ... ، ص ٤٦٦ .

[2] - لوريمر، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، مج ٢ ، ص ٧٣٧ .وانظر: I . O. R.,R/15/6/4,Letter from the Secretary of the Government of India to the Secretary of the Government , Bombay, Foreign Dept, Political in the 14th March 1866, p.72.

تجارية، وتعد هذه القبيلة ذات نزعة حربية حيث أنهم لا يتعاملون مع صور، ولهم ميناءان هما مطرح* ومسقط[1]. ولهذه القبيلة دور كبير في بناء وعمارة زنجبار وما حولها، وتعد من أهم القبائل الهناوية في شرق إفريقية أما قبيلة العوامر فهي من أبرز القبائل العربية التي كان لها دور في تجارة الرقيق، وهي إباضية المذهب يقدر عددها بما يقارب ١٤٠٠نسمة يتوزع المتحضرون منهم في اثنتي عشرة قرية من قرى عُمان الوسطى والشرقية، وكان لهم لهجة خاصة بهم[2]. وهذه كانت من أهم القبائل العربية التي أسهمت في تجارة الرقيق ورفضت محاربته، لكن هناك قبائل عربية كبيرة في عُمان لم يرد ذكرها في المصادر، ودليل ذلك أن تجارة الرقيق لم تكن ذات أهمية كبيرة لدى القبائل العُمانية، لكن ذلك لا يعني أن الرقيق لا يشكلون أهمية اجتماعية كبيرة ومؤثرة في المجتمع العُماني في القرن الثالث عشر الهجري، التاسع عشر الميلادي.

٢- محاولات إعادة الإمامة الإباضية

رفضت إنكلترا في بادئ الأمر الاعتراف بالسيد سالم بن ثويني* سلطاناً على عُمان بل حاولت إقناعه بالتخلي عن الحكم، كما أنه لم يحضَ بقبول واسع بين القبائل الإباضية في عُمان بسبب علاقته الجيدة مع السعوديين إضافة إلى الطريقة التي وصل بها إلى الحكم، إلا أنه حظي بدعم من القبائل الغافرية، وفي الوقت نفسه وقفت الحكومة الإنكليزية ضد عمه تركي وأجبرته على عدم القيام بأي عمل ضد سالم، وقامت بنفيه إلى الهند، ذلك لأن تركي بن سعيد كان من المعارضين لتقسيم السلطنة العُمانية وعمل جاهداً على إعادة توحيد السلطنة، ولهذا لم تؤيده إنكلترا في ذلك الوقت لأنها وجدت في السيد سالم البديل الأفضل[3]. وفي عام ١٨٦٦م أرسل السيد سالم وفداً للاعتراف به سلطاناً على عُمان خلفاً لوالده ثويني، وأكّد للإنكليز

---

* مطرح : أحد القلاع التي تقع على قمة هضبة صخرية ضيقة وهي الممر الوحيد الذي يصل بين مطرح ومسقط تتكون من ثلاثة أبراج دائرية برج كبير يقع في القمة وبرجان أصغر حجماً وتعد مدينة مطرح أكبر مدن السلطنة وأهمها من الناحية التجارية . انظر: لوريمر ، دليل الخليج ، القسم الجغرافي ، ج ٤ ، ص ١٥١١ .

[1] - التركي، تجارة الرقيق في سلطنة عُمان... ، ص ١٥٣. وانظر: مايلز، الخليج بلدانه وقبائله... ، ص ٢٥٨.

[2] - لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، مج٦، ص ٣٦١٧.

* سالم بن ثويني : هو سالم بن ثويني بن سعيد بن سلطان ، عمل مساعداً لوالده في تدبير شؤون السلطنة ثم طمع في الحكم فاغتال والده وهو نائم في عام ١٨٦٦م في ميناء صحار وسجن عمه تركي ثم ذهب إلى مسقط وبايعته الكثير من القبائل العُمانية ، ويذكر السالمي أن المقيم البريطاني حاول أن يقنع سالم بترك الحكم في بادئ الأمر لكنه أخفق في ذلك، ووصفه لوريمر بأنه ضعيف الشخصية وذو سلوك مزدوج، ولم يحض باحترام المسؤولين البريطانيين الذين عملوا معه ، ويتهمه البريطانيين بأنه حليف للسعوديين وفي عام ١٨٦٨م استولى عزان بن قيس على الحكم وأعلنت الإمامة، وانتهى المطاف بسالم في الهند ومات فيها في عام ١٨٧٣م. انظر: عبدالله بن حميد السالمي ، تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان .... ، مج٢ ، ص ٢٣٤- ٢٣٦ .

[3] - لوريمر، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، مج٢ ، ص ٧٣٩. وانظر: Extracts from a brief notes of a visit to Zanzibar belonging to the Imam of Muscat by Caption Hart in 1834, See Selection from Records of Bombay Government New Series XXIV, Bombay, 1856 , p.p. 273 -283.

في عُمان أنهم سيلقون ما اعتادوا عليه من الحماية، وحرصاً على التجار الهنود رعايا حكومة الهند الإنكليزية سمح المسؤولون في حكومة الهند لهؤلاء التجار بالعودة إلى عُمان، وفي شهر أيلول من العام نفسه قام (بلي pelly) بزيارة رسمية إلى مسقط، وأعلن اعتراف حكومته رسمياً بسالم سلطاناً على عُمان[١]. وحرصت إنكلترا على الاعتراف بسالم سلطاناً حتى لا يطمح ماجد بن سعيد سلطان زنجبار في إعادة توحيد شطري السلطنة الآسيوي والإفريقي، وذلك في ظل عدم وجود حاكم معترف به في عُمان نظراً لعدم شرعية الطريقة التي وصل بها سالم إلى الحكم في عُمان، لذلك فإن استمرار انفصال شطري السلطنة يسهّل على إنكلترا عقد معاهدات جديدة لقمع تجارة الرقيق.

أما علاقة السيد سالم مع عمه ماجد حاكم زنجبار لم تكن طيبة، فحاول السيد ماجد استغلال رغبة إنكلترا في مكافحة تجارة الرقيق فأرسل إلى الحاكم العام في الهند ليساومه على هذا الأمر، مقابل أن يسمح له بالتوجه إلى عُمان لمعاقبة سالم على قتله لوالده أو إيقاف دفع المعونة المالية إلى سالم[٢]. لكن حاكم الهند جون لورنس Jon Lawrence تمسك بقرار التحكيم القاضي بتقسيم عُمان إلى شطرين آسيوي وإفريقي، وأخبر السيد ماجد بأن سالم أصبح الحاكم الفعلي على مسقط، وأن عليه أن يفي بالتزاماته، وبهذا حظي سالم بدعم الحكومة الإنكليزية[٣]. ورغم هذه المكاسب التي حصل عليها السيد سالم إلا أنه فشل في تمتين علاقاته مع القبائل العُمانية، وارتكب خطأً كبيراً كان السبب في سقوطه، وهو تدبيره مؤامرة للتخلص من زعيم قبائل الهناوية صالح بن علي الحارثي الذي امتنع عن العمل مع تركي بن سعيد ضده، لكن مؤامرة سالم أخفقت حيث علِم بها صالح بن علي في اللحظة الأخيرة، فنجا بنفسه وبدأ يعمل للتخلص من سالم، وحرّض الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي أحد زعماء الإباضية البارزين في منطقة الباطنة، كما حرّض زعيم قبيلة بني بوحس*، واتهم سالم بن ثويني بأنه سيعتمد على عدداً من السعوديين في قواته وانضم إلى

---

[١] - لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، مج٢ ، ص ٧٤٢ .

[٢] - Bombay Government , Selection from the Records of Bombay Government , New Series no .XXIV.P.98.

[٣] - العقاد، صلاح ، و قاسم ، جمال ، زنجبار ... ، ص ١٢٨.

* بني بوحس : قبيلة إباضية كبيرة موالية للإمامة، تسكن في منطقة جعلان بين بلاد بو علي وميناء صور، ويقدّر مايلز عدد أفراد هذه القبيلة في تلك الفترة بسبعة آلاف، وتتبعها عدد من قبائل البادية. انظر: مايلز ، الخليج بلدانه وقبائله... ، ص ١٤٥.

هذه الثورة عزان بن قيس* حاكم الرستاق، ومما ساعدها على نجاحها هو كثرة الأموال التي جمعها الخليلي بقصد إعادة الإمامة الأباضية[١].

واقترح زعماء الإباضية عقد اجتماع في بركا*، فخرج عزان من الرستاق على رأس قوة، واستولى على بركا في منتصف عام ١٨٦٨م ثم تقدم الثوار من سمائل* إلى مطرح، ولما علم سالم بهذه التطورات أرسل مبعوثاً إلى الثوار وعرض عليهم الصلح ووعدهم بالأموال إن أنهوا الثورة، لكنهم رفضوا عرضه وتقدموا حتى استولوا على مطرح بسهولة واستعدوا لمهاجمة مسقط[٢]. وتقدم الثوار بعرض إلى السيد سالم للتنازل عن السلطة سلمياً، إلا أنه رفض ذلك اعتماداً على الدعم البريطاني الذي كان يأمل به[٣]، فتقدم المهاجمون إلى مسقط واستطاعوا دخولها بعد بذل الأموال إلى جنود السلطان، وكان الكولونيل بلي في ميناء مسقط فحاول القيام بعمل لنصرة السلطان إلا أنه أخفق في ذلك، وتلقى في هذه الأثناء تعليمات بعدم القيام بعمل لنصرة السلطان، وعندما أدرك السيد سالم على أن الدفاع على ما تبقى من المدينة غير مجدٍ هرب من مسقط بإحدى سفنه الخاصة التي تدعى (أميرة ويلز) Prince of Wales [٤]، وبهذا الشكل استولت القبائل الإباضية على السلطة في عُمان. وفي عام ١٨٦٨م اجتمع زعماء القبائل الإباضية بعد سقوط مسقط بأيدي المحافظين وقرروا اختيار عزان بن قيس إماماً لهم، وقد برز في حكومة عزان ثلاثة من أكبر زعماء القبائل الهناوية وهم؛ الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي، وصالح بن علي الحارثي، والشيخ محمّد بن سليم الغاربي، وهؤلاء بدأوا يديرون شؤون الحكم الجديد في الإمامة المنبعثة، أما الأهداف الرئيسة لبعث الإمامة في عُمان يمكن إجمالها بالآتي:

---

[١] - السالمي ، تحفة الأعيان ... ، ص ٢٣٨-٢٤٠.وانظر: I . O. R., R/15/6/199, Abstract from station order book East India Squadron , with refrance to fugitire slaves . from Cox. Political Resident , Persian Gulf, to R. N. litchfeld senior Naral officer H.M.S. Sphinx, may 24, 1909.p. 125.

* بركا: مأخوذة من اللفظ بركة أو بركا ، حصن بركا يقع وسط ولاية بركا، ويبعد عن خليج عُمان بساحل الباطنة لا يقل عن ١ كم، وله سور كبير للدفاع عن المدينة .انظر: لوريمر ، دليل الخليج ، القسم الجغرافي ، ج ٤ ، ص ١٥٧٣ .

* سمائل: تقع في وادٍ يسمى بأسمها، في منتصف الطريق بين مسقط ونزوى ، وتبعد عن مسقط حوالي ٨٥ كم وتشتهر بزراعة النخيل وبصناعة النسيج وتسمى أيضاً بالفيحاء ، لوريمر ، دليل الخليج ، القسم الجغرافي ، ج٤ ، ص ١٥٧٧ .

[٢] - لاندن ، عُمان منذ عام ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً ... ، ص ٣٤٥.

[٣] - السالمي، تحفة الأعيان ... ، مج ٢ ، ص ٢٤٥ .

[٤] - السالمي، تحفة الأعيان ... ، ص ٢٤٦ .

١- وضع حد للسيطرة الإنكليزية على عُمان، وإلغاء الالتزامات والمعاهدات التي فرضت على عُمان خلال عهد السلطة، وخاصة معاهدات إلغاء تجارة الرقيق، ومحاولة الحصول على اعتراف الحكومة الإنكليزية بالإمامة، مع التأكيد على استقلال عُمان وسيادتها.

٢- إلغاء السلطة المستقلة للقبائل التي تعارض الإمامة، وذلك بإخضاعها من جديد للإمامة، وإعادة تطبيق القوانين الإباضية.

٣- استعادة منطقة البريمي من السيطرة السعودية، ووضع حد للنفوذ السعودي في عُمان.

٤- استعادة زنجبار، وحل مشكلتي جوادر وبندر عباس، اللتان كانتا خاضعتين لعُمان قبيل الثورة [١].

وإنّ من أهم بواعث الإمامة هو ما عانت منه السلطنة العُمانية من جراء التدخل الإنكليزي في شؤونها الداخلية، وخضوع السلاطين العُمانيين لما تمليه عليهم الحكومة الإنكليزية فيما يتعلق بإلغاء تجارة الرقيق، بحيث تكون مكاسبه لهؤلاء السلاطين، وغراماته على القبائل العُمانية التي دُمرت سفنها، وقُضي على تجارتها المشروعة بحجة مكافحة تجارة الرقيق، وازدادت الحالة سوءاً بعد تقسيم السلطنة العُمانية، ووصول سلاطين ضعفاء إلى الحكم بقاؤهم مرهوناً بالدعم الإنكليزي[٢].

تحدّت إنكلترا النظام الجديد في عُمان باتباع سياسة الحصار الاقتصادي، فبدأت تُعيق النشاط التجاري البحري، وبدأت دوريات الأسطول الإنكليزي تزيد من توقيف المراكب وتفتيشها بحثاً عن الرقيق وتدميرها بحجة ممارسة تلك التجارة، لهذا ضعفت التجارة بين عُمان وشرق إفريقية والهند، وزادت إنكلترا من ممارستها العدائية تجاه حكومة عزان بن قيس، فعندما احتل الفرس ميناء بندر عباس الذي كان البوسعيديون قد استأجروه منهم في فترة سابقة حاول عزان بن قيس استرجاع هذا الميناء بالقوة، لكن الإنكليز عارضوه في ذلك، وعندما نجح عزان في الاستيلاء على جوادر وتعيين حاكم من قبله عليها، استطاع أحد أبناء ثويني بن سعيد الاستيلاء على المدينة، فطلب حاكم جوادر المساعدة من إنكلترا لكنها رفضت ذلك ووقفت ضد محاولات عزان في إرسال حملة بحرية لاستعادة المدينة [٣]. وهكذا وقفت الحكومة الإنكليزية ضد محاولات الإمام الإباضي إيجاد الاستقرار في عُمان حتى تعجل بسقوطه. وفي عام ١٨٦٩م أمرت حكومة الهند الإنكليزية لويس بلي، بأن يقوم بدراسة الأوضاع الداخلية، ومدى استقرار الحكومة الجديدة في عُمان، حتى تستطيع إنكلترا أن تتخذ قراراً بشأن الاعتراف الرسمي بعزان حاكماً على عُمان،

---

[١] - غباش، عُمان الديمقراطية الإسلامية... ، ص ٢٢١.

[٢] - لوريمر، دليل الخليج ، القسم التاريخي، ج٢، ص ٧٥٤.

[٣] - لوريمر، المصدر نفسه، ص ٧٥٥.

وفي هذه الأثناء كان عزان يعمل على حل خلافه مع قبيلة بني بوعلي في المنطقة الشرقية من عُمان، حيث أن الاعتراف الإنكليزي بحكم عزان كان متوقف على بسط نفوذه على كافة الأراضي العُمانية.

وعلى الرغم من أن حكومة الهند كانت تخشى من ازدهار تجارة الرقيق بين عُمان وشرق إفريقية بعد وصول المحافظين، وانبعاث الإمامة من جديد في عُمان، إلا أنها في الوقت نفسه كانت حذرة من وصول النفوذ السعودي إلى عُمان، لكيلا تصل الدعوة السلفية* إلى شبه القارة الهندية[١]. وحاول بلي الحصول على اعتراف حكومته بحكم عزان بن قيس حتى لا تعدّ الإمام الجديد نفسه حراً من الالتزامات التي تنطوي عليها المعاهدات الخاصة بمكافحة تجارة الرقيق، والاتفاقيات التجارية، لكن حكومة الهند لم تقبل رأي مقيمها وردت عليه كما يأتي: (إنّ المعاهدات التي عقدت بين الحكومة الإنكليزية ومسقط سارية المفعول بصرف النظر عن كل التغيرات التي يمكن أن تحدث في التكوين الداخلي لحكومة مسقط، أو في شخص قائدها، ومن المستحيل أن نعتبر معاهداتنا معلقة في حين أننا أبقينا، باستمرار، وكيلاً مقيماً في مسقط وألححنا على الحقوق والامتيازات التي تضمنها لنا هذه المعاهدات)[٢]، ومن المؤكد أن الحكومة الإنكليزية لن تتخلى عن معاهدات ظاهرها مكافحة تجارة الرقيق وباطنها تحتوي على تسهيلات لإنكلترا، حتى تحكم سيطرتها على المنطقة وتتخلص من الدول الأجنبية المنافسة لها، بل يجب على المسؤولين الإنكليز التأكيد على هذه المعاهدات في هذه الفترة أكثر من أي وقت مضى، حيث حرص النظام الجديد على التخلص من أي اتفاقيات سابقة. وفي الواقع فإنّ هذه المعاهدات لم يكن لها أيةَ أهمية عند الأئمة الإباضيين[٣]، وذلك فإنّ عزان بن قيس إمام منتخب من قبل أهل الحل والعقد في عُمان، لذلك فهو غير معني بقبول معاهدات فرضت على سلاطين سابقين، فكيف يظهر ذلك من إمام ناضل للتخلص من السيطرة الأجنبية.

ورأت الحكومة الإنكليزية أن وصول السفن الأوروبية إلى مسقط، واعتراف الحكومة الإنكليزية بحكومة عزان بن قيس يمثل خطراً على نفوذها في عُمان، وبناءً على ذلك طُلب من بلي الذي كان موجوداً في كلكتا أن يذهب على وجه السرعة إلى منطقة الخليج العربي، ويعلن من هناك اعتراف إنكلترا رسمياً

---

* الدعوة الوهابية : حركة إسلامية قامت في نجد وسط شبه الجزيرة العربية في أواخر القرن الثاني عشر الهجري ، الثامن عشر الميلادي على يد الشيخ محمد بن عبد الوهاب ١٧٠٣ ١٧٩٢م والأمير محمد بن سعود حيث تحالفاً انشر الدعوة السلفية التي قامت على أثرها الدولة السعودية الأولى والتي سيطرت على شبه الجزيرة العربية وأجزاء من العراق والشام واليمن. انظر: بن غنام ، حسين، **تاريخ نجد**، ج١ ، دار الثلوثية ، ط١، ١٤٣١هـ ، ص ٧٠ .

[١] - لوريمر، دليل الخليج ... ، ص ٧٥٧.

[٢] - I. O. R. , R/15/6/36 Detailed Reports of the Rising in the Batinah, No, 272 in 6th March 1874 , p.p. 50- 51 .

[٣] - درويش، سلطنة عُمان منذ القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .... ، ص ١٢٦.

بحكومة عزان بن قيس، وأن يطلب تأجيل إعادة تعزيز المعاهدات الخاصة بإلغاء تجارة الرقيق وغيرها، والتي عُقدت مع سلاطين عُمان السابقين إلى وقت لاحق[١]. ولم يستعجل بلي حكومته على الاعتراف بحكومة عزان، وبعد زوال الظروف التي حتمت الاعتراف رأت حكومة الهند الإنكليزية أن ترفع هذه المسألة إلى مجلس الوزراء البريطاني لإبداء الرأي فيها، وبرفقتها تقرير خاص عن الضمانات التي يجب توفرها قبل إعلان الاعتراف، ومن أهمها التأكيد على استمرار جميع المعاهدات السابقة، التي وقعها السلاطين العُمانيون، وأولها معاهدة مكافحة تجارة الرقيق، بالإضافة إلى تسوية مسألة استمرار الحكومة الإنكليزية في دفع المعونة السنوية، وبهذا الشكل ربطت حكومة الهند بين بقاء المعاهدات الخاصة بمكافحة تجارة الرقيق وبين الاعتراف رسمياً بعزان سلطاناً على عُمان، وذلك خوفاً من تطلعات القبائل الإباضية التي حرصت على بعث الإمامة من جديد، حتى تقف ضد التدخل الإنكليزي المستمر في شؤون السلطنة تحت ذرائع متعددة، وتأتي مقاومة تجارة الرقيق في مقدمتها[٢].

وفي الوقت الذي استمرت فيه المناقشات بشأن الاعتراف بإمامة عزان ظهر تركي بن سعيد من جديد على الساحة العُمانية، واستطاع القضاء على حكم عزان في عام ١٨٧١م قبل أن تعترف الحكومة الإنكليزية به رسمياً[٣]. كما أسهم ماجد بن سعيد بمحاربة الإمامة الجديدة في عُمان، وذلك بأمر من الحكومة الإنكليزية، وما يؤكد ذلك أن ماجد وجه تحذيراً إلى التجار العُمانيين بأنه سوف يمنعهم من دخول زنجبار طوال بقاء عزان في الحكم، وكان هذا التحذير موجهاً بدايةً إلى قبائل جعلان وصور، وهي من أكبر القبائل التي عملت على تهريب الرقيق إلى منطقة الخليج، وقد استجابت قبيلتا الجنبة وبني بوعلي لهذا التهديد، خوفاً من منعهم من الاتجار بالرقيق بين شرق إفريقية وعُمان، واجتمع زعماء هاتين القبيلتين بالسيد تركي بن سعيد من أجل العمل على إسقاط عزان بن قيس، وكان الاجتماع في بندر عباس في عام ١٨٧٠م[٤]، وهكذا أصبحت تجارة الرقيق وسيلة من الوسائل التي استخدمت في محاربة نظام الإمامة

---

[١] - لوريمر، دليل الخليج ، القسم التاريخي، ج٢، ص ٧٥٧.

[٢] - I. O. R. , R/15/6/36 Capture of El Masnaah fort by Sayyid Ibrahim bin kais, in Recapture by Sayyid Turkie, No, 710, in 12 March 1882, p. 167.

وانظر: كيلي، بريطانيا والخليج... ، ص ٤٩٩.

[٣] - لوريمر، دليل الخليج، القسم الناريخي، ج٢ ، ص ٧٥٨.

[٤] - وانظر: كيلي ، بريطانيا والخليج ... ، ص ٥٦٢.

الإباضية في عُمان، ومن أهم الأسباب التي دعت سلطان زنجبار إلى دعم تركي بن سعيد هو خوفه من مطالبة عزان بن قيس بضم زنجبار إلى عُمان[١]، وإلغاء تحكيم كاننج، أو تدبير انقلاب ضده[٢].

وهكذا نجد الهدف الرئيس للحكومة الإنكليزية، هو دعم معاهدات مكافحة تجارة الرقيق لذا وقفت ضد حكومة عزان خشية من عدم التزامه بهذه المعاهدات، وبدأت تبحث عن البديل الأفضل الذي يمكن أن يدعم مخططاتها وخاصة في قمع تجارة الرقيق ومقاومة القوى المنافسة لها في عُمان.

٣- موقف إنكلترا من تطور الأوضاع الداخلية في عُمان قبيل معاهدة عام ١٨٧٣م

ذكرنا في الفقرة السابقة أن الحكومة الإنكليزية لم ترضَ بإعادة الإمامة الإباضية في عُمان، وعملت على تسوية الأوضاع الداخلية في عُمان بما يتناسب مع مصالحها، وعلى الرغم من التنافس بين أبناء الأسرة البوسعيدية للوصول إلى سدة الحكم في عُمان، لكن الحكومة الإنكليزية اختارت من بينهم تركي بن سعيد. وعدّت هذه التطورات مقدمة لمعاهدة عام ١٨٧٣م، ذلك أن الحكومة الإنكليزية غضت النظر عن تركي بن سعيد ليقوم بإسقاط الإمامة والوصول إلى سدة الحكم، لكن هذ لم يكن دون ثمن، والدليل ما إن نجح السيد تركي في هذه المهمة حتى تقدمت الحكومة الإنكليزية وأمليت عليه المعاهدة المذكورة فوافق عليها دون تردد، وعمل بإخلاص على تنفيذ بنودها دون النظر إلى عواقب ذلك، إذ وقفت الكثير من القبائل العُمانية في وجه هذه السياسة المُذلة، وفي الوقت نفسه عملت الحكومة الإنكليزية على دعم حليفها السيد تركي حتى تضمن تنفيذ سياستها في المنطقة بحجة مكافحة تجارة الرقيق. وكانت الحكومة الإنكليزية تتلقى التقارير من وكيلها السياسي في مسقط (ديسبرو) Desbrow الذي ندد بسياسة عزان ورجال حكومته، واقترح رفع الرقابة عن تركي بن سعيد، الذي كان مقيماً في الهند حتى يتمكن من العودة إلى عُمان والإطاحة بحكم عزان، ويؤكد ديسبرو أن القبائل العُمانية تكنّ لتركي الولاء وستقوم بمساعدته، لأنها رأت أنه كان ناجحاً في حكمه لصحار، قبيل استيلاء الإمامة الإباضية على الحكم في مسقط. وبعد هذه المراسلات عملت حكومة بومباي على شرح رأي ديسبرو للمسؤولين الإنكليز في حكومة الهند الإنكليزية، فأرسل حاكم بومباي رسائل سرية إلى نائب الملكة في الهند، أشار فيها إلى أهمية وصول تركي بن سعيد إلى السلطة في عُمان والذي يعود بالفائدة على الحكومة الإنكليزية[٣]. وبالتالي أن من شروط وصول تركي

---

[١] لوريمر، دليل الخليج .... ، ص ٧٦٠ . وانظر: I. O. R. , R/15/6/ 36 Siege and Assault of Muscat by El Sharkiyeh , Rebels, No. 728-730, in 15 October 1883, p.p.171-172.

[٢] - لاندن، عُمان منذ عم ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً ... ، ص ٣٧١ .

[٣] - الجوير، التطور السياسي لسلطنة مسقط وعُمان من الانقسام حتى الحماية... ، ص ١٤٣-١٤٤

بن سعيد إلى الحكم هو موافقته على دعم سياسة إنكلترا في قمع تجارة الرقيق والوقوف في وجه أية سياسة خارجية تنافس المصالح الإنكليزية.

وذلك أعطت إنكلترا للسيد تركي بن سعيد حرية التنقل فغادر الهند إلى الخليج العربي في شهر آذار من عام ١٨٧٠م على ظهر إحدى السفن التجارية الإنكليزية، ووصل إلى منطقة الساحل العُماني وحاول التقرب من زعماء القبائل هناك لدعم تحركاته. وعلى الرغم من دعم زعماء القبائل له لكنه أخفق في كسب تأييد شيخ أبو ظبي، وزعماء قبيلة النعيم الذين لا يزالون يؤيدون حكومة عزان بن قيس[١]، وأخفق في الحصول على دعم السعوديين[٢]. وتلقى في هذه الأثناء دعماً من أخيه ماجد حاكم زنجبار، كما وصلته مكاتبات من بعض زعماء القبائل العُمانية الغافرية، وبعض الهناويين المناوئين لنظام الإمامة، يدعونه فيها إلى المجيء إلى عُمان[٣]. وهذا ما شجعه على القيام بمحاولة جديدة لإسقاط نظام الإمامة، فنزل في البريمي، حيث انضمت إليه قبيلة بنو نعيم، كما انضم شيوخ دبي، وعجمان*، ورأس الخيمة، بعد أن اشترى تأييدهم بالأموال التي كان يرسلها له أخوه ماجد من زنجبار[٤]، واستطاع السيد تركي أن يجمع أربعة آلاف مقاتل[٥]، وقام برشوة عدد كبير من زعماء القبائل العُمانية، لاسيما أولئك الذين تسكن قبائلهم في مناطق مهمة، وحرضهم للتخلي عن تأييدهم لعزان، فنجح في ضم قبائل الدروع*، والجنبة والحبوس*، وآل وهيبة*، إلى جانبه[٦]، وعلى أي حال نجحت التحذيرات التي وجهها ماجد بن سعيد تقتضي بمنع هذه القبائل من المتاجرة مع زنجبار إذا لم تتعاون مع السيد تركي، وفي عام ١٨٧٠م التقى جيش عزان الباغ عدده حوالي

---

[١] - لاندن، عُمان منذ عام ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً ... ، ص ٣٧٣.

[٢] - لوريمر، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، مج٢ ، ص ٧٥٢ .

[٣] -السالمي، تحفة الأعيان ... ، ص ٢٧٦. وانظر: كيلي ، بريطانيا والخليج ... ، ص ٥٦١ -٥٦٢ .

* عجمان: تقع في منطقة الساحل العُماني (ساحل الإمارات العربية المتحدة حالياً) وتحدها الشارقة من ثلاث جهات، وتقع بين أم القوين في الشمال ، ودبي في الجنوب، وتشكل إحدى الإمارات العربية المتحدة. انظر: السالمي، تحفة الأعيان...، ص ٧٧٥.

[٤] - لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ص ٧٥٣.

[٥] - غباش، عُمان الديمقراطية والإسلامية... ، ص ٢٣١.

* قبيلة الدروع: قبيلة بدوية تتركز في منطقة الظاهرة ، يقدر مايلز عدد سكانها في تلك الفترة بستة عشر ألفاً، وهي خليط من الأباضيين والسنيين، وتنتشر هذه القبيلة بين أراضي آل أبو شامس في الشمال، والجنبة في الجنوب، ويشتهر أبناء الدروع بالشجاعة والإقدام. انظر: مايلز، الخليج بلدانه وقبائله...، ص ٢٥٤.

* الحبوس: من أكبر القبائل الإباضية في عُمان، ويقطن أبناؤها في المنطقة الشرقية، وبعضهم في عُمان الوسطى، يقدّر مايلز عددهم في تلك الفترة بخمسة وعشرين ألفا نسمة، وينقسم الحبوس إلى أحدى عشر فخذاً وهم خاضعون للإمامة الإباضية بشكل تام .انظر: مايلز، الخليج بلدانه وقبائله ... ، ص ٢٥٧.

* آل وهيبة: من أكبر القبائل البدوية في عُمان، وهي أباضية المذهب، خاضعة للإمامة بشكل تام، ويتركز انتشار آل وهيبة في المنطقة الشرقية، ويشتهر أبناء هذه القبيلة بتربية الإبل. انظر: مايلز ، الخليج بلدانه وقبائله... ، ص ٢٧١- ٢٧٢ .

[٦] - لاندن، عُمان منذ عام ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً .... ، ص ٣٧٤ . وانظر: I. O. R. , R/15/6/20 Letter From Colonel Ross Political Resident in the Persian Gulf, To Secretary Government of India , No,279 , in 29 December 1890, p.p. 102 – 104.

أربعة آلاف مقاتل مع جيش تركي في أحد الممرات الجبلية قرب بلدة ضنك*، وكانت نتيجة المعركة نصراً كبيراً لقوات تركي بن سعيد، وقتل في هذه المعركة عدداً كبيراً من شيوخ القبائل الموالين للإمامة، أما عزان فقد استطاع الفرار مع عدد من معاونيه إلى صحار في الوقت الذي واصل فيه تركي تقدمه جنوباً إلى أواسط عُمان، فانضمت إليه قبيلة بني ريام*، ثم استولى على جعلان وانضمت إليه قبائل عُمانية أخرى حتى بلغت قواته ما يقارب ستة آلاف رجل[١]، وفي هذه الأثناء توفي ماجد بن سعيد، وفقد تركي مورداً مالياً مهماً كان يعتمد عليه، ولكن ذلك لم يؤثر كثيراً في معنوياته، فقد أدرك أن الإمامة أصبحت على وشك السقوط. وبادر السيد تركي بإرسال جزء كبير من قواته إلى مطرح ومسقط، وكان على رأس هذه القوات سيف بن سليمان البوسعيدي الذي عمل محافظاً لمطرح قبيل استيلاء الإمامة على السلطة في عُمان، وحاول عزان إرسال تعزيزات إلى مطرح عن طريق البحر، إلا أن حكومة الهند الإنكليزية رفضت ذلك، وعند إرساله سفينة شراعية محملة بالمعدات العسكرية من مسقط إلى حاميته في مطرح، تم إغراقها من قبل أحد الطرادات الإنكليزية بأمر من المقيم الإنكليزي، وفي هذه الأثناء استطاع سليمان بن سيف أن يصل إلى مطرح فهاجمها بضراوة، وعلى الرغم من مقتل سليمان هذا، إلا أن جيشه انتصر على جيش الإمامة، وقُتل عزان، وحاول الخليلي ترشيح إبراهيم بن قيس أخ عزان للإمامة، لكن محاولته باءت بالفشل، حيث هرب ابراهيم إلى صحار وهكذا استولى تركي بن سعيد على مطرح، وأصبح الطريق مفتوحاً أمامه للاستيلاء على آخر معاقل الإمامة في مسقط[٢].

وعندما تقدمت قوات السيد تركي إلى مسقط حاول بعض زعماء الهناوية إقناع الخليلي الذي تزعم المقاومة في مسقط بالتنازل، لكنه رفض ذلك واتهمهم بخيانة الإمامة، كما تدخل بلي Pelly المقيم الإنكليزي في الخليج والجنرال (واي) Way الذي حلّ محل ديسبرو ممثلاً سياسياً لإنكلترا في مسقط، واستطاعا إقناع الخليلي بالاستسلام، واجتمع تركي بن سعيد بالخليلي بحضور هذين المسؤولين الإنكليز[٣]، وتم الاتفاق على مايأتي:

---

* ضنك: إحدى بلدان منطقة الظاهرة ، تشتهر بالزراعة. انظر: لاندن، عُمان منذ عام ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً....، ص ٣٨٠.

* قبيلة بني ريام : إحدى القبائل الإباضية، يتركز وجودها في منطقة الجبل الأخضر في عُمان ، ومن أهم مدنها نزوى وأزكي ويقدر مايلز عددهم في تلك الفترة بأربعة عشر ألف نسمة. انظر: مايلز، الخليج بلدانه وقبائله... ، ص ٢٦٨.

[١] - السالمي، تحفة الأعيان ....، ص ٢٧٩-٢٨٠ .

[٢] - السالمي، تحفة الأعيان... ' ص ٢٨٠ – ٢٨١. وانظر: I. O. R. , V/23/217, Ready Concluded between the Honorable East India Company and His Highness the Imaum of Muscat, date 12th October 1798, p.p. 248- 249.

[٣] - السالمي، تحفة الأعيان .... ، ص ٢٨١.

١- ألاّ يعتبر الخليلي مسؤولاً عن أعمال حكومة عزان، بما في ذلك الممتلكات المصادرة.

٢- أن يُسمح للخليلي الإقامة في أية منطقة يختارها من عُمان، وأن يكون السيد تركي بن سعيد مسؤولاً عن حياته حتى وصوله إلى مكان إقامته الجديد.

٣- ألاّ تصادر الممتلكات المباعة وأن تظل في حوزة أصحابها.

٤- أن تُلغى جميع الدعاوي والطلبات وأن يسري هذا الاتفاق على جميع أفراد حكومة الإمامة وأتباعهم.

٥- أن يضمن المقيم البريطاني في الخليج تنفيذ بنود هذا الاتفاق في عام ١٨٧١م[١].

وما أن غادر بلي من ميناء مسقط، حتى قام تركي باعتقال الخليلي وابنه وزج بهما في سجن إحدى قلاع مسقط، متهماً إياهما بأنهما كانا على اتصال بإبراهيم بن قيس في صحار. وفي كانون الثاني من عام ١٨٧١م توفي الخليلي في ظروف غامضة[٢]. وهكذا استولى السيد تركي بن سعيد على السلطة في عُمان بمساعدة الحكومة الإنكليزية، حيث قدّم المقيم البريطاني في الخليج المساعدات الممكنة له، ومنذ أن بدأ تركي هجومه على مسقط، توقفت سفن الأسطول الإنكليزي، عن القيام بعمليات التفتيش التي تقوم بها عادةً لمنع تهريب الرقيق إلى العراق ومنطقة الخليج العربي بشكل عام، ويبدو أن ذلك كان من أجل تسهيل وصول الإمدادات حتى يتمكن من القضاء على الإمامة الإباضية[٣]. ويبدو أن السبب الرئيس لسقوط إمامة عزان بن قيس هو عدم اعتراف الحكومة الإنكليزية به حاكماً على عُمان، وهذا الذي دفع المسؤولين الإنكليز إلى اتباع سياسة الحصار الاقتصادي، حيث أغلقت الموانئ الهندية والأفريقية أمام التجار العُمانيين، مما أدى إلى الركود الاقتصادي في عُمان والذي استمر أكثر من سنتين، الأمر الذي أرغم التجار العُمانيين والتجار البانيان على مغادرة عُمان، وكان هدف إنكلترا من اتباع هذه السياسة مع الإمامة الجديدة هو:

- التخلص من القبائل العُمانية، وتدمير تجارتها، وقطع سبل رزقها من أجل أن تتبرأ من حكم الإمامة، وبالتالي تعلن الثورة عليه.

---

[١] - سنّو، عبد الرؤوف ، **اتفاقات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربية (١٧٩٨ – ١٩١٦)**، مجلة تاريخ العرب والعالم ، بيروت، ١٩٩٨م ، ص ٤٠ .

[٢] - الطائي، تاريخ عُمان السياسي.... ، ص ٨٠ .

[٣] - ويلسون، الخليج العربي.... ، ص ١٧٨ . وانظر: I. O. R. , R/15/6/36 Siege and Assault of Muscat by El Sharkiyeh, Rebels, No. 228-730, in October 1883 ,p.p. 171- 172.

- العمل على عدم انتعاش تجارة الرقيق بعد وصول القبائل الإباضية المحافظة إلى السلطة في عُمان، وهي التي لا تعترف بالمعاهدات التي أبرمت بخصوص هذه المسألة من قبل.

ثانياً: ردود الفعل العُمانية من سياسة إنكلترا في عهد تركي بن سعيد ١٨٧١ – ١٨٨٨م.

بعد أن وقعت الحكومة الإنكليزية معاهدة ١٨٧٣م مع السيد تركي بن سعيد لمنع المتاجرة بالرقيق في أراضي السلطنة العُمانية، تعهدت له مقابل ذلك بتقديم الدعم السياسي والعسكري اللازمين للحفاظ على استقرار حكومته، وفي الوقت نفسه ألحقت بهذه المعاهدة اتفاقية لضمان الحقوق القانونية للرعايا الإنكليز داخل مناطق نفوذه[١]. وأدى عقد هذه المعاهدة إلى حدوث معارضة قوية في فترة مبكرة من حكمه، حيث ضعفت مكانته لدى العُمانيين سواءً كانوا من أهالي مسقط الذين يعدّون تجارة الرقيق مصدراً مهماً لهم، أو من القبائل العُمانية التي تسكن الأجزاء الداخلية من عُمان، والتي تعدّ الرقيق ركناً مهماً من نظامها الاجتماعي والاقتصادي[٢]. ويقول كيلي في هذا الشأن: " وعلى أية حال فلابد من الاعتراف بالفضل للسيد تركي على ما أظهر من شجاعة وإخلاص في علاقته بالحكومة الإنكليزية. وفيما يتعلق بتجارة الرقيق فقد انتهج السيد تركي سياسة تتفق مع المصالح الإنكليزية، كل ذلك على حساب سمعته ومركزه بين العرب "[٣].

وأدرك السيد تركي أن بقاءه في الحكم والمحافظة على وحدة البلاد مرهون بالتعاون مع المسؤولين الإنكليز في منطقة الخليج، لذلك أقام علاقات حسنة مع (روس) Ross المقيم الإنكليزي في الخليج، الذي خلف بلي في هذا المنصب، ومع (مايلز) Miles الوكيل السياسي الإنكليزي في مسقط، ومن هنا التقت مصالح السلطان الخاصة بالمصالح الإنكليزية، إلا أن هذا التقارب وخاصة خضوعه لإرادة الإنكليز في مسألة منع تجارة الرقيق قد تسبب له مشقة عظيمة، واستمر هذا التعاون بينه وبين الإنكليز لأنه ذلك يعني له الشيء الكثير لا سيما في الأوقات الحرجة التي يتعرض فيها حكمه للخطر، حيث تسارع حكومة الهند الإنكليزية بالوقوف إلى جانبه[٤].

---

[١] - المعمري، عُمان وشرقي إفريقية .... ، ص ١١٠ .

[٢] - لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، مج ٦ ، ص ٣٦١٨. وانظر: قاسم ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية .... ، ص ١١٣ – ١١٤ .

[٣] - كيلي ، بريطانيا والخليج ... ، ص ٦٩٤ . وانظر: I. O. R., R/15/6/20 Latter From Colonel Ross Political Resident in the Persian Gulf , To Secretary Government of India, No. 279, in 29 December 1890, P.P. 102- 104

[٤] - توزون ، بنلوب ، **سجلات المعتمد البريطاني في الخليج** ، ترجمة : محمد بن ابراهيم الشيباني، الكويت ١٩٩٣م،ط١، ص ١٦ – ١٧ . وانظر: روبرت لاندن، عُمان منذ عام ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً ... ، ص ١٤٥ .

وكان المعارضون لخضوع تركي للسياسة الإنكليزية في مجال محاربة تجارة الرقيق مدركين لأهمية الدعم الإنكليزي للسلطان، لذلك حاول هؤلاء عدة مرات قبل القيام بشن هجماتهم على السلطان إقناع المسؤولين الإنكليز باتخاذ موقف الحياد في هذا الصراع، حيث كانوا يرون أن الدعم الإنكليزي هو تدخل في شؤون عُمان الداخلية، وهو أمر ليس له ما يبرره ، وعندما قام المناوؤن للسلطان بالهجوم على مسقط في عام ١٨٧٧م تدخلت قوة بحرية إنكليزية مسلحة، وعملت على صد الهجوم لذلك كتب ابراهيم بن فيس كتاباً إلى المعتمد الإنكليزي في مسقط قال فيه: " لقد تدخلتم في حرب العرب بين الحاكم ورعاياه، وإنكم أشعلتم حرباً بغير حق. وهذا أمر يخالف جميع القواعد والقوانين، وما كنا ننتظره منكم. فإذا كنتم تعتقدون أن جيشكم قوي، ودولتكم جبارة، وشعبكم قوي، فأن الله أقوى وأعظم. وعليه نعتمد وبه نستعين. ونحن لا نسعى لغير صداقتكم فلا تعادونا بغير سبب ..."[١].

وازدادت نقمة القبائل العُمانية على السيد تركي بسبب تنامي سيطرة الهنود على التجارة العُمانية بسبب إجراءات التفتيش التي تقوم بها دوريات الأسطول الإنكليزي للسفن العُمانية، الأمر الذي أدى إلى تحول ملكية معظم السفن العُمانية العاملة في التجارة إلى الجالية الهندية، وذلك بتشجيع من حكومة الهند الإنكليزية، فشمل النشاط التجاري للهنود عمليات الشحن البحري، والقيام بأعمال الوكالات لشركات الملاحة البخارية الأوروبية، لذلك اضطرت معظم العائلات التجارية العُمانية إلى الانتقال إلى داخل عُمان للعمل في مزارعها، تاركين ما بقي من الأنشطة التجارية للجالية الهندية، وتعدّ ذلك نجاحاً كبيراً في نشر الهيمنة الإنكليزية على الاقتصاد العُماني[٢]. ولم تكتفِ إنكلترا بتقديم المساعدات العسكرية بل تعدى الأمر إلى تقديم المساعدات المالية، وبعد توقيع معاهدة عام ١٨٧٣م تدخلت حكومة الهند الإنكليزية إلى جانب السيد تركي لتشجيعه والوفاء في تحقيق أهداف المعاهدة والإسهام في تخفيف حدة الثورات التي تقوم بها القبائل العُمانية المتضررة من المعاهدة، حيث كان السلطان يقوم بتوزيع المساعدات على زعماء القبائل ذات النفوذ على شكل مخصصات دورية، وهذا مما أسهم في التأثير على مواقف هؤلاء الزعماء خلال الثورات التي تظهر بين الحين والآخر[٣]. وتمكن السيد تركي بن سعيد من تنفيذ معاهدة ١٨٧٣م ولكونه أداة طيعة بين أيدي

---

[١] - لاندن ، عُمان منذ عام ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً ... ، ص ٣٨٠ .

[٢] - الحلو، صادق أمين، **السياسة البريطانية اتجاه المشيخات في الساحل العُماني ١٨٥٣ ــ ١٨٩٢**،د.ت، الوثيقة ٩٩ .

[٣] - كيلي، بريطانيا والخليج... ، ص ٦٧٧. وانظر: لاندن، عُمان منذ عام ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً.... ، ص ٣٨٥.

المسؤولين الإنكليز في حكومة الهند، فقد عمل هؤلاء على تخليصه من منافسيه على الحكم وسلموه معونة زنجبار، وسمحوا له باستعادة صحار وذلك بعد شهرين من توقيع المعاهدة المذكورة[١].

واستطاع السيد تركي من جمع قواته وانضمت إليه قوات من قبيلة النعيم، وتولى قيادة جيشه بدر بن سيف البوسعيدي ابن عم السلطان، وفي شهر آب من عام ١٩٧٣م حاصرت قوات السلطان صحار، وبعد أن قصفت المدينة بالمدفعية، وافق إبراهيم بن قيس على الاستسلام مقابل دفع خمسة آلاف ريال تعويضاً له، وأن يجرى عليه راتب شهري، ما يقارب مئة ريال. وبعد دخول المدينة عيّن السلطان بدر بن سيف محافظاً على صحار، مكافأة له على النصر الذي حققه على قوات ابراهيم بن قيس، وهكذا تم للسلطان تركي بن سعيد استعادة ساحل الباطنة، وخرج إبراهيم بن قيس إلى الرستاق[٢]. وعندما حاول عبد العزيز بن سعيد* الاستيلاء على جوادر، ووصلت السفينة الحربية الإنكليزية (رايفل مان) Rifel Man إلى جوادر ووجه المسؤولون الإنكليز تحذيراً إلى عبد العزيز، وطالبوه بالانسحاب، وفي هذه الأثناء تضررت بعض متاجر الرعايا البريطانيين، فاستجاب عبد العزيز لهذه التحذيرات وخرج إلى جوادر، وترصدت له سفن الأسطول البريطاني وقبضت عليه بالقرب من ميناء صور، وأرسلته إلى كراتشي*، بعد أن تعهد ألاّ يعمل ضد أخيه تركي[٣].

في عام ١٨٧٤م وصل عبد العزيز إلى مسقط بعد أن وافق أخوه تركي على ذلك، وبهذا أمنت الحكومة الإنكليزية جانب واحد من أبرز خصوم السلطان، حتى لا يتسبب في معارضة معاهدة عام ١٨٧٣م. وللهدف نفسه عملت حكومة الهند الإنكليزية في القضاء على المحاولات التي قام بها سالم بن ثويني لاستعادة حكمه، حيث استولى على جوادر في أيلول من عام ١٨٧٣م، وأرسلت حكومة الهند سفينتين من سفن الأسطول الإنكليزي، وطلب من سالم تسليم نفسه، ولكنه تجاهل الإنذار واستطاع أن يهرب إلى الأراضي الإيرانية، وعرض عليه المسؤولون الإنكليز عرضاً تقدم به السلطان تركي يقضي بأن

---

[١] - لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، مج٢، ص ٧٦٤.

[٢] - السالمي، تحفة الأعيان... ، ص ٢٨٨.

* عبد العزيز بن سعيد **:** هو الإبن الثالث عشر للسيد سعيد بن سلطان ولد في عام ١٨٥٠م ، وتوفيت أمه وهو صغير وتولت إحدى أخواته رعايته ، لم يكن مستقراً في تفكيره وكثيراً ما يسبب المتاعب لأسرته الحاكمة، انضم إلى برغش في تمرده ضد أخيهما ماجد وتوفي في عام ١٨٧١م . انظر: الفارسي، البوسعيديون حكام زنجبار .... ، ص ٢٦-٢٨ .

* كراتشي **:** تقع على بحر العرب، واتخذتها باكستان عاصمة لها بعد الاستقلال وهي من أهم الموانئ في شمال غرب القارة الهندية، وكانت تعرف سابقاً باسم (الديبل) .انظر: الخوند، الموسوعة التاريخية والجغرافية،ج٦ ... ، ص ٣٦٠ . وانظر، سعود بن سالم العنسي، **العادات العُمانية**، وزارة التراث القومي في عُمان، مسقط، ١٩٩١م ،ط١، ص ٥٠.

[٣] - لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، مج٢ ، ص ٩٣٨ . وانظر: I. O. R. , V/23/217 , Treaty Concluded between the Honorable East India Company and His Highness the Imaum of Muscat, date the 12th October 1798, P.P. 248 – 249.

يدفع له راتباً شهرياً قدره ثلاثمائة ريال؛ على أن يقيم في أرض تحت الحماية الإنكليزية، إلاّ أنَّ سالماً رفض العرض المقدم له.

وعندما هاجم بركا اصطدم بقوات الأسطول الإنكليزي وقبضت عليه السفينة الحربية الإنكليزية دافن Daphne ونُفي إلى حيدر آباد*، وأُدخل السجن إلى أن توفي هناك مريضاً بالجدري في أيلول من عام ١٨٧٦م[١]. إلا أن أعنف ردَّ فعل على عقد معاهدة إلغاء تجارة الرقيق في عام ١٨٧٣م كانت من قبل القبائل العُمانية التي تضررت كثيراً من هذه المعاهدة وليس الدافع الرئيس في أنها تتاجر بالرقيق، لكن العمليات التي يقوم بها الأسطول الإنكليزي بهدف تفتيش السفن التجارية العُمانية التي يشتبه بأنها تتاجر بالرقيق أدت إلى تدمير التجارة العُمانية المشروعة[٢]، لأن كثيراً من السفن تتعرض للمصادرة والتدمير بسبب جهل العرب بالقوانين الإنكليزية في هذه المسائل، الأمر الذي نتج عنه تزايد العداء الذي تكنّه القبائل العُمانية للحكومة الإنكليزية، أما السلطان تركي بن سعيد فقد كان المستهدف الأول من وراء هذه الثورات القبلية، لأنه وافق على جميع ما طلبه المسؤولون الإنكليز منه في المعاهدة المذكورة، حتى يضمن لنفسه البقاء في الحكم، وهذا لم يكن يحظ بقبول بين القبائل العُمانية المحافظة.

وكانت التحالفات القبلية التي تشكلت في أعقاب إبرام السيد تركي بن سعيد لمعاهدة إلغاء تجارة الرقيق مع انكلترا، قد شكلت خطراً كبيراً عليه، وكادت أن تطيح بسلطته، وفي كانون الأول من عام ١٨٧٤م كان السيد تركي يعاني من مرض أصابه، وفي هذه الأثناء انتشرت إشاعة وفاته فما كان من صالح بن علي الحارثي إلا أن استغلّ هذه الظروف في محاولة منه للاستيلاء على السلطة في مسقط، فحاول بعث الإمامة من جديد من خلال تعيين حمود بن عزان بن قيس إماماً جديداً للإباضيين في عُمان، كما طلب من ابراهيم بن قيس بأن يقوم بغارات جانبية على مقاطعة الباطنة، بينما اتجه زعيم الحرث على رأس قوة من القبائل الإباضية إلى مطرح ومسقط، وكانت هذه القوة قد تكونت من قبائل الحرث، والحبوس، والهواجر*، وآل هيبة، ووصل عددها إلى ثلاثمئة مقاتل، وتمكنت خلال سَيرها إلى مطرح من هزيمة حامية

---

* حيدر آباد: مدينة هندية تقع في أواسط جنوبي الهند، بُنيت عام ١٥٨٩م وكانت عاصمة لإحدى الممالك الهندية وتعتبر مركزاً تجارياً مهماً وفيها مراكز إسلامية وجامعة كبيرة. انظر: الخوند، الموسوعة التاريخية والجغرافية....، ص ١٧٠ .

[١] - درويش ، سلطنة عُمان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .... ، ص ٢٠٨ -٢٠٩ .

2-Bombay Government , Selection from the Records of Bombay Government , New Series no .XXIV.P. 30

* الهواجر: قبيلة عُمانية صغيرة، أباضية المذهب، تسكن في صور وجفا في الشرقية ، يقدر مايلز عددهم في تلك الفترة بثلاثة آلاف. انظر: مايلز ، الخليج بلدانه وقبائله... ، ص ٢٥٩. وانظر: العنسي، العادات العُمانية... ، ص ٧٢ .

السلطان، واستولت على مطرح ونهبت الميناء[1]، الأمر الذي دفع السلطان إلى طلب المساعدة من حكومة الهند الإنكليزية ، فمنحت حكومة الهند المقيم الإنكليزي في الخليج تفويضاً بتقديم كل معونة عسكرية ممكنة للسلطان، بشرط ألا تتعدى هذه المعونة القصف المدفعي لمواقع المناوئين لأبعد مدى ممكن من الساحل، لكن هذه التعليمات وصلت في وقت متأخر فلم ينتظر السلطان وصول المساعدات الإنكليزية، فأرسل أحد ولاته إلى مطرح لمفاوضة الثوار[2]، ليعرض عليهم ما أرادوا مقابل رجوعهم، لكن الحارثي أصرّ على دخول مسقط، وتم الاتفاق على إرسال سبعين رجلاً إلى مسقط، منهم عدد من رؤساء القبائل على أن يأتي بقية الجيش في اليوم التالي، والتقى تركي بن سعيد بحمود بن سعيد الجحافي أحد زعماء آل وهيبة، فاتفق معه على صلح يقضي برجوع الثوار وفق الشروط الآتية:

- دفع ستة آلاف ريال ومائة كيس من الأرز لصالح الحارثي ومن معه.
- أن يعفو السلطان عن زعيم قبائل الحرث.
- يلتزم السلطان برد ممتلكات الإمامة التي صادرها.
- ألا يقوم السلطان بالهجوم على إبراهيم بن قيس، وأن يتعهد صالح الحارثي بكبح جماحه[3].

وبموافقة السلطان على هذه الشروط استطاع أن ينقذ حكمه من السقوط، واضطر لطلب المزيد من الأموال من الحكومة الإنكليزية التي وافقت على دفعها؛ مقابل تعاونه معها في محاربة تجارة الرقيق[4].

تزامناً مع تلك الأحداث خرج إبراهيم بن قيس بقواته من الرستاق، واتجه إلى ساحل الباطنة، وعقد تحالفاً مع قبيلة آل سعد* ضد السلطان العُماني واستولى على السويق*، والمصنعة*، فطلب السلطان تدخل الحكومة الإنكليزية، فسارع مايلز الوكيل السياسي البريطاني في مسقط إلى هناك، خاصة بعد تعرض

---

[1] - السالمي، تحفة الأعيان.... ، ص ٢٩٠. وانظر: روبرت لاندن، عُمان منذ عام ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً .... ،ص ٣٨٧

[2] -لوريمر، دليل الخليج ، القسم التاريخي، مج٢، ص ٧٧٣.

[3] - السالمي، المصدر نفسه ، ص ٢٩١. وانظر: لوريمر، المصدر نفسه، ص ٧٦٦ .

[4] - لاندن، عُمان منذ عام ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً ... ، ص ٣٨٨ .وانظر: Arch . Nat., Letter De M. Driuyn de Lhuys, Ministre des Affaires etrangeres, Au Minister de L, Agricuiture , du Commerce et des Travaux Publics, Parise Le 4 Mars 1865, F12 b458.

* آل سعد : قبيلة عُمانية، أباضية المذهب، تسكن في منطقة ساحل الباطنة ، يقدّر مايلز عددهم في تلك الفترة بستة آلاف نسمة. انظر: مايلز، الخليج بلدانه وقبائله .... ، ص ٢٦٩.

* السويق: تقع على ساحل الباطنة، وتبعد عن مسقط حوالي ١٤٠كم، وتبعد عن الخابورة حوالي ٣٢كم وتتبعها عدد من القرى الصغيرة. انظر: مايلز، الخليج بلدانه وقبائله... ، ص ٣٦٦ – ٣٦٧ .

* المصنعة: تقع على ساحل الباطنة بين الخابورة وبركا، تتبعها عدة قرى ، ويقدر سكانها في تلك الفترة ب ١٥٠٠٠ نسمة، وتشتهر المصنعة بزراعة النخيل ، ويعمل سكانها بصيد الأسماك. انظر: مايلز، الخليج بلدانه وقبائله... ، انظر: مايلز، المصدر نفسه، ص ٣٦٧ – ٣٦٨ .

التجار الهنود وهم من رعايا إنكلترا إلى خسائر مالية نتيجة نهب رجال إبراهيم بن قيس لمتاجرهم خلال استيلائهم على المصنعة، ثم وصل روس المقيم الإنكليزي في الخليج العربي وطلب من إبراهيم بن قيس سحب قواته من القلعة التي احتلتها مرة أخرى بعد مغادرة مايلز، وأمر روس سفنه الحربية بقصف قوات إبراهيم المتمركزة في القلعة، حتى اضطر إلى سحب قواته من المدينة، وبذلك انتهى تمرد إبراهيم بن قيس بعد أن رضي بإعادة المخصصات الشهرية له، وقدرها مئة ريال، وعاد إلى الرستاق[١].

فغادر مايلز مسقط على ظهر السفينة الحربية (ماجبي) Majpie ومعه بعض جنود السلطان، وطلب من آل سعد الانسحاب منها، فوافقوا على ذلك تحت الضغط الإنكليزي، لكنهم عادوا واحتلوا المدينة مرة أخرى رغم التحذيرات التي وجهها لهم المقيم الإنكليزي في الخليج، لذلك تلقى روس أوامر من حكومته باتخاذ إجراءات تأديبية ضد منافسي السلطان العُماني، وكانت مناطق آل سعد على ساحل الباطنة مكشوفة لأي هجوم بحري، لأنها عبارة عن سلسلة من القرى والمزارع ، فوصلت إلى هذا الساحل سفينتان حربيتان إنكليزيتان في عام ١٨٧٤م وفي الوقت نفسه تقدمت قوات السيد تركي، بعد أن أعيد تنظيمها إلى شمال المنطقة، وهذا ما دفع آل سعد إلى الاستسلام لشروط السلطان، بعد أن أدركوا عدم قدرتهم على المقاومة، وانتهت المفاوضات بينهم وبين السلطان بخضوعهم لحكومة مسقط، وعدم تآمرهم مع إبراهيم بن قيس، ودفعوا الضرائب المستحقة عليهم للسلطان، ولم تعد منطقة الباطنة تمثل مصدر تهديد لمسقط بعد ذلك[٢]. وبذلك استطاع السيد تركي المحافظة على حكمه من السقوط، وكان السبب المباشر في ذلك هو تدخل الحكومة الإنكليزية مقابل إخلاصه لها في تنفيذ بنود معاهدة منع تجارة الرقيق التي عقدتها انكلترا معه، خاصة أن المسؤولين الإنكليز كانوا على علم بأن الدافع الرئيس لهذه الثورات هو الخسائر التي تكبدتها القبائل العُمانية نتيجة لتطبيق بنود المعاهدة المذكورة. فاضطر السيد تركي إلى المغادرة من مسقط إلى جوادر ليتعالج بعد أن أصبح غير قادر على القيام بشؤون الحكم، إضافة إلى خلافه مع أخيه عبد العزيز الذي ولى الحكم في مسقط نيابة عنه، وعندما شعر السلطان بتماثله بالشفاء واستعاد قوته، عاد سراً إلى مسقط، واستولى على الحكم أثناء غياب أخيه عبد العزيز في سمائل في عام ١٨٧٥م[٣].

---

[١] - لاندن ، عُمان منذ عام ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً .... ، ص ٣٨٨ – ٣٨٩ . وانظر: لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي ، مج٢، ص ٧٦٧.

[٢] - كيلي ، بريطانيا والخليج ... ، ص ٦٧٩. L/P & S/63, Letter From S. M. A. S. Jayakar Britannic Majesty,s Her Acting Political Agent and Consul Muskat, to C. E. C. Ross C. S. L. Pplitical Resident in the Parsian Gulf, No 294, dated maskat the 15th November 1890.

[٣] - لوريمر، المصدر نفسه ، ص ٧٦٩ – ٧٧٨ .

وكان تركي بن سعيد قد تعهد للمقيم البريطاني في الخليج العربي بألاّ يتغيب لفترات طويلة في عُمان، نظراً لحاجة الإنكليز إليه، خاصة بعد التزامه لهم بتنفيذ مخططاتهم السياسية الاستعمارية في بلاده، وكان الإنكليز يريدون أن تبقى عُمان منطقة محايدة، بحيث لا تمثل أي خطر على المواصلات الاستعمارية إلى الهند، كما اضطر السلطان إلى إبلاغ الإنكليز عدم قدرته على توفير الحماية للتجار الهنود الذين يتوغلون في داخل الأراضي العُمانية، وطلب بأن يحصر هؤلاء التجار نشاطهم في مناطق نفوذه الفعلية[١] ، بالتالي حتى تبقى علاقته طيبة مع إنكلترا.

وبعد عودة السيد تركي بن سعيد من جوادر إلى مسقط بدأت محاولاته بالتقرب من القبائل الغافرية في عُمان، لا سيما كقبيلة آل بوعلي في جعلان، بينما علاقته بالقبائل الهناوية بدأت تتأزم، فأمر باعتقال حمد بن سعيد الجحافي شيخ قبيلة آل وهيبة وزجّ به في السجن؛ نتيجة لتآمره ضده، وفي آب من عام ١٨٧٦م أفرج السلطان عن الجحافي، فبدأ الأخير يعمل على تشكيل تحالفات ضد السلطان واستطاع أن يضم إليه قبيلة آل بو حسن[٢]، واستولى على السلع والبضائع التي كانت بحوزة التجار الهنود، وعلى الرغم من أن قوات السلطان العُماني كانت قريبة من قوات الجحافي، إلا أنها لم تقم بفعل أي شيء يذكر، وهذا ما استاء منه مايلز الذي عمل على تحذير التجار الهنود من الجحافي، واستطاع تركي بن سعيد دفع ألفي ريال إلى القبائل المتمردة مقابل سكوتها، وهكذا انتهت ثورة الجحافي ضد السلطان العُماني[٣].

إلا أن نجاح ثورة الجحافي وحصوله على الأموال شجع القبائل العُمانية المعادية للسلطان أن تسلك طريقه، مثل قبائل آل بوحسن، وآل رواحة*، والحجريين*، الذين أقاموا تحالفاً فيما بينهم للثورة على السلطان. وانضم إليهم زعيم الحرث صالح بن علي الذي أُسندت إليه قيادة هذا التحالف فأعلن في خطاب له بعث به إلى (روبرتسون) Robertson المعتمد السياسي الإنكليزي الجديد في مسقط الذي خلف مايلز عزمه على الهجوم على مسقط، وينصحه بتأمين سلامة الرعايا الإنكليز، ولم يكن لدى روبرتسون من

---

[١] - لاندن، عُمان منذ عام ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً .... ، ص ٢٦٨- ٢٦٩ . وانظر: L/P & S/7/63, Letter From Major A. A. Talbot C. I. E. OFFG Political Resident in the Persian Gulf, to the Secretary to the Government of India, Foreign Department, No. 106, in 22 june 1891.

[٢] - المغيري ، جهينة الأخبار .... ، ص ٢٣٤.

[٣] - العيدروس، محمد حسن، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، ط١ ، مجلة الدراسات والبحوث الإسلامية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ١٠٦ .

* آل رواحة**:** قبيلة أباضية كبليرة في عُمان، وهي قبيلة حضرية، يعمل أبناؤها بالزراعة والتجارة والنقل، ويسكنون في وادي سمي بأسمهم يمتد من أزكى إلى سمائل . انظر: مايلز، الخليج بلدانه وقبائله .... ، ص ٢٦٨ – ٢٦٩ .

* الحجريين: إحدى القبائل الأباضية الكبيرة، تسكن في المنطقة الشرقية ويقدر عددهم في تلك الفترة بخمسة عشر ألف نسمة، منهم بادية وحضر ويعمل الحضر منهم بالتجارة بين بومباي وزنجبار. انظر: مايلز، المصدر نفسه ، ص ٢٥٩ .

الخبرة في الشؤون العُمانية ما يؤهله للتعامل مع مثل هذه المواقف فقرر الاستفادة من خبرات مايلز، الذي كان لايزال في مسقط في ذلك الوقت، فاجتمع مع تركي بن سعيد الذي طلب العون الإنكليزي، ولم تكن في ميناء مسقط أي سفينة إنكليزية، حيث كان الطراد الوحيد في الميناء قد غادر للقيام بأعمال الدوريات للبحث عن السفن التي تتاجر بالرقيق[١].

وعمل روبرتسون ومايلز على تأمين التجار الهنود، ونقل بضائعهم الثمينة إلى القوارب، وفي هذه الأثناء انضم إبراهيم بن قيس إلى هذا التحالف ضد السلطان، ثم بدأت قوات الثوار بالتوجه إلى مسقط وحاول السلطان طلب جزء من معونة زنجبار، ومساعدة عسكرية لدعم قواته المدافعة عن مسقط والتي لا تتعدى مئتي رجل، إلا أن روبرتسون رفض طلب المعونة المالية، ولكنه وافق على تقديم الدعم العسكري، إذا ما تعرضت مسقط للتهديد، وحيتما بدأت قوات الثوار تتجمع قريباً من العاصمة، بدأت السفينة (تيزر) Teazer تطلق قذائفها على هذه القوات، فأدركوا الثوار بأنهم أصبحوا في مواجهة مع إنكلترا وليس مع السلطان، الأمر الذي أرغمهم على الانسحاب، خاصة بعد أن بدأت القبائل المتحالفة تتذمر من القصف الذي تتعرض له. وهكذا استطاعت إنكلترا أن تقضي على أكبر تجمع قبلي وقف ضد السلطان، وأصبح السلطان بعد انسحاب هذه القبائل ورفضه للمطالب التي تقدم بها صالح بن علي، أقوى من ذي قبل، كما زاد اعتماده على الدعم العسكري الإنكليزي، وأصبحت الكثير من القبائل العُمانية مقتنعة بأن ثورتها على السلطان العُماني هي في الواقع ثورة على الوجود الإنكليزي لا أكثر ولا أقل[٢].

وفي آذار من عام ١٨٨٢م قام إبراهيم بن قيس بالاستيلاء على المصنعة، ووضع عليها والياً من قبله، وقام بحماية التجار الهنود من السلب والنهب، حيث استمرت التجارة قائمة في المدينة[٣]. وكتب إلى الوكيل السياسي الإنكليزي في مسقط يخبره باستيلائه على المصنعة، وعزمه على تأمين رعايا حكومة الهند الإنكليزية وممتلكاتهم ، لذلك قرر السيد تركي بن سعيد بالاستيلاء على المدينة واستعادتها، فسار إليها عن طريق البحر وجمع قوة إضافية من بعض القبائل الموالية له، فهاجم القلعة واستولى عليها واستطاع استعادة

---

[١] - ابراهيم ، عبد العزيز عبد الغني، **سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج** ، طبع ونشر دارة الملك عبد العزيز ، الرياض ، ١٩٨٢م، ب.ط، ص ٢٤٣ .

2- L/P & S/7/64, Letter From the Residenncy Agent Shargah , to the Political Resident, Persian Gulf, No. 78 in 3 September 1891.

[٣] - الماوردي، علي بن محمد، **الأحكام السلطانية**، ط١ ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ص ١٧٨. وانظر: السالمي، تحفة الأعيان ... ، ص ٢٩٢.

المصنعة، وتجدر الإشارة أن ابراهيم بن قيس كان يتواجد في الرستاق أثناء القتال[1]. وبعد انتصار تركي على إبراهيم بن قيس حاول الأول مصالحة الثاني لإبعاده عن محالفة صالح بن علي الحارثي، فنجح في ذلك واستطاع أن يؤمن جانب واحد من أعنف خصومه، وأحد دعاة الإمامة الإباضية في عُمان التي تقف في وجه السياسة الإنكليزية في المنطقة[2]. وفي تشرين الأول من عام ١٨٨٣م وقع هجوم ثالث في عهد السيد تركي بن سعيد وكان بقيادة عبد العزيز بن سعيد وصالح بن علي، وذلك في محاولة لإسقاط السلطان وتكونت قوات الثوار من القبائل الهناوية، الحجريين، والحرث، والحبوس، فأرسل عبد العزيز إلى الوكيل السياسي الإنكليزي في مسقط يطلب منه إبعاد الرعايا الإنكليز عن الخطر، الأمر الذي جعل السلطان يسحب قواته من مطرح ويركز دفاعاته حول مسقط، وطلب من القبائل الغافرية مساعدته بالرجال والسلاح[3]، بينما طلب الوكيل السياسي الإنكليزي في مسقط من رعايا حكومته نقل أمتعتهم المهمة إلى السفن الإنكليزية، وحينما وصلت قوات الثوار إلى أسوار مسقط، وقع هجوم مباشر على ثلاث جهات من سور المدينة بقيادة عبد العزيز بن سعيد، وحاول المهاجمون تسلق أسوار العاصمة بواسطة السلالم التي أحضروها معهم، إلا أنّ نيران المدافعين بقيادة السلطان حالت دون ذلك، وفي هذه الأثناء طلب السلطان مساعدة مايلز الوكيل البريطاني في مسقط، الذي أمر السفينة (فيلوميل) Vilomell بإطلاق بعض القذائف على مواقع المهاجمين، من أجل منعهم من مهاجمة الأجزاء الضعيفة من سور المدينة[4] ، وأثناء القتال وصل أسطول صغير من القوارب يحمل أكثر من سبعمائة مقاتل من القبائل الغافرية المؤيدة للسلطان، وهذا ما شحن عزيمته، الأمر الذي جعل صالح بن علي وعبدالعزيز بن سعيد يتراجعان بقواتهما إلى الشرقية، بعد أن فقدوا أكثر من سبعين مقاتلاً، بينهم عدد من زعماء القبائل، وتعدّ هذه المعركة من أخطر المعارك في عُمان منذ هزيمة قوات عزان بن قيس[5]. ويعدّ هذا الهجوم آخر ما قامت به القبائل العُمانية المعارضة لمعاهدة عام ١٨٧٣م في عهد السلطان تركي بن سعيد إذ تميزت الفترة المتبقية من حكمه

---

[1] - العابد ، فؤاد سعيد، **سياسة بريطانيا في الخليج العربي ١٨٥٣ ــ ١٩١٤م** ، ط١ ، دار ذات السلاسل، الكويت، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، ص ٢٤١ .وانظر: L/P & S/7 102, Letter From Major C. G. F. Fagan Pplitical Agent, and Consul Mascat, to Political R. in Persian Gulf, Bushire, No25., Mascat in11 January 1898.

[2] - لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، مج٢، ص ٧٨٥ . وانظر: L/P & S/7/64,Letter From Major A. C. E . Talbot C. I. F. Offg Political Resident in the Persian Gulf , to the Secretary to the Government of India, Foregin Department , No. 152 in the 15th Sebtember 1891.

[3] - عمر، علي يحيى، **الأباضية بين الفرق الإسلامية**، ط٢ ، وزارة التراث القومي، القاهرة ، ب. ت. ص ٩٢ .

[4] - لوريمر، المصدر نفسه ، مج٢، ٧٨٧.

[5] - العابد، المصدر نفسه ، ص ٢١٧ . وانظر: درويش، سلطنة عُمان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.... ، ص ٦٣ ــ ٦٤ .

بالهدوء النسبي، ووصلت القبائل إلى نتيجة مهمة من خلال عملياتها العسكرية وهي صعوبة الإطاحة بالسيد تركي بن سعيد وهزيمته ما دامت إنكلترا داعمة له لتنفيذ المعاهدة المذكورة.

ثالثاً: ردود الفعل العُمانية من سياسة إنكلترا في عهد فيصل بن تركي ١٨٨٨-١٩١٣

توفي السلطان تركي بن سعيد في عام ١٨٨٨م وتولى الحكم بعده ابنه فيصل، الذي حاول منذ توليه الحكم في السلطنة العمل على التخلص من النفوذ الإنكليزي، فبدأ يحاول التخلص من تدخل المسؤولين الإنكليز في شؤون دولته، لذلك قام بالتقرب من زعماء القبائل العُمانية المحافظة التي كانت معادية لوالده، ومن أجل تسهيل هذه المهمة قام بطرد أحد الوزراء الذي كان في عهد والده والذي عُرف بولائه للإنكليز، ومن مظاهر هذا التقرب؛ اتصالاته المستمرة مع صالح بن علي زعيم الحرث حيث بعث إليه يخبره بوفاة والده السيد تركي، ويطلب منه الانضمام إليه والمصالحة فيما بينهم، فعقد الجانبان صلحاً بينهما[١].

هكذا استطاع السلطان الجديد أن يضم إلى جانبه أبرز زعماء الإباضيين المعارضين للنفوذ الإنكليزي في أقصر وقت ممكن من توليه الحكم، ومن أبرز العوامل المساعدة في هذا التقارب أن السلطان كان مدركاً أن القبائل الإباضية المحافظة تنظر إلى موقفه من تجارة الرقيق بحساسية شديدة، فعمل على مراعاة هذا الجانب، وأعلن أنه يؤيد العُمانيين في موقفهم من شرعية تجارة الرقيق، ولم يبدِ السلطان فيصل أي ملامح للتعاون مع المسؤولين الإنكليز في هذه المسألة، كما رفض تقديم أي مساعدة لمنع هذه التجارة[٢]، وذلك في أول سنتين من حكمه، ومن هنا ذكر المسؤولون الإنكليز بأن موقف السلطان فيصل من هذه التجارة، إضافة إلى ازدياد حدة الصراعات القبلية في المناطق الداخلية من عُمان يحولان دون الحد من تجارة الرقيق في السلطنة العُمانية، كما خشي الإنكليز من أن جهودهم الرامية للقضاء على هذه التجارة ستلاقي عقبات كثيرة من السلطان فيصل، ومن سكان الخليج بشكل عام إذا استمر على موقفه[٣]، أما الإنكليز فقد عدّوا السياسة التي انتهجها السلطان سياسة معادية لهم ولهذا فلم يعترفوا فيه في البداية بناءً

1- AFF. Etr, " Mascate : Nos droits et les Convoitises Anglaises ", Rapport Fait Par M. Ottovi , Vice- Consul de France A Mascate, Le 7 November 1892, NS Mascate, vol. I F 23 a 26.
وانظر: السالمي، تحفة الأعيان ... ، ص ٤٢٧ .

[٢] - عبد الغني، علاقة ساحل عُمان ببريطانيا.....، ص ٢٨٨- ٢٨٩ .

[٣] - الجمل ، دور المجتمع العربي في تطور تجارة الرقيق.... ، ص ١٠٤ – ١٠٥ .

على نصيحة (روس) Ross المقيم الإنكليزي في الخليج، ولكن معونة زنجبار فلم تتوقف[١]، وهذا يعني اعترافاً مبدئياً بالسلطان. أمّا السلطان فيصل فلم يشأ أن يخبر المسؤولين الإنكليز رسمياً بموقفه من هذه التجارة، وأن ما أعلنه حول عدم تعاونه مع إنكلترا لمنع هذه التجارة لا يعدو عن كونه محاولة منه لاستقطاب زعماء القبائل الإباضية إليه، في وقت لم يحصل فيه على الاعتراف الإنكليزي بشرعية حكمه. وحينما أعلن علي بن سعيد* سلطان زنجبار مرسوماً[٢]؛ في آب من عام ١٨٩٠م حظر بشكل تام التعامل بالرقيق بيعاً وشراءً، ورفض السلطان فيصل في الوقت نفسه إصدار مرسوم مماثل لمرسوم سلطان زنجبار، وحاول الوكيل السياسي الإنكليزي في مسقط التقليل من أهمية مثل هذا الإعلان، فأشار إلى أنّه هناك فرقٌ بين الأوضاع السياسية في زنجبار وعُمان، فالسلطان فيصل لا يستطيع تنفيذ هذا المرسوم فيما لو صدر، لا سيما أن بعضاً من المناطق التي تقع تحت نفوذ السلطان ليس له سيطرة قوية فيها، ولذا لا جدوى من إصدار مثل هذا المرسوم في ذلك الوقت[٣].

ورأت الحكومة الإنكليزية أن حصولها على امتيازات جديدة في السلطنة العُمانية لن يتم إلا عن طريق الاعتراف بفيصل سلطاناً على عُمان، لا سيما وأنه لا يوجد بديل أفضل منه، فتلقى روس المقيم الإنكليزي في الخليج العربي رسالة من وزير الخارجية الإنكليزي تتضمن موافقة الحكومة الإنكليزية على الاعتراف الرسمي بالسلطان فيصل، بناءً على توصية روس وموافقة حكومة الهند، وذلك في نيسان من عام ١٨٨٩م، ورأت حكومة الهند الإنكليزية ضرورة سرعة إعلان الاعتراف بفيصل، لأن سياسة الحكومة الإنكليزية تقتضي حماية مصالحها في المنطقة، وعلى رأسها محاربة تجارة الرقيق ولا يمكن أن تتحقق هذه

---

[١] - لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، مج٢، ص ٨١٩. وانظر: L/P & S/7/55, Letter From Colonel E. V . Stace, Political Agent and Consul, Somali Coast, to the political Resdent at Aden, No. 380 Aden in 17 march 1892.

* علي بن سعيد: هو الابن الثامن عشر للسيد سعيد بن سلطان من بين أخوته الاثنين والعشرين المعروفين وقد ولد في عام ١٨٥٤م من أم كانت تلقب بنور الصباح، وتولى الحكم في زنجبار في تشرين الأول من عام ١٨٩٠م وتوفي في آذار من عام ١٨٩٣م. انظر: الفارسي، البوسعيديون حكام زنجبار .... ، ص ٢٢ – ٢٣ .

[٢] - ينص هذا المرسوم على تحريم تبادل وشراء أو بيع الأرقاء، وإغلاق جميع بيوت السماسرة وإذا توفي مالك الرقيق الذي لا ولد له يتم تحرير أرقائه، وأكد على معاقبة السيد الذي يسيء إلى رقيقه، وينص على منع الهنود ورعايا بريطانيا الآخرين من التعامل مع مالكي الرقيق، إضافة إلى منع الأرقاء المحررين من امتلاك الرقيق . انظر: L/P & S/7/63, Letter From Foreign Department to the Right Hon, Ble V. Cross, G. C. B. Secretary of State For India , in 4th March 1891.

وانظر: ابراهيم حركات، **تجارة الرق في إفريقية من خلال الموقفين العربي والأوروبي** ، ضمن كتاب مسألة الرق في إفريقية ، ب . ط ، نشر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٨٩م ، ص ١٦٦ .

[٣] - العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ... ، ص ١٢٥ .

المصالح إلا بوجود حاكم قوي قادر على تنفيذ ذلك[١]. وفي عام ١٨٩٠م أقام روس احتفالاً في مسقط أعلن فيه فيصل سلطاناً واعترفت الحكومة الإنكليزية بذلك رسمياً، وأعلن فيصل عن رغبته بتنفيذ رغبات الحكومة الإنكليزية في كل الشؤون السياسية المهمة، وأعلن روس أنه سيعمل بالطريقة التي تضمن مصالح الحكومة الإنكليزية[٢].

وبعد الاعتراف الإنكليزي بفيصل سلطاناً على عُمان، أعلن فيصل موافقته على توقيع معاهدة الحماية الإنكليزية المباشرة على السلطنة، في ٢٠ آذار من عام ١٨٩١م، وبموجب هذه المعاهدة التزم السلطان وتعهد بعدم التصرف بالبيع أو الرهن أو التأجير لأي دولة أخرى دون أخذ إذن مسبق من حكومة الهند الإنكليزية[٣]. وبذلك تكون عُمان قد دخلت رسمياً تحت مظلة النفوذ الإنكليزي الكامل، ولما كانت هذه المعاهدة تتناقض مع التصريح الإنكليزي الفرنسي المشترك عام ١٨٦٢م، فقد ظلت هذه المعاهدة سرية ، ولم تعلن نصوصها إلا في عام ١٨٩٩م، عندما اشتدت المنافسة الإنكليزية الفرنسية حول عُمان[٤] .

أما القبائل الإباضية المحافظة في عُمان فقد عدّت موافقة السلطان فيصل على عقد هذه المعاهدة خضوعاً منه للهيمنة الإنكليزية، وازدادت نقمتها عليه حينما بدأ يتعاون مع الإنكليز في محاربة تجارة الرقيق، الأمر الذي أدى إلى احتجاج شديد من زعيم الحرث صالح بن علي[٥]،ومنذ ذلك الوقت تغيرت العلاقات بين السلطان وزعيم الحرث من علاقات ودية إلى علاقات عدائية، حيث بدأ صالح بن علي يعمل على إنشاء تحالف ضد السلطان فيصل، بينما السبب الأهم لتفاقم الخلاف بين السلطان فيصل والقبائل الاباضية، هو خضوع السلطان فيصل للهيمنة الإنكليزية فيما يتعلق بمحاربة تجارة الرقيق، إضافة إلى تعاونه مع الإنكليز في تقييد تجارة السلاح[٦]. ومنذ عام ١٨٩٥م ساءت العلاقات بدرجة كبيرة بين السلطان العُماني وصالح بن علي، خاصة حينما بدأ السلطان يتقرب إلى زعيم آخر من زعماء الحرث ليحل محل

---

[١] - ابراهيم، عبد الحميد محمد، **الرق بين الإسلام والأمم الأخرى**، مكتبة متبولي، القاهرة ،١٩٩٠م،ط١، ص ٧٧.

[٢] - لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، مج٢، ص ٢٦٤، وانظر: A.F.F. Etr. , Letter de M. Waddington, Ambassadeur de France a Londres A. M. Ribot, Ministre des AFFires Etrangeres, Le 29 November 1898, Ns Mascate Vol. F33.

[٣] - كيلي ، بريطانيا والخليج .... ، ص ٣٢٠ .

[٤] - درويش، سلطنة عُمان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .... ، ص ١٣٩.

[٥] - الغنيمي، عبد الفتاح مقلد، **الإسلام والمسلمون في شرق إفريقية**، ط١ ، دار عالم الكتب، القاهرة،١٩٩٨م، ص ٢١٥.

[٦] - طه، جاد، **سياسة بريطانيا في مسقط وزنجبار ١٨٥٦ – ١٨٧٣م** ، المجلة التاريخية المصرية، مج ٢١ ، القاهرة، ١٩٧٤م ، ص ٧٨- ٨٨ .

صالح بن علي في زعامة القبيلة، الأمر الذي دفع صالح بن علي لإرسال رسالة احتجاج إلى السلطان، لكن صالح بن علي لم يتلقَ رداً على رسالته[1] .

وفي تشرين الثاني من عام ١٨٩٥م بعث صالح بن علي ابنه عبدالله بقيادة حملة إلى مسقط، ومن نزوى انطلق عبدالله بن صالح متظاهراً بأنه يريد معالجة الاضطرابات القبلية في نزوى مع السلطان فيصل الذي يأمل في إعادة سيطرته على المدينة، وكان برفقة عبدالله بن صالح السيد محسن بن عمر أحد زعماء قبيلة الحرث وحمود الجحافي، وهما اللذان كانا معه في رحلته إلى زنجبار، وعندما وصل هؤلاء إلى مسقط قابلوا السلطان فأكرمهم، وقدّم لهم الهدايا المعتادة والتي تقدم عند المغادرة، والتي تعني انتهاء مهمتهم، لكنهم لم يغادروا مسقط وبعد حلول الظلام بدأت جماعات من البدو تدخل إلى مسقط، الأمر الذي أثار شكوك جنود السلطان من النجديين والحضارمة، فأسرعوا إلى تحذير السلطان، ولكنه لم يهتم لهذا الأمر، وفي الثالث عشر من تشرين الثاني من العام نفسه استطاعت جماعات من البدو من أتباع عبدالله بن صالح فتح أبواب العاصمة، فدخل عدد كبير من أنصارهم وأحاطت القوات المهاجمة بمنزل بدر بن سيف قائد جيش السلطان، ليقطعوا الاتصال بينه وبين جنوده، وهوجم قصر السلطان الجديد، وحاول الثوار شق طريقهم إلى القصر القديم الذي كان السلطان مقيماً فيه ليحاولوا قتله، لكنه استطاع الهروب حتى وصل إلى الوكالة الإنكليزية، وطلب من الوكيل الإنكليزي المساعدة، لكنه رفض ووعده الوكيل بتقديم الحماية له ولأسرته فقط بحجة التزام الحياد بين السلطان ومناوئيه، واستطاع السلطان أن يصل إلى قلعة الجلالي* التي كانت لاتزال تحت سيطرته[2].

واستولى الثوار على العديد من المناطق في العاصمة، ورفعوا العلم الأبيض (علم الإمامة) فوق قصر السلطان، ونصبوا سعد بن عزان بن قيس رئيساً لهم، وحرص الثوار على عدم التعرض لرعايا حكومة الهند الإنكليزية، وكتبوا إلى الوكيل البريطاني في مسقط أنهم يريدون طلب صداقة الحكومة الإنكليزية، وحاولوا التقدم نحو الحي الذي تقع فيه الوكالة الإنكليزية، لإحكام الحصار على قلعة الجلالي، لكنهم عدلوا

---

[1] - لاندن، عُمان منذ عام ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً ... ، ص ٤٣٨.
وانظر: A.F.F. Etr., instructions Donnees A M. Ottavi, Vice- Consul de Mascate Paris, Le October 1894, Ns Mascate Vol. 18 F1 17 – 18.

* قلعة الجلالي: بنيت هذه القلعة في عام ١٥٨٨م خلال الغزو البرتغالي لمنطقة الخليج العربي، وجدد اليعاربة بناءها في عام ١٦٥٨م وقام السلطان تركي بن سعيد بترميمها في عام ١٨٦٨م . انظر: الجاسر، حمد، المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية... ، ص ٢٦٥. وانظر: العنسي ، العادات العُمانية... ، ص ٥٨.

[2] - مؤلف مجهول، **لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبدالوهاب**، تحقيق: عبد الرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ، دارة الملك عبد العزيز، الرياض ، ب . ت ، ص ٣٤٤ . وانظر: لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، مج٢، ص ٨٢٦ .

عن ذلك بسبب التحذيرات التي وجهها لهم الوكيل السياسي الإنكليزي[1]. واستمر القتال بين الطرفين حوالي ثلاثة أسابيع، وتحركت الكثير من القبائل الغافرية لمساعدة السلطان، وبالمقابل وصلت إمدادات إلى الثوار من القبائل الهناوية، وتمكن الإنكليز من عقد هدنة قصيرة بين السلطان ومناوئيه بعد وصول السفينة الحربية الإنكليزية سفنكس Sphinex إلى مسقط، وتمكن الوكيل الإنكليزي من نقل الرعايا الإنكليز إلى المكلا[2]، ثم استأنفوا القتال مرة أخرى، وتم نهب ممتلكات بعض التجار الهنود من رعايا حكومة الهند، لذلك قام المقيم الإنكليزي في الخليج بعقد هدنة جديدة بين السلطان والثوار، لمدة ثلاثة أيام، ثم استؤنف القتال من جديد، والتقى الثوار بالمقيم الإنكليزي في الخليج والوكيل السياسي الإنكليزي في مسقط، وأخبروهما بشروطهم لوقف القتال، من أهمها:

١- إعادة توحيد شطري السلطنة العُمانية من خلال عرض تولي الحكم في عُمان على حمد بن ثويني حاكم زنجبار لأنه صديق الحكومة الإنكليزية بخلاف فيصل بن تركي.

٢- إذا لم يتم ذلك يتولى الحكم في عُمان واحد من أبناء عزان بن قيس[3].

وفي آذار من عام ١٨٩٥م أبلغ الوكيل الإنكليزي في مسقط الثوار أن أي اتحاد بين عُمان وزنجبار هو أمر مستحيل، وغير قابل للنقاش، ومن الواجب احترام ممتلكات الرعايا الإنكليز، وإلا سوف تتخذ حكومة الهند الإنكليزية الإجراءات الكفيلة بحمايتها، ونتيجة هذا الموقف الحازم من الإنكليز مال الثوار إلى السلم، وفي التاسع من آذار من العام نفسه عقدت معاهدة سلام بين السلطان والثوار تضمنت:

١- أن يدفع السلطان لزعماء الثوار مبلغ ١٢ ألف روبية.
٢- استمرار أسرة آل قيس (حكام الرستاق) في حكم البلدة.
٣- إعادة المخصصات التي تصرف شهرياً لزعيم قبيلة الحرث.
٤- أن يعمل السلطان على إزالة أسباب التمرد[1].

---

[1] - الآزكوي، تاريخ عُمان المقتبس من كسف الغمة الجامع لأخبار الأمة.... ، ص ١٩٠ . وانظر: لاندن، عُمان منذ عام ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً ... ، ص ٤٣٩.

[2] - قاسم، جمال زكريا، عُمان وشرق إفريقية، بحث ضمن حصاد ندوة الدراسات العُمانية، ب. ط ، وزارة التراث القومي والثقافة في عُمان ، مسقط، ١٤٠٠هـ / ١٩٨م ، ص ١٤٧ .
وانظر: A.f.f . Etr., Letter de L,amiral Besnard, Ministre de La Marine, au Ministre des Affaire Etrangeres, Paris, Le 21 Fevrier 1895, N S Mascate Vol.1 , f 100.

[3] - لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، مج٢، ص ٨٣٢ – ٨٣٣ .

فقدّم السلطان فيصل مبلغ ١٢ ألفا ريال كبادرة على حسن نيته[٢]، وهكذا استطاع السلطان فيصل شراء دعم من الثوار بالمال، وتمكنت قواته من استعادة سيطرتها على مسقط بعد انسحاب الثوار من المدينة[٣] . وبعد عدة أسابيع توفي عبدالله بن صالح الحارثي، ثم تبعه والده صالح بن علي الحارثي متأثراً بجروح إثر إصابته أثناء اشتباكات قبلية في وادي سمائل[٤]. وبذلك تخلص السلطان من زعيمين من أبرز زعماء قبيلة الحرث الهناوية.

وعلى الرغم من توقيع السلطان فيصل معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة مع الحكومة الإنكليزية عام ١٨٩١م، وموافقته على ما تقوم به سفن الأسطول الإنكليزي من تفتيش ومصادرة السفن العُمانية العاملة في التجارة المشروعة وتدميرها، بحجة ممارسة تجارة الرقيق، إلا أنّ الإنكليز رفضوا مساعدته في وقت كاد حكمه أن ينتهي من ثورة عام ١٨٩٥م، والسبب في ذلك سياسة السلطان فيصل اتجاه إنكلترا قبل عام ١٨٩١م وخاصة موقفه من تجارة الرقيق، وتقربه من القبائل العُمانية المحافظة، لذلك وقف المسؤولون الإنكليز في حكومة الهند على الحياد حتى انتهاء الثورة، فإن انتصر السلطان سيدرك حينها أهمية وقوف الإنكليز إلى جانبه، وهذا لا يأتي إلا بتنفيذ رغباتهم، وعلى رأسها تعاون السلطان معهم في محاربة تجارة الرقيق والأسلحة، وإن انتهت بانتصار القبائل الهناوية، وهذا ما لا يريده الإنكليز، فسيقوم الإنكليز بتعيين حاكم على مسقط ممن يضمنون تعاونه معهم، وخاصة بعد أن أبدى الثوار رغبتهم بصداقة إنكلترا، وما نتج عن هذا الثورة هو ازدياد التنافس بين الدول الكبرى ولاسيما إنكلترا وفرنسا لتحقيق أطماعها في عُمان، وذلك رداً على السياسة الإنكليزية تجاه تجارة الرقيق في عُمان وهذا ما سيتم دراسته في الفقرة اللاحقة.

رابعاً: موقف فرنسا من سياسة إنكلترا في محاربة تجارة الرقيق في سلطنة عُمان

مع بداية القرن الثاني عشر الهجري، الثامن عشر الميلادي بدأ التنافس بين الدول الأوروبية الاستعمارية، مثل البرتغال، وهولندا، وانكلترا، وفرنسا، للحصول على مناطق نفوذ في مياه الخليج العربي،

---

[١] - التميمي، بريطانيا وتجارة الرقيق .... ، ص ٣٢٠ . وانظر:
A.f.f . Etr. , Letter de M. Ottavi, Vice- Consul de France A Mascate, A M. Hanotaux, Ministre des Affaires Etrangeres , Mascate, Le 17 avril 1895, N S Mascate vol . 1 ,F 199 a 202.

[٢] - ياغي، العلاقات البريطانية العُمانية ... ، ص ٢٧٨ .

[٣] - السالمي، تحفة الأعيان ... ، ص ٢٩٥ – ٢٩٦.

[٤] - A.f.f. Etr. , Letter de M. Ottavi, Vice- Consul de France A Mascate, A M. Hanotaux, Ministre des Affaires Etrangeres , Mascate, Le 17 avril 1895, N S Mascate vol. 1, 64 a 67.

وانظر: السالمي، المصدر نفسه، ص ٢٩٥ .

لكن النفوذ الفرنسي في هذه المناطق كان محدوداً في تلك الفترة إذا قورن بالدول الأوروبية الأخرى، وبناءً على ذلك لم تستطع فرنسا أن تقف موقفاً متكافئاً مع النفوذ الهولندي أو الإنكليزي في الخليج، ومع بداية القرن التالي استطاعت إنكلترا أن تبعد القوى الأوروبية المنافسة لها على منطقة الخليج، وفي الوقت نفسه بدأت تواجه النفوذ الفرنسي في منطقة غرب المحيط الهندي، وذلك منذ أن سيطرت فرنسا على جزيرة موريشيوس في عام ١٧١٥م بالإضافة إلى جزيرة البوربون التي سبق أن استولت عليها فرنسا وجعلتها مركزاً لمدّ النفوذ الفرنسي على سواحل المحيط الهندي، والخليج العربي[١]. وعلى الرغم من ذلك فلم تكن هناك اتصالات نشطة بين فرنسا وعُمان، حيث لم يستطع الفرنسيون في تلك الفترة التوسع في العلاقات التجارية مع منطقة الخليج العربي بشكل عام، بسبب عدم وجود وكالات تجارية لهم في المنطقة تماثل الوكالات التجارية الإنكليزية في بندر عباس، وبوشهر، والبصرة[٢]، لكن السلطان أحمد بن سعيد الذي تولى الحكم في عُمان بين عامي ١٧٤٧– ١٧٨٣م أدرك أهمية العلاقات التجارية مع الفرنسيين فعمل على تعزيزها، وبعث هدايا إلى الحاكم الفرنسي لجزيرة موريشيوس وردّ عليه بالمثل[٣].

بعد أن وصلت الحملة الفرنسية إلى مصر في عام ١٧٩٨م حاول نابليون بونابرت استمالة الأمراء العرب إلى جانبه وخاصة أمراء الخليج العربي من أجل الوصول إلى هذه المنطقة، ورداً على ذلك بعث المسؤولون في شركة الهند الشرقية ميرزا مهدي علي خان*، المقيم البريطاني في الخليج آنذاك للعمل على عقد معاهدة مع سلطان عُمان من أجل إبعاد الفرنسيين وإيجاد امتيازات خاصة للإنكليز، وتم عقد هذه المعاهدة في الثاني عشر من تشرين الأول عام ١٧٩٨م تضمنت معظم بنودها ما يهدف إلى طرد الفرنسيين من عُمان، والسماح للإنكليز بإنشاء وكالة لهم في بندر عباس[٤].

وفي آذار من عام ١٨٢٢م عقدت فرنسا معاهدة تجارية مع السيد سعيد بن سلطان حيث استمر العمل فيها حتى عام ١٨٤٤م[٥]، وفي عام ١٨٢٢م عقد القبطان الإنكليزي مورسبي معاهدة مع السيد سعيد للحد

---

[١] - قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول .... ، ص١٧٥.

[٢] - عبد الغني، علاقة ساحل عُمان ببريطانيا.... ، ص ٢٦٣ .

3- L/P & S/7/102, Purport of Rough draft, dated 25th Dhil Hijjah 1314/ 28th May 1897.

وانظر: رويث ، السيد سعيد بن سلطان .... ، ص ١٤٩- ١٥٠ .

* ميرزا مهدي علي خان هو فارسي الأصل وقع عليه الاختيار من الحكومة الإنكليزية ليكون المقيم الجديد في بوشهر ونجح بتوقيع إتفاقية مع السيد سلطان بن أحمد البوسعيدي حاكم عُمان لإبعاد الفرنسيين والهولنديين من بلاده. انظر: مجموعة مؤلفين، **ميرزا مهدى الأصفهانى**، ترجمة عباس جواد،ط١، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، د.ط، د.ت، ص ٣٠٠.

[٤] - العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي ١٨٥٣- ١٩١٤م.... ، ص ١١٥- و ص ١٦٥ .

[٥] - رويت، السيد سعيد بن سلطان ... ، ص ١٤٩ - ١٥٠ . وانظر: L/P & S/7/102, Puport of Letter From the Sultan of Mascat, to Mon. Ottavi Consul of France, dated the 27th jemadi 1/ 25th October 1897.

من تجارة الرقيق، ومنذ ذلك الوقت بدأ التنافس الإنكليزي الفرنسي واضحاً في السلطنة العُمانية، وكان السبب المباشر لذلك التنافس هو تجارة الرقيق[١]. وعندما عقدت حكومة الهند الإنكليزية معاهدة تجارية مع السيد سعيد بن سلطان في عام ١٨٣٩م استنفرت فرنسا جهودها حتى عقدت معاهدة مثلها في عام ١٨٤٤م، لكن حكومة الهند الإنكليزية حصلت على المزيد من الامتيازات بموجب المعاهدة التي عقدتها مع السيد سعيد في عام ١٨٤٥م بحجة مكافحة تجارة الرقيق، وهي مسألة لم تكن تتبناها الحكومة الفرنسية، وازداد النشاط الفرنسي في هذه الأثناء في القسم الإفريقي من السلطنة العُمانية، إلا أن الفرنسيين أخفقوا في تعيين قنصل لهم في عهد السيد سعيد، الأمر الذي أدى إلى زيادة الهيمنة الإنكليزية على السلطنة، وعندما تدخلت إنكلترا بين أبناء السيد سعيد وفرضت عليهم تقسيم السلطنة إلى دولتين منفصلتين أرادت أن تضمن موافقة فرنسا على ذلك التقسيم، من أجل تعميق الانفصال بين الدولتين العُمانيتين في آسيا وإفريقية، فأصدرت إنكلترا وفرنسا إعلاناً مشتركاً في عام ١٨٦٢م تعهدت فيه الدولتان باحترام استقلال مسقط وزنجبار متساوياً من الناحية القانونية[٢].

وبالتالي انحصرت ردود الفعل الأجنبية على تدخلات الحكومة الإنكليزية في عُمان ومحاربة تجارة الرقيق إلا ما كان من فرنسا التي رأت أن إنكلترا حققت مكاسب متعددة في السلطنة، بعد عقدها العديد من المعاهدات معها، تحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق، وهذا ما جعل الحكومة الفرنسية تتخذ من هذه التجارة وسيلة للحد من النفوذ الإنكليزي في منطقة الخليج بشكل عام، وعُمان بشكل خاص. في الفترة ما بين ١٨٦٠ – ١٩٠٥م. بدأت مقاومة فرنسا تجاه السياسة الإنكليزية منذ عام ١٨٦٠م عندما أخذت السلطات الفرنسية في (أبواك)* Obokh، ومدغشقر، وجزر القمر تمنح الأعلام الفرنسية لبعض السفن العُمانية، من أجل أن تتمتع بالحماية الفرنسية، فلا تستطيع سفن الأسطول الإنكليزي إيقافها أو تفتيشها، وقدّمت الحكومة الإنكليزية في عام ١٨٦٣م احتجاجها على ذلك الإجراء لأنه يشجع على المتاجرة بالرقيق، لكن فرنسا رفضت هذا الاحتجاج ولم تكتفِ بذلك بل زادت من منح الأعلام الفرنسية للسفن العُمانية حيث قامت في

---

[١] - الحازمي، علي بن دخيل الله، **التجارة والملاحة في الخليج العربي(١٨٢٠- ١٨٧٣م)** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ١٩٩١م ، ص ١٢٨.

[٢] - الإدريسي، محمد بن محمد، **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، ط١، نشر دار عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م، ص ١١٥ وانظر: أحمد شلبي ، موسوعة التاريخ الإسلامي ....، ص ٧٠. وانظر: L/P & S/7/102, Purport of Letter From the Consul of France, to His Highness the Sultan, dated the 7th December 1897/ 1st Rajab 1314.

* أبواك : ميناء على الساحل الإفريقي الشرقي ميناء زيلع ومضيق باب المندب، في الجهة المقابلة لعدن، خضع للاستعمار الفرنسي منذ عام ١٨٦٢م. انظر: هزاع الشمري، المعجم الجغرافي ...، ص ٤٢٢ .

عام ١٨٦٥م بمنح الأعلام الفرنسية لعدد كبير من سفن تجار صور الذين كانوا أعداءً للسلطان العُماني[١]، بسبب موافقته على الإجراءات الإنكليزية الخاصة بقمع تجارة الرقيق، وردت إنكلترا على ذلك سريعاً حين أوعزت إلى مسؤول الجمارك في زنجبار وهو من البانيان رعايا إنكلترا، بأن يفرض مرسوماً مقدّر بـ ١٠% على حمولات السفن العربية التي تحمل الأعلام الفرنسية، لكن المسؤول الفرنسي المكلف بإدارة شؤون القنصلية الفرنسية في زنجبار نجح في إرجاع هذا المرسوم إلى نسبته السابقة المقدرة بـ ٥% وذلك حينما قام بتذكير السلطان ماجد بن سعيد بما تنص إليه معاهدة عام ١٨٤٤م التي وقعها والده مع فرنسا[٢].

ومنذ عام ١٨٨٥م عملت إنكلترا على الاستفادة من ألمانيا التي بدأت متأخرة في ميدان التسابق الاستعماري عن الدول الأوروبية الأخرى، فسعت للاستفادة من القوة الألمانية في الحد من انتشار السفن التي ترفع الأعلام الفرنسية، فقامت الحكومتان الإنكليزية والألمانية بممارسة ضغوط متنوعة غلى زنجبار، حتى اضطر السلطان على الموافقة في السماح لضباط الأسطولين الإنكليزي والألماني بالصعود إلى أي سفينة أو قارب تابع لرعايا السلطان، داخل المياه الإقليمية لزنجبار وبمبا، وذلك من أجل إيقاف تجارة الرقيق والسلاح، كما تم تفويضهم بأذن الحكومة الفرنسية بتفتيش القوارب العربية التي ترفع الأعلام الفرنسية وذلك في عام ١٨٨٩م[٣]. في عام ١٨٩١م، ظهر تذمر المسؤولين الفرنسيين علناً من جراء الهيمنة الإنكليزية على عُمان، ففي ذلك العام اشتكى السفير الفرنسي في لندن من أن الحكومة الإنكليزية تتدخل في وراثة الحكم في عُمان[٤].

وفي آذار من عام ١٨٩١م أشار القنصل الإنكليزي في مسقط الكولونيل (موكلر) Mocler إلى أن الرقيق بدأ يصل إلى مسقط ومطرح، على متن سفن تحمل الأعلام الفرنسية على الرغم من وجود مصالح تجارية لفرنسا في مسقط آنذاك، وبيّن القنصل أن أفضل الطرق لإيقاف تجارة الرقيق على متن السفن التي ترفع الأعلام الفرنسية هو توجيه النصح للسلطان العُماني بشأن ما يجب عليه القيام به، مثل لفت نظر رعاياه

---

[١] - فيلبس، وندل، **تاريخ عُمان**، ترجمة محمد أمين عبدالله، ط٤، وزارة التراث القومي والثقافة في عُمان، مسقط ١٩٩٤م، ص ٢٤٣ - ٢٤٤. وانظر:اسماعيل ياغي، العلاقات البريطانية العُمانية.... ، ص ٢٧٧ .

[٢] - عبد الرحمن، عبد الوهاب، **بريطانيا وتجارة الرقيق في الخليج العربي وشرق إفريقية**، مجلة كلية الآداب، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد الأول، ١٩٨٥م ، ص ١٦٦و ص ١٩٣ .

[٣] - عبد الغني، علاقة ساحل عُمان ببريطانيا....، ص ١٨٨ – ١٨٩ .

[٤] - مايلز، الخليج بلدانه وقبائله... ، ص ٢٨٧ .

إلى عدم شرعية هذا العمل، إضافة إلى تنبيه قادة السفن الحربية الإنكليزية لاتخاذ الخطوات التي يجب عليهم القيام بها عندما يجدون مثل هذه السفن[١].

لكن السلطان فيصل بن تركي أخبر القنصل البريطاني في مسقط بأنه لن يتدخل لمنع المراكب التي ترفع الأعلام الفرنسية، حتى ولو كانت تتاجر بالرقيق، ويعمل عليها رعاياه، إلا أن السلطان أبدى تعاونه مع القنصل البريطاني حينما سلمه قائمة بأسماء أصحاب المراكب الصورية من قبيلتي الجنبة وآل بو علي[٢]، وكانت على النحو الآتي :

م	الجنبة	آل بو علي
١	سالم بن سليم ولد صوبيلة	راشد بن خميس
٢	محمد بن سليم ولد عبود	محمد بن راشد
٣	راشد ولد طيبة	حمد بن مطر
٤	مبارك بن سالم بن سعيد	خميس بن سالم
٥	مسلم بن علي بن سيف	خميس بن علي
٦	مسلم بن ناصر	سالم بن سعيد
٧	عبدالله بن العبد	

كما قدّم السلطان أيضاً قائمة أخرى بأسماء أكثر من ثلاثين مركباً شراعياً من القوارب الصورية التي تحمل الأعلام الفرنسية[٣]، واقترح على القنصل الإنكليزي إرسال رسالة احتجاج إلى الحكومة الفرنسية، ورسالة أخرى إلى حكومة الهند الإنكليزية، لاطلاعها على هذه المسألة وأخذ رأيها حول ما يتوجب القيام به حتى يستطيع فرض سيادته على المياه الإقليمية[٤]، ورداً على ذلك رد المسؤولون الإنكليز في حكومة الهند

---

[١] - شفيق، أحمد، **الرق في الإسلام** ، ترجمة أحمد زكي، ب . ط ، ب . ت ، القاهرة ١٩٩٣م ، ص ٥٥ . وانظر: ذهني، إلهام، **سياسة فرنسا التوسعية في شرق إفريقية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر**، ب . ط، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٧م ، ص ٢٣٣. وانظر: L/P/ & S/7/102,Purprt of Letter From the Sultan , to the Consul For France, dated 4th Rajab 1314/15th December 1897.

[٢] - العاني، عبد الرحمن عبد الكريم، **درو العُمانيين في الملاحة والتجارة الإسلامية**، وزارة التراث القومي والثقافة في عُمان، مسقط، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م، ط٣، ص ٢١٠-٢١١ . وانظر: علي بن محمد المارودي، **الأحكام السلطانية**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥م ،ط١، ص ١٢٢ و ص ١٢٥ .

[٣] - L/P & S/7/ 63, Letter From C. E. Mockler Political Agent, Muscat, to C. E. Ross C. S. I., Political Resident in the Persian Gulf No. 63 in the 14th March 1891.

[٤] - الجوير، التاريخ السياسي لمسقط وعُمان ١٨٩١- ١٩٢٠م ..... ، ص ٢٨٣ – ٢٨٤ .

ألا يبعث السيد فيصل رسالة احتجاج مباشرة إلى الحكومة الفرنسية، إذ يمكن أن يتم ذلك بطريقة مناسبة عن طريق الحكومة الإنكليزية، لذلك يجب إبلاغ السلطان أن الأمر يشغل أهمية كبيرة لدى المسؤولين الإنكليز، أما فيما يتعلق باستعادة سيادته على مياهه الإقليمية وأراضيه فإن حكومة الهند تؤكد أن له كامل الحق في التحري حول أي تجاوزات من قبل رعاياه لقوانين بلاده، ومعاقبة المخالفين حتى لو كانوا يحملون ترخيصاً فرنسياً[١].لكن السلطان العُماني لم يتخذ أي إجراء لمنع المتاجرة بالرقيق تحت الأعلام الفرنسية حتى عام ١٨٩٧م وذلك لسببين:

١- أن السلطان العُماني لم يملك الوسائل الكافية لتعزيز سيادته في صور.

٢- ولو افترضنا أن السلطان يملك تلك الوسائل فإن استخدامها لمثل هذا الهدف يمكن أن يُفهم على أنه تحدي لفرنسا لذلك لم يقم السلطان بهذا الأمر بدون دعم قوي من الحكومة الإنكليزية[٢].

وبناءً على ذلك فإنّ الإجراء الذي يمكن أن يتخذه السلطان في هذه المسألة هو تقديم شكوى إلى الحكومة الفرنسية يعرض فيها؛ على منح التراخيص الفرنسية إلى رعاياه، وهذا لا يقوم به عادةً إلا بعد استشارة القنصل الإنكليزي في مسقط والمسؤولين الإنكليز الآخرين في الخليج العربي[٣]. وقد نتج عن الاتصالات التي جرت بين الحكومتين الإنكليزية والفرنسية بين عامي ١٨٩١- ١٨٩٢م أن استنكرت فرنسا أعمال قنصلها في عدن، والذي قام بمنح عدداً من الرعايا العُمانيين أعلاماً فرنسية، وعلى الرغم أن الحكومة الفرنسية كانت قد صدقت على قرارات مؤتمر بروكسل لمحاربة تجارة الرقيق، ووعدت ألا تسلم أعلامها إلا لبحارة من الرعايا الفرنسيين، أو رعايا دولة تحت الحماية الفرنسية، إلا أنها لم تلتزم بهذه القرارات فقامت من جديد بتوزيع الأعلام الفرنسية للرعايا العُمانيين[٤]. وفي تشرين الأول من عام ١٨٩٣م نشر في (الصحيفة الإنكليزية) Saturday Review تقريراً عن تجارة الرقيق، أعده (تالبوت) Talbot القنصل الإنكليزي في بوشهر في تلك الفترة، ذكر فيه أن تجارة الرقيق تتواصل في الخليج العربي بنشاط متزايد على الرغم من تعاون زعماء المنطقة مع الحكومة الإنكليزية، وأشار أحد المسؤولين الإنكليز إلى أن

---

[١] - المسند ، عائشة، **التنافس البريطاني الفرنسي حول عُمان ١٧٩٨ – ١٩٠٤م** ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب للبنات ، الرياض، ١٩٩٢م ، ص ١٤٥ .

[٢] - كيلي، بريطانيا والخليج.. ، ص ٢١٠. وانظر: Serv. Hist. Marine , Le Capitaine de Fregate D Hespel, Commandant Le Croiseur L,infernet , au Ministre de La Marine, Colombo, Le 31 mai 1901, BB4 1338, doc. N 2568.

[٣] - ذهني، سياسة فرنسا التوسعية .... ، ص ١٨٣-١٨٤ .

[٤] - لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، مج٢ ، ص ٨٤٢ – ٨٤٣ .وانظر: L/P & S/7/149, Telegram From The Political Agent Maskat to the Foreign Secretary, Calcutta in the 4th march 1902.

ذلك التقرير أحدث صدمة لدى الرأي العام الإنكليزي، ومن هنا دعت الحكومة الإنكليزية فرنسا إلى أن تتنازل عن شيء من كبريائها وتشترك مع سفن الأسطول الإنكليزي من أجل البحث عن السفن التي تتاجر بالرقيق[١].

وفي آذار من عام ١٨٩٢م أرسل القنصل الإنكليزي في ساحل الصومال إلى المقيم الإنكليزي في عدن رسالة أشار فيها إلى أن خمسة مراكب قدمت من ميناء صور، وحصلت على رخص وأعلام فرنسية من حاكم أبواك ، وهي مسلحة تسليحاً ثقيلاً وتتجه للمتاجرة بالرقيق[٢]. وفي هذه الأثناء عزمت فرنسا على إنشاء قنصلية لها في مسقط حتى تكون اتصالاتها مع السلطان العُماني مباشرة، ومن أجل مؤازرة أصحاب السفن التي ترفع الأعلام الفرنسية، لا سيما في صور حيث توجد أهم المصالح الفرنسية في المنطقة[٣]، فأدركت فرنسا أهمية عُمان، وخاصة أن الانكليز يسعون لفرض هيمنتهم عليها، وفي هذا المجال يؤكد المسؤولون الفرنسيون على أن تعيين ممثل قنصلي في مسقط الهدف منه تأكيد الحقوق التي منحت لفرنسا بموجب اتفاقية عام ١٨٤٤م[٤]. ويذكر بعض الباحثين أن الحكومة الفرنسية عقدت في تلك الفترة حلفاً مع روسيا قصد منه مواجهة التحالف الألماني الإنكليزي، وهو الذي مهّد لإنكلترا تبني سياسة أكثر شجاعة في الخليج العربي، وبذلك دخلت منطقة الخليج في دائرة المنافسة الدولية من جديد[٥].

وفي تشرين الثاني من عام ١٨٩٤م، وافق البرلمان الفرنسي على فتح نيابة قنصلية في مسقط وأسندت الحكومة الفرنسية منصب نائب القنصل إلى (أوتافي)* Ottavi، الذي طُلب منه أن يأتي إلى باريس لتلقي المعلومات المناسبة[٦]، ووصل أوتافي إلى مسقط في عام ١٨٩٤م وباشر عمله ولم تستطع الحكومة

---

[١] - عبد ربه، تجارة الرقيق وأثرها في استعمار غرب إفريقية .... ، ص ٢٥٥ .

[٢] - السخي، حسن، **الإسلام والرق رؤية إسلامية معاصرة** ، نشر دار الكنوز الإسلامية، القليوبية، ١٩٩٣م، ط١، ص ٩٦.

[٣] - ذهني، سياسة فرنسا التوسعية ... ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

[٤] - حراز، بريطانيا وشرق إفريقية ... ، ص ٢٤٥. وانظر: لاندن، عُمان منذ عام ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً ... ، ص ٢٠٠ – ٢٠١ .

[٥] - عبد الغني، سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج....، ص ٢٧٥ .

* أوتافي : دبلوماسي فرنسي من أصل كورسيكي، يجيد التحدث باللغة العربية وسبق له العمل في زنجبار، كما شغل مناصب أخرى في المستعمرات الفرنسية في منطقة المحيط الهندي، ويملك براعة دبلوماسية، وهو متحدث بارع، تصفه المصادر بأنه رجل هادئ ومثقف لا يميل إلى العداء ولكنه قادر على تحريك المؤامرات وكان همه الرئيسي محاربة النفوذ البريطاني في مسقط. انظر: لاندن، عُمان منذ عام ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً ... ، ص ٢٩١ .

[٦] - ومن هذه التعليمات :

١- يجب أن يسير نائب قنصل فرنسا في مسقط بناءً على انفاقية عام ١٨٤٤م ومعاهدة ١٨٦٢م وقرار مؤتمر بروكسل.

٢- يقوم بمفرده بتفقد السفن التي يرفرف عليها العلم الفرنسي. =

٣- يجب أن تتسم علاقاته مع السلطان بالرغبة في الحفاظ على حقوق فرنسا السياسية والتجارية، وتجديد روابط الصداقة بين البلدين. انظر: L/P & S/7/149,Letter From Major P. Z .Cox ,His Britannic Majesty, s Consul and

الإنكليزية أن تعترض على هذا الإجراء الفرنسي، على الرغم من معاهدة الحماية التي أبرمتها إنكلترا مع السلطان العُماني في عام ١٨٩١م، والتي تعهد فيها السلطان بعدم التنازل عن أية قطعة أرض من ممتلكاته لأية قوة أجنبية أو ممثليها، وبما أن فرنسا قد سبق وعقدت معاهدة تجارية مع السلطنة العُمانية في عام ١٨٤٤م فقد أتاح لها ذلك حرية العمل التجاري بيعاً وشراءً، وحق إقامة الأفراد الفرنسيين، واستئجار المساكن لهم في مسقط، لذلك فقد أُجبر الإنكليز على السكوت دون رضاهم[١]. إلا أنّ المندوب الفرنسي لم ينال رضا السلطان فيصل في بادئ الأمر، إذ خشي السلطان أن الهدف من إرسال ممثل فرنسي إلى مسقط هو العمل على بسط النفوذ الفرنسي في المنطقة، وإعلان الحماية على سكان صور الذين سبق وإن قبلوا رفع الأعلام الفرنسية على قواربهم، ولهذا راودت الشكوك السلطان أن فرنسا تحاول فصل ميناء صور عن بقية أجزاء دولته، ومن أجل دفع هذه الشكوك بادر أوتافي إلى بعث رسالة في كانون الأول من عام ١٨٩٤م إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسي، أشار فيها إلى أنه لم يحصل بعد على موافقة السلطان فيصل على تعيينه، وأن ذلك ربما يستغرق شهراً[٢] وذكر أوتافي أنه لن يستطيع أن يقوم بعمله بسبب مرضه إلا بعد أن تلبي رغبتين عبّر عنهما السلطان وهما:

- إيفاد سفينة حربية فرنسية لأداء التحية لمدينة مسقط.
- تسليمه رسالة من الحكومة الفرنسية في هذه المناسبة حتى يتبين أن الحكومة الفرنسية لا تترفع عن مراسلة سلطان عُمان[٣].

وقد عمل أوتافي منذ وصوله إلى مسقط على إقامة علاقات طيبة مع المسؤولين البريطانيين هناك من أجل إبعاد الشكوك التي تدور حوله، واستطاع في تلك الفترة الحصول على ثقة زعماء القبائل العُمانية، فقد اعتاد أن يلبس الملابس العربية ويتجول في مناطق السلطنة، وساعده في ذلك إجادته للغة العربية، واستطاع أوتافي كسب تعاطف العُمانيين مع فرنسا وذلك كرهاً للهيمنة الإنكليزية على السلطنة، ومن هنا

Political Agent at Mascat, to the Secretary to the Covernment of India in the Foreign Department ,No. 126, Mascat in the 8th March 1902.

[١] - عبد الغني، علاقة ساحل عُمان... ، ص ٣١١. وانظر، درويش، سلطنة عُمان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر... ، ص ١٤٠ .

[٢] - الداود، محمود علي، **الخليج العربي والعلاقات الدولية ١٨٩٠ ــ ١٩١٤م**، نشر معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، ١٩٦٠م، ب.ط، ص ٨٩.

[٣] - أباظة، فاروق عثمان، **عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ ــ ١٩١٨م** ، طبع ونشر الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧م، ب.ط، ص ٢٣٢ .

تقدّم الكثير من العُمانيين لتسجيل أنفسهم كأشخاص يتمتعون بالحماية الفرنسية، ولكن أوتافي كان يرفض ذلك خشيةً من أن يؤثر ذلك في علاقاته مع السلطان والمسؤولين البريطانيين[١].

واستعان أوتافي بشخص يدعى عبد العزيز، وهو أحد العُمانيين الذين طردوا من زنجبار عام ١٨٩٣م بعد وقوفهم ضد المخططات الإنكليزية هناك، وقد عينه أوتافي سكرتيراً ومترجماً خاصاً له، وكان عبد العزيز هذا يعمل في الوقت نفسه كاتباً خاصاً للسلطان، ومن هنا بدأ هذا الرجل بتقريب العُمانيين المناوئين لإنكلترا، وقام بتوثيق العلاقات بين السلطان ونائب القنصل الفرنسي، وهذا أدى إلى ازدياد قلق المسؤولين الإنكليز من تدخلات فرنسا في عُمان وازدياد توسعها فيها[٢].

ساءت علاقات السلطان فيصل مع حكومة الهند الإنكليزية في عام ١٨٩٥م، عندما لم يقم الإنكليز بنجدة السلطان عندما استطاع الثوار بقيادة صالح بن علي الحارثي دخول مسقط، في شهري كانون الثاني وآذار من ذلك العام، ولم يقف الإنكليز عند ذلك بل طالبوا السلطان بدفع تعويضات مالية للرعايا البريطانيين المتضررين. أما أوتافي فقد عرض المساعدة العسكرية على السلطان وسارع بطلب السفينة الحربية الفرنسية (لوترود) Le Troude إلا أن السفينة وصلت متأخرة، فلم تقدم للسلطان مساعدة تذكر، وقد أدى هذا الموقف إلى تأكد السلطان من حسن نية الحكومة الفرنسية، والإمكانيات التي تمتلكها، ولهذا فقد شهدت عُمان تحسناً في علاقاتها مع الفرنسيين خلال السنوات الخمس التالية[٣]. وعلى أية حال فإنّ السلطان لم يخضع للضغوط الإنكليزية في مسألة استخدام رعاياه للأعلام الفرنسية، ففي عام ١٨٩٥م بعث أوتافي رسالة إلى وزير خارجيته أشار فيها إلى أن وكلاء حكومة الهند الإنكليزية في عُمان طالبوا السلطان فيصل بأن لا يقوم بمنح فرنسا السفن التي يملكها مواطنون عُمانيون، إلاّ أنّ السلطان لم يتخذ قراراً في هذه المسألة حتى ذلك الوقت، واقترح أوتافي اتخاذ الإجراءات اللازمة التي يمكن من خلالها تفادي الأضرار التي قد يتسبب بها ضبّاط الأسطول الإنكليزي لأصحاب السفن العُمانية الفرنسية[٤].

2- L/P & S/7/149, Letter From Government of india, Foreign Department " Secret" , to the lord Geoge F. Hamilton,His Majesty, s Secretary Of Stata of India, No. 184, Simla in the 9th October 1902 .

[٢] - قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ... ، ص ٣٦٠ – ٣٦١ . وانظر: لاندن، عُمان منذ عام ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً .... ، ص ٢٩٣ .

[٣] - العيدروس، تاريخ الخليج الحديث والمعاصر... ، ص ١٢٦.

[٤] - الداود، الخليج العربي والعلاقات الدولية... ، ص ٢١٠ .

ولتحقيق هذا الهدف أمر وزير البحرية الفرنسي السفينة الحربية (لوترود) Lotroud بأن تتحول إلى صور، للاطمئنان على وضع السفن التي تتمتع بالحماية الفرنسية ولتأكيد حق الرقابة الذي مُنح لفرنسا بموجب مؤتمر بروكسل[١]. واستقبل الصوريون السفينة استقبالاً حاراً ورأى المسؤولون الفرنسيون أن أفضل طريقة لتحفيز رغبة السكان في الحصول على الحماية الفرنسية؛ هو الإكثار من زيارات السفن الحربية الفرنسية لمسقط وصور[٢]. وفي الواقع أن هناك ما يسوّغ قلق السلطان في تلك الفترة إذا قام أوتافي بإجراء اتصالات مباشرة مع محمد بن أحمد والي صور الذي عبّر لهذا المسؤول الفرنسي عن رغبته في أن يكون صديقاً للحكومة الفرنسية، كما أعرب أصحاب السفن العُمانية التي ترفع الأعلام الفرنسية رغبتهم في تجديد انتمائهم لفرنسا، لأن ذلك هو السبيل الوحيد الذي يضمن لم السلامة والأمن، اللتين لا يقدر السلطان العُماني على توفيرهما[٣].

ومنذ مطلع عام ١٨٩٦م بدأ المسؤولون الإنكليز يعملون على تحسين علاقاتهم مع السلطان، من خلال تقديم عروض الأسلحة والمساعدات المالية، وتحسين أسطوله البحري، وذلك من أجل استعادة ثقة السلطان بهم التي ضعفت بسبب موقفهم من ثورة عام ١٨٩٥م[٤]. ومن هنا بدأ السلطان فيصل يعود مرة أخرى للارتماء في أحضان المسؤولين الإنكليز بعد أن أهدته حكومة الهند مدفعين وكمية من الذخيرة، كما وعدته بمساعدة بحرية من أجل قمع التمرد في إقليم ظفار* بالإضافة إلى مساعدته بتنظيم شؤونه المالية[٥].

وأدى هذا التقارب بين المسؤولين الإنكليز والسلطان العُماني إلى زيادة نشاط دوريات الأسطول البريطاني في المياه الإقليمية العُمانية، ففي أيلول من عام ١٨٩٦م قبضت السفينة الحربية الإنكليزية (سفنكس) Sefnex في المياه الإقليمية لمسقط عن مركبين صوريين يرفعان الأعلام الفرنسية، وعلى

---

[١] - درويش، سلطنة عُمان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر... ، ص ٢٧١ . وانظر: كيلي، بريطانيا والخليج ...، ص ١٩٠ .

[٢] - مؤلف مجهول، لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب... ، ص ٣٤٥ .

3- L/P& S/7/155, Translated Purport of anews Letter of in Formation From the Confidential Agent at Sur the Political Agent at Maskat ,(sub- enclosure 1 to enclosure No. 12) in the 27th march 1903.

4-L/P & S/7/155 Letter from Major P . Z . cox, C.I.E. Consul and Political Agent at Maskat, to Mons. C . Dorville Vice-Consul For France at Maskat No,124 in the 8th April 1903.

* ظفار: تقع في أقصى الجهة الجنوبية الغربية لعُمان، على ساحل حضرموت، وتحيط بها الصحراء، غير أن هذه المنطقة تحتوي على جبال تمتد إلى البحر من الجهتين الشرقية والغربية، وتضم سهلاً مليئاً بالمزروعات وتتميز بإنتاج اللبان، وتتمتع بمناخ لطيف، انظر: الجوير، التاريخ السياسي لمسقط وعُمان ... ، ص ٦٦ . وانظر: العنسي، العادات العُمانية ... ، ص ٧٣ .

[٥] - ويلسون، تاريخ الخليج ... ، ص ١٧٧.

متنهما شحنتان من الرقيق، وقد تم تسليم المركبين مع أصحابهما إلى أوتافي، وقد حكمت المحكمة الفرنسية في جزيرة البوربون الفرنسية على قائدي المركبين بالسجن، وتم سجنهما في مسقط لأن جريمتهما ارتكبت في أراضي السلطان العُماني، وأدت هذه الحادثة إلى عودة المراسلات من جديد بين الحكومتين الإنكليزية والفرنسية حول هذه المسألة[1]. ورأى كثيراً من المسؤولين الفرنسيين أن ازدياد النفوذ الفرنسي في عُمان يقوم على أمرين:

١- وجود السفن التي ترفع الأعلام الفرنسية، حيث تعدّ وسيلة مهمة لإظهار العلم الفرنسي بصفة متكررة.

٢- المكانة الخاصة التي حظي بها نائب القنصل الفرنسي في مسقط، حيث نجح أوتافي في كسب ود السلطان في كثير من المواقف[2].

ومن هنا فإن الفرنسيين يرون أن المحافظة على استمرار التأثر الفرنسي في عُمان مرهون بدعم أصحاب السفن الفرنسية. واضطر السلطان تحت ضغط المسؤولين الإنكليز في مسقط إلى تقديم أول احتجاج إلى أوتافي نائب القنصل الفرنسي في مسقط، وفي عام ١٨٩٧م، وذكر السلطان في رسالة الاحتجاج التي بعثها إلى أوتافي أن بعضاً من رعاياه في صور ومنطقة الباطنة، والذين اعتادوا زيارة سواحل شرق إفريقية، وعدن، يطلبون من ضباط الحكومة الفرنسية الأعلام حتى يصبحوا رعايا فرنسيين، ويتم ذلك من خلال شراء بعض الممتلكات الثابتة في تلك الأماكن، أو يعيشون مدة معينة هناك، وأشار السلطان في رسالته إلى أن المسؤولين الفرنسيين على علم بأن هذا العمل يتعارض مع القوانين الدولية، لأن هؤلاء الرعايا يرجعون إلى القوانين القضائية في بلدهم الأصلي، لذلك فإنّ استقرار هؤلاء الرعايا في مكان معين، حتى ولو كان لمدة طويلة، وامتلاكهم الممتلكات الثابتة لا يعني أنهم يمكن أن يكونوا رعايا دول أخرى، وذكر السلطان أن الأضرار التي نتجت عن هذه المسألة أصبحت واسعة وعامة، وهذا ما دعاه إلى أن يتقدم بهذه الشكوى، وذلك من أجل أن يعود كل شيء إلى صفته القومية وأن تقوم الحكومة الفرنسية بمنع ضباطها من أي عمل مناقض للقانون، وأن يتم تفعيل الاتفاقية التجارية القائمة بين السلطنة وفرنسا[3].

---

[1] - لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، مج٢ ، ص ٨٤٣.

[2] - قرقش، محمد، **المدخل إلى تاريخ الإسلام في إفريقية مع دراسة للدور العُماني** ، مكتبة ابن كثير، مسقط،ب.ط، ب . ت. ص ١٥٥-١٥٦.

[3] - ياغي، العلاقات البريطانية العُمانية في القرن التاسع عشر... ، ص ٣٢٠ .

وعندما بعث السلطان تلك الرسالة كان أوتافي خارج مسقط، فلم يتلقَ رداً منه إلا في ١٥ تموز عام ١٨٩٧م، حيث قال:" إنني أعتذر لأنه ليس من الممكن الاستجابة لرغبتكم"[١] ، وذكر أن الأجانب الذين يطلبون الحماية، يمكنهم الحصول عليها عند التزامهم بشروط محددة، تختلف باختلاف البلد الذي نطلب فيه الحماية، وأشار على أن العُمانيين الذين حصلوا على الحماية والأعلام الفرنسية، ظلوا يزورون المستعمرات الفرنسية منذ أربعين سنة، وأن بعضهم اختار العيش هناك، وأن ما حصلوا عليه طبقاً لقوانين تلك المستعمرات، والقوانين الصادرة من وزير الشؤون البحرية الفرنسي، ولا يحق لأحد الاعتراض على ذلك[٢]. وواصلت الحكومة الإنكليزية ضغوطها على السلطان العُماني حتى بعث برسالة احتجاج جديدة إلى أوتافي في تشرين الأول عام ١٨٩٧م، طلب فيها بعث احتجاجه الأول إلى الحكومة الفرنسية، لأنها حسب تقدير السلطان فوق التدخل في شؤون الرعايا المحليين، وذكر أنه بناءً على اتفاقية عام ١٨٤٤م فإن كل مواطن يعود إلى جنسيته الأصلية، ولا يعني عدم الاحتجاج على إضفاء الحماية الفرنسية على الرعايا العُمانيين منذ سنوات، أو شراء بعض الممتلكات الثابتة، أن هؤلاء الرعايا قد خرجوا عن تبعيتهم للسلطان، وأشار السلطان العُماني إلى أن حكومة الهند الإنكليزية رفعت حمايتها عن علي بن جمعة بعد مطالبتها بذلك، بعد أن اقتنعت بأنه عُماني المولد والجنسية[٣] .

عندما بدأ السلطان فيصل يتجاوب بسلبية مع ما تمليه عليه الحكومة الإنكليزية، تعرّضت دولته للتهديدات الفرنسية، فهو حينما بعث الاحتجاجات المتتالية إلى فرنسا طالباً منها عدم التدخل في شؤون بلاده الداخلية إنما كان يعمل على تنفيذ مطالب المسؤولين الإنكليز في المنطقة، وهذا أمر كان يدركه المسؤولون الفرنسيون جيداً، ولذلك لم يكونوا يأبهون به، فاستمروا في سياستهم الرامية إلى نشر نفوذهم في عُمان[٤]. وبذلك أصبح السلطان العُماني ألعوبة بيد الإنكليز والفرنسيين، وليس أدلّ على ذلك من أن السلطان عندما أراد حصار ظفار بعد تمردها عليه، بعث برسالة إلى نائب القنصل الفرنسي من أجل أن يبلغ أصحاب السفن الصورية، التي ترفع الأعلام الفرنسية، بألاّ يقتربوا من المنطقة المذكورة . ومنذ عام

---

[١] - بدول، روبن، **الرحالة الغربيون في الجزيرة العربية**، ترجمة عبدالله نصيف، الرياض، ب. ت، ١٩٨٩م، ط١، ص ١٨٣ . وانظر: L/P & S/7155, Translation of a Letter addressed by the Sultan to the French Consul , "enclosure No48",in 1st Robi ul Awal CorresPonding to 28th May 1903.

[٢] - السيابي، سالم بن حمود: **عُمان عبر التاريخ**، الطبعة الثالثة، الطبعة الخامسة، وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عُمان، مسقط،١٩٩٤م،ص، ٢١٥.

[٣] - لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، مج٢، ص ٨٤٤ .

[٤] - المسند، التنافس البريطاني الفرنسي حول عُمان.... ، ص ٣٣٤ – ٣٣٥ .

١٨٩٨م رأى المسؤولون الإنكليز في الخليج العربي أن أفضل وسيلة للتعامل مع قضية الأعلام الفرنسية هي الاتصالات الهادئة مع الحكومة الفرنسية، والتي يتم من خلالها إبلاغ فرنسا بأن هذه الأعلام تستخدم لحماية تجارة الرقيق، تلك التجارة التي أعلنت الحكومة الفرنسية بطلانها، وإذا أصرت الحكومة الفرنسية على تبني آراء نائب القنصل في مسقط فيمكن حينئذ وكما اقترح المسؤولون الإنكليز في الخليج العربي، أن توجه الحكومات التي وقعت على اتفاقية بروكسل احتجاجاً قوياً إلى الحكومة الفرنسية، خاصة وأن تم منح الأعلام الفرنسية للرعايا العُمانيين وهذا يتعارض مع القانون الدولي، ومع الإعلان الإنكليزي الفرنسي المشترك في عام ١٨٦٢م[١]. وعلى الرغم من التجاوب الكبير الذي أبداه السلطان فيصل مع المطالب الإنكليزية، وتوجيهه الاحتجاجات المتكررة إلى نائب القنصل الفرنسي، إلا أن بعض السياسيين الإنكليز يرون أن السلطان لا يزال يسلك سلوكاً غير ودي تجاه حكومتهم، ولعلهم يشيرون في ذلك إلى استقبال السلطان للسفينة الحربية الفرنسية (قابس) Gabes في تشرين الأول عام ١٨٩٨م، حيث بقيت في ميناء مسقط ما يقارب شهراً[٢]. وقدم الفرنسيون مدفع ميدان هدية للسلطان، وعقد السلطان اجتماعاً مع قائد السفينة الفرنسية بحضور أوتافي، وأهدى السلطان سيفاً مذهباً قديماً إلى قائد السفينة[٣]، لذلك تبين أن استيراد الرقيق عن طريق السفن العُمانية التي ترفع الأعلام الفرنسية لم يحظ باهتمام كبير من الجانب الإنكليزي، بعد أن قبضت السفينة الحربية الإنكليزية (سفنكس)Sefnex على سفينتين ترفعان الأعلام الفرنسية، وعلى متنها أرقاء في عام ١٨٩٦م، نظراً لما تسبب به ذلك من تأزم العلاقة بين فرنسا وإنكلترا وازدياد المنافسة بينهما، حيث نتج عن ذلك توقف الرقابة على تجارة الرقيق حتى عام ١٩٠٠م[٤].

هدأت حدة التذمرات الفرنسية عام ١٩٠٠م من التدخل الإنكليزي في الشؤون العُمانية، ويعود ذلك إلى أن وزير الشؤون الخارجية في فرنسا (تيوفايل دلكاسي) Theophile Delcasse اتبع عام ١٨٩٨م سياسة ترمي في المقام الأول إلى تأمين سلامة فرنسا في القارة الأوروبية، عن طرق مجابهة القوة الألمانية

2- L/P & S/7/155, Telegram from the Foreigen Secretary, to the Major P.Z. Cox C. I. E. Consul and Political Agent Mascat, No. 1057E , in the 22nd may 1903.

وانظر: صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي.... ، ص ٢٣٤ .

[٢] - لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، مج٢ ، ص ٨٥٢. وانظر: L/P & S/7155, Letter From Major P. Z . Cox, C. I. E. Consul and Political Agent at Mascat, to Saiyid Feysal- Bin-Turki, Sultan of Mascat, No . 234,in the 28th May 1903.

[٣] - أبو علية، دراسات في تاريخ الجزيرة العربية... ، ص ٢٢٢- ٢٢٣ .

[٤] - عبد الرحمن، عبد الوهاب أحمد، **الخليج العربي والمحرمات البريطانية الثلاث ١٧٧٨ – ١٩١٤م**، دار القلم، دبي، ١٩٩٧م،ط١، ص ١٥٧ -١٥٨ .

المتنامية، من خلال تقوية أواصر العلاقات مع إنكلترا حتى ولو كان على حساب روسيا[١]. لهذا بدأ دلكاسي يعمل على تخفيف حدة التوتر بين فرنسا وإنكلترا، لكن ذلك لا يعني التخلي عن مقاومة الهيمنة الإنكليزية في عُمان ومنطقة الخليج العربي. وفي عام ١٩٠٣م دخلت مسألة الأعلام الفرنسية في عُمان منعطفاً خطيراً بسبب حادثتين، الأولى: أن سفينة عُمانية تدعى (خضرة) Khazrah ترفع العلم الفرنسي ويملكها رجل يدعى مبارك بن حامد الرازقي كانت راسية في ميناء صور، وعندما أرادت تلك السفينة مغادرة الميناء تم رفع العلم الفرنسي استعداداً للإبحار إلى بومباي، وفي هذه الأثناء أمر رجال عبدالله بن سالم شيخ قبيلة بني بوعلي، طاقم السفينة بأن لا يرفعوا العلم وأطلقوا النار على العلم بأمر من عبدالله بن سالم حتى تمزّق، وحينما حاولت الإبحار أعادوها قسراً إلى الميناء، لذلك عاد صاحب السفينة إلى مسقط، وأخبر نائب القنصل الفرنسي(دور فيل) Dorville الذي بدوره كتب إلى رسالة إلى السلطان طالبه فيها بمعاقبة عبدالله بن سالم[٢]، وفيما يتعلق بتمزيق العلم الفرنسي فقد رفع إلى الحكومة الفرنسية لإبداء رأيها في ذلك[٣]. أما الحادثة الثانية: فهي قيام خمسة من العُمانيين كانوا قادمين على متن باخرة إنكليزية كانت تحمل البريد من بومباي إلى مسقط بخرق إجراءات الحجر الصحي، والهروب عبر أحد المراكب الأهلية إلى صور، فطلب السلطان المشورة من القنصلية الإنكليزية، فأمر القنصل الإنكليزي بملاحقة الهاربين، واستطاع أحد الزوارق الإنكليزية القبض عليهم وإعادتهم إلى مسقط، وعند التحقيق معهم ادعى ثلاثة منهم أنهم رعايا فرنسيون لكن السلطان أمر بسجن كل منهم ثلاثة أشهر، الأمر الذي دعا القنصل الفرنسي يرسل باحتجاج إلى السلطان يطلب منه الإفراج عن الرعايا الفرنسيين، إلا أن السلطان رفض ذلك بشدة، ولم يخضع لنائب القنصل الفرنسي، وهكذا وقفت الحكومة الإنكليزية إلى جانب السلطان وأرسلت له السفن الحربية لمساندته إذا ما تعرض للتهديد الفرنسي[٤].

وفي هذه الأثناء قدّم السفير الفرنسي في لندن طلباً عاجلاً إلى الحكومة الإنكليزية لإطلاق سراح المساجين الخمسة في عُمان، وبذلك انتقلت الأزمة إلى الحكومتين الفرنسية والإنكليزية مباشرة، وتوقفت المناقشات حول هذه المسألة في عُمان، أما الحكومة الإنكليزية فقد ردت على الطلب الفرنسي بتقديم اقتراح

[١] - مايلز، الخليج بلدانه وقبائله... ، ص ٢٩٥.

1- Selections from the records of Bombay Government Historical Sketch Uttobee Arabs . P 373 .

2- Kelly, Britain and the Persian Gulf . p. 289.

3- Bagly ,Winder, A History of Saudi state from 1233 – 1818 until 1309 – 1891 unpub . ph. D . Thesis Princeton. 1951. P. 197

يقضي برفع مسألة الأعلام الفرنسية إلى محكمة لاهاي*، فوافق السلطان العُماني على ذلك، وكتب إلى القنصل الفرنسي في مسقط رسالة أعرب فيها عن سروره بعرض هذا النزاع على تلك المحكمة، وأخبره بإطلاق سراح السجناء الصوريين لأن مسألة الأعلام الفرنسية أصبحت في طريقها للتسوية[١]. وفي كانون الأول عام ١٩٠٤م تم توقيع اتفاقية بين وزير الخارجية الإنكليزي ممثلاً لحكومته، وبين السفير الفرنسي في لندن ممثلاً لحكومة بلاده، تقضي بإحالة القضية إلى المحكمة الدولية في لاهاي، وحُددت المسائل التي يجب تسوية الخلاف حولها، وعيّنت الدولتان مندوبين لهما في هذه المحكمة[٢]، وعرضت كلاهما على شكل مذكرة تتعلق بالقوارب العُمانية التي ترفع الأعلام الفرنسية إلى هيئة التحكيم، وحاولت كل دولة أن تدعم موقفها بالأدلة والمواثيق الدولية حتى تتمكن من كسب القضية لصالحها[٣]. وادعت إنكلترا أن منع تجارة الرقيق سيكون أمراً مستحيلاً طالما أن الحكومة الفرنسية تمنح أعلامها لأصحاب السفن العُمانية، وأكدت ذلك بعدد من الأدلة التي تؤكد مشاركة أصحاب السفن الفرنسية بالمتاجرة بالرقيق بشكل فعّال[٤]. أما فرنسا فقد أكدت أنها تقوم بالتحقيق في كل مرة يتهم فيها أصحاب القوارب الفرنسية بالإتّجار بالرقيق وأن نتائج هذه التحقيقات تكون في كثر من الأحيان في مصلحة هؤلاء المتهمين[٥].

فقد صدر الحكم في مسألة منح الأعلام الفرنسية للرعايا العُمانيين في آب عام ١٩٠٥م بعد دراسة الحجج المقدمة من إنكلترا وفرنسا، وأبرز ما جاء فيها الآتي:

١- يتمتع أصحاب السفن التي تحمل الأعلام الفرنسية بحق رفعها والاستفادة من مزاياها طالما قامت فرنسا بتجديدها.

٢- يستمر أصحاب السفن العُمانية التي ترفع الأعلام الفرنسية بالتمتع بحماية هذه الدولة، طالما أنهم حصلوا على تلك الأعلام قبل ٢ كانون الأول عام ١٨٩٢م وهو اليوم الذي تمت الموافقة فيه على

---

* محكمة لاهاي: ظهرت هذه المحكمة بعد أن عُقد مؤتمر دولي في مدينة لاهاي الهولندية في عام ١٨٩٩م، ونتج عن الاتفاقية المعروفة باتفاقية لاهاي الأولى تكوين هيئة دائمة للتحكيم، عرفت أولاً بمحكمة التحكيم الدولية، وتهدف إلى تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية. انظر: الوسمي، خالد بن ناصر، **عُمان بين الاستقلال والاحتلال** ، نشر مؤسسة الشراع ، الكويت ١٩٩٣م، ط١، ص ٨٨.

4- Selection from the records of Bombay Government . Vol .XXIV .Whabees . Op . Cit . P . 457.

[٢] - لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، مج٢ ، ص ٨٦٦ – ٨٦٧ .

[٣] - فيليبس، تاريخ عُمان.... ، ص ٢٧٥ .

4- Selection . Wahabees . op . cit . p .458

5- Selection. Wahabees . op . cit . p . 459.

قرارات مؤتمر بروكسل، ولا يحدّ من استعمال العلم الفرنسي إلا التشريعات الفرنسية، أما الذين يثبت أنهم حصلوا على الأعلام الفرنسية بعد ذلك التاريخ، فليس لهم الحق في التمتع بالحماية الفرنسية.

٣- يمنع نقل العلم الفرنسي من شخص إلى آخر، ومن سفينة إلى سفينة أخرى.

٤- تتمتع السفن العُمانية التي ترفع الأعلام الفرنسية قبل ٢ كانون الأول عام ١٨٩٢م بالحماية المنصوص عليها بالمعاهدة العُمانية الفرنسية عام ١٨٤٤م، وللسلطان العُماني الحق في تطبيق أحكامه القضائية في مياهه الإقليمية على رعاياه حتى ولو كانوا يرفعون الأعلام الفرنسية[١].

وهذا أبرز ما جاء في محكمة لاهاي، والواقع أن هذه الأحكام جاءت في مجملها لصالح الحكومة الإنكليزية، لا سيما فيما يتعلق في نقل تراخيص رفع الأعلام من شخص لآخر، لهذا فإن النفوذ الفرنسي أخذ يضعف بعد عام ١٩٠٥م، وقدّر له أن يختفي بعد سنوات قليلة، حيث اتفقت الحكومتان أن يقوم قنصل كل منهما في مسقط بوضع قائمة بالسفن التي ترفع العلم الفرنسي، ووضعت هذه القائمة في عام ١٩٠٨م، واشتملت على ثلاث وعشرين سفينة فقط، وفي عام ١٩١٧م بقي من هذه السفن اثنتا عشرة سفينة عُمانية ترفع العلم الفرنسي[٢]. بذلك بدأ النفوذ الفرنسي ينحسر في منطقة الخليج العربي. أما إنكلترا فكانت هذه الأحداث تصب في مصلحتها لممارسة تجارة الرقيق بين شرق إفريقية، وساحل مكران ، وسواحل الهند الغربية من جهة، وبين عُمان ومنطقة الخليج العربي من جهة أخرى.

وتبين أن الحكومة الإنكليزية شغلت في محكمة لاهاي دور المدافع عن مصالح السلطان ظاهرياً، لكن في الواقع هدفت إلى تحقيق مصالحها والتخلص من المنافسة الفرنسية، وأصبح السلطان فيصل بن تركي تحت الهيمنة الإنكليزية الكاملة.

---

[١] - عبد الغني، السلام البريطاني في الخليج العربي ١٨٩٩ – ١٩٤٧م....، ص ٥٤ . وانظر: لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، مج٢، ص ٨٦٨ – ٨٦٩. وانظر: I. O. R. Report on the Administration in the Persian Gulf, For the Year 1905-1906,p.p. 70 – 71.

2- I. O. R. Report on the Administration in the Persian Gulf , For the year 1906-1907 , p. 61. وانظر: جمال زكريا قاسم، دراسة لتاريخ الإمارات العربية .... ، ص ٣٧٦.

نتائج البحث وتوصياته

بعد الانتهاء من مناقشة فصول هذه الدراسة التي تناولت:(سياسة إنكلترا اتجاه عُمان وانعكاسها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي بين عامي ١٨٥٦ – ١٩١٤م) بالاعتماد على مجموعة من الوثائق والمصادر والمراجع العربية والأجنبية، يمكن للباحثة استخلاص مجموعة من النتائج التي جاءت معبرة عن الأهداف المحددة لهذا الموضوع ، فسيتم إيجازها بالآتي:

- تناولت هذه الدراسة أهمية وقوف إنكلترا إلى جانب سلاطين عُمان لتكسبهم حلفاء لها في المنطقة وبالتالي يسهّل عليها الاستيلاء على منطقة الخليج العربي وشرق إفريقية تحت ذرائع متعددة، وفي الوقت نفسه حرصت على إطالة النزاعات المحلية حتى يُضعف الخصوم بعضهم بعضاً.
- لم تكن العلاقات الوثيقة التي كانت قائمة بين سلاطين عُمان وإنكلترا قائمة على المصلحة المتبادلة بين دولتين متكافئتين، بل كانت قائمة على المصلحة الشخصية للسلطان العُماني، الأمر الذي جعله يوافق على ما يمليه عليه المسؤولون الإنكليز في سبيل المحافظة على عرشه من المناوئين، وأدى ذلك إلى نتائج وخيمة على الاقتصاد العُماني، ولم يظهر ذلك إلا بعد عام ١٨٥٦م.
- اتخذت الحكومة الإنكليزية من علاقاتها مع سلاطين عُمان وسيلة فاعلة لطرد النفوذ الفرنسي لا سيما من منطقة شرق إفريقية، وذلك في الربع الثاني من القرن الثالث عشر الهجري، الربع الأول من القرن التاسع عشر الميلادي.
- ومن خلال الدراسة تبين أن تجارة الرقيق ظهرت في العصر الحديث عندما بدأت الدول الأوروبية بالاتجاه نحو الاستعمار، وبناءً على ذلك فإنّ هناك ارتباطاً وثيقاً بين الاستعمار وتجارة الرقيق، وهذا يؤكد أن ارتباط المسلمين بالقارة الإفريقية والذي يعود إلى مئات السنين لم يكن ذا طابع اقتصادي، فلم تصل تجارة الرقيق في تلك القارة إلى ما وصلت إليه عند الدول الأوروبية في العصور الحديثة.
- توثقت العلاقات التجارية بين السلطنة العُمانية من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا من جهة أخرى بسبب الاتفاقيات التجارية التي عقدها السيد سعيد مع هاتين الدولتين، وكان للقنصل الأمريكي والممثل الفرنسي علاقات تجارية واسعة مع ملتزم الجمارك الهندوسي، الذي لا يدّخرُ جهداً في سبيل تحصيل المصلحة له ولطائفته في شتى ضروب التجارة بما فيها تجارة الرقيق.

- تبين من خلال الحديث عن حجم تجارة الرقيق في السلطنة العُمانية خلال فترة الدراسة أن حجمها لم يكن ثابتاً بل كان عرضة للزيادة والنقصان تبعاً للسياسة الإنكليزية في هذا المجال، إلا أنها كانت تتجه نحو الانحسار في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري، التاسع عشر الميلادي، ولهذا فلم تكن تجارة الرقيق تشكل مصدراً أولياً من مصادر الاقتصاد العُماني كما يزعم عدد من الباحثين الغربيين.
- وتبين في هذه الدراسة أن فرنسا قامت بدور فعال في ممارسة تجارة الرقيق خلال فترة الدراسة، لا سيما في الشطر الإفريقي من السلطنة العُمانية، وهذا مما حفز الحكومة الإنكليزية اتخاذ مزيداً من الضغوط على السلاطين العُمانيين حتى يوقعوا معاهدات متعاقبة لمنع تجارة الرقيق، والذي يتم من خلالها العمل على قمع الهيمنة الفرنسية على تلك المنطقة.
- أوضحت الدراسة أن إنكلترا اتخذت من مكافحة تجارة الرقيق ذريعة لتحقيق عدد من المكاسب السياسية سواءً كانت هذه المكاسب عالمية أم إقليمية، فنجحت في إبعاد القوى المنافسة، وأمّنت خطوط مواصلاتها إلى الهند واستحوذت على سلطنة عُمان من خلال سياسة عقد المعاهدات الخاصة بمنع تجارة الرقيق معها.
- أدى اختلاف وجهات النظر بين المسؤولين في حكومة بومباي وحكومة موريشيوس الإنكليزيتين حيال أسلوب تطبيق المعاهدات مع سلاطين عُمان إلى الكشف عن تخبط السياسة الإنكليزية تجاه تجارة الرقيق، الأمر الذي يؤكد أن منع هذه التجارة لم يكن إلا وسيلة للتدخل في شؤون السلطنة، للسيطرة على مقدراتها والاستفادة من موقعها في محاربة النفوذ الفرنسي.
- وكشفت هذه الدراسة أن الإجراءات التي قام بها ضباط الأسطول الانكليزي ضد السفن العُمانية التي تتهم بأنها تعمل بتجارة الرقيق قد أدت إلى القضاء على السفن العُمانية التي تعمل في نقل التجارة المشروعة بين شرق إفريقية وسلطنة عُمان، ومصادرة أو إتلاف جزء كبير من حمولتها تحت ذريعة وجودها على سفن تعمل في تجارة غير مشروعة، وترتب على ذلك تدهور التجارة العُمانية، وتبين أن الإنكليز إذا وجدوا أرقاء على متن السفن العُمانية فإنهم يأخذونهم، ويعملون على تدريبهم للعمل في الزراعة، فيستغلون الأرقاء فترة زمنية معينة دون دفع أي ثمن مقابل ذلك.
- وكان لتقسيم السلطنة العُمانية أثر كبير على تجارة الرقيق، حيث أن هذا التقسيم كان لتحقيق أهداف إنكلترا الاستعمارية في السيطرة على منطقتي الخليج العربي وشرق إفريقية، وأصبح وقف تجارة الرقيق وملاحقة السفن العُمانية، وقطع سبيل الاتصال بين المنطقتين وسيلة لتأكيد الانفصال

بين شطري السلطنة، وعلى الرغم من الخلاف الاستعماري بين فرنسا وإنكلترا إلا أن هاتين الدولتين اتفقتا على تقسيم السلطنة لتحقيق أهدافهما حتى ولو كانت متناقضة.

- كشفت الدراسة أن من أهم نتائج المعاهدات العُمانية الإنكليزية للقضاء على تجارة الرقيق ظهور استياء القبائل الإباضية من جراء خضوع السلاطين العُمانيين للسياسة الانكليزية في هذا الشأن، لأن هذه القبائل تعارض أي تدخل أجنبي في شؤون السلطنة، لا سيما بعد أن أتاحت معاهدة عام ١٨٣٩م للرعايا الإنكليز الحرية المطلقة في المتاجرة والإقامة وتوريد السلع التجارية وبيعها في جميع أرجاء السلطنة العُمانية، وهذا يعني فتح الأبواب أمام الأجانب لممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية، ومما زاد الأمر سوءاً سياسة التسامح التي انتهجها السلاطين العُمانيون مع كافة الطوائف المقيمة في أرجاء السلطنة، لا سيما الهنود البانيان الذين سُمح لهم بإنشاء معبد لهم في مسقط وضعوا فيه الأبقار التي يعبدونها.
- بيّنت معاهدة عام ١٨٧٣م التي أبرمها السيد تركي بن سعيد مع إنكلترا، أن عُمان ستدخل منعطفاً خطيراً، حيث أحدثت ردود أفعال محلية عنيفة من جانب القبائل العُمانية، التي حاولت مرات عديدة الاستيلاء على مسقط والقضاء على حكم البوسعيديين لكنها لم تنجح في ذلك.
- ومن خلال ردود الأفعال الأجنبية على السياسة الانكليزية تبيّن أن فرنسا عملت منذ عام ١٨٦٠م على مقاومة النفوذ الانكليزي في عُمان من خلال منح الأعلام الفرنسية لبعض سفن ميناء صور العُماني حتى تتمتع بالحماية الفرنسية فلا تستطيع سفن الأسطول البريطاني إيقافها أو تفتيشها، ونتج عن ذلك أن ضعفت سيطرة السيد تركي على ميناء صور فانتعشت تجارة الرقيق في العقد الثاني من القرن الرابع عشر الهجري، العقد الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي.
- من خلال هذه الدراسة تبيّن أنه على الرغم من حدة التنافس الانكليزي الفرنسي على عُمان إلى أنهما اتفقتا على منع القبائل الإباضية المحافظة من الوصول إلى السلطة.

توصيات البحث:

كشفت هذه الدراسة السياسة الاستعمارية التي اتبعتها إنكلترا في عُمان حتى يتسنى لها السيطرة على مقدرات المنطقة، فتدخلت في الشؤون العامة مستغلة حالة الفوضى والصراع الأسري على الحكم، وتقربت من سلاطين عُمان بحجة التأييد والمساعدة عن طريق المعاهدات التي ضمنت من خلالها التسهيلات على الأصعدة كافة لحماية مستعمراتها في المشرق والخليج، كما تخلصت من القوى الأجنبية المنافسة لها في

المنطقة، ودخلت متذرعة بمنع تجارة الأسلحة والرقيق واتخذت منها عاملاً لتحقيق أهدافها، فنجحت إلى حدٍ بعيد، وأن تبني إنكلترا لهذه المسألة قد أحدث فجوة كبيرة بين العرب والأفارقة بسبب التشويه الذي نشره المبشرين والرحالة الأوروبيين في شرق إفريقية والذين اتهموا فيه العرب بأنهم هم الذين استعبدوا الأفارقة وأذلّوهم وتنامى شعور الحقد والكراهية لدى هؤلاء وظهر ذلك واضحاً في الانقلاب الدموي الذي وقع في زنجبار في أيلول عام ١٩٦٣م حيث استهدف القضاء على كل ما هو عربي، وقام الأفارقة بقتل أشراف العرب، واقتادوا النساء العربيات وباعوهم في أسواق النخاسة. إذ انطلقت الباحثة في هذا الموضوع من إيمان عميق وقناعة تامة بأهمية التاريخ العُماني في منطقة الخليج العربي ودور العُمانيين في صناعة تاريخ المنطقة؛ كما شهدت عُمان تطوراُ ملحوظاً في كثير من مجالات التقدم من الملاحة والتجارة وغيرها، وكانت أساطيلها تجوب مناطق واسعة بين الخليج العربي و شبه القارة الهندية، وهي بذلك رائدة بدورها تاريخي في هذه المناطق لا يُنكر وإن حجبته الظروف والكتمان لأزمان طويلة، و أرجو الله أن أكون قد وفقت في هذا البحث، وأن يكون هذا الجهد المتواضع إضافة جديدة لما تحتويه المكتبة العربية من دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر.

الملاحـــــــــة

17/08/99 14:18:55

Second Enclosure in No. 85.

Extract from the Instructions of His Highness the Imaum of Muscat to Ali Bin Nasir, Envoy on a Special Mission to Her Majesty the Queen of Great Britain, dated at Zanzibar in the month of February, 1842.

In the name of God!

We command our friend Ali Bin Nasir as follows:—Let him proceed to the presence of the Illustrious Vizier Lord Aberdeen, (may God Most High protect him!) and say to him thus:—

Sáeed has desired me to say to you,—"Has there appeared any breach on our part of the agreements which passed between us through *Captain Moresby* as to the prohibition of the selling of slaves to all sects of Christians?"

If they say, "There has not," then tell them Sáeed says,—"From the time when an agreement was formed between us and you, through the Governor of Bombay, *Duncan*, in the 1223d year of Hejrah (1808), being now nearly 34 years ago, we do not think we have opposed you in anything which you desired of us; nor did we indeed experience on your part anything but perfect honour and respect, during 22 years of that time.

But during the last 12 years, we bear witness to having received treatment the reverse of what it was before, and we are not aware of any fault on our part, nor are we conscious of any blame. Neither do we know that any one has reported to you anything concerning us, which we did not do.

And, in return, we expect from you such friendship as formerly existed, unless indeed some fault has been committed by us, such as should give occasion for such treatment, and that we deserve it.

And further, as to the prohibition of slaves being shipped; if you ordered us

ملحق رقم (١) : مقتطفات من تعليمات السيد سعيد بن سلطان لمبعوثه إلى الحكومة الإنكليزية علي بن ناصر تمهيداً لعقد معاهدة عام ١٨٤٥م.

quit the country, we would quit it. But then it is necessary that you should nsider our condition, at present, and for the future. Now, if slaves be pro-bited, the whole of the inhabitants of the country will be injured, and the venue will entirely disappear.

First. They bring down ivory from the country of Quilwah and the coast, d they bring down the ivory and slaves together. So that if you prohibit ople from dealing in slaves, you will prohibit them from coming down, and lling ivory.

Secondly. They bring beads from the quarters of Yemen and India. But if e bringing down of ivory and the dealing in slaves be forbidden, they will cease bring those articles.

Thirdly. They come from Oman and from the upper country, and in this way ost of them will cease to come, and there will no longer remain any purchasers r the goods which come from Europe, such as cotton, cloth, &c., for the people Zanzibar are satisfied with little: and if this takes place there will no longer any revenue at all.

We mention this, by no means out of any unwillingness to proclaim the wishes the Great Queen and her people; but it is necessary that we should inform u of our condition, and it is requisite that you should yourselves reflect on our ate.

And, in the letter of the Great Queen to the "Lord-General" of Calcutta last ar, it is said, that you will assist us every year with *two thousand pounds* for ree years, in compensation for our losses: but if we knew that our losses and ficiency of revenue would only amount annually to *ten thousand pounds*, we ould not have mentioned this.

It is also stated in the Great Queen's letter, that it is your wish they should arch vessels; therefore, those which go from Zanzibar and the quarters of man and Yemen shall be searched on suspicion—fear it not. But, as to those hich go to India, it is certain that they do not carry slaves; and it is well known at those coming from Oman and Yemen do not bring slaves. And it is neces-ry that the captains should be prohibited from giving trouble or annoyance to e crews of vessels not carrying slaves.

And if the Great Vizier says to you,—"What will satisfy Sáeed with regard the loss which will come upon him?" say to him, "Sáeed cannot say anything n this subject which personally concerns himself. The decision as to this rests ith you; but, if it be possible, and if it be not disagreeable to you, retake posses-ion for him of his Island of *Bahrein*, and let the defence of it, against the sects f Islam particularly, be upon you. I think Sáeed will be satisfied with this, as ompensation for his loss."

Also, Sáeed has desired me to tell you, that if you are satisfied with respect to im, then he hopes from you, that those persons who are stationed on your part, hether in Zanzibar or in Muscat, shall be people of discretion, who shall treat s kindly, and not with harshness and annoyance; for we are certain that you ill not approve of what we experience at present from your agents, unless we ad done anything wrong that we should deserve it.

It is also necessary that you enjoin him who shall be stationed with us on our art, that he do not listen to the idle talk of the Arabs, or others, in any respect hatever.

If he should say,—"What has taken place on the part of our agents?" say to im: "If we were to detail it, a month would not suffice."

Also, that we wish of the Great Vizier, that he would strengthen and improve ur relations with the Government of India. And if he says,—"For what eason?" say to him: "I cannot explain more than this, lest there should happen o us more than has happened: and our thoughts towards you (please God!) are ltogether good.

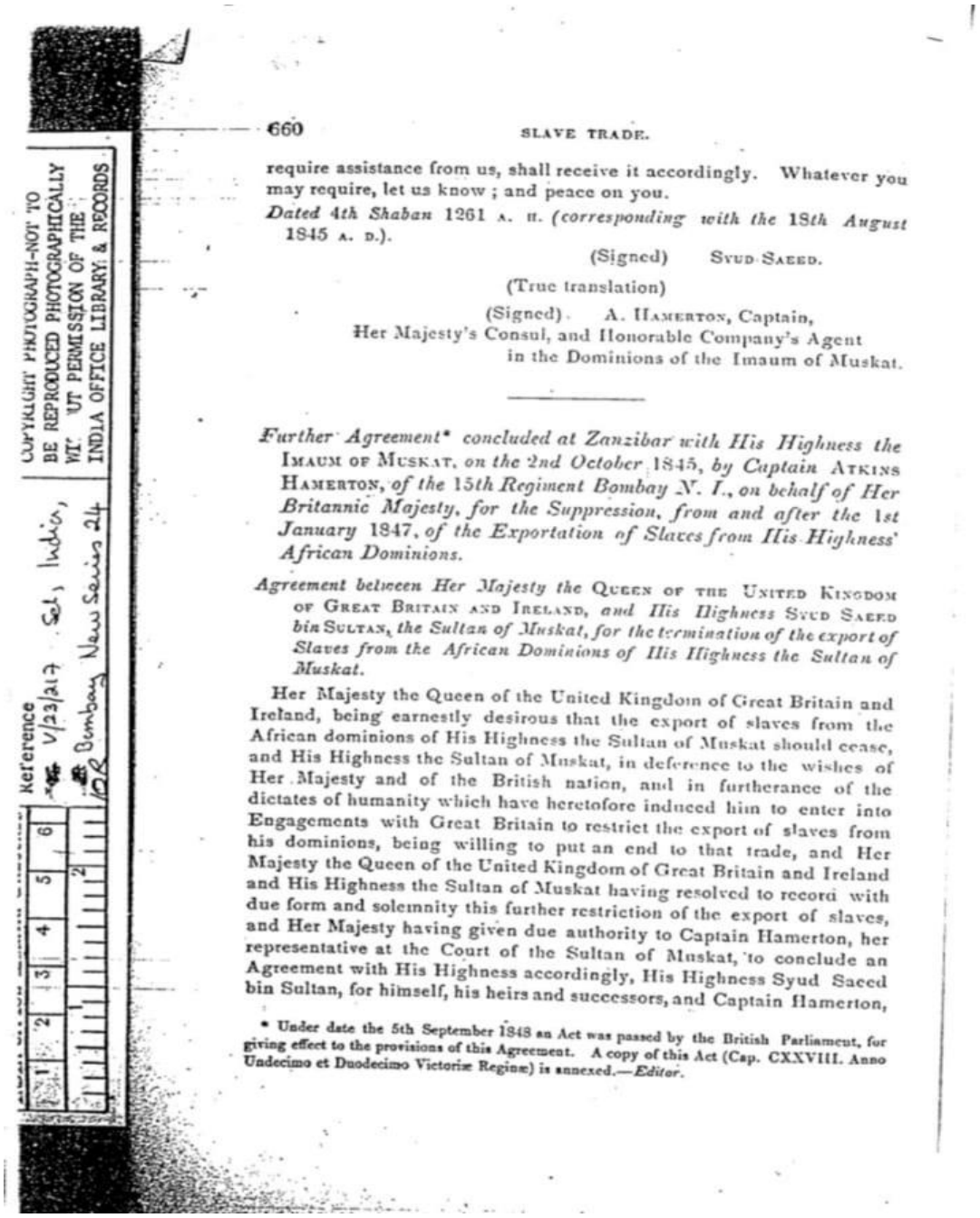
Mention also to the Grand Vizier with regard to the French, and what we now of them with respect to the Island of Nosbey.

And now the French have made us their enemies; and there is no doubt that hen they are able to do anything to hurt us they will not delay it.

But let the whole injury which may happen to us from the French be upon he English Government. And if this be disagreeable to you, and you abandon us, then we will repair our condition with the French in the best way we can. But this shall be by your consent.

(True Extracts.) (Signed) ALI BIN NASIR.

CLASS D. L



COPYRIGHT PHOTOGRAPH-NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION OF THE INDIA OFFICE LIBRARY & RECORDS
Reference V/23/217 Sel, Indian, Bombay, New Series 24

require assistance from us, shall receive it accordingly. Whatever you may require, let us know; and peace on you.

Dated 4th Shaban 1261 A. H. *(corresponding with the 18th August* 1845 A. D.).

(Signed) SYUD SAEED.

(True translation)

(Signed) A. HAMERTON, Captain,
Her Majesty's Consul, and Honorable Company's Agent
in the Dominions of the Imaum of Muskat.

Further Agreement concluded at Zanzibar with His Highness the* IMAUM OF MUSKAT, *on the 2nd October* 1845, *by Captain* ATKINS HAMERTON, *of the 15th Regiment Bombay N. I., on behalf of Her Britannic Majesty, for the Suppression, from and after the 1st January* 1847, *of the Exportation of Slaves from His Highness' African Dominions.*

Agreement between Her Majesty the QUEEN OF THE UNITED KINGDOM OF GREAT BRITAIN AND IRELAND, *and His Highness* SYUD SAEED *bin* SULTAN, *the Sultan of Muskat, for the termination of the export of Slaves from the African Dominions of His Highness the Sultan of Muskat.*

Her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, being earnestly desirous that the export of slaves from the African dominions of His Highness the Sultan of Muskat should cease, and His Highness the Sultan of Muskat, in deference to the wishes of Her Majesty and of the British nation, and in furtherance of the dictates of humanity which have heretofore induced him to enter into Engagements with Great Britain to restrict the export of slaves from his dominions, being willing to put an end to that trade, and Her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland and His Highness the Sultan of Muskat having resolved to record with due form and solemnity this further restriction of the export of slaves, and Her Majesty having given due authority to Captain Hamerton, her representative at the Court of the Sultan of Muskat, to conclude an Agreement with His Highness accordingly, His Highness Syud Saeed bin Sultan, for himself, his heirs and successors, and Captain Hamerton,

* Under date the 5th September 1848 an Act was passed by the British Parliament, for giving effect to the provisions of this Agreement. A copy of this Act (Cap. CXXVIII. Anno Undecimo et Duodecimo Victoriæ Reginæ) is annexed.—*Editor.*

ملحق رقم (٢) : مواد معاهدة عام ١٨٤٥م التي عقدها هامرتون نيابة عن الحكومة الإنكليزية مع السيد سعيد لمنع تجارة الرقيق.

on behalf of the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, her heirs and successors, have agreed upon and concluded the following Articles :—

ARTICLE I.

His Highness the Sultan of Muskat hereby engages to prohibit, under the severest penalties, the export of slaves from his African dominions, and to issue orders to his officers to prevent and suppress such trade.

ARTICLE II.

His Highness the Sultan of Muskat further engages to prohibit, under the severest penalties, the importation of slaves from any part of Africa into his possessions in Asia; and to use his utmost influence with all the Chiefs of Arabia, the Red Sea, and the Persian Gulf, in like manner to prevent the introduction of slaves from Africa into their respective territories.

ARTICLE III.

His Highness the Sultan of Muskat grants to the ships of Her Majesty's Navy, as well as to those of the East India Company, permission to seize and confiscate any vessels, the property of His Highness or of his subjects, carrying on Slave Trade, excepting only such as are engaged in the transport of slaves from one port to another of his own dominions in Africa, between the port of Lamoo to the north, and its dependencies, the northern limit of which is the north point of Kaghoo Island, in 1° 57′ (one degree and fifty-seven minutes) south latitude, and the port of Keelwa to the south, and its dependencies, the southern limit of which is the Souga Munara, or Pagoda Point, in 9° 2′ (nine degrees and two minutes) south latitude, including the islands of Zanzibar, Pemba, and Monfea.

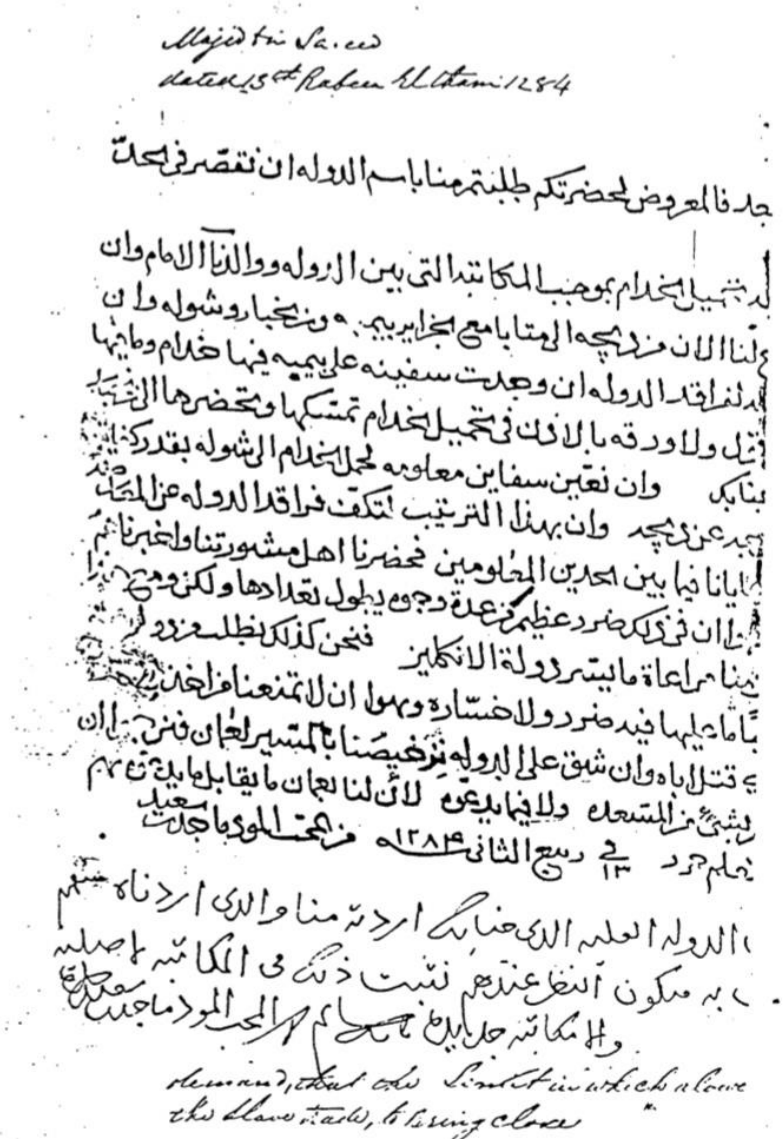
ARTICLE IV.

This Agreement to commence and have effect from the 1st day of January 1847 (one thousand eight hundred and forty-seven) of the year of Christ, and the 15th day of the month of Mohurum 1263 (twelve hundred and sixty-three) of the Hijree.

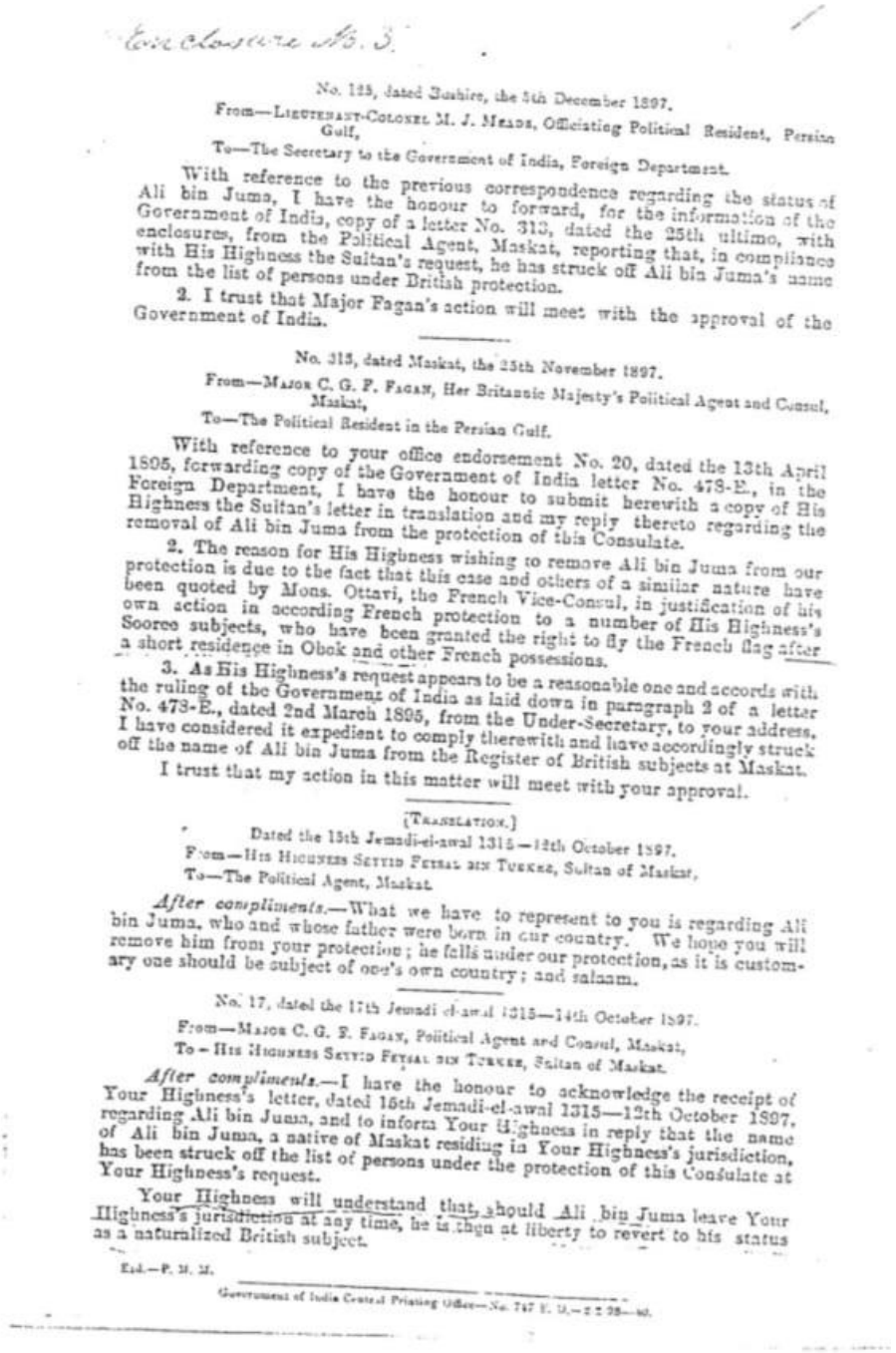
Done at Zanzibar, this 2nd (second) day of October 1845 *(one thousand eight hundred and forty-five) of the year of Christ, and 29th day of Rumzan* 1261 *(twelve hundred and sixty-one) of the Hijree.*

(Signed) SYUD SAEED.

Seal of His Highness the Imaum of Muskat.



ملحق رقم (٣) : رسالة من ماجد بن سعيد حاكم زنجبار إلى حاكم عام الهند عام ١٢٨٤هـ حاول ماجد بن سعيد من خلال رسالته هذه استغلال رغبة إنكلترا في محاربة تجارة الرقيق من أجل السماح له بالمسير إلى عُمان لمعاقبة سالم بن ثويني على قتله والده.



Enclosure No. 3.

No. 125, dated Bushire, the 5th December 1897.

From—Lieutenant-Colonel M. J. Meade, Officiating Political Resident, Persian Gulf,

To—The Secretary to the Government of India, Foreign Department.

With reference to the previous correspondence regarding the status of Ali bin Juma, I have the honour to forward, for the information of the Government of India, copy of a letter No. 313, dated the 25th ultimo, with enclosures, from the Political Agent, Maskat, reporting that, in compliance with His Highness the Sultan's request, he has struck off Ali bin Juma's name from the list of persons under British protection.

2. I trust that Major Fagan's action will meet with the approval of the Government of India.

No. 313, dated Maskat, the 25th November 1897.

From—Major C. G. P. Fagan, Her Britannic Majesty's Political Agent and Consul, Maskat,

To—The Political Resident in the Persian Gulf.

With reference to your office endorsement No. 20, dated the 13th April 1895, forwarding copy of the Government of India letter No. 473-E., in the Foreign Department, I have the honour to submit herewith a copy of His Highness the Sultan's letter in translation and my reply thereto regarding the removal of Ali bin Juma from the protection of this Consulate.

2. The reason for His Highness wishing to remove Ali bin Juma from our protection is due to the fact that this case and others of a similar nature have been quoted by Mons. Ottavi, the French Vice-Consul, in justification of his own action in according French protection to a number of His Highness's Sooree subjects, who have been granted the right to fly the French flag after a short residence in Obok and other French possessions.

3. As His Highness's request appears to be a reasonable one and accords with the ruling of the Government of India as laid down in paragraph 2 of a letter No. 473-E., dated 2nd March 1895, from the Under-Secretary, to your address, I have considered it expedient to comply therewith and have accordingly struck off the name of Ali bin Juma from the Register of British subjects at Maskat.

I trust that my action in this matter will meet with your approval.

[Translation.]

Dated the 15th Jemadi-el-awal 1315—12th October 1897.

From—His Highness Seyyid Feysal bin Turkee, Sultan of Maskat,

To—The Political Agent, Maskat.

After compliments.—What we have to represent to you is regarding Ali bin Juma, who and whose father were born in our country. We hope you will remove him from your protection; he falls under our protection, as it is customary one should be subject of one's own country; and salaam.

No. 17, dated the 17th Jemadi-el-awal 1315—14th October 1897.

From—Major C. G. P. Fagan, Political Agent and Consul, Maskat,

To—His Highness Seyyid Feysal bin Turkee, Sultan of Maskat.

After compliments.—I have the honour to acknowledge the receipt of Your Highness's letter, dated 15th Jemadi-el-awal 1315—12th October 1897, regarding Ali bin Juma, and to inform Your Highness in reply that the name of Ali bin Juma, a native of Maskat residing in Your Highness's jurisdiction, has been struck off the list of persons under the protection of this Consulate at Your Highness's request.

Your Highness will understand that, should Ali bin Juma leave Your Highness's jurisdiction at any time, he is then at liberty to revert to his status as a naturalized British subject.

Ed.—P. M. M.

Government of India Central Printing Office—No. 747 F. D.—2-2-98—60.

ملحق رقم(٤) : ترجمة لرسالة من السيد فيصل بن تركي إلى الممثل والوكيل السياسي الانكليزي في مسقط حول منح بعض المواطنين العُمانيين الحماية الانكليزية والرسالة مؤرخة عام ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م. انظر: L/P . & S/7/102

No. 234, dated the 28th May 1903.

From—Major P. Z. Cox, C.I.E., His Britannic Majesty's Consul and Political Agent at Maskat,

To—His Highness Saiyid Feysal-bin-Turki, Sultan of Maskat.

After compliments.—Just after I had left Your Highness this morning I received a telegram from Government on the subject of the French flag question, and have the honour to acquaint Your Highness with its purport.

As I informed Your Highness verbally, a lengthy exchange of views has taken place between the Ministers of our two Governments. It has had the result explained below.

Your Highness is, perhaps, aware that in the year 1899, after a discussion between representatives of all the European Powers, a Tribunal was instituted with a view to the prevention of war in the world and for the peaceful settlement of differences occurring between the various Powers. This peace convention became known as the "*Hague Convention*", that is, the Tribunal of the Hague; and it got this name because the place where it first took place was at the Hague in Holland.

The French Government has at our instance agreed to the reference of the entire flag question to the said Tribunal forthwith, and in view of that fact the British Government has undertaken to advise Your Highness to release the imprisoned Suris of your own accord at an early date, and has instructed me to inform Your Highness accordingly.

By the arrangement above set forth Your Highness's dignity will not suffer, and this important matter will arrive at a settlement without further trouble.

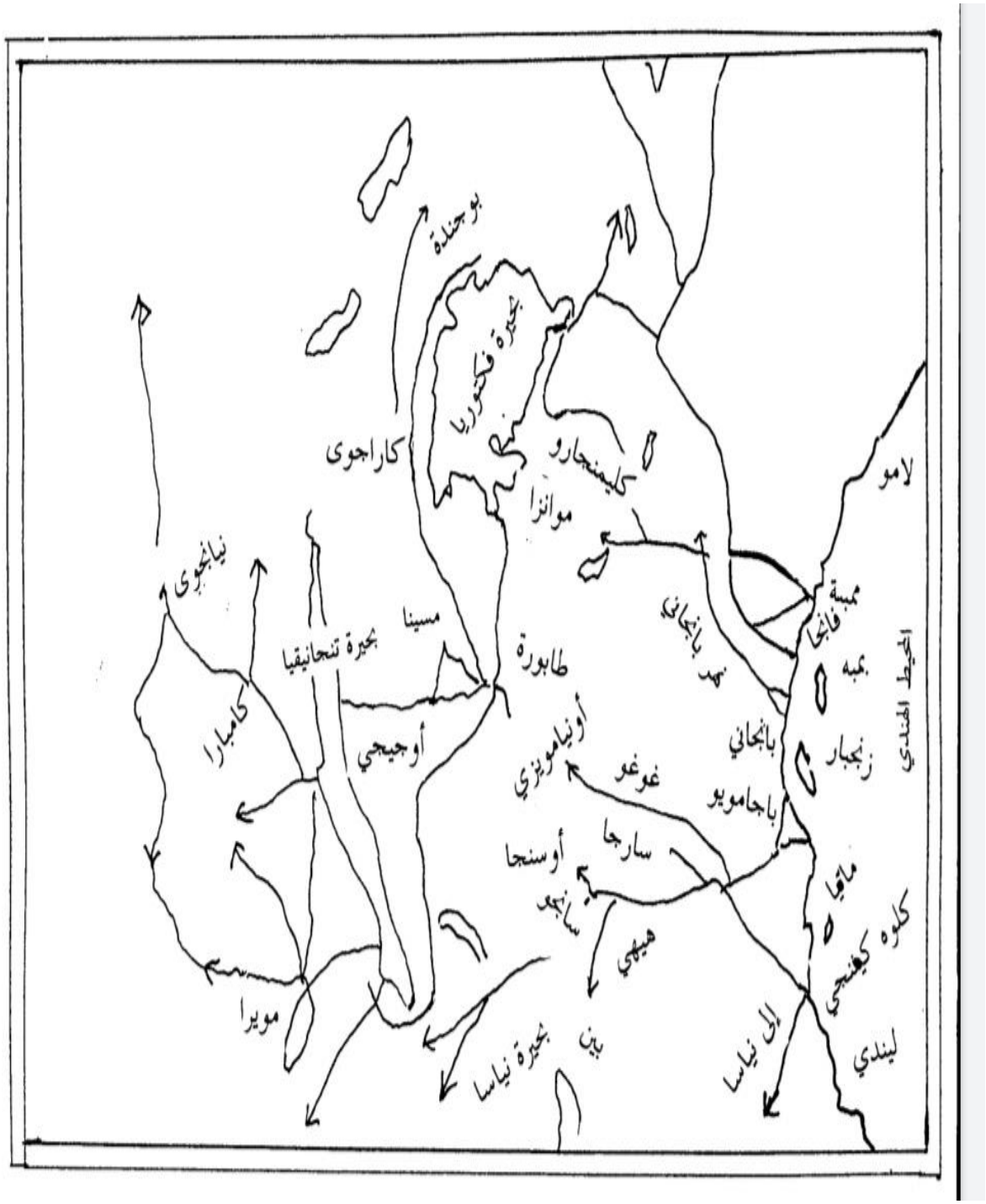
I trust, therefore, Your Highness will approve of the course, and may you be preserved and salaam!

Translation of letter addressed by His Highness the Sultan to the French Consul, dated 1st Rabi-ul-Awal—corresponding to 28th May 1903.

After compliments.—I have the honour to inform Your Honour that I have recently learnt that the Governments of Great Britain and France have agreed that the question of the immunity of those of my subjects, who possess French flags, from my authority and jurisdiction, and the question of the flag in its entirety has been referred to the impartial Tribunal instituted among the great Powers, namely, the Hague Tribunal. This course commends itself to me, but probably a considerable time will elapse before a definite decision is arrived at. Meanwhile Your Honour is aware that on 11th April I gave orders, on the advice of my doctor, for the imprisonment of five Suris for absconding from quarantine, and three of them claimed the protection of the French flag, *as you informed me in your letter of 11th April*, and whereas the whole question of the French flag is now in a fair way of settlement, according to my information, I do not see any necessity to give them any longer imprisonment than they have already undergone, and it is my pleasure to release them at the earliest opportunity.

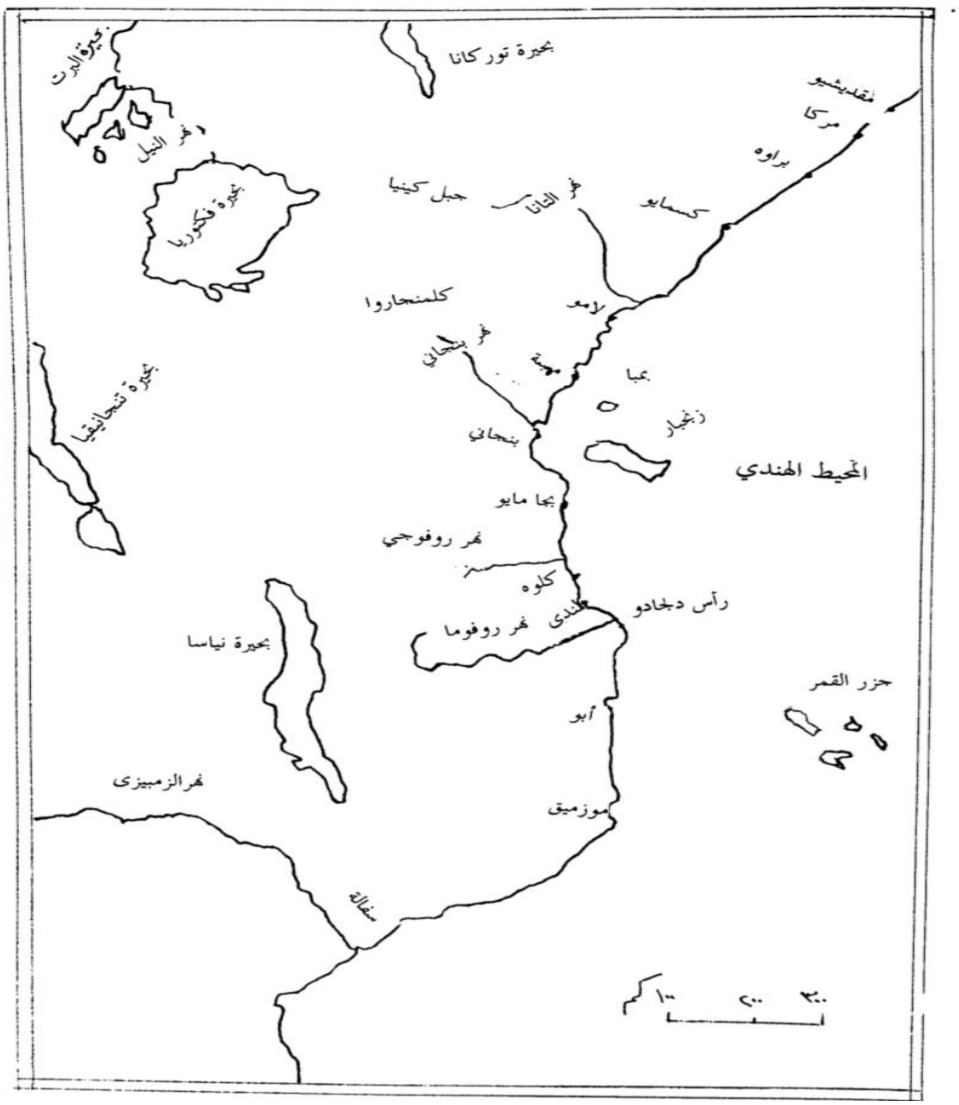
I have considered it expedient to let you know this. May you be preserved and salaam!

ملحق رقم (٥): رسالة من كوكس القنصل والممثل الانكليزي إلى السيد فيصل بن تركي يخبره فيها بقبول الحكومة الفرنسية عرض النزاع الفرنسي الانكليزي حول عُمان على محكمة لاهاي، ورسالة أخرى بنفس التاريخ من السيد فيصل بن تركي إلى القنصل الفرنسي في مسقط يعبر فيها عن سروره بعرض المسألة على محكمة لاهاي، ويخبره بإطلاق سراح السجناء الصوريين. انظر: L/P & S/7/155,No. 234.



طرق التجارة العربية في شرق إفريقية

انظر: عبد الغني إبراهيم، علاقة ساحل عُمان ببريطانيا... ، ص ٣٥٥.



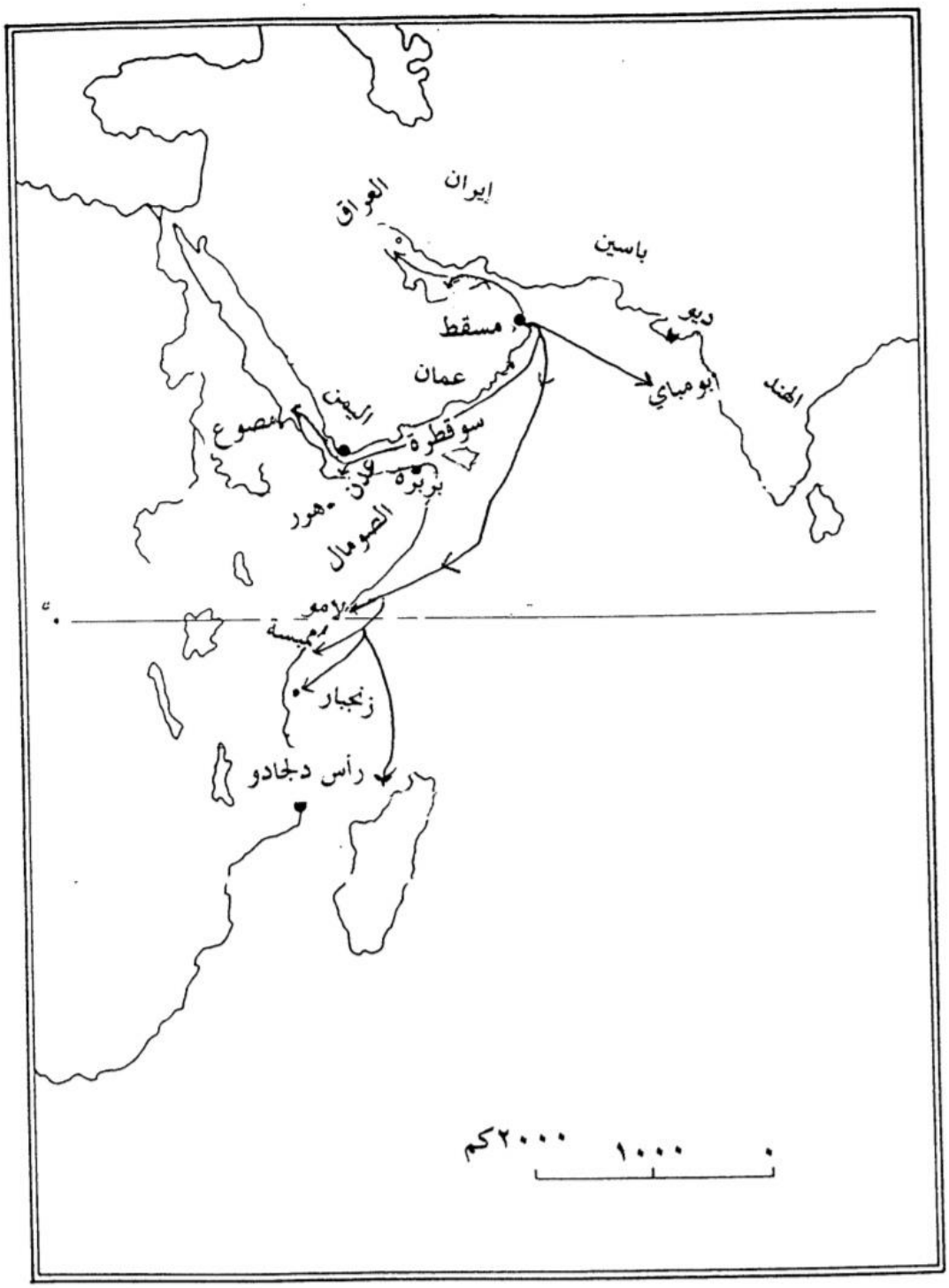
ساحل شرق إفريقية

انظر: عبد الغني إبراهيم، علاقة ساحل عُمان ببريطانيا... ، ص ٣٥٧ .



المدن المهمة في عُمان

انظر: الحازمي، التجارة والملاحة في الخليج العربي ... ، ص ٢٨٩.



طرق تجارة الرقيق من وإلى سلطنة عُمان

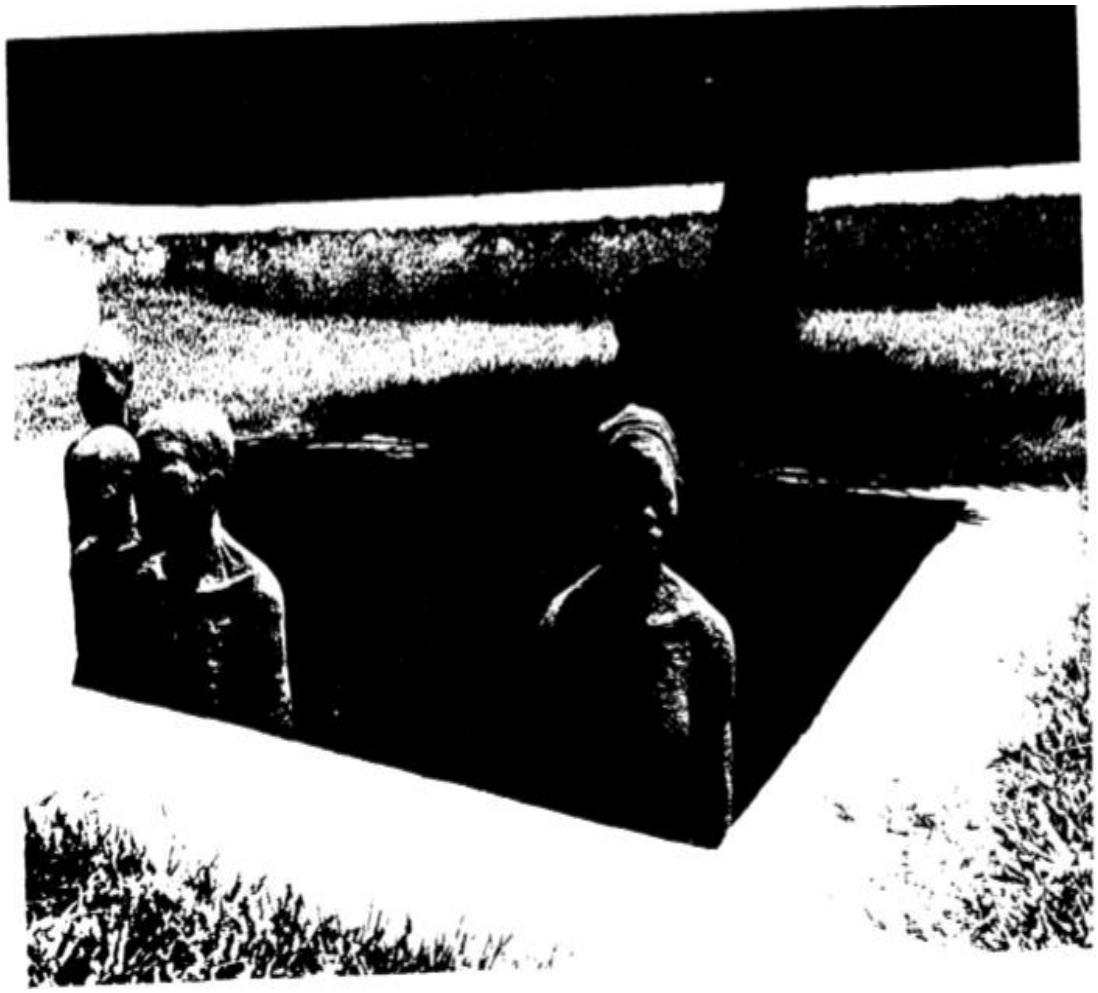
انظر: المغيري، جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار ... ، ص ٢٨٨.



صورة رقم (١) من داخل فناء سوق الرقيق في زنجبار واللوحة التذكارية لتماثيل الأرقاءالتي رسمت من قبل : كلارا سورناس Clara Sarnas انظر : الترمانيني، الرق ماضيه وحاضره... ص ٣٦٥.



صورة رقم (٢) موقع سوق الرقيق في زنجبار الذي أغلق في عام ١٨٧٣م . انظر: الترمانيني، الرق ماضيه وحاضره... ، ص ٣٦٨.



صورة رقم (٣) من داخل سوق الرقيق وقد تم نحت تماثيل لامرأتين وثلاثة رجال من الأرقاء

انظر: (مخطوط) مؤلف مجهول، تاريخ إبطال الرق... ، ص٨٠.

م	الاســـــم	الفتـــــــرة
١	الكابتن أثكنز هامرتون	١٢٧٣- ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١ – ١٨٥٧م
٢	الجنرال رجبي	١٢٧٧- ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٢- ١٨٦١م
٣	الكولونيل لفتنانت ديسبرو	١٢٨٤- ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣-١٨٦٧م
٤	اتكنس أ جي	١٢٨٦-١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧-١٨٦٩م
٥	كوتن واي	١٢٨٨- ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠- ١٨٧١م
٦	الكولونيل لفتنانت أس بي مايلز	١٢٩٦-١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢- ١٨٧٩م
٧	مايجور سي بي سميث	١٢٩٧- ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٩ – ١٨٨٠م
٨	مايجور شارلز جرانت	١٢٩٧-١٢٩٧هـ/ ١٨٨٠- ١٨٨٠م
٩	الكولونيل لفتنانت أس بي مايلز	١٣٠٤-١٣٠٣هـ/ ١٨٨٦-١٨٨٧م
١٠	الكولونيل لفتنانت أي موكلر	١٣٠٦-١٣٠٤هـ/ ١٨٨٧-١٨٨٩م
١١	لفتنانت دبليو ستراتوم	١٣٠٦-١٣٠٦هـ / ١٨٨٩-١٨٨٩م
١٢	مايجور سي أي يت	١٣٠٧-١٣٠٦هـ/ ١٨٨٩-١٨٩٠م
١٣	الكولونيل لفتنانت أي موكلر	١٣٠٨-١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠-١٨٩١م
١٤	مايجور جي أج سادلر	١٣١٣-١٣٠٩هـ/ ١٨٩٢-١٨٩٥م
١٥	كابتن أف أي بافيل	١٣١٥-١٣١٤هـ/ ١٨٩٦-١٨٩٧م
١٦	مايجور فاجان	١٣١٧-١٣١٥هـ/ ١٨٩٧-١٨٩٩م
١٧	مايجور بي زد	١٣١٧-١٣١٧هـ/ ١٨٩٩- ١٨٩٩م
١٨	الكولونيل السير برسي كوكس	١٣٢٢-١٣١٧هـ/ ١٨٩٩-١٩٠٤م
١٩	مايجور دبليو جي جري	١٣٢٤-١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤- ١٩٠٦م

ملحق بأبرز الوكلاء والممثلين السياسيين الإنكليز في سلطنة عُمان خلال فترة الدراسة بين عامي ١٨٥٦-١٩١٤م، انظر: روث، هولي، لمحة تاريخية عن المباني الأثرية في مسقط، ترجمة محمد أمين عبدالله، ط٢، طبع ونشر وزارة التراث القومي والثقافة في عُمان، مسقط، ب. ت ، ص ٣١- ٣٤.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

١- ابن بشر النجدي، عثمان بن عبدالله: **عنوان المجد في تاريخ نجد**، تحقيق: عبد الرحمن ابن عبداللطيف آل الشيخ، مطبوعات دار الملك عبد العزيز، الرياض ١٩٨٩م، الطبعة الرابعة، الجزء الأول.

٢- ابن رزيق، حميد بن محمد: **الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين**، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، مسقط، ١٩٨٦م.

٣- ابن غنام، حسين: **تاريخ نجد**، تحقيق: ناصر الدين الأسد، الطبعة الأولى، القاهرة١٩٦١م.

٤- الادريسي، محمد بن محمد: **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، الطبعة الأولى، نشر دار عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

٥- الآزكوي، سرحان بن سعيد بن سرحان: **تاريخ عُمان المقتبس من كتاب كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة**، تحقيق: عبد المجيد القيسي، الطبعة الرابعة، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، مسقط عام ٢٠٠٥م.

٦- السالمي، نور الدين عبدالله بن حميد: **تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان**، مكتبة الإمام نور الدين السالمي، سلطنة عُمان، السيب عام ٢٠٠٠م، الجزء الأول والثاني.

٧- السيابي، سالم بن حمود: **عُمان عبر التاريخ**، الطبعة الثالثة، الطبعة الخامسة، وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عُمان، مسقط،١٩٩٤م.

٨- المعولي، أبو سليمان محمد بن عامر: **قصص وأخبار جرت في عُمان**، تحقيق: سعيد الهاشمي، الطبعة الأولى، مسقط عام ٢٠٠٧.

٩- المغيري، سعيد بن علي: **جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار**، تحقيق: عبد المنعم عامر، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، د.ت .

١٠- مؤلف مجهول: **لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب**، تحقيق: محمد مصطفى أبو حاكمة، بيروت، لبنان، ١٩٦٧م.

ثانياً: المراجع :

١- البوريني، أحمد قاسم: **الإمارات السبع على الساحل الأخضر**، دار الحكمة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٥٧م.

٢- البسام، خالد: **صدمة الاحتكاك حكاية الإرسالية الأمريكية في الخليج والجزيرة العربية ١٨٩٢ ــ ١٩٢٥م** ، الطبعة الأولى، دار الساقي، لندن، ١٩٩٨م.

٣- البراوي، راشد : **الرق الحديث في إفريقية البرتغالية** ، ط١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٢م.

٤- التركي، عبدالله بن ابراهيم: **تجارة الرقيق في سلطنة عُمان ١٨٢٢- ١٩٠٥م**، جزءان، جامعة أم القرى، ٢٠٠٠م.

٥- التركي، قصي منصور: **الصلات الحضارية بين العراق والخليج العربي خلال الألف الثالثة قبل الميلاد**، دار صفحات للدراسات والنشر، عام ٢٠٠٨م.

٦- الترمانيني ، عبد السلام : **الرق ماضيه وحاضره** ، نشر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، د.ت.

٧- الجمل ، شوقي عطاالله : **دور المجتمع الغربي في تطور تجارة الرقيق**، ضمن كتاب مسألة الرق في إفريقية، ب. ط ، نشر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ١٩٨٩م.

٨- الخروصي، سليمان بن خلف: **ملامح من التاريخ العُماني**، مكتبة الضامري، سلطنة عُمان، السيب، الطبعة الثالثة،٢٠٠٢م.

٩- الداود، محمود علي: **الخليج العربي والعلاقات الدولية ١٨٩٠ ــ ١٩١٤م**، ب. ط ، نشر معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، ١٩٦٠م.

١٠- السخي، حسن : **الإسلام والرق رؤية إسلامية معاصرة** ، ط١ ، نشر دار الكنوز الإسلامية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

١١- السيار، عائشة: **دولة اليعاربة في عُمان**، دار القدسي، بيروت، ١٩٧٥م.

١٢- الشيخ، رأفت غنيمي: **صلات عُمان بالولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة حكم السيد سعيد بن سلطان** ، الطبعة الثانية، وزارة التراث القومي والثقافة في عُمان، مسقط، ١٩٨٣م.

١٣- الصليبي، محمد علي: **عُمان ودورها الريادي بين حضارات العالم القديم**، وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٩٠م، د. ط.

١٤- الطائي، عبدالله بن محمد: **تاريخ عُمان السياسي**، مكتبة الربيعان للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

١٥- العابد، فؤاد سعيد: **سياسة بريطانيا في الخليج العربي ١٨٥٣ ــ ١٩١٤م** ، ط١ دار ذات السلاسل، الكويت، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

١٦- العابد، صالح محمد: **موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي ١٧٩٨-١٨١٠م**، ب . ط، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٩م.

١٧- العاني، عبد الرحمن عبد الكريم: **دور العُمانيين في الملاحة والتجارة الإسلامية**، الطبعة الثالثة، وزارة التراث القومي والثقافة في عُمان، مسقط، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.

١٨- العقاد، صلاح: **التيارات السياسية في الخليج العربي**، مكتبة الأنغلو المصرية، د. ط ، القاهرة عام ١٩٩١م.

١٩- العقاد، صلاح، قاسم، زكريا: **زنجبار**، د. ط، القاهرة ١٩٥٩م .

٢٠- العنسي، سعود بن سالم: **العادات العُمانية**، الطبعة الأولى، وزارة التراث القومي في عُمان، مسقط، ١٩٩١م.

٢١- العيدروس، محمد حسن:

- **السلطان سعيد والعلاقات العربية الإفريقية**، الطبعة الأولى، دار المتنبي للطباعة والنشر، د. ت.
- **سقوط الحكم البرتغالي في الخليج العربي**، الطبعة الأولى، دار المتنبي للطباعة والنشر، د. ت.

٢٢- القاسمي، سلطان بن محمد :

- **العلاقات العُمانية الفرنسية ١٧١٥- ١٩٠٥م**، الطبعة الأولى، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، ١٩٩٣م.
- **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**،الطبعة الأولى ، مجلة الدراسات والبحوث الإسلامية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٦م.

٢٣- الفارسي، صالح بن سليمان، **قريات ماضٍ عريق و حاضر مشرق**، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م.

٢٤- النقيرة، محمد عبدالله : **انتشار الإسلام في شرق إفريقية ومناهضة الغرب له** ، ب. ط، دار المريخ ، الرياض ١٩٨٢.

٢٥- المحذوري، سليمان بن عُمير: **زنجبار في عهد السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٤-١٨٥٦)** ، دار الفرقد ، سوريا ، ٢٠١٤.

٢٦- المختار، صلاح الدين: **تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها** ،الجزء الأول، بيروت ١٩٥٧م.

٢٧- الوسمي، خالد بن ناصر: **عُمان بين الاستقلال والاحتلال**، الطبعة الأولى ، نشر مؤسسة الشراع ، الكويت ١٩٩٣م.

٢٨- أباظة، فاروق عثمان: **عدن والسياسة الإنكليزية في البحر الأحمر ١٨٣٩ – ١٩١٨م** ، ب . ط ، طبع ونشر الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧م.

٢٩- ابراهيم، حسين أحمد: **المطامع الأوروبية في الخليج العربي من مطلع القرن السادس عشر حتى منتصف القرن العشرين** ، من أعمال مؤتمر دراسات شرق الجزيرة العربية ، المجلد الثاني، الدوحة ١٩٧٦م.

٣٠- ابراهيم، عبد الحميد محمد: **الرق بين الإسلام والأمم الأخرى**، الطبعة الأولى، مكتبة متبولي، القاهرة ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

٣١- ابراهيم ، عبد العزيز عبد الغني :

- **سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج**، ب. ط، طبع ونشر دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- **علاقة ساحل عُمان ببريطانيا**، ب. ط، طبع ونشر دار الملك عبد العزيز ، الرياض ، ١٩٨٢م.

٣٢- أبو علية، عبد الفتاح: **دراسات في تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر**، ب. ط ، دار المريخ، الرياض، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٣٣- أبو ياسين، سمير بن محمد: **العلاقات العُمانية الإنكليزية**، ب. ط، البصرة، العراق، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨١م.

٣٤- جاد، طه: **سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية**، ط٣، دار الفكر العربي، القاهرة، ب. ت .

٣٥- حركات، إبراهيم: **تجارة الرق في إفريقية من خلال الموقفين العربي والأوروبي (ضمن كتاب مسألة الرق في إفريقية)**، ب. ط ، نشر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٨٩م.

٣٦- رجب، حراز السيد:

- **إفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي**، ب. ط ، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٨م.

- **بريطانيا وشرق إفريقية من الاستعمار إلى الاستقلال**، ب. ط ، ب. ن، القاهرة، ١٩٧١م.

٣٧- رياض، محمد: **الخليج والخليجيون قبل عام ١٩٣٠م، دراسة في الجغرافيا والسكان والاقتصاد**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٣٦، الكويت، ١٩٨٣م.

٣٨- درويش، مديحة: **تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين**، د. ط، جدة، ١٩٨٠م.

٣٩- ذهني، إلهام: **سياسة فرنسا التوسعية في شرق إفريقية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر**، ب. ط ، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٧م.

٤٠- عبد الرزاق، محمد صديق، **صهوة الفارس في تاريخ عرب فارس**، ط١، مطبعة المعارف، ١٩٩٣م.

٤١- عثمان، شوقي عبد القوي : **تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية** ، ب. ط سلسلة عالم المعرفة ، العدد ١٥١، إصدار ونشر المجلس الوطني للثقافة والفنون بالكويت ١٩٩٠م.

٤٢- عمر، علي يحيى: **الأباضية بين الفرق الإسلامية**، ط٢ ، وزارة التراث القومي، القاهرة ، ب. ت.

٤٣- سنّو، عبد الرؤوف: **اتفاقات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربية (١٧٩٨ – ١٩١٦)**، مجلة تاريخ العرب والعالم ، بيروت، ١٩٩٨م.

٤٤- شفيق، أحمد: **الرق في الإسلام ،** ترجمة أحمد زكي ،ب. ط، القاهرة ، ١٨٩٣م.

٤٥- صفي الدين، محمد: **إفريقية بين الدول الأوروبية** ، الطبعة الأولى، دار مصر للطباعة ، القاهرة ، ١٩٥٩م.

٤٦- عبدالله، محمد مرسي: **إمارات الساحل وعُمان والدولة السعودية الأولى ١٧٩٣ – ١٨١٨م**، جزءان، د. ط ، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٧٨م.

٤٧- عبد الرحيم، عبد الرحمن عبد الرحيم: **الدولة السعودية الأولى ١٧٤٥- ١٨١٨م**، معهد البحوث والدراسات العربية، الطبعة الخامسة، القاهرة ١٩٦٩م.

٤٨- عبد الحليم، رجب محمد: **العُمانيون والملاحة والتجارة ونشر الإسلام**، د. ط، مسقط، ١٩٨٩م.

٤٩- عوض، عبد العزيز: **تاريخ الخليج العربي الحديث**، مكتبة الرائد العربية، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

٥٠- غباش، حسين: **عُمان الديمقراطية الإسلامية(تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث ١٥٠٠- ١٩٦٠م)**، من دون معلومات عن الطباعة والنشر.

٥١- فاخوري ، مصطفى ، **الأقطار والبلدان**، دار المعرفة ، بيروت ، ٢٠٠٧م ، ط٢.

٥٢- قاسم، جمال زكريا:

- **دولة بو سعيد في عُمان وشرق إفريقية ١٧٤١- ١٨٦١م**، الطبعة الثالثة، مركز زايد للتراث والتاريخ، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، د. ت.
- **الروابط العربية الإفريقية قبل حركة الكشوف الجغرافية**، بحث ضمن العلاقات العربية الإفريقية، ب . ط، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٧م.
- **أثر الاستعمار الأوروبي في تفكيك الروابط بين الخليج العربي وشرقي إفريقية**، من أعمال ندوة دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية، الدوحة ١٩٧٦م.
- **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، د. ت.

٥٣- قرقش، محمد: **المدخل إلى تاريخ الإسلام في إفريقية مع دراسة للدور العُماني**، ب. ط مكتبة ابن كثير، مسقط، ب . ت.

٥٤- مؤلف مجهول: **تاريخ إبطال الرق في زنجبار**، مخطوط، وزارة التراث القومي والثقافة في عُمان، قسم المخطوطات، مسقط، محفوظ تحت رقم ٢١٧٠.

٥٥- نوار، عبد العزيز سليمان، و نعنعي، عبد المجيد : **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث** ، ب. ط ، دار النهضة العربية، بيروت ، ١٩٧٣م.

٥٦- الهنائي، مبارك: **العُمانيون وقلعة ممباسا** ، ترجمة : محمد أمين عبدالله،١٩٨٠م.

٥٧- المليباري ، أحمد زين الدين : **تحفة المجاهدين في أحوال البرتغاليين** ، تحقيق : سعيد الطريحي، مؤسسة الوفاء ، بيروت ،١٩٨٥م.

٥٨- وافي، علي عبد الواحد: **حقوق الإنسان في الإسلام** ، ب. ط، القاهرة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٩م .

٥٩- يحيى، جلال:

- **التنافس الدولي في شرق إفريقية**، الطبعة الأولى، دار المعرفة، القاهرة١٩٥٩م.
- **تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر**، ب . ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٩م.

٦٠- يونس، محمد عبد المنعم : **إفريقية بين الاسترقاق والتحرر**، ب. ط ، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ، ١٩٨١م.

المصادر المعرّبة:

١- الفارسي، عبدالله بن صالح: **البوسعيديون حكام زنجبار**، ترجمة: محمد أمين عبدالله، إعداد وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان عام ١٩٨٠م.

٢- المعمري، أحمد حمود: **عُمان وشرقي إفريقية**، ط٣، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عُمان ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

٣- بدول، روبن: **الرحالة الغربيون في الجزيرة العربية**، ترجمة عبدالله نصيف، ط١، الرياض، ب. ت، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

٤- بيرلي، جان جاك، **الخليج العربي** ، ترجمة: نجدة هاجر وسعيد الغز ، بيروت ١٩٥٩م.

٥- توزون، بنلوب: **سجلات المعتمد البريطاني في الخليج** ، ترجمة : محمد الشيباني، ط١، الكويت ١٩٩٣م.

٦- جورج جوردن، لوريمر: **دليل الخليج، القسم التاريخي والجغرافي**، ب. ط، ترجمة ونشر مكتب أمير قطر، الدوحة، ب. ت.

٧- ديورانت، ويل: **قصة حضارة** ، ترجمة : زكي نجيب محمود ، ط٣، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥م.

٨- روبين، بيدوبل : **عُمان في صفحات التاريخ**، ترجمة: محمد أمين عبدالله، العدد السابع من سلسلة تراثنا، نشر وزارة التراث القومي والثقافة في سلطنة عُمان ، القاهرة ١٩٨٠م.

٩- روث، هولي: **لمحة تاريخية عن المباني الأثرية في مسقط**، ترجمة: محمد أمين عبدالله، الطبعة الثانية، طبع ونشر وزارة التراث القومي والثقافة في عُمان، مسقط، ب. ت.

١٠- رويت، رودلف سعيد: **السيد سعيد بن سلطان (١٧٩١-١٨٥٦) حاكم عُمان وزنجبار**، ترجمة: سامي عزيو ، جامعة القاهرة عام ١٩٨٣م.

١١- سالمة بنت السيد سعيد بن سلطان: **مذكرات أميرة عربية**، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، ب. ط، نشر وزارة التراث القومي في عُمان، مسقط ، ب. ت.

١٢- فيلبس، وندل: **تاريخ عُمان**، ترجمة: محمد أمين عبدالله، ط٤، وزارة التراث القومي والثقافة في عُمان، مسقط ١٩٩٤م.

١٣- فينزنزو: **تاريخ السيد سعيد سلطان عُمان**، ترجمة: محمود فاضل، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٨م.

١٤- كيلي، جون: **بريطانيا والخليج ١٧٩٥- ١٨٧٠م**، ترجمة: محمد أمين عبدالله، ب. ط، مطبعة عيسى الحلبي، وزارة التراث القومي والثقافة، عُمان، مسقط ١٩٧٩م، ب. ت .

١٥- لاندن، روبرت جيران: **عُمان منذ عام ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً**، ترجمة: محمد أمين عبدالله، الطبعة الثالثة، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان ٢٠٠٣م.

١٦- هربرت، فيشر: **أصول التاريخ الأوروبي الحديث** ، ب. ط، دار المعارف،القاهرة ، ب. ت.

١٧- هيرمان، فردريك إيلتس: **عُمان والولايات المتحدة الأمريكية**، ترجمة: محمد كامل، إصدار وزارة التراث القومي والثقافة في سلطنة عُمان عام ١٩٨٥.

١٨- ويلستد، أرنولد : **الخليج العربي**، ترجمة: محمد أمين عبدالله، نشر وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان ١٩٨٥م.

١٩- مايلز، صاموئيل: **الخليج بلدانه وقبائله**، ترجمة: محمد أمين عبدالله ، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان ١٩٨٣م.

٢٠- ويدنر، دونالد: **تاريخ إفريقية جنوب الصحراء**، ب، ط،مكتبة الوعي العربي، ب.ت.

القواميس والمعاجم :

١- ابن منظور، محمد بن مكرم: **لسان العرب** ، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٩٥م.

٢- الحموي، ياقوت: **معجم البلدان**، ب. ط ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ب. ت.

٣- الجاسر، حمد: **المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية " المختصر"**، الطبعة الأولى، دار اليمامة، الرياض، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

٤- الزركلي، خير الدين: **الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين المستشرقين)**، الطبعة السابعة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٦م .

٥- الرازي ، محمد بن أبي بكر: **مختار الصحاح**، المركز العربي للثقافة والعلوم، بيروت.

٦- الشمري، هزاع بن عيد: **القاموس المحيط** ، تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٧- شلبي، أحمد: **موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية** ، ط٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٦٦م.

الموسوعات العلمية:

١- الحارثي، محمد بن عبدالله: **موسوعة عُمان(الوثائق السرية)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، د. ط، ٢٠٠٧م، مجلد ١ .

٢- الكيالي، عبد الوهاب: **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د. ط ، ٧ أجزاء.

٣- الخوند، مسعود: **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، الشركة العالمية للموسوعات، بيروت، الطبعة الثالثة، ٧ أجزاء، د. ت.

٤- شاكر، محمود: **موسوعة تاريخ الخليج العربي**، دار أسامة للنشر، عُمان ٢٠٠٣م ، د. ت.

المقالات والدوريات:

١- التميمي، عبد المالك خلف: **بريطانيا وتجارة الرقيق في منطقة الخليج العربي ١٩٠٦-١٩٢٨م**، المجلة التاريخية للدراسات العثمانية، د. ط، تونس، ١٩٩٠م.

٢- طه، جاد: **سياسة بريطانيا في مسقط وزنجبار ١٨٥٦ – ١٨٧٣م** ، المجلة التاريخية المصرية، مج ٢١ ، القاهرة، ١٩٧٤م.

٣- عبد الرحمن، عبد الوهاب: **بريطانيا وتجارة الرقيق في الخليج العربي وشرق إفريقية** ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الإمارات ، العدد الأول ، ١٩٨٥م.

٤- قاسم، جمال زكريا: **استقرار العرب في ساحل شرق إفريقية**، حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، العدد العاشر، القاهرة، ١٩٦٧م.

٥- محي الدين، جهاد: **تجارة الرقيق في إفريقية** ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد ٣١، السنة ١٣، بغداد ١٩٨٧م.

٦- ياغي، اسماعيل أحمد: **العلاقات الإنكليزية العُمانية في القرن التاسع عشر**، مجلة الدارة ، السنة السادسة، العدد الثالث ، الرياض، نيسان ١٩٨١م.

الرسائل الجامعية (غير منشورة) :

١- التركي، عبدالله بن ابراهيم: **تجارة الرقيق في سلطنة عُمان ١٨٢٢-١٩٠٥م**، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الرياض ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢- الجوير، عبدالله بن عبدالعزيز: **التطور السياسي لسلطنة مسقط وعُمان من الانقسام حتى الحماية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم التاريخ والحضارة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ١٤٠٥ – ١٤٠٦هـ .

٣- الحازمي، علي بن دخيل الله: **التجارة والملاحة في الخليج العربي ١٨٢٠ – ١٨٧٣م** ، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، قسم التاريخ كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٤- العنزي، عادل فهد عبدالله: **العلاقات العُمانية الإيرانية ١٨٢٠ – ١٩٨٨م**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب . قسم التاريخ والآثار، جامعة بنها، القاهرة، د.ت.

٥- المسند، عائشة: **التنافس البريطاني الفرنسي حول عُمان ١٧٩٨ – ١٩٠٤م**، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب للبنات، الرياض، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.

٦- دحدوح، سعيد مجيد: **النظام السياسي في سلطنة عُمان** ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩.

المصادر الأجنبية:

II- British Libarary:

1-British Libarary , Records of Oman, Vol. VI.

2-India records (2), Vol. II, Mascot, No 225, Miles to Ross, 15, September 1884.

3-India records (2), Vol. XIVI, Government of India to India kimbartay 1er Favier 1886, No, 36, Calcutta.

4-India records (3), Residency, Vol. I., Pelley to Atkinson, ter mass ,1868.

5-India records(2), Masqat No. 420 Vol. I , Vol. I, Vol. I, ., Atkinson to co cone, 22 September 1968.

6-Arabian Gulf Intelligence, Selections, from the records of Bombay Government, New Series, No, XXIV, Great Britain, 1956.

7-Selections from the Records of the Bombay Government , New Series, No. XXIV.

8-Arabian Gulf Intelligence , Selections from the Records of Bombay Government, New Series, No. XXIV, Great Britain, 1956.

الوثائق البريطانية:

١-سجلات دار الوثائق البريطانية (Foreign Office) (F . O):

1- F. O. 54/4, Letter From the Earal of Aberdeen to Saeed Ali Bin Nasir , No. 83, Foreig Office, July 12 1842.

2- F. O. 54/4, Letter From Saeed Ali Bin Nasir To the Earl of Aberdeen , No.85,London,in3 November 1842.

3- F. O. 54/4, Letter From Saeed Ali Bin Nasir To the Earl of Aberdeen , No.83 , Foreign Office, July 12. 1842.

٢-سجلات مكتب الهند(India office Record) (I . O . R):

1-I . O. R., R/15/6/4, Letter from the Secretary of the Government if India To, the Secretary of the Governments, Bombay, Foreign Dept . Political in the 14th March 1866.

2-I . O. R.,R/15/6/4,Letter from col. Herbert Disbrowr, political Agent, Muscat To C. Gonne Esquire, Secretary to Government Bombay, in 13th September 1866.

3-I . O. R. R.,15/6/4, Translation of A Jrodlamation Date 16th December 1872 Issuid Jy His Highness The Ras of Katch to his Sulyecta in Muscat.

4-I . O. R. R., 15/6/4, Letter from L. S. B. Miles political and Consul Mascat, to L.C. Ross pplitical Resident in the Persian Gulf No. 74/28, Mascat in the 23th February 1873.

5-I . O . R., R/15/6/4, Letter from Lievtenant Colonel L. Pelly Political Resident, Persian Gulf to C. Gonne, Esqire Secretary of Government Bombay, in 25 March 1866.

6-I . O. R., R/15/6/20, Letter from Colonel Rosa Political Resident in the Persian Gulf, To Secretary Government of India No, 279, in 29 December 1890.

7-I . O. R.,15/6/36, The translated Purport of the Agreement , 13 February 1871.

8-I . O. R.,15/6/36, Muscat Precis, Political A., Secatin 1, No 1229, June 1873.

9-I. O. R.,15/6/36, Arrest of Sayyid Salim bin Thwainee by H . M . S, Daphne , No, 477, 15 October 1875.

10- I . O . R . R., 15/6/36, Death of Sayyid Salim bin Thwainee at Hayderabad, No. 524,7 December , 1876.

11-I . O . R .,R/15/6/36, Rising of Eisharkiyah, tribesunder shaik Saleh Ibn Ali and Sayid Ibraheem bin Kais, June, 1877.

12-I . O . R ., R/15/6/45, Report of the P.A to P.R about Revolt Tribes dated 25 January 1915.

13- I . O . R ., R/15/1/ 97, Letter from Captan Athkins Hamerton British Agent , Muscat on mission Zanzibar to I.P. Milloughby Esquire Secretary to Government Bombay, No 7 , Zanzibar , 1. Fabruary 1842.

14- I . O . R ., R /15/1/171, Report on the Slave Trade in ...op , cit , From January 1. 1851 to june 30 1858.

15-I . O. R., R/15/6/199, Abstract from station order book East India Squadron , with refrance to fugitire slaves . from Cox. Political Resident ,

Persian Gulf, to R. N. litchfeld senior Naral officer H.M.S. Sphinx, may 24, 1909.

16- I . O . R ., V/23/217, Tready Concluded between the Honorable East India Company and His Highness the Imaum of Muscat, date 12th October 1798.

17- I . O. R ., V/23/217, Treaty between the united states of American and his highness the imaum of Muscat , concluded on the 21st September 1833.

18-I . O. R., V/23/217., Conclusion to the year 1853, by Lieutenant Disbrow , Assistant, Persian Gulf.

19-I . O . R ., V/23/217, Suppressin of the Slave Trade in the Persian Gulf.

20-I . O . R., F/4/913, Letter from the Imamum of Muscat to the Momtstuart Willmstone Governor Bombay , Dated in 22th Dhu l Hijjah 1237 A . H., 9 the September1822 .

21- I . O. R., F/4/913 , Translation of aletter from the Imaum of muscat to the Governor of Zanzibar Ahmad bin syed Ebbo Soyedy , N . D.

22-**8-L /P & S/7/65**, Letter from Government of India Foreign Department, to the Right Hoxele Viscount criss G . C. B. her majesty Secratury of state for India , No 46, in the 23 March 1892, confidential dated in the 15th February 1892.

23- **L/P/& S /7/102**, Puport of Letter from the Sultan of Mascat , to Mon Ottavi Consul of France dated the 27th jemadi 1 /25th October 1897.

24- **L/P/ & S/7/ 149**, Telegram from the political Agent Maskat to the Foreign Secretary Calcutta, in the 4th March 1902.

25- **L/P & S/7/155**, Letter From Major P. Z . Cox, C. I. E. Consul and Political Agent at Mascat, to Saiyid Feysal- Bin-Turki, Sultan of Mascat, No . 234,in the 28th May 1903.

26- **L/P & S/7/155**, Telegram from the Foreigen Secretary, to the Major P.Z. Cox C. I. E. Consul and Political Agent Mascat, No. 1057E , in the 22nd may 1903.

الوثائق الفرنسية

(أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية): (AFF . Etr.) والمكتبة الوطنية الفرنسية(Arch. Nat):

1-**A.F.F. Etr**., instructions Donnees A M. Ottavi, Vice- Consul de Mascate Paris, Le October 1894, Ns Mascate Vo1.

2-AFF. Etr., Memoires Et Document Afrique , Mascat , Zanzibar , vol. 1 1834-

1839 ToME 147, Paris.

3-AFF. Etr., Letter de M. Ottavi, Vice- Consul de France A Mascate, A M. Hanotaux, Ministre des Affaires Etrangeres , Mascate, Le 17 avril 1895, N S Mascate vol1

4-A.F.F. Etr. , Letter de M. Waddington, Ambassadeur de France a Londres A. M. Ribot, Ministre des AFFires Etrangeres, Le 29 November 1898, Ns Mascate Vol1.

5-A.f.f . Etr. , Letter de M. Ottavi, Vice- Consul de France A Mascate, A M. Hanotaux, Ministre des Affaires Etrangeres , Mascate, Le 17 avril 1895, N S Mascate vol 1.

4-Arch . Nat., Letter De M. Driuyn de Lhuys, Ministre des Affaires etrangeres, Au Minister de L, Agricuiture , du Commerce et des Travaux Publics, Parise Le 4 Mars 1865.

5- Serv. Hist. Marine , Le Capitaine de Fregate D Hespel, Commandant Le Croiseur L,infernet , au Ministre de La Marine, Colombo, Le 31 mai 1901, BB4 1338,

الوثائق الأمريكية: (U . S . A.)

1- U. S. A. The National From United States Consuls in Zanzibar 1834-1906, Vol. B 2 February 1870-25 October 1882.

2-U. S. A. Consulat at Zanzibar , Report on the Trade of Zanzibar For the year Ending, jnne 1880.

المصادر والمراجع الأجنبية:

1- Badger, George Percey , **History to the Imams and Seyyids of Oman by Salil Ibn Rasik**, New York, N.D.

2- Bennett , N.R., **Arab Versus Wuropean, Diplomacy and War in Nineteenth Century Africana Publishing Company** , New York , 1986.

3-Coupland , R :

- **The Explotaion of East Africa, 1856-1890,** P. 7 london 1930.

-East Africa and its Invaders. Oxford , 1965.

4- Davidson, B., **The Growth of African Civisation**, Longman, London, 1939.

5- Fisher, G. B., **Slavery and Muslim Society Africa**, New York, 1971.
6- Gray , J. M., **The British in Mombasa 1824- 1826** , London, 1957.
7- Grenivill F., **The East Africa Coast** , Clarendon Press Oxford, 1962.
8- Ingrams , W, H, **Zanzebar New Impressin**, London Frank cass and co. Ltd. 1967.

9- Miles ,S B , **The contries and Tribes of Persian Gulf** . VoL1 , London 1919 .

10- Wellested J.R ., **Travels in Arabia**, London 1838.

Abstract

The Arabian Gulf occupies a distinct strategic location, surrounded by seas such as the Arabian Sea, the red sea and the Indian Ocean, in addition to vital straits such as the Bab al-Mandab Strait. Therefore, the colonial countries competed for centuries to obtain positions of influence on the land of the Arabian Gulf, and this competition intensified after the discovery of oil, which increased of the importance of the Gulf, and some major countries considered it a part of their national security. Oman was of great importance among the Arab Gulf states, as it was characterized by its geographical location and strategic importance that made it the focus of the colonial countries attention. It is also distinguished from the rest of the Gulf countries by a clear diversity in its geographical environment. It forms a mountain chain that extends in the form the area of the mountains in the Musandam Peninsula in the north, and its height is 1800m, and it includes the Green Mountain, which is the highest of its peaks, reaching a height of 3000m.Relations between Oman and England began from the beginning of the Ya'ariba state 1624-1744, according to the 1646 treaty with Imam Nasir bin Murshid al-Ya'rubi. A downturn in the Gulf region compared to Dutch trade at the time. England continued its attempts to win over the Yaariba sultans by offering to Imam Sultan bin Saif to take joint action against the Persians, and to establish a joint Anglo-Omani garrison in Which the English would take over the old

Portuguese government building in Muscat. With the beginning of the rule of the Al-Busaid dynasty, relations with the English began to be lukewarm, especially during the reign of Ahmed bin Saeed Al-Busaidi, the founder of their state, for two reasons: the first is England's support for Persians during their entry into Oman, and the second is its support for the Mazrouei family, rulers of Mombasa, when they tried to secede from Oman. The good relations between Oman and England began during the reign of Saeed bin Sultan Al Busaidi, with the signing of agreements between the two parties, through which England achieved its goals and controlled the trade of the region, and ended with the signing of a treaty in 1873 with Turki bin Saeed Al Busaidi to guarantee the legal rights of England subjects, and to prevent him from cooperating with European coutries. This policy resulted in violent local reactions on the part of the opposition Omani tribes. The Sultans of Oman supported the England policy, which had negative repercussions on the economic and social situation at home. The economic systems in the Persian Gulf and Oman depended on slaves to work in the lands and the productive sectors. Therefore, the fight against the slave trade led to the weakening of production in favor of English capitalist exploitation. Therefore, the researcher chose a topic for study entitled,(England's policy towards Oman the economic and social situation between 1856-1913) Through this study, the historical truth associated with this topic will be reached by examining and checking the information, to reach useful results.

Syrian Arab Republic

university of Damascus

College of Arts and Humanities

Department of History

England's policy towards Oman and it's reflection on the economic and social situation between1856-1913

A thesis prepared for obtaining a doctorate degree in modern and contemporary history **entitled :**

Preparation : Nour Kamal Ghanem

Supervised : Dr. Hossam Jamil Al-Nayef

2021 - 2022